مذكرات المجاهد الرائد محمد الصغير هلايلي
القائد العام للمنطقة الثانية بالولاية الأولى

شاهد على أحداث الثورة في الأوراس

حقيقة الولاية الأولى (الأوراس - النمامشة)
خلال حرب التحرير 1954 - 1962

- شهادات.
- أحداث.
- توضيحات.

﴿وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العظيم.

﴿البقرة - 283﴾

الطبعة الثالثة مزيدة (2023)

دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع

نشرت هذه المذكرات باللغة الفرنسية تحت عنوان

TÉMOIN DES ÉVÉNEMENTS DE LA RÉVOLUTION DANS LES AURÈS

Réalité de la wilaya « I » (Aurès-Nementchas) durant la guerre de libération 1954 - 1962

ردمـــك: 4 - 02 - 255 - 9931 - 978
الإيـداع القانونـي : السـداسي الثانـي 2023.

الإهداء

- إلى روح والدي الفقيه الورع الشيخ عمر بن بلقاسم.
- إلى روح أمي العصامية المكابدة كحول علجية.
- إلى روح عمي المجاهد علي.
- إلى كل أفراد عائلة هلايلي (أهلا - وإخوة - وأبناء - وأحفادا).
- إلى أرواح من لقنونا سورتي أم الكتاب والإخلاص وأنقذونا من الجهل.
- إلى أرواح رفاق دربنا شهداء ثورة التحرير الذين أوفوا بالعهد.
- إلى أرواح أمجادنا الذين هيأونا لشرف الجهاد: مصطفى بن بولعيد وشيحاني بشير وعباس لغرور وعاجل عجول.
- إلى كل مجاهدي ثورة التحرير وأخص بالذكر المرحوم الرائد مولاي إبراهيم (عبد الوهاب) من الولاية الخامسة.
- إلى كل من ساهم في ثورة التحرير بالدم والعرق والدموع والمعاناة...

فإلى كل هؤلاء أهدي هذا المجهود المتواضع كمساهمة مني في كتابة تاريخ ثورة التحرير، شاكرا جهود أبنائي وأهل بيتي الذين ساعدوني على إخراج هذا الجهد الفكري للوجود وبالخصوص الأستاذ محمد الصالح، ومهندسة الإعلام الآلي سمية، والرائد الهادي الذي ورث عني رتبتي العسكرية، وكل الأصدقاء، والمتعاطفين، وبعض الأساتذة كالدكتور عبد القادر زبايدية والدكتور بشير بويجرة والأستاذين نجاح وعمار كعباشي.

والله ولي التوفيق

تقديم من طرف الدكتورعبد القادرزبادية أستاذ التاريخ بجامعة الجزائر

في الظرف الذي تهتم فيه بلادنا بإعادة فحص ماضيها لاستخلاص الدروس والعبر وخاصة الحقبة الاستعمارية التي ما تزال شاخصة في ذاكرة كل واحد منا، أصبح من الضروري تجميع الوثائق الأساسية المتعلقة بهذه الحقبة لتسهيل تناولها وفحصها، ولذا لا يسعني إلا أن أنوّه بالجهود المضنية المشكورة التي بذلها المجاهد وضابط جيش التحرير الوطني محمد الصغير هلايلي الذي سعى إلى إعادة بناء وبأمانة مجموعة من الأحداث والوقائع شهدتها الولاية الأولى "الأوراس – النمامشة" خلال حرب التحرير ليوفر للقارئ معالم ومفاتيح تسمح بعرض بعض التطورات مما يساعد على تسليط الضوء وبصفة ثاقبة على تاريخ ينتظر الكتابة.

إن الثورة المسلحة التي اندلعت ضد المستعمر الفرنسي في مختلف المناطق ومن منطقة الأوراس بزعامة الرمز مصطفى بن بولعيد طيَّب الله ثراه وعدد من المغاوير أمثال عاجل عجول وعباس لغرور وبشير شيحاني ورفاقهم قد توِّجت بالنصر المبين.

استقطبت الثورة مختلف الطبقات الاجتماعية الجزائرية عبر التراب الوطني لمدة فاقت سبع سنوات إلى غاية التحرير واستعادة السيادة الوطنية التي مرت حتما بانهزام الاستعمار بفضل المقاومة والتضحيات والصبر.

إن صاحب هذه المذكرات المجاهد محمد الصغير هلايلي التحق بصفوف جيش التحرير الوطني مبكرا بالمنطقة الأولى "الأوراس – النمامشة" إحدى قلاع الثورة المسلحة وكان قريبا جدا ممن حضَّروا تفجير الثورة وساهموا في اندلاعها وقد اضطلع بمسؤوليات في صفوف جيش التحرير الوطني والجيش الوطني الشعبي والدولة وجبهة التحرير الوطني.

بعد قراءة هذه المذكرات استنتجت أن بعض المسؤولين النافذين قد تمكنوا من إلحاق الضرر ببعض قادة الأوراس انطلاقا من تونس بهدف إخضاعهم واستقطابهم ومصادرة الانتصارات التي أحرزتها هذه الولاية في محاربة المستعمر

خدمة لمصالحهم الذاتية، والتجأوا إلى الاستقواء ببورقيبة الذي عبَّر عن امتعاضه إزاء قادة الأوراس بسبب العلاقات الودية التي كانت تربطهم بثوار تونس المعارضين لسياسة المراحل أو الخطوة خطوة التي انتهجها بغية الحصول على الاستقلال الداخلي بدل الاستقلال التام، ومما لا شك فيه أن هذه القضية ستشكل أحد اهتمامات المؤرخين لدراسة وتحليل وتفسير الأحداث بالرجوع إلى الوثائق والاستناد إلى مذكرات المجاهدين.

بدا لي كذلك من خلال هذه المذكرات بأن قادة الثورة بالأوراس النمامشة الذين لم يتمكنوا من حضور أشغال مؤتمر الصومام لموانع قاهرة انتظروا بثقة وكثير من الاهتمام توصياته غير أن تصرفات بعض المسؤولين تجاه الولاية الأولى بسبب التعاطف القوي الذي كان يربطها بأعضاء الوفد الخارجي وخاصة أحمد بن بلة وممثله بتونس وليبيا أحمد محساس، والزعامة التي كرسها لهم هذا المؤتمر قد حطمت كبرياء قادة الأوراس النمامشة إلى درجة أن بعض التصرفات كانت لها آثار سلبية على هذه الولاية وتسببت لها في مآس.

حظي الرائد عميروش باستقبال حار باعتباره ضيفا على هذه الولاية غير أنه دعَّم المناوئين للقيادة الشرعية المتمثلة في عباس لغرور وعاجل عجول وتعجَّل في تنفيذ التعليمات القاضية بتصفية عاجل عجول جسديا، كما أن العقيد عمار أوعمران الذي كان يمثل عبان رمضان منسق لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس قد استقبل بعض قادة هذه الولاية بجدول أعمال ظاهره تعيين قيادة جديدة لهذه الولاية وباطنه تطهير صفوفها من القادة النوفمبريين على الخصوص الذين برهنوا رغم المآسي على إحراز الانتصارات في ساحة الوغى ضد المستعمر الفرنسي.

أنشأت وزارة المجاهدين مركزا للبحث متخصصا في تاريخ الثورة غير أنه في حاجة ماسة إلى كفاءات مقتدرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن واجب جمع الوثائق المتعلقة بالثورة مهمة أساسية تضطلع بها وزارة المجاهدين والمؤسسات الأخرى كوزارة الدفاع الوطني ومتحف المجاهد.

أقترح على وزارة المجاهدين إنشاء لجنة أو أكثر في كل بلدية من بلديات التراب الوطني تحت إشراف مديريات المجاهدين بالولايات بهدف:

1. مساعدة مجاهدي كل بلدية على كتابة مذكراتهم أو تسجيل مساهماتهم في ثورة التحرير.
2. التقرب من أرامل الشهداء وذوي الحقوق لجمع شهاداتهم حول شهيدهم وكذا صوره وذكرياته وإبراز المتابعات القضائية التي كانوا محلا لها من طرف الإدارة الفرنسية.
3. تحرير تقارير تتعلق بالفِرَق الإدارية المتخصصة (S.A.S) وطريقة ممارسة اعتداءاتها.
4. وصف تصرفات الحركى وتجاوزاتهم.
5. تحرير تقارير عن السجون والمسجونين.
6. إحصاء المقابر الجماعية والمحتشدات وعمليات الترحيل لعزل السكان وقطع علاقاتهم بالمجاهدين.
7. وصف المداهمات التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي والشرطة العسكرية والحركى.
8. وصف القمع الوحشي والثأر من السكان المدنيين العزل.
9. تحرير تقارير حول الاشتباكات والكمائن ومحاصرة المراكز العسكرية والدوريات، وإضرام النيران في السيارات والآليات العسكرية والمزارع، وتحطيم الجسور والقناطر وقنوات المياه والسكك الحديدية، وقطع أعمدة الكهرباء والهاتف.
10. تحرير تقارير حول إبراز دور المرأة الجزائرية وتكيُّفها مع الوضعيات الصعبة إبان الثورة وتجلية صورة النساء اللواتي حملن السلاح أو عذِّبن بدنيا ومعنويا في السجون.
11. استغلال المراجع والمصادر الأساسية لتاريخ الثورة التحريرية المنشورة بالجزائر وخارجها، واستثمار مخزون المكتبات العمومية والخاصة في هذا المجال.
12. القيام بمقابلات تسمح بتصوير المرحلة الاستعمارية بكثير من الدقة.
13. البحث عن أهم النصوص التاريخية المغمورة والقصائد الشعرية والأغاني الوطنية عن الحركة الوطنية وتشكيل منها مجموعة من الدعائم التاريخية الدالة.

ينبغي ألا ينحصر دور مركز البحث في ثورة نوفمبر 1954 في جمع الكتب المنشورة أو الإنفاق بسخاء على ترجمة بعض هذه الكتب وإنما يجب أن يتكفل بعمل جدي لتكوين أرشيف غني بمحتوياته.

وأخيرا فإن هذه المذكرات التي تستجيب لتطلعات الكثيرين ستجد لا محالة أحسن استقبال من طرف كل من يؤمن بأن ماضي وحاضر ومستقبل البلاد يمثل موضوعا ذا أهمية ومشاركة وجدانية فالباحث والمؤرخ والمواطن البسيط يمكن أن يعثر من خلال هذه المذكرات على العديد من الشروح لانشغالاته.

لا يسعني في نهاية هذا التقديم إلا أن أكرر أننا كباحثين ومؤرخين في حاجة أكيدة إلى العناية بجمع الوثائق عن الثورة وتخليد مآثرها العظيمة... والله ولي التوفيق.

مدخل

كانت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 بحق ثورة القرن العشرين العظيمة في أهدافها وأبعادها، فهي لم تلتزم بتحرير المجتمع الجزائري وترقيته فحسب بل تعدت عنايتها ذلك لتشمل الشعوب المستعمرة التي تناضل من أجل تحقيق تقرير مصيرها السياسي، كما كانت في جوهرها ثورة مناضلين عقائديين بسطاء وفلاحين آمنوا بها إيمانهم بالقدر فلم يشككوا يوما في نجاعتها ولذلك تعاهدوا على نصرتها حتى النهاية خلافا لبعض المناضلين السياسيين الذين كانوا نظريا يخططون لاندلاعها ولما دقت ساعة الحسم جبنوا واختاروا نضال الظل في صالونات البذخ ولَوكِ الشعارات، والمصيبة أنهم هددوا من يتجاوزهم بإعلان الثورة بالويل والتنكيل، وما يدعو للغرابة أن أبا الوطنية الزعيم مصالي الحاج الذي تحمّل شتى أنواع المعاناة من أجل رفعه لشعار التحرير قد تخلى هو الآخر عن ذلك المبدإ الذي تبناه خلال مسيرته النضالية وأعد له العدة.

وبذلك سجل التاريخ أول انحراف خطير عن المبدإ المقدس الذي يعتمده سياسيو حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذين لم يحصل لهم شرف إعلان الثورة وقيادتها بالرغم من نضالهم الطويل، ولكن الأنانية المفرطة دفعتهم للتورط في الخلاف الذي قصم ظهر الحزب وأحجمهم عن أداء الواجب إزاء الثورة والمناضلين والمجتمع الجزائري، ولكن الله قد أمدّ بنصره المناضلين الأوفياء الذين لم تدنس السياسة عقيدتهم ووطنيتهم، فألهمهم بإنجاز ما عجز عنه الكبار من مسؤوليهم السياسيين، فمكنوا المجتمع الجزائري المتعطش للتضحية من تحرير نفسه بنفسه، محملين الأطراف الممانعة والمتخاذلة المسؤولية أمام التاريخ.

وهناك معرة تقصير آخر تنسب لبعض سياسيي الحزب الذين عرضت عليهم زعامة الثورة المباركة فرفضوها، الأمر الذي فرض على الستة التاريخيين مفجري الثورة اللجوء إلى اعتماد مبدإ القيادة الجماعية مؤجلين أمر القيادة المركزية للثورة إلى غاية التئام شمل الاجتماع المبرمج عقده بعد مضي ستة أشهر من إعلان الثورة، تاركين الحرية لقادة المناطق في تسيير مناطقهم بالطريقة التي تحقق لهم التفوق على العدو في ميدان القتال بعد توكلهم على الله وإلقاء الثورة

للشعب الذي احتضنها وفق تنبؤات العربي بن مهيدي فكان النصر حليفهم.

لقد واجهت الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني الحصار الغاشم والحملات التطهيرية التي حاول الجيش الفرنسي من خلالها إخماد جذوة الثورة في مهدها بالعزيمة والصمود والتحكم في فنون حرب العصابات، ولم يتمكن الجيش الفرنسي رغم محاصرته لبؤر الثورة المشتعلة من تحقيق أي نصر على جيش التحرير الوطني الذي غيّر المعادلة من الضعف إلى القوة، وبدأ منذ مطلع سنة 1955 على مستوى بعض المناطق التي كانت قد هيأت نفسها للحرب منذ الساعة الأولى كمنطقة الأوراس يفاجئ الجيش الفرنسي المعول عليه بهجمات خاطفة ومكثفة، ومعارك مبكرة، باعتراف وسائل الإعلام الفرنسية نفسها التي راحت تذكر وتحذر جنرالات جيشها بتكرار هزائم الهند الصينية في الجزائر، وتأججت شرارة الثورة الملتهبة في مناطق أخرى بضراوة أكثر كعمليات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، واستأنفت المنطقة الخامسة نشاطها لتَثأر لشهدائها الأوائل رفاق عبد المالك رمضان، فاستولى الهلع على نفوس غلاة الاستعمار من المعمرين الذين أصبحوا مهددين في أمنهم وممتلكاتهم، وتعمق الخلاف بين فئات المجتمع الفرنسي حين بادرت بعض النخب المثقفة تطالب باعتماد الحلول السلمية بدل الخيارات العسكرية المدمرة، وبدأت فكرة التقرب من قادة الثورة لجس النبض لما كلف رئيس الحكومة الفرنسية "بيار منديس فرانس" كلا من "أندريه ماندوز" و"روبير بارات" بسبر رأي عبان رمضان الذي كان ينشط في العاصمة، كما بادر الأستاذ "فانسان مونتاي" رئيس ديوان المقيم العام الفرنسي في الجزائر الذي سبق له أن حاور القائد مصطفى بن بولعيد في سجنه بتونس، الى الاتصال ببعض المركزيين المسجونين ومنهم "ابن يوسف بن خدة" وآخرون معلنا لهم إمكانية التفكير في التفاوض على حل القضية الجزائرية ولكن مع السياسيين المعتدلين لا مع العسكريين المتطرفين، وعلى إثر تلك المبادرة "للأستاذ فانسان مونتاي" أطلق سراح جل السياسيين المركزيين ومنهم "ابن يوسف بن خدة" والمناضل عبان رمضان اللذان سيكون لهما دور مميز بعد التحاقهما بالثورة وخاصة عبان رمضان الذي لم يعجل انضمامه للثورة بعد خروجه من السجن فأرسل له قائد المنطقة الثالثة كريم بلقاسم أحد ضباطه المسمى دهيليس

سليمان (السي الصادق) لتجنيده طوعا أوكرها حسب رواية بعض القادة الثقاة من المجاهدين، ذلك أن كريم بلقاسم يدرك جيدا بأن المناضل عبان رمضان المثقف الجريء لا يمكنه البقاء على الحياد، والواجب الثوري يقتضي احتضانه والاستفادة منه كمناضل مثقف.

وبذلك وجد عبان رمضان نفسه مجاهدا في صفوف الثورة بجانب قائد المنطقة الرابعة "رابح بيطاط"، وبالتدريج بدت طموحاته تبـرز للعيان من خلال سلوكاته ونشاطاته المكثفة ومنها تقمصه دور النـاطق الرسمي باسـم الجناح السياسي (جبهة التحرير الوطني) في مواجهة الجناح العسكري (جيش التحرير الوطني)، ولما تقرب من القائدين التاريخيين كريم بلقاسم و"العربي بن مهيدي" أصبح يلعب أيضا دور الناطق الرسمي لقيادة الداخل وكان ذلك واضحا من خلال تراسله مع أعضاء الوفد الخارجي أحمد بن بلة وآيت أحمد حسين ومحمد بوضياف ومحمد خيضر الذين كان ينظر إليهم كمنافسين له على القيادة المركزية، ولذلك سعى لعزلهم رغم كونهم من القادة التاريخيين الأوائل، فعين مكانهم "الأمين دباغين" الذي رفض مبدأ إعلان الثورة، وأيضا زعامة الثورة التي عرضت عليه لحظة اندلاعها، ثم إن عبان رمضان كان يتجاهل قادة المناطق ولا يعتبرهم أعضاء في قيادة الداخل التي أصبح يتحدث باسمها.

تلك هي حقيقة عبان رمضان وحلفائه السياسيين الذين رفضوا إعلان الثورة، ولما اشتد عودها التحقوا بقطارها سائرا، وسيفاجئوننا بارتكاب أخطاء مؤسفة في حقها وفي حق مفجريها ومناضليها كما سنرى ومنها:

1. خطيئة تشتيت الصفوف بالتخطيط لعقد مؤتمر على المقاس يفتقر للشرعية، ولحتمية التمثيل الواسع، والإصرار على فرض قراراته بالقوة على الأطراف الأساسية التاريخية التي ضحت من أجل نشر الثورة ونصرتها لما كانوا هم يعتبرونها مغامرة.
2. خطيئة خرق مبدإ القيادة الجماعية نتيجة فصل عبان رمضان الجزائر العاصمة عن الولاية الرابعة وجعلها منطقة مستقلة، وقاعدة لمحور السياسيين في مواجهة قادة جيش التحرير الوطني، مجسدا نظريته

المشهورة (الثورة لا يجب أن تعتمد على الريف).

3. خطيئة عقد مؤتمر غير متفق عليه أعطى شرعية قيادة الثورة للسياسيين وأزاح مفجريها التاريخيين باعتماد مبدإ أولوية السياسي على العسكري، ومبدإ أولوية الداخل على الخارج لسحب البساط من تحت أقدام أعضاء الوفد الخارجي التاريخيين.

ذلك هو مخطط عبان رمضان السياسي الذي لا يصبح نافذا إلا بعد تمكنه من إنقاذ سياسيي الأحزاب من الورطة التي وجدوا أنفسهم فيها بعدم التحاقهم بالثورة، وتعرضهم لمغريات الحكومة الفرنسية، وتهديدهم بالتصفية.

لقد عجل الاتصال بهم ليحثهم على الانضمام للثورة، ليحقق من ذلك هدفين أساسيين هما:

- الهدف الأول: ويخدم به الثورة ويحرم العدو من فرصة استغلالهم في تكوين قوة ثالثة ضد جبهة التحرير الوطني.
- الهدف الثاني: ويخدم أهدافه ويتمثل في تكوين محور من السياسيين تحت إشرافه يواجه به الجناح العسكري (قادة جيش التحرير الوطني) ثم يشرك أعضاءه في قيادة الثورة بالأغلبية.

راح "عبان رمضان" يستغل خطورة الفراغ المهول المترتب عن أسر جل قادة المناطق لصالح مشروعه، فقائد المنطقة الرابعة "رابح بيطاط" قد أسر في شهر فبراير 1955، وقائد المنطقة الأولى مصطفى بن بولعيد أسر خلال شهر فبراير 1955 ثم استشهد لاحقا بتاريخ 1956/3/27، كما استشهد ديدوش مراد في يناير 1955، ولم يبق من الستة التاريخيين في الداخل إلا كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة، و"العربي بن مهيدي" الذي غادر المنطقة الخامسة خلال شهر ديسمبر 1955 نحو القاهرة للاتصال بالوفد الخارجي، ثم عاد للعاصمة حاملا اقتراح تكوين قيادة من 12 عضوا ستة من الداخل، وستة من الخارج، ولقد تم تجاهل ذلك الاقتراح وسخر منه عبان رمضان في إحدى مراسلاته للوفد الخارجي.

ولما تحقق "لعبان رمضان" طموح التحاق سياسيي الأحزاب بالثورة من الباب الواسع، أسند لبعضهم مشروع الأرضية التي خطط لها بعناية ومن وجهة نظر

واحدة ليجتمع عليها المؤتمر المعول عليه لتحقيق ما يطمح إليه، وذلك بعد أخذ موافقة القائدين التاريخيين كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي، لقد تعمد عن قصد عدم مشاركة ممثلي المناطق، والوفد الخارجي في إعداد تلك القرارات لأن مشاركتهم لا تمكنه من تمرير ما خطط له بعناية.

وأخيرا اكتمل المخطط المتحامل على الأطراف الأساسية للثورة بتعمد اختيار عمق منطقة القبائل لعقد المؤتمر المعول عليه بدل الحدود الغربية أو الشرقية أو دولة عربية، شكل هذا الاختيار عقبة في وجه الأطراف الأساسية التي لا يتمنون حضورها مثل المنطقة الخامسة بقيادة عبد الحفيظ بوصوف ونائبه هواري بومدين والتي تدين بالولاء المعنوي لشخص أحمد بن بلة، وكذلك ثوار الجهة الشرقية (القاعدة الشرقية ومنطقة الأوراس) الذين كان ينظر لهم على أنهم موالون لأعضاء الوفد الخارجي وخاصة المنافس أحمد بن بلة وممثل هذا الوفد "أحمد محساس" وبذلك فكروا في أنفسهم فقط.

ثم إنهم من ناحية أخرى كانوا يعلمون بأن كثيرا من الشخصيات التاريخية غير مقتنعة بعقد مؤتمر بتلك الطريقة غير المقنعة ومنهم على الخصوص المنسق "محمد بوضياف" المتواجد في المغرب، وقائد المنطقة الخامسة عبد الحفيظ بوصوف اللذان لم يوافقا على عقد ذلك المؤتمر لاعتقادهما بأن الشروط الموضوعية لم تتوفر لعقده بعد، ولذلك رفض عبد الحفيظ بوصوف تمكين "العربي بن مهيدي" من تمثيل المنطقة الخامسة في مؤتمر الصومام.

ودون الاهتمام بما يجمع ويوحّد، عجلوا بعقد ذلك المؤتمر الذي لا يحمل أية صفة تفضي عليه تعريف مؤتمر، وإذا ما قورن باجتماع مجموعة 22 فإن اسم (اجتماع) كثير في حقه، لقد كان في حقيقته مؤتمرا للسياسيين اغتصبوا به شرعية قيادة الثورة بالأغلبية إلى حين، وأصبح طريق المفاوضات مع السياسيين المعتدلين سالكا، ولكن جنرالات الجيش الفرنسي كانوا بالمرصاد للسياسيين من الطرفين.

بكل أسف لم يستفد عبان رمضان من نصائح الناصحين بالتريث في نشر قرارات المؤتمر، بل راح يتحدى الجميع بتهديداته التي تضمنتها الرسالة التي رد

بها على رسالة أحمد بن بلة بعدم التسرع بنشر قرارات الصومام فرد عليه بلهجة المتحدي الواثق من نفسه مؤكدا له ولغيره بأن الثورة سائرة وستسحق كل من يقف في طريقها.

ونتيجة لذلك التهديد تعالت أصوات الرافضين والمتحفظين على المؤتمر غير الشرعي من حيث الكيفية التي عقد بها، ومن حيث بعض قراراته، ومن حيث تولي السياسيين قيادة الثورة بالأغلبية في لجنة التنسيق والتنفيذ، وتولِّي عبان رمضان التنسيق في حضرة الرمزين التاريخيين كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي.

لا بد لأعضاء القيادة المنبثقة عن المؤتمر غير الشرعي من مكان يستقرون فيه بعد خسارة المنطقة المستقلة بالجزائر العاصمة فالحدود الغربية توجد تحت قيادة عبد الحفيظ بوصوف ونائبه هواري بومدين، ويساورها الولاء المعنوي لأحمد بن بلة، فهي شبه محرمة على جماعة الصومام، تبقى منطقة الحدود الشرقية المفتوحة على الدول العربية، مصدر الإعانات والإمدادات . وموقع تخزين الإمدادات العسكرية تحت إشراف "أحمد محساس" ممثل أحمد بن بلة المتهم بتحريض مجاهدي الحدود الشرقية على التمرد، ورغم ذلك أمكن للقيادة المنبثقة عن المؤتمر التمركز على الحدود الشرقية لما تم الاستنجاد بالقوة الضاربة للرئيس "الحبيب بورقيبة" صاحب المصلحة في إخضاع العدو المشترك (قادة وثوار الأوراس) حلفاء معارضيه ثوار تونس الذين رفضوا وضع السلاح احتجاجا على قبول الاستقلال الداخلي لتونس، وهكذا تقاطعت مصلحة الطرفين "الحبيب بورقيبة" و"عبان رمضان"

4) الخطيئة الرابعة للمنسق عبان رمضان تمثلت في اعتماد بدعة الاستقواء بالأجنبي على مرؤوسيه لإخضاعهم بالقوة بدل لغة الحوار، لقد تعمد عبان رمضان التحالف مع الرئيس "الحبيب بورقيبة" صاحب المصلحة في إخضاع ثوار منطقة الأوراس النمامشة.

5) الخطيئة الخامسة لمنسق لجنة التنسيق والتنفيذ عبان رمضان تتمثل في تكليفه أربعة ضباط من منطقة القبائل لإخضاع قادة ومجاهدي الولاية الأولى بالقوة، ووضعهم تحت وصاية الولاية الثالثة إلى غاية تحقيق غرض

تصفية ضباط المعارك في الأوراس المشكوك في ولائهم، وسجن وإعدام قادة الأوراس التاريخيين مفجري الثورة الذين كان لهم الفضل كل الفضل في نجاح الثورة، وبذلك اقترف الضباط الأربعة جرائم فظيعة لم تنسجم مع تاريخهم في حق زملائهم قادة معارك الأوراس الشهيرة، وستبقى تلك الإجراءات الردعية، والإعدامات غير المبررة وصمة عار تلاحق مرتكبيها ومن أمر بها إلى يوم الدين.

مقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

هذه مساهمة متواضعة مني في تسجيل بعض الأحداث التاريخية لثورة التحرير بما يتناسب وسمعتها العالمية، والتزاما مني بالواجب المقدس إزاءها، ونتيجة لمشاركتي المبكرة في مسيرتها، ومواكبتي لأحداثها العظيمة، ومعايشتي شخصيا في صنع وقائعها على أرض الميدان في منطقة الأوراس خلال سنواتها السبع، ونتيجة ملازمتي المبكرة والدائمة لأوائل المسئولين الفاعلين الذين هيأوا المنطقة للثورة ثم قدحوا فتيل شرارتها، وتعهدوها بالرعاية والتعبئة والتوجيه الميداني لأحداثها كقادة ميدانيين للفترة الذهبية الأولى التي غطت سنوات 1954 و1955 و1956.

الشيء الذي شجعني على خوض غمار تجربة تسجيل ما بقي راسخا في الذاكرة من أحداث بعد أن اعتور النسيان بعضه بحكم السن والزمن هو تقديم مساهمتي كمجهود متواضع ينضاف لما تفضل به زملائي الذين سبقوني في كتابة مذكراتهم كإثراء لعملية كتابة تاريخ ثورة التحرير التي تعد فرض عين على كل من شارك في ملاحمها بمعاناته وعرقه ودمه ووجدانه.

إنه مجهود متواضع يتضمن مذكراتي الشخصية، ورؤيتي الخاصة، وتحليلي لبعض الأحداث الجسيمة التي عرفتها منطقة الأوراس خاصة خلال السنوات الثلاث الأولى للثورة دون أن أدعي فيها الكمال أو أجزم بأنها الحقيقة المطلقة، ولكنها بالتأكيد ستكون جزءا أساسيا منها تساعد المؤرخين على تجميع أجزاء الصورة المتكاملة دون زيادة أو نقصان، وعليّ أن أعترف بأنني لم أفصح عن بعض الحقائق التي يمنعني التحفظ عن ذكرها. وكل أملي أن لا أحاسب لا على الأسلوب ولا على المنهجية أو الهيكلة، فأنا لست بكاتب أكاديمي موهوب ولا بمؤرخ محترف، فالمهم عندي تبليغ الحقائق.

لقد ركزت على الوقائع والحقائق واستعرضتها بكل أمانة وتجرد، وسعيت إلى أن أستشهد في حالات كثيرة على صحتها ومدى مطابقتها للواقع بما تعرض له غيري من الزملاء والكتاب في شهاداتهم وكتاباتهم بغية إضفاء المزيد من المصداقية على صحة ما يقرأه القارئ الكريم من حقائق حول الوقائع وذلك هو الهدف المطلوب.

سطرت الولاية الأولى في إطار مشاركتها في حرب التحرير الوطني ملاحم بطولية هائلة يتعمد البعض التعتيم عليها، ويعكف البعض على دراستها من زوايا مريبة تطغى عليها المصالح الفئوية والقبلية والجهوية، فألفوا فيها ونشروا عنها فكان جل ما كتبوه سقيما لا يتحرى الصدق ويندرج في تقديري في زاوية القصص المحبوكة لا في سرد وتحليل الأحداث التاريخية.

ولهذا حرصت قدر الإمكان على عرض الأحداث وتحليلها كما عشتها بلا محاباة أو رياء أو عاطفة، واجتهدت بإمعان النظر في تصريحات هؤلاء وأولئك حول القضايا التي عايشتها، وسعيت إلى التدقيق في الملابسات وبسط الحقائق الناصعة بكل أمانة وتجرد، وكشف ما انطوت عليه من تحريف، وعملت على إحقاق الحق وتمجيد البطولة في الأشخاص مهما كانت انتماءاتهم، وآليت على نفسي على أن أجعل وجه الحق ينبلج ناصعا لأن الحقيقة التاريخية لا تقبل المجاملة فالخائن خائن والبطل بطل.

لقد قسمت موضوع المذكرات إلى أربع فترات، كل فترة تختلف عن غيرها من حيث الوقائع وخاصة القادة الذين سيروها:

الفترة الأولى: وتغطي سنوات تحضير سكان المنطقة لاحتضان الثورة، وتجنيد خلايا المنظمة السرية (المنظمة الخاصة)، وتدريب الطلائع الأولى التي نفذت عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 الخالدة.

الفترة الثانية: وتبدأ من تاريخ إعلان الثورة في الأوراس يوم 1954/11/01 حتى آخر سنة 1956، حيث كانت تلك الفترة بكل المقاييس حاسمة ومتميزة بخصوصيتها في إجهاض الحصار المعول عليه لإخماد جذوة الثورة المبكرة في الأوراس، ولكن

الصمود الأسطوري سفه أحلام جنرالات الجيش الفرنسي وغلاة الاستيطان، ومكن الثورة من الانتشار في المناطق الأخرى التي هيأت نفسها للانخراط في المعركة بفعالية وتحدّ كهجومات 20 أوت 1955 الحاسمة بقيادة العبقري الملهم زيغود يوسف والتي ساهمت في تخفيف وطأة الحصار عن منطقة الأوراس.

الفترة الثالثة: وتغطي فترة لجنتي التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في غياب القادة التاريخيين رابح بيطاط وزيغود يوسف، ومحمد العربي بن مهيدي ومصطفى بن بولعيد، وسجن أفراد الوفد الخارجي أحمد بن بلة وآيت أحمد حسين ومحمد خيضر ومحمد بوضياف.

الفترة الر ابعة: وهي التي جاءت بعد إعدام العقيدين محمد لعموري، وأحمد نواورة، وتعيين العقيدين الحاج لخضر عبيد والطاهر زبيري على التوالي على رأس الولاية الأولى.

وقبل أن أختم هذه المقدمة عليّ أن أعترف بأن الإنسان العاطفي بطبعه لا يمكنه التحرر من آثار الصدمات النفسية التي تفوق قدراته العقلية، وأعترف بأننا لا زلنا نعاني صدمة تصفيات قادتنا التاريخيين رموز الأوراس ظلما وتعسفا في الداخل وفي تونس الشقيقة بدءا بنائبي مصطفى بن بولعيد: عباس لغرور، وعاجل عجول ومساعديهما وانتهاء بإعدام العقيدين: محمد لعموري وأحمد نواورة وسجن ثمانين ضابطا ممن كانوا يؤرقون مضاجع العقيد بيجار في الأوراس.

لقد علمنا قادتنا التضحية بأكمل معانيها وفي ألمع صورها وفي ظروف قاهرة لا يتصور خطورتها إلا من عاش مآسيها. فلماذا لا يعاد لهم الاعتبار، وترفع عنهم تهمة الخيانة الملفقة التي أدت إلى إعدامهم ظلما في تلك الظروف الخاصة وذلك بإعلان رسمي من وزارة المجاهدين يؤكد على أنه خلال الثورة ارتكبت أخطاء قد لا تكون متعمدة راح ضحيتها هؤلاء الرموز وغيرهم في ظروف معينة؟

لقد ولد جيل جديد لم يعرف حرب التحرير الوطني ولا الدمار ولا التعذيب ولا الجرائم ولا الآلام المتراكمة على الأرض الجزائرية ولا الاضطرابات التي أحدثتها.

أصبحت الجزائر حرة مستقلة ولكن آثار هذه الحرب ما تزال عالقة في أذهان من عاشوها والذين ما يزالون يحملون ندبات بليغة وفي بعض الأحيان جراحا عميقة لم تندمل بعد.

الرائد المتقاعد

هلايلي محمد الصغير

نشأة صاحب المذكرات

كانت نشأتي وسط كتلة الأوراس، ذات الطبيعة الجغرافية المتميزة بتضاريسها الوعرة وانكساراتها، وأحراشها وأدغالها ووديانها المشهورة بالخوانق الضيقة والمسالك الوعرة. تعلو هذا المحيط الجيولوجي قمة شلية، رمز الأوراس وبطاقة تعريفه والمشهورة محليا (بلالة كلثوم) وهي أعلى قمة في جزائر العز، ومنطقة وسط الأوراس لم تعرف أي تنمية قاعدية تغير واقعها الذي ما يزال على حاله، فهي منطقة مهمشة معزولة، مغلقة في وجه الغرباء، وهو ما هيأها لأن تصبح مسرحا دائما لمقاومة المحتلين، خاصة الفرنسيين الذين تعمدوا تهميشها وإفقارها وتهجير سكانها بتطبيق كل وسائل البطش والعنف والتعسف والاستبداد والإكراه، ولتلك الأسباب بقيت حياة السكان بدائية قاسية قائمة على الفلاحة الجبلية المعيشية ذات المردود الضعيف، وتربية الماشية المصحوبة بالممنوعات والمحرمات المفروضة من طرف حراس الغابات.

خضعت أعراش الأوراس إلى نظام البلديات المختلطة (les communes mixtes) والتي تعود السيطرة المطلقة فيها للعائلات التي ربطت مصيرها بالمحتل، فمنها يعيّن القياد، والبشاغوات كمراتب موروثة أبا عن جد.

لقد كان مولدي بتاريخ 03 ماي 1934 من الأب الشيخ عمر بن بلقاسم، والفاضلة كحول علجية في عرش كيمل، وسط قبيلة السراحنة المنتمية لقبيلة بني هلال، المستقرين في قلب الأوراس بين القبائل البربرية، حيث لا يزالون محافظين على اللغة العربية، ويتكلمون اللهجة الشاوية بطلاقة، تماما كما يتكلم الشاوية سكان المنطقة الأصليون اللهجة العامية، نتيجة الاندماج الكامل الذي اقتضاه العيش المشترك والجوار في الموقع الجغرافي الواحد.

لقد وحدتهم الأخطار والصعوبات وصهرتهم في بوتقة واحدة كالجسد الواحد، لهم أسواقهم الداخلية التي تضمن المبادلات بالمقايضة أو بالعملة، ونتيجة لذلك أصبحت منطقتهم هي مركز ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 والمحضن الآمن لطلائعها، وقاعدتها الإستراتيجية وممدّتها بالرجال الأشداء الذين سجلوا بطولات في المقاومة حفظها لهم التاريخ، وآخرها تفجير ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 الخالدة.

ذلك هو الأفق الجغرافي الذي كان يحيط بنا وتفتحت عليه أبصارنا منذ الطفولة، وتلك هي القبائل التي تعلمنا في أحضانها وبين ربوعها الحس المدني وروح المواطنة وقوة الشخصية، والصبر والجلد أمام القهر المسلط علينا من المحتل الذي واجهناه بالعزيمة على تغيير واقعنا المزري الذي فرضه علينا بآلام الجوع وضنك العيش وتعاسة الحرمان وبؤس الطفولة وظلمة الجهل، وخطر الأوبئة، وذل ذلك السجن القهري المحاط بسياج من الممنوعات، والمبالغة في فرض الواجبات المرهقة على أيدي القياد والباشاغوات مصاصي الدماء الذين كانوا يتعمدون سد الآفاق في وجوهنا لنستمر خدما لأسيادهم ولأبنائهم.

ولدت في هذه البيئة الريفية المقاومة وسط عائلة وطنية محافظة برعاية الوالد الشيخ عمر بن بلقاسم الذي حصن نفسه بالعلم والوطنية والتقوى على يد المشائخ سواء بخنقة سيدي ناجي، أو زاوية الشيخ الصادق بلحاج المنتمي للرحمانية (بتيبرمسين) محرك انتفاضة 1858 والذي حكم عليه وعلى أبنائه بخمس وعشرين سنة سجنا نافذة.

رفض والدي الارتباط بوظيفة مع المحتل، فتفرغ متطوعا لخدمة سكان المحيط الذي يعيش فيه، يصلح بين الناس، ويحث على تعليم القرآن لتحرير العقول، ويحارب الخرافات والبدع الضالة التي لحقت بالدين الإسلامي الحنيف للتأثير على عقول الناس، وكان ينتسب لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ويواظب على مطالعة صحافتها الشهاب والبصائر.

الدراسة والتعلّم

نتيجة للإحساس بكابوس الأمية سارع أهلنا بإمكاناتهم المحدودة جدا إلى إنقاذنا مما حرموا منه قهرا. فتحدوا إدارة المحتل التي كانت تمنع إقامة المدارس في الأوراس، وذلك بتخصيص شبه مدرسة ابتدائية متواضعة تواضع إمكاناتهم، تفتقر للوسائل التعليمية والوسائل البيداغوجية، فهي لا تتوفر إلا على التلاميذ والمعلم في منطقة شديدة البرودة. كانت مقاعدنا الحصائر المنسوجة من سعف الحلفاء، وطاولاتنا أطرافنا الغضة، وضوؤنا نور الشمس نهارا وضياء الشموع ليلا، نتلقى كل الدروس وفي جميع المواد على يد معلم واحد كان يمثل كيانا مستقلا

بذاته، فهو المدير وهو المدرس وهو المراقب وهو الأب، إنه الشيخ تيمقلين أحمد السرحاني ذلك الرجل العصامي الذي كان انتماؤه للمنطقة نعمة من الله علينا، فبفضله حصلنا على قسط من العلم.

استمرت رحلتي مع التعليم متواصلة فقضيت المرحلة الابتدائية بكيمل، والمرحلة المتوسطة بمعهد ابن باديس بقسنطينة، والمرحلة الثانوية بجامع الزيتونة بتونس. وبمجرد إعلان الثورة هجرت مقاعد الدراسة والتحقت بها مبكرا للمساهمة في تحرير البلاد والعباد.

وبعد الاستقلال التحقت بأول جامعة فتحت أبوابها في وهران (جامعة السانيا) التي كانت في الأصل ثكنة عسكرية، وقد كان لي شرف تسليمها لوزارة التربية والتعليم بصفتي قائدا للقطاع العسكري لولاية وهران، وذلك بأمر من قائد الناحية في تلك الفترة الرائد الشاذلي بن جديد قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية، فقد أمر بتحويلها من ثكنة عسكرية إلى جامعة، فكان لي حظ مواصلة تعليمي الجامعي بها ومنها تحصلت على شهادة الليسانس خلال السبعينيات.

النشاط السياسي قبل الثورة

كنت طالبا أتابع الدراسة وكان والدي المنتمي للتيار الإصلاحي (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) ينصحني دائما بعدم التحزب قبل إنهاء التعليم الثانوي على الأقل، بينما كان قريبنا رئيس قسم حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية عاجل عجول يدفع بي للالتحاق به كعضو في الحزب ولكنني خضعت في الأخير لرغبة والدي وذلك بتأجيل الانخراط في الحزب إلى غاية إتمام الدراسة غير أنني وبحكم العلاقة الخاصة بعاجل عجول والاحتكاك الدائم به قد استهوتني الميول السياسية وأصبحت في حكم المحب وهي الدرجة الأولى في سلم المنتمين للحزب متطوعا لمساعدته في كثير من الأحيان على تحرير بعض المراسلات السرية الموكلة إليه كمسؤول عن القسم رقم 2 في تنظيم حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

وبمجرد إعلان الثورة حملت السلاح والتحقت بجيش التحرير الوطني مع مطلع سنة 1955، ثم التحق بي إخوتي الأربعة وكذلك عمي الوحيد «علي» وأبناؤه

الثلاثة، بحيث لم يتخلف عن واجب الجهاد من أفراد العائلة إلا الوالد الذي أقعدته الشيخوخة ووافته المنية في غيابنا عنه، فكل أفراد العائلة نساء وأطفالا التحقوا بخط النار داخل المنطقة المحرمة في حماية جيش التحرير الوطني، وبذلك استشهد أبناء عمي الثلاثة، وشاء القدر أن نعيش نحن الخمسة مع عمنا الوحيد «علي» فرحة الاستقلال بفضل الله تعالى ومنّه وكرمه.

الفترة الأولى:
مرحلة التحضير لإعلان ثورة التحرير في الأوراس

كما ذكرنا في المقدمة فإن ثورة التحرير في الأوراس قد مرت بأربع فترات متباينة عن بعضها البعض من حيث التنظيم والظروف والصعوبات وخاصة من حيث شخصية وصفات القادة الذين سهروا على تنظيمها وتسييرها.

فالفترة الأولى كانت فترة التحضير وتهيئة المنطقة لاحتضان الثورة، وزرع خلايا التنظيم السري، وتدريب الطلائع الأولى وتهيئتهم بدنيا ونفسيا وعقائديا للعمل المسلح، وقد كانت تلك المرحلة من أصعب الفترات أداء وفعالية أمام إدارة المحتل المتكالبة، وعملائها الذين كانوا يسترزقون من إرعاب وتخويف وتهديد المناضلين والمواطنين، وهو ما فرض على بعض المناضلين النشطين الالتجاء إلى حياة العصيان والتمرد في الكهوف والمغارات داخل الغابات البعيدة عن الأنظار.

لقد حابى الله مصطفى بن بولعيد عضو اللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالقدرة على توعية المجتمع الأوراسي والعمل على تغيير الواقع المزري الذي فرضه عليه المحتل، حيث نذر حياته وماله وسعادة أسرته من أجل إعلان الثورة التي آمن بها إيمانه بالله، فسخر لها نفسه وماله ووقته وجهده.

ومن دهائه أنه وفق في تجنيد عناصر فعالة على مستوى الأعراش ممن كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة والكلمة المسموعة والنشاط الفعال، مثل رؤساء الأقسام الثلاثة: عباس لغرور، وعاجل عجول، والطاهر النويشي غمراس، الذين اقتنعوا بتبني العمل المسلح وسيلة، فأعلنوا التمرد على زعيم الحزب مصالي الحاج الممتنع عن إعلان الثورة، فمن بين سبعة (07) أقسام لدائرة الأوراس لم يؤمن بمبدإ العمل المسلح سوى ثلاثة فقط، بحكم الموقع الجغرافي وطبيعة السكان المتمردين الثائرين، ففي ذلك المحيط الجغرافي المتجانس توفرت شروط العمل السري التي شجعت على الثورة.

تتمثل الأقسام الثلاثة المعنية في:

- **أولا**: قسم أريس الذي يحمل رقم (2)، ويشمل عمق كتلة الأوراس الشاسعة والمهمشة، والتي كان يشرف عليها حزبيا عاجل عجول بعد سجن المناضلين بلعقون مسعود، وابن عكشة محمود.
- **ثانيا**: قسم خنشلة ومسؤوله المناضل الكبير عباس لغرور حيث الطبيعة الجغرافية لذلك القسم منسجمة تماما مع الطبيعة الجغرافية لقسم أريس.
- **ثالثا**: القسم الذي يقع بين مدينة أريس ومدينة باتنة ويرأسه الطاهر النويشي غمراس.

وبكل تأكيد فقد كان لهذه الأقسام الثلاثة تحت إشراف القائد الفذ مصطفى بن بولعيد الفضل في مفاجأة العدو بإعلان الثورة في غفلة كاملة منه.

الخصائص الجغر افية والبشرية للأوراس حيث هيبة المكان وفحولة الرجال

تنقسم منطقة الأوراس الكبير (الأوراس النمامشة) إلى ثلاثة أقسام هامة هي:

الأوراس الشرقي: ويمتد من الحدود التونسية حتى جبل عالي الناس، وهو ما كان يعرف خلال فترة جيش التحرير الوطني في السنوات الأولى من 1954 إلى آخر 1956 بقطاع (secteur) عباس لغرور، وجبال هذه المنطقة بيضاء جرداء تفتقر للغطاء النباتي، تتخللها أودية عميقة وسحيقة بها خوانق، وكانت تلك الأودية مسرحا لمعارك طاحنة، أبطالها بواسل رسموا على كل شبر من تلك المنطقة لوحة بطولية ناصعة سطروها بدمائهم وأشلائهم.

الأوراس الغربي: ولا يقل أهمية عن غيره، فهو الآخر كان مسرحا لمعارك كبرى وبطولات، امتزجت فيها دماء مجاهدين من الوسط والغرب على مستوى جبل وستيلي وجبل الأشعث وجبل بوطالب، وأولاد تبان والحضنة وغيرها من المناطق المشهورة بثوراتها السابقة التي كانت قد مهدت لثورة 1954 بالتمرد والعصيان كثورتي 1912 و1916.

الأوراس الأوسط: وهو الذي سأركز عليه تركيزا خاصا وذلك لعاملين هامين وهما:

- **العامل الأول**: لكونه كان المهد الذي انطلقت منه الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 لخصوصياته الجغرافية والديمغرافية.
- **العامل الثاني**: أسهبت في عرض تفاصيله لأني أعرف دقائق جغرافيته وسوسيولوجيته لكونه مهد ولادتي ونشأتي الأولى، ومسرح نشاطي الثوري، وأيضا لكونه سيصبح مسرحا لأحداث جسام، وهذا لا يعني أبدا أن المناطق الأخرى كانت أقل شأناً من منطقة الوسط، وإنما ركزت على ما أعرف وتحاشيت ما لم أعشه عن قرب.

وسط الأوراس عبارة عن شبه جزيرة مربعة الشكل، تكسوها الغابات المتنوعة والنباتات، وتتخللها منحدرات وأودية ومرتفعات وسهول محدودة المساحة أغلب أشجارها من الصنوبر الحلبي والبلوط والعرعر والبقنون (الأرز).

عندما يحلق المرء فوق وسط الأوراس بالطائرة، يجد نفسه فوق جزيرة خضراء تنحصر بين ثلاث مدن رئيسية هي خنشلة في الشمال الشرقي، وباتنة في الشمال الغربي، وبسكرة والزاب الشرقي في الجنوب، تحيط بهذه الجزيرة الخضراء سلسلة جبلية من جميع الجهات كالسوار بالمعصم. فمن الجنوب نجد سلسلة جبل أحمر خدو ومن الشرق جبل عالي الناس وجبل بزاز ومن الشمال نجد جبل تامزة وشلية ومن الغرب جبل وستيلي والجبل الأزرق مكان استشهاد مصطفى بن بولعيد. وهذه الجزيرة الخضراء كانت تعرف بقطاع عاجل عجول التي أصبحت منطقة محرمة منذ 1955، وبعد مؤتمر الصومام أصبحت تسمى المنطقة الثانية حيث كانت ملجأ للسكان المدنيين الفارين من التجمعات القهرية والمحتشدات المسيجة بالأسلاك الشائكة التي أقامها المحتل، كما كانت المأوى الآمن لمراكز جيش التحرير الوطني ومنها مركز الولاية، ومركز المنطقة الثانية والمستشفى المركزي ومراكز العجزة والشيوخ والجرحى، بالإضافة إلى وحدات جيش التحرير الوطني المقاتلة.

تتخلل الأوراس الأوسط أربعة أودية مهمة تنحدر من الشمال نحو الجنوب

وهي على التوالي:

أولا: وادي العرب المنحدر من السفوح الواقعة بين جبل تامزة وجبل شلية.

ثانيا: وادي قشطان بدوار كيمل وينحدر من السفوح الجنوبية لقمة شلية.

ثالثا: وادي الأبيض وينحدر من محيط قرية المدينة الواقعة فوق كتف جبل الشمول.

رابعا: وادي عبدي الذي ينحدر من جبل المحمل ويعبر مدينة منعه الجميلة.

في هذه الجزيرة الغابية كان عاجل عجول ومسعود بلعقون وابن عكشة محمود الذين تداولوا على تسيير قسم أريس رقم (2) يسهرون على إنشاء وتنظيم خلايا المنظمة السرية (المنظمة الخاصة) قبل الثورة، وفي ربوعها كان مصطفى بن بولعيد وضيوفه الأبطال المطاردون من طرف الاستعمار: رابح بيطاط، ولخضر بن طوبال، وعمار بن عودة، ومحمد العربي بن مهيدي، وزيغود يوسف، وغيرهم، يتمركزون ويعقدون اجتماعاتهم السرية، ويلتقون بالمناضلين في حلقات سرية لتعميق وعيهم بحتمية العمل الثوري المسلح، ويزورونهم في مراكز التدريب على حرب العصابات التي يؤمها الرجال الذين سيكتب لهم شرف تنفيذ العمليات المباركة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954.



الأهمية الإستراتيجية لمنطقة وسط الأوراس

يعرّف الجنرال الطيار ميشال كتلة عمق الأوراس المكلف بمراقبتها من الجو بأنها «منطقة محرمة مساحتها 15000 كيلومتر مربع تساوي مساحة جبال الألب الثلاثة، وهي النواة الصلبة ومهد التمرد والمسرح المفضل لعملياتنا الجوية»، ثم يضيف «والأوراس أكثر المناطق إثارة وتوحشا وجمالا»، ويتكلم عن غابة بني ملول التي كانوا يخصصون لها ساعات طيران طويلة ومستمرة صباح مساء وحتى خلال الليل، فيقول: «ومساحتها هي الأوسع في الجزائر كلها».[1]

تلك هي كتلة وسط الأوراس ذات الطبيعة الجغرافية المتميزة بتضاريس، ودروب لا يعرفها إلا أهلها، ولا يعبرها إلا المشاة أو الدواب. ومناخها هو مناخ الأطلس الصحراوي، فمنطقة الأوراس الأوسط منطقة مغلقة في وجه الغرباء والمحتلين، فلا هياكل قاعدية، ولا منشآت اتصال ولا كهرباء، ولا مرافق سياحية أو ثقافية ولا مؤسسات تعليمية أو دينية، ما عدا الكتاتيب القرآنية المتكفل بها محليا وبصفة سرية.

استمرت حياة السكان بدائية قاسية ومع ذلك فقد خدموا ثورة التحرير الوطني بكل إخلاص وتفان.

يتولى مهمة الأمن في وسط الأوراس رجال الدرك المتنقلين بواسطة الخيل، وعند الضرورة تستدعى كتائب الحرس المتنقل (Garde Mobile) للتنكيل بالمتمردين.

لم تتجشم الإدارة الفرنسية أي عناء لتطوير حياة السكان، فاقتصرت مسؤوليتها على تحصيل الضرائب، وتسليط العقوبات الفردية والجماعية، وفرض السخرة المجانية المدعومة بشتى أنواع القهر والتعسف والإهانات والتفقير مما دفع بالمنطقة إلى التمرد والانتفاضة وشق عصا الطاعة وهو ما يؤكده الكتاب الفرنسيون بقولهم: «إن الشاوية بدائرة باتنة ثاروا كلهم بدون استثناء ضد الاستعمار الفرنسي لأن الثورة تجري في عروقهم»، وهي شهادة تدل على دوام تمردهم تارة ضد الخدمة العسكرية وطورا ضد وجود الاحتلال ومصادرة

(1) الجنرال الطيار ميشال / الحرب الباردة وحرب الجزائر، دار القصبة للنشر – الجزائر، 2008 ص 88.

الأراضي وهتك الأعراض بواسطة اللفيف الأجنبي السنغالي المستقدم خصيصا لترويض السكان خلال الانتفاضات المتتالية إبان 1845 و1849 و1858 و1871 و1916 وانتفاضة 8 ماي 1945.

خصائص شجعت على إنشاء خلايا الثورة

ظلت منطقة الأوراس الكبير خلال آلاف السنين تشكل محضنا رئيسا للتمرد والثورة ضد المحتلين والغزاة وبالأخص خلال حقبة الاحتلال الفرنسي، وذلك لكونها تتميز ببعض الخصائص منها:

الخاصية الجغرافية وتكمن في التضاريس الوعرة التي جعلت العدو يتعمد تقسيمها تقسيما سياسيا وأمنيا وإداريا بالرغم من كونها منطقة منسجمة ومتكاملة لا تقبل التجزئة، ومع ذلك تعمد العدو تجزئتها إلى نصفين بخط طولي شمال جنوب، بحيث ألحق الجزء الشرقي إلى بلدية خنشلة المختلطة، وألحق الجزء الغربي إلى بلدية أريس، وهو تقسيم استعماري مجحف رفضه السكان المدركون لخلفياته وأبعاده الاستعمارية المتناقضة مع مصالحهم في حياتهم اليومية ومعاملاتهم، فاستمروا محافظين على ما تقتضيه وحدتهم، ومستلزمات مصالحهم، ولم يتعاملوا معه إلا في حدود الضروريات الإدارية القهرية، وحتى حزب الشعب الجزائري تجاهل ذلك التقسيم الاستعماري وأصر منذ الأربعينيات على التعامل مع تلك المنطقة كجزء لا يتجزأ، حيث أخضعها في تنظيمه الحزبي إلى قسم واحد أطلق عليه قسم أريس رقم 2 رغم شساعة مساحتها، وتعداد الأعراش المستقرة بها، وهكذا ركز الحزب جهوده على ذلك الشعاع المتجانس الذي يشمل كل قسم أريس رقم 2، وجزءا من قسم خنشلة، وجزءا من قسم بوعريف، ذلك الشعاع الطبيعي الواقع بين ثلاث مدن رئيسة هي خنشلة في الشرق، وباتنة في الشمال، وبسكرة في الجنوب كان هذا القسم هو الرحم الطبيعي الذي احتضن خلايا التنظيم السري والطلائع الأولى التي نفذت أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، ومنه انتشرت أفواج التحرير لتشمل كل الأوراس والمناطق المجاورة.

الخاصية الديموغرافية والاجتماعية: وتعود لطبيعة السكان الريفيين بالمنطقة والمتمردين على الإدارة الفرنسية عبر السنين، والمتمسكين بالأرض،

والذود عن الكيان والعرض والتراث الثقافي المشترك، والمتضامنين في الشدائد، والصامدين أمام الهزات العنيفة، والثائرين دوما على القوانين الفرنسية المجحفة مثل «مسعود بن زلماط الأول» ورفاقه الذين ثاروا ضد قانون التجنيد الإجباري، وفرضوا سيطرتهم على المنطقة لفترة من الزمن، مما جعل السكان يتغنون ببطولته مرددين: «كول غداك وتوقع ابن زلماط مسعود حذاك» بمعنى تناول طعامك وتوقّع وجود ابن زلماط مسعود بجانبك، والثائر العالم المنتمي للزاوية الرحمانية بتيبرمسين «الشيخ الصادق بن الحاج» وأبنائه الذين قضّوا على فرنسا مضجعها، ولما تمكنت منهم حكمت عليهم بالسجن لمدة 25 سنة نافذة، ودون أن ننسى المقاوم الكبير «أحمد باي» الذي قاد المقاومة في شرق الوطن حيث اختار منطقة عمق الأوراس قاعدة خلفية إستراتيجية، واتخذ وادي فرغوس عرينا له.

وكذلك الشأن بالنسبة للفارس المغوار «أحمد بن الحاج» ممثل الأمير عبد القادر الذي اعتصم بهذه المنطقة الإستراتيجية في عمق الأوراس متخفيا في قرية منعة في قلب الأوراس[1]، وصولا إلى المنتفضين قبيل الثورة «قرين بلقاسم»، و»الصادق شيبوب وزوجته» وغيرهما ممن عاصروا فترة الإعداد للثورة واندمجوا في تنظيمات مصطفى بن بولعيد للتعجيل باندلاعها فأصبحوا مجاهدين مقاتلين في صفوفها.

فعن هذه المنطقة التي أفضنا بعض الشيء في وصفها، يقول ضابط المخابرات «فارال دومنيك» ما يلي: «هذه المنطقة تابعة لعمالة باتنة، وكانت مساحة بلدية أريس المختلطة لوحدها تغطي معظم مساحة الأوراس، وعدد سكانها قرابة 100000 نسمة»[2].

لقد تمكن مصطفى بن بولعيد ورئيس القسم عاجل عجول ورفاقهما من استغلال تلك الطبيعة المميزة مركزين على سكانها المناوئين للاحتلال المتمرسين على القتال، حيث وجهوهم الوجهة الصحيحة بعد أن شحذوا هممهم وألهبوا

(1) زوزو عبد الحميد/ ثورة 1879/ ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، ص 19.
(2) فارال دومنيك / معركة جبال النمامشة 1954/1962، دار القصبة للنشر - الجزائر 2008، ص 71.

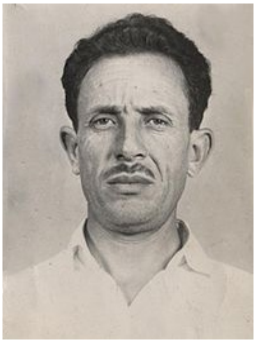
حماسهم وأيقظوا عزائمهم بالانضباط الثوري الضروري، ثم دفعوا بهم على بركة الله في معركة التحرير المباركة، وبذلك حقق بهم القائد مصطفى بن بولعيد ما عاهد به رفاقه الخمسة (أعضاء لجنة الأمانة المنبثقة عن اجتماع الاثنين والعشرين) خلال اجتماعهم التاريخي (بأن الأوراس جاهز لإعلان الثورة، وسيصمد أمام العدو لمدة ستة أشهر كاملة).

الخاصية التاريخية: وتتمثل في الأهمية التاريخية للأقسام الثلاثة التي آمن أصحابها بفكرة العمل المسلح وسيلة خلف القائد مصطفى بن بولعيد متحررين في ذلك من الانضباط الحزبي المبني على الانتظار الذي تربوا عليه في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

الخاصية الذاتية: وتتعلق بمهد طفولة وشخصية مصطفى بن بولعيد المولود بنفس المنطقة، والمنتمي لأعراشها المتماسكة مصدر إلهامه ومسرح نشاطه، فهي التي أكسبته صفات شخصيته المتميزة، وإرادته الصلبة، ومرونته، وتواضعه، وتلك المثالية التي أثر بها على نفوس وطباع وعقول أبناء جيرانه من الأعراش. فلقد خصه الله بمؤهلات القيادة التي مكنته من كسب ثقة كل سكان الأوراس وتعبئتهم في صفوف متلاحمة اصطفى من بينهم الطلائع الأولى التي نفذت أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 وفاء بالعهد، فحقق الله للجميع النصر، وأغشى أبصار أعدائهم عنهم.

لقد وفق مصطفى بن بولعيد في اختيار المناضلين العقائديين داخل الأقسام الثلاثة السالفة الذكر، كما نجح في كسب ولاء الأعراش التي دخلها عبر أبنائها كمفاتيح مؤتمنة حقق من خلالهم تجنيد رجال بذلوا أنفسهم من أجل القضية الوطنية بتوفيق من الله، فحابى الله الجميع بالنصر المبين: «يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم» – صدق الله العظيم (محمد، 7).

نبذة عن حياة القائد الفذ مصطفى بن بولعيد



ولد القائد الفذ مصطفي بن بولعيد سنة 1917 بالمكان المسمى «إينركب» وسط عرش التوابة، وتلقى تعليمه الابتدائي بمدرسة «الأهالي» بمدينة أريس ثم بالمدرسة العسكرية من 1939 إلى 1943 بأريس دائما، وباشر نشاطه الاجتماعي والسياسي مبكرا حيث أسس جمعية خيرية تولت بناء مسجد أريس، وبدأ نشاطه السياسي الحزبي مع مسعود بلعقون أول رئيس لقسم أريس رقم 2، وذلك سنة 1945، وخلال سنة 1947 انضم للمنظمة الخاصة، وأصبح عضوا في اللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وساهم في إعادة تفعيل المنظمة الخاصة وجمع شمل مناضليها بعد حادثة المناضل خياري عبد الرحيم في مارس 1950 بتبسة التي تسببت في حلها، وبعد دخول محمد بوضياف من فرنسا خلال شهر مارس 1954 هرع إليه مصطفى بن بولعيد ليستأنف جهوده في تأطير وتفعيل المنظمة، وتحفيز مناضليها الباقين على الوفاء بالعهد.

ترشح مصطفى بن بولعيد لانتخابات 1951 في منطقة الأوراس ونجح فيها لكن إدارة الاحتلال زورت تلك النتائج لصالح ممثل فيدرالية المنتخبين الأهالي التي يتزعمها الدكتور محمد الصالح بن جلول وذلك بعد رفض مصطفى بن بولعيد التخلي عن قناعاته الوطنية، ونتيجة لذلك التزوير هجم السكان على مراكز الانتخابات وعم الشغب المنطقة فواجهته السلطات بتعسف مبالغ فيه دفعت بمصطفى بن بولعيد إلى المطالبة بتكوين جبهة الدفاع عن الحريات التي مثل الحزب فيها عضو اللجنة المركزية محمد العربي دماغ العتروس الذي زار منطقتنا بعد تلك الأحداث المؤلمة، فتحاور مع أهلنا ومنهم والدي الشيخ عمر هلايلي والشيخ أحمد السرحاني. وكان دور مصطفى بن بولعيد أساسيا في تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل بتاريخ 23 مارس 1954 حيث أصبح عضوا فيها إلى جانب محمد بوضياف، ومحمد دخلي (السي البشير)، وبوشبوبة رمضان (السي موسى).

كما شارك مصطفى بن بولعيد في المؤتمر الذي نظمه المصاليون في بلجيكا في جويلية 1954، وترأس اجتماع مجموعة 22 بتاريخ 24 جوان 1954، وكان أحد أعضاء أمانة الستة التاريخيين. وأشرف بنفسه على توزيع السلاح وتفجير الثورة بالأوراس ليلة الفاتح من نوفمبر 1954.

وبعد أن وضع عربة الثورة في الأوراس على السكة، سافر إلى ليبيا في بداية شهر فيفري 1955 وبمجرد وصوله إلى الجنوب التونسي تفطن له العدو، وبعد المطاردة تمكنوا من أسره يوم 11 فيفري 1955 في الحدود بين تونس وليبيا.

زاره فانسان مونتاي في سجنه بنية التأثير عليه بإنهاء المقاومة، ولما لم يتمكن من تحقيق غرضه، سأله عن رأيه في السلم فوجده من أكبر المتفتحين للسلم الحقيقي الذي يضمن حق الاستقلال التام للجزائر المكافحة ويحقن دماء الشعبين.

وهكذا فبدل أن يؤثر فانسان مونتاي في مصطفى بن بولعيد وقع العكس، حيث أصبح فانسان مونتاي بعد حواره معه من دعاة السلم في الجزائر، متحمسا للحوار من أجل السلم، وقد تجلى ذلك في اتصاله لاحقا بابن يوسف بن خدة في سجنه ليؤكد له الرغبة في المفاوضات مع السياسيين المعتدلين، غير أن غلاة الاستيطان سدوا الطريق في وجهه فقام بتقديم استقالته.

وخلال شهر مارس 1955 قدم مصطفى بن بولعيد للمحاكمة وحكم عليه بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة وذلك يوم 28 ماي 1955، ثم أعيدت محاكمته ثانيا فحكم عليه يوم 21 جوان 1955 بالإعدام.

وبتاريخ 10 نوفمبر 1955 تمكن مصطفى بن بولعيد من الفرار من سجن الكدية، ورجع لقيادة الأوراس من جديد يوم 13 مارس 1956.

وقد استشهد رحمه الله في مساء يوم 22 مارس 1956 بلغم أسقطته المخابرات الفرنسية بواسطة طائرة قرب قرية ناره وحمل ذلك اللغم من طرف المناضلين إلى الجبل الأزرق حيث انفجر على القائد مصطفى بن بولعيد هناك فانتقل إلى رحمة الله.

السر في اختيار عمق الأوراس لتفجير الثورة

لهذه العوامل السالفة الذكر، كان لزاما أن يتم اختيار هذه المنطقة المهمة لتكون المهد الأول لطلائع الثورة، والرحم الطبيعي لولادة أعظم ثورة شعبية في التاريخ الحديث، ففي وسطها ومن بين أبنائها خرجت الطلائع الأولى التي استدعيت لتنفيذ هجمات أول نوفمبر 1954 انطلاقا من قرية الحجاج بأريس، ودار بولقواس بمنطقة بوعريف.

لم يخطئ مصطفى بن بولعيد ورفاقه في اختيار هذا الجزء المحدود من الأرض الجزائرية المشهورة بهيبة المكان وفحولة الإنسان ليصبح هو الحلقة الضيقة جدا لنشاط أبي الثورة مصطفى بن بولعيد ليتمكن من مفاجأة المحتل بثورة أعد لها الأحرار في كل شبر من أرض الجزائر بنضال طويل.

لقد كتب لمنطقة عمق الأوراس شرف احتضان خلايا الثورة وتدريب عناصرها على السلاح وفنون القتال، والتأقلم مع الطبيعة التي ستصبح الميدان المفضل لهم.

أعلن بوضوح بأن التركيز على هذه المنطقة لتكون الميدان المفضل للعمل السري لا يعني أبدا أن سكانها أصدق وأخلص وأشجع من غيرهم في الجهات الأخرى، ولا يعني أيضا بأن اختيارها كان بعاطفة جهوية من طرف مصطفى بن بولعيد وهو الذي يعاف ذلك، إنما السبب الأساسي يرجع إلى الموقع الجغرافي وعوامله المساعدة، وإلى الحرص على السرية، وبعدها عن المراكز العسكرية للعدو وإدارته وعيونه، ولكونها منطقة مغلقة في وجه الغرباء، حيث كان التدريب يتم وسطها نهارا جهارا دون خوف من اكتشافه.

وحتى بعد إعلان الثورة التزم جيش التحرير الوطني بذلك التقسيم الذي اعتمده حزب الشعب الجزائري خلال مرحلة التحضير، من ذلك أنه انطلاقا من تفجير الثورة حتى 1956 كان يطلق عليه قطاع عاجل عجول، وبعد هيكلة مؤتمر الصومام، أصبح يحمل اسم المنطقة الثانية من الولاية الأولى.

مصطفى بن بولعيد يكسب الأعراش بأبنائها

بما أن مصطفى بن بولعيد كان من أبناء منطقة الأوراس، فهو يدرك تماما

عادات وتقاليد أبناء الأعراش وطريقة التعامل معهم، وحرصهم الشديد على حماية مجالهم الحيوي ومنع الغرباء من التوغل داخل عمقهم الطبيعي، ويدرك أيضا استحالة دخول المنطقة إلا عن طريق أبنائها الذين يحظون بالمصداقية، والكلمة المسموعة ولذلك بحث عمّن تتوفر فيهم تلك الخصال الحميدة ليصبحوا عيونه ويده الطولى وسط عشائرهم ينوبون عنه في أداء المهمة، ويعفونه من التنقلات التي قد تجلب انتباه عيون العدو.

فرضت عليه خصائص المنطقة اختيار أسلوب التنظيم عن بعد بواسطة عناصر مؤتمنة وملتزمة وفعالة، نفذ إلى قلوبهم وأحاسيسهم، ثم عمل على تأهيلهم وتحصينهم وضمان ولائهم، وبتلك العبقرية رسخ جذور التنظيم السري وسط أعراش الأوراس، وحماه من الكشف على غرار ما وقع في مناطق أخرى بعد حادثة تبسة في مارس 1950 التي أضرت به، وأفضت إلى تفكيك عدة خلايا تابعة للمنظمة الخاصة والقيام بالعديد من التوقيفات (توقيف القائد الوطني للتنظيم أحمد بن بلة في 1950/05/10).

بوادر عصيان نتيجة تزوير الانتخابات

لقد نجحت حركة انتصار الحريات الديمقراطية في بعث الوعي السياسي وسط سكان الأوراس الريفيين، وإقناعهم بحتمية النضال لتغيير واقعهم المأساوي الذي فرضه عليهم المحتل، وأكثر من ذلك تبنِّي العمل المسلح كخيار لا بديل عنه، بحيث أصبح التشوق لحمل السلاح حلم جل الشبان اليافعين، وأدى نشاطهم السياسي إلى الانخراط في العملية الانتخابية لنصرة مرشحي الحزب وعلى رأسهم قائدهم مصطفى بن بولعيد خاصة خلال انتخابات 1951 التي فاز بها بنسبة عالية أقلقت إدارة الاحتلال، فراحت تساومه وتفرض عليه أحد الخيارين، إما استمالته لصفها أو شطب اسمه من قائمة الناجحين وتعويضه بممثل عن فيدرالية المنتخبين الأهالي التي يرأسها الدكتور محمد الصالح بن جلول النائب عن قسنطينة والمدافع الشرس عن الاندماج والمساواة في إطار المواطنة الفرنسية «الجزائر أرض فرنسية، ونحن فرنسيون بقانون إسلامي للأحوال الشخصية»، فكان جواب مصطفى صلبا كصلابة صخور الأوراس قائلا:

«إن ثقة أبناء عمومتي لا تقدر بثمن، فهي لا تباع ولا تشترى، لأنها كانت هدفي المنشود في كل الأحوال، أبدا لن أفرط فيها». فتعمد الحاكم الفرنسي «فابي» شطب اسم مصطفى بن بولعيد وتسجيل ابن خليل مكانه، فثارت ثائرة الناخبين في كل أرجاء المنطقة، وأتذكر شخصيا وأنا أتابع تلك الجريمة الانتخابية كيف هجم سكان كيمل مسقط رأسي على مراكز الانتخابات، ثم حشروا رجال الدرك المكلفين بحراستها في ركن خاص، وعمت تلك الاحتجاجات كل مراكز الانتخابات في عمق الأوراس.

ارتبك العدو الذي لم يكن يتوقع ردات فعل السكان فاستنفر قواته العسكرية التي حاصرت المنطقة فألقوا القبض على المناضلين وزجوا بهم في السجن لمدة ستة أشهر نافذة.

لقد باشرت الكتائب العسكرية التفتيش في المنطقة، فحصلت عدة اشتباكات مع الشبان الخارجين عن القانون الفرنسي:

فالاشتباك الأول وقع في شهر أوت من سنة 1952 بغابة كيمل مع الحسين برحايل، وشيبوب الصادق، وزلماط مسعود الثاني، وأحمد قادة، وعاجل عجول مسؤول قسم أريس، الذي أصبح هو الآخر مطاردا لاتهامه بإثارة حوادث الشغب.

أما **الاشتباك الثاني** فتم بوادي أولاد سي عمران بتاجموت، حيث قتل على إثره أحد أفراد المجموعة الثائرة المدعو المكي عايسي خلال شهر مارس 1953.

في حين دار **الاشتباك الثالث** بين المطاردين وقائد دوار يابوس المنتمي لعائلة ابن شنوف في محيط يابوس بمنطقة بني وجانة.[1]

وبالإضافة إلى تلك المشادات المحدودة، ظهرت تحركات أخرى على الحدود الجزائرية التونسية يرجح أنها كانت لثوار تونس الذين كانوا يجمعون السلاح والمال ومن بينهم لزهر شريط الذي قام بنصب كمين لرجال الدرك الفرنسيين بتاريخ 23 أكتوبر 1954، كما انتشرت أخبار أخرى تشيع عن ظهور مسلحين في محيط خنشلة.

---

(1) بطل تلك المعركة هو الثائر حسين بولزازن من دوار يابوس.

فكل ذلك كان يعني بوضوح تعجل سكان المنطقة لإعلان الثورة نتيجة التعبئة التي كان التنظيم السري يشحن بها المناضلين والمواطنين، وهو ما يؤكده لخضر بن طوبال بقوله: «لقد وجدنا منطقة الأوراس قد سبقت الحزب في وعيها بضرورة قيام الثورة، وأدركنا عندها بوضوح تام، بأننا لم نكن على اطلاع بحقيقة سكان الريف في الأوراس» علما أن لخضر بن طوبال ورفاقه كانوا قد مكثوا أكثر من 26 شهرا بين مناضلي الأوراس قبل الفاتح نوفمبر 1954.

لقد دفعت تلك التطورات والاضطرابات الجنرال شريير والجنرال سبيلمان إلى التعجيل بإخراج دوريات عسكرية للمنطقة الشرقية من الجزائر، كما أمر القياد السكان في محيط وسط الأوراس بضرورة إقامة حراسات ثابتة ليلا ونهارا على قمم الجبال لرصد التحركات المشبوهة، على أن تكون تلك الحراسة تحت رقابة السلطات العسكرية.

وبتلك الإجراءات الردعية، والاشتباكات المسلحة، أصبحت المنطقة كلها تحت المجهر، وأصبح المناضلون ينامون خارج منازلهم في الكهوف، اضطر مصطفى بن بولعيد إلى التحرك والمطالبة العاجلة بتكوين لجنة الدفاع عن الحريات، وبالتدريج نجح في تخفيف تلك الضغوط، وقد مثل الحزب في تلك اللجنة المناضل الكبير العربي دماغ العتروس الذي دخل في حوار مع أعيان الجهة كما ذكرت في موضوع التعريف بشخصية مصطفى بن بولعيد.

لقد كانت تلك الأحداث بالنسبة لمصطفى بن بولعيد ورفاقه مفرحة لأنها دليل على نضج سياسي يدعو للتفاؤل، غير أنها قد تكون خطيرة على التحضيرات السرية للعمل المسلح خاصة بعد استنفار الكتائب العسكرية المتنقلة التي تمركزت في عدة نقاط وسط السكان، واستمر مكوثها داخل دوار كيمل لأكثر من ستة أشهر كاملة قضتها في التفتيش والترويع.

إجراءات عاجلة لنزع فتيل التصعيد

بقدر ما كانت تلك الأحداث المزعجة دليل استعداد للثورة، فإنها بالنسبة للعدو كانت مدعاة شؤم، وبوادر تمرد تعيد إلى الأذهان تلك الثورات السابقة بعد أن تم الاعتقاد بأن المنطقة قد روضت واستكانت.

لقد سارع مصطفى بن بولعيد ورفاقه إلى العمل على إخماد تلك الاضطرابات الناتجة عن حوادث الانتخابات[1]، والتي تسببت في تصادم قتالي بين بعض الخارجين عن القانون الفرنسي والقوات العسكرية الفرنسية.

كان لا بد من تطويق تلك الأحداث بإجراءات عاجلة تساعد على إعادة الهدوء والطمأنينة للمنطقة، وتوهم العدو بأن الأسباب التي أثارت مخاوفه قد زالت، وبالفعل راحت الإدارة المحلية تبشر القيادات العليا بأن الهدوء قد عاد والأمن قد استتب في منطقة الأوراس بواسطة تقارير رفعتها للقيادات العليا (ما تزال نسخ منها في أرشيف ولاية الأوراس).

وقد تضمنت ما يلي:

أ. مبادرة مصطفى بن بولعيد إلى إخراج خلسة المسؤولين السياسيين من منطقة الأوراس التي كانوا قد لجأوا إليها منذ أكثر من سنتين أمثال رابح بيطاط، محمد العربي بن مهيدي، لخضر بن طوبال، ابن مصطفى بن عودة، زيغود يوسف وغيرهم...، حيث كلف المناضل مصطفى بوستة بإعادتهم إلى محيط قسنطينة بصفة سرية.

ب. إخضاع من كانوا يسمونهم بالخارجين عن القانون الفرنسي إلى سلطة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وإجبارهم على الانضمام لصفوفه، وفرض الانضباط الحزبي عليهم، دون أن يعطيهم ذلك الانضمام أي حق في حضور الاجتماعات الرسمية للحزب، مع إعفائهم من دفع الاشتراكات، لأنهم في الأصل غير منتمين للحزب ولا إمكانية مادية لهم.

ج. القيام بالمصالحة الشاملة بين جميع الأعراش والقضاء على كل أسباب الخلافات والتشرذم التي كانت إدارة الاحتلال تنشرها وتشجعها بواسطة القياد، ومن أهم هذه المساعي الصلح الذي تمَّ بين عرش التوابة وعرش بني بوسليمان على إثر جريمة قتل استغلها العدو لتعميق العداوة بينهما.

د. استغلال مصطفى بن بولعيد لاسم الزعيم مصالي الحاج في كل نشاط

(1) الانتخابات التي ترشح لها مصطفى بن بولعيد وفاز بها، فقامت إدارة الاحتلال بشطب اسمه فهجم السكان على مراكز الانتخابات احتجاجا على التزوير.

يبادر به كافتتاح الاجتماعات الروتينية به عمدا لتضليل العدو والتمويه، وفي حقيقة الأمر فإن مناضلي الأوراس كانوا على الحياد إزاء الخلاف بين المركزيين والزعيم مصالي الحاج، ومن أجل الاستزادة في طمأنة العدو تعمد تجميد جمع الاشتراكات.

هـ. دفع كل العناصر النافذة والأحزاب والشخصيات السياسية والثقافية وبعض المنتخبين إلى المطالبة بتكوين لجنة للدفاع عن الحريات مستغلين تلك الأعمال التي اقترفت في حق المواطنين، أذكر على سبيل المثال حادثة المرأة المنتمية لدوار الشمول التي تعرضت لمداهمة الجيش الفرنسي فأسقطت جنينها نتيجة الخوف والفزع، فراح مصطفى بن بولعيد يطلب من طبيب يهودي تحرير شهادة طبية لها تمكنها من المطالبة بحقها أمام العدالة وقد أوهمه بأنها كانت ضحية مداهمة الخارجين عن القانون الفرنسي، وبذلك حصل منه على تلك الشهادة التي استغلها مع لجنة الدفاع عن الحريات ضد القمع الفرنسي الهمجي.

ونتيجة لإجراءات التهدئة تلك، عاد عناصر الحملة العسكرية لثكناتهم تحاشيا لصقيع برد المنطقة، كما تم الاستغناء عن تلك الحراسات الدائمة المقامة في قمم بعض الجبال وعلى نقاط تقاطع الطرقات، ورفعت إدارة العدو بالمنطقة تقارير للسلطات العليا تؤكد على نجاحها في القضاء على التمرد والعصيان.

كما سارع رئيس دائرة أريس إلى رفع تقرير إلى والي عمالة قسنطينة بتاريخ 23 جوان 1954 جاء فيه ما يلي: «فيما يخص البلديات المختلطة بأريس وخنشلة التي تتضمن منطقة الأوراس الجغرافية والبشرية والتاريخية، فإن الوضعية السياسية لم تكن أسهل بالنسبة للإدارة مما هي عليه في الشهور الأخيرة، وبالفعل فإن السكان «الأهالي» في هاتين المقاطعتين لا يتطلعون إلا للعيش في سلم تحت العلم الفرنسي، وقد تخلصوا نهائيا من شعارات المشوشين، ودعاة التفرقة، والمعادين لفرنسا، كما أن الأحزاب السياسية المعادية لفرنسا في حالة احتضار، والخارجين عن القانون الذين يجري البحث عنهم منذ زمن طويل يوجدون في

البادية في عزلة تامة، والقضاء عليهم ليس سوى مسألة أيام معدودة»[1].

التنظيم السري في منطقة الأوراس

منذ نشأة المنظمة السرية (المنظمة الخاصة) سنة 1947 وهي منظمة شبه عسكرية اعتبرها مناضلو الأوراس الوسيلة الوحيدة الحاسمة للتحرر، تطوع الشبان للانخراط في خلاياها على مستوى الأقسام الثلاثة أريس، وبوعريف، وخنشلة.

ضاعف مصطفى بن بولعيد وزملاؤه محمد بوضياف، ومحمد العربي بن مهيدي، ورابح بيطاط، وديدوش مراد، ولخضر بن طوبال، تفعيل دور تلك المنظمة ونشر خلاياها، والعناية بأفرادها، ولما تسلم مصطفى بن بولعيد مسؤوليتها من محمد بوضياف ضاعف جهوده من أجل ترقيتها في الأوراس، وتفعيل دورها[2]، خاصة على مستوى الدواوير المهمة مثل دواوير شلية، ويابوس، والولجة (بني ملول)، وكيمل، وزالاطو، وفم الطوب، وبوعريف، وإيشمول (التوابة)، وغسيرة، وعلى مستوى تجمعات: منعة، بوزينة، عين زعطوط، بني فرح، إلخ...

الحزب يتحدى المناضلين بحل المنظمة الخاصة (المنظمة السرية)

في هذه الظروف التي كان مصطفى بن بولعيد وزملاؤه منكبين على تهيئة الأجواء لإعلان العمل المسلح، فاجأتهم قيادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بقرار حل المنظمة السرية بعد انكشاف أمرها في مارس 1950 بحادثة تبسة التي نجم عنها سجن عدد هائل من عناصرها، وأكثر من ذلك فقد خيرت قيادة الحزب المناضلين بين أمرين: إما تسليم أنفسهم لإدارة المحتل، أو قبول تهجيرهم إلى خارج الجزائر، وذلك يعني ضياع جهود ربع قرن من النضال واعتماد سياسة الانتظار، وهو قرار مدمر واجهه المناضلون بالرفض، ولم يؤثر على عزيمتهم، ومن حسن الحظ أن مصطفى بن بولعيد ورفاقه قد واجهوه بالتحدي والإصرار، والتفاعل الإيجابي السريع مع العرض المغربي الذي تقدم به «عبد الكريم الخطابي» والذي

---

(1) ارجع إلى أرشيف ولاية باتنة.

(2) تولى محمد بلوزداد التنسيق بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة بين 1947 و1949، وتولى مسؤوليتها الوطنية آيت أحمد حسين بين 1947 و1949، وقيادتها الوطنية أحمد بن بلة بين 1949 و1950، أما محمد بوضياف فقد كان مسؤولا عنها في القطاع القسنطيني.

يقضي بتوحيد الكفاح المسلح على مستوى جبهة تحرير المغرب العربي، وتجاوز القيادات الحزبية المتخاذلة.

عجلت هذه الفئة القليلة بعقد اجتماع للفصل في الخلافات المدمرة للحزب، فأعلنت الحياد وعدم التورط في سياسة الانتظار والخوض في خلافات المركزيين والمصاليين، ونشرت بعد هذا الاجتماع بيانا سمّته نداء العقل وداعي المصلحة الذي كان محمد بوضياف قد أحضر مشروعه كمسودة عند عودته من فرنسا، وهو عبارة عن دعوة صريحة وعاجلة لكافة المناضلين بالتزام الحياد التام حفاظا على وحدة الصف والتماسك، كما ألحقت ذلك البيان بسلسلة منشورات إعلامية كانت تصدر باسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي أسست بتاريخ 23 مارس 1954، والتي كان محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد عضوين في أمانتها.

الاجتماع التاريخي لمجموعة 22



بعد أن يئس عناصر التنظيم الفاعلون، من تحقيق وحدة الحزب، بادر محمد بوضياف، ومصطفى بن بولعيد، وديدوش مراد بعقد اجتماع عاجل لحسم الموقف وذلك بضرورة استدعاء أعضاء المنظمة الخاصة الذين باستطاعتهم الاتصال بهم بالسرعة المطلوبة، وبذلك عقد اجتماع مجموعة 22 خلال شهر جوان 1954 بمنزل مضيفهم دريش إلياس تحت رئاسة مصطفى بن بولعيد وكانت النقاط الجوهرية في جدول الأعمال كالآتي:

- تقييم المرحلة.
- التفكير في التمثيل السياسي للحركة الجديدة.
- الإطار السياسي للحركة.
- السلاح والمال وأسلوب وطريقة تفجير الثورة.
- المكان والزمان والرجال والعدة.

كانت النقطة المحورية ما آل إليه الحزب من خلافات مدمرة وقد أطنب محمد

بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي في التقييم الذي انتهى إلى قبول أحد الخيارين:

الأول: اعتماد العمل المسلح كوسيلة لإنقاذ الحزب والخروج من حالة التردد واللافعالية.

الثاني: اعتماد العمل المسلح كهدف وحيد ولكن بعد توفير الشروط الموضوعية له.

والموقف الأخير دفع المناضل سويداني بوجمعة إلى الصراخ والبكاء مرددا قولته المشهورة: «هل نحن حقا مناضلون؟» فكان لصرخة سويداني بوجمعة الفضل في توحيد الكلمة وتبني فكرة العمل المسلح، لقد كانت صرخة صادقة أعادت الجميع إلى جادة الصواب ودفعت بهم إلى الموافقة على العمل المسلح غير أن البعض منهم لم ينخرط فيه منذ تلك اللحظة.

تشكلت أمانة من خمسة أشخاص اختاروا بدورهم منسقا لهم بالانتخاب السري خلال دورتين وزُكّي مصطفى بن بولعيد لتولي فرز الأصوات، وفي المساء أعلن اختيار محمد بوضياف منسقا فردد هذا الأخير: «مع الرفاق الثلاثة ديدوش مراد، ومحمد العربي بن مهيدي، ورابح بيطاط».

اجتماع الأمانة المنبثقة عن مجموعة 22



بعد يومين من تشكيل الأمانة، عقدت أول اجتماع لها يوم 28 جوان 1954 لإصدار النظام الداخلي، وبيان أول نوفمبر، وتقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق وكذا ضبط إجراءات الاستعداد لساعة الإعلان الفعلي للثورة غير أنهم كانوا متيقنين بأن الوصول لذلك المسعى يقتضي كسب منطقة القبائل وذلك بالتأثير على كريم بلقاسم الذي كان في تلك المرحلة ملتزما مع مصالي الحاج، لكن مصطفى بن بولعيد ضاعف جهوده لإقناع كريم بلقاسم بقبول المسعى النبيل من خلال الاتصالات المتكررة بمساعدة عمار أوعمران، فكان الاتصال الأول الذي تم في مقهى العريش حيث انضم إلى هذا الاجتماع محمد بوضياف دون نتيجة وأعقبه

اجتماع ثان عند المناضل نذير قصاب دون أن يتمخض أيضا عن أية نتيجة، وكذلك كان مآل الاجتماع الثالث، ومن حسن حظهم أن المناضل كريم بلقاسم تلقى توبيخا وتهديدا من طرف مولاي مرباح عضو اللجنة المركزية وقيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية على إثر البيان المعد من طرف الأمانة الخماسية، وهكذا يئس كريم بلقاسم من مصالي الحاج وانضم لمجموعة الخمسة، وبذلك أصبح كريم بلقاسم العضو السادس في تلك الأمانة.

تواصلت اجتماعات أمانة الستة، وتم الاتصال بأحمد بن بلة لمعرفة موقف مصر من الثورة، فأكد لهم المساندة الإيجابية لجمال عبد الناصر، وعندها كلف رابح بيطاط بنقل مبلغ من المال إلى علال الفاسي لشراء السلاح، كما كلف مصطفى بن بولعيد بالسفر إلى طرابلس للاتصال بأحمد بن بلة لتحديد طرق دخول السلاح، وأما محمد العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف فقد اتجها لإسبانيا من أجل استحداث طريق لتهريب السلاح إلى الجزائر عبر المغرب (منطقة النفوذ الإسباني).

و في هذا الزخم من الأحداث بدأ البحث بجد عن شخصية سياسية معروفة تضمن الغطاء السياسي للثورة من بين الشخصيات التي لها ثقل نضالي وولاء جماهيري فعرضوا الأمر على الدكتور الأمين دباغين فاعتذر، ثم عرضوه على عبد الحميد مهري فلم يرد عليهم لا بالنفي ولا بالإثبات، ونظرا لثقل تلك المسؤولية وخطورتها قرروا تجاوز تلك المشكلة بتبني قرار مبدإ **القيادة الجماعية لتسيير الثورة**.

لم ييأس مصطفى بن بولعيد حيث حاول للمرة الأخيرة الاتصال برئيس الحزب مصالي الحاج لإقناعه بمبدأ العمل المسلح، وتبنيه زعامة الثورة، فكان جواب مصالي الحاج واضحا: «قبل محاربة العدو لا بد لي من محاربة المركزيين، ولم يحن الوقت بعد لإعلان الثورة»، وبذلك لم يترك أي أمل لأعضاء أمانة الستة، فتوكلوا على الله في إعلان الثورة وسارع كل واحد منهم لتنفيذ ما كلف به.

وبما أن اهتمام مصطفى بن بولعيد كان منصبا على الأوراس فقد رفض العمل بالعاصمة، وعاد مسرعا إلى الأوراس لمباشرة إجراءات إعلان الثورة، حيث باشر عقد سلسلة من الاجتماعات مع المؤطرين الميدانيين المحليين، وعقد أول اجتماع

له بدار بلعقون مسعود بشّر أعوانه خلاله بقرارات مجموعة الاثنين والعشرين (22) وقرارات أمانة الستة بتبني الكفاح المسلح كخيار عاجل.

اجتماعات العد العكسي لإعلان الثورة في الأوراس

لقد ضبط مصطفى بن بولعيد ورفاقه رزنامة من الاجتماعات مع المؤطرين الميدانيين كانت على النحو التالي:

الاجتماع الأول: انعقد بدار المناضل الكبير مسعود بلعقون بحي الزمالة بباتنة يوم 30 مارس 1954، وحضره مساعدوه ومنهم مسؤولو الأقسام الثلاثة عاجل عجول عن قسم أريس رقم 2 في التنظيم الحزبي، وعن قسم بوعريف الطاهر النويشي، وعن قسم خنشلة عباس لغرور، وعن قسم باتنة الذي لم يزل ملتزما مع مصالي الحاج فقد حضر بوشمال بصفة شخصية.

كان هذا الاجتماع نهاية لعهد الانتظار وبداية لعهد الإصرار على التحدي بتبني خيار العمل المسلح وتجاوز القيادة الشرعية للحزب المنشق على نفسه.

في هذا الاجتماع وضع مصطفى بن بولعيد الحاضرين أمام مسؤولياتهم التاريخية التي قد لا تتكرر، وبيّن لهم ما ينتظر منهم من أعمال عاجلة، محذرا إياهم **بأن** المهمة ليست سهلة كما قد يتبادر إلى أذهان الكثير منهم فهي ثورة، وعلى الجميع إدراك ما يترتب عنها من تضحيات ومآس وما تتطلبه من جاهزية تامة.

لقد كانت اللحظات حاسمة وخطيرة خطورة المهمة الجليلة الملقاة على عاتقهم، فبقدر ارتياحهم للقرار الذي انتظروه طويلا، والذي أخذ منهم الجهد الكبير خلال سنوات خلت وما لحقهم فيها من أذى مادي ومعنوي، فإن شعورهم بثقل مسؤولية التنفيذ كان جاثما على صدورهم ومسيطرا على عقولهم، لم تكن المهمة سهلة ولا مستحيلة، ولكنهم على ثقة تامة بما كانوا قد أعدوه وما غرسوه في نفوس المناضلين والمواطنين من حتمية تبني مقولة: «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» وها هي ذي ساعة الحسم قد حانت وما كان يبشر أكثر بنجاح المهمة هو شمولية الثورة التي وقع الاتفاق بشأنها لأول مرة في تاريخ المقاومة الجزائرية خلال اجتماع مجموعة 22 إبان جوان 1954.

لم يخف مصطفى بن بولعيد عنهم التعهد بأسمائهم أمام زملائه في الجزائر بأن الأوراس مستعد منذ اليوم للقيام بالثورة، وأنه يتعهد بالصمود لمدة ستة أشهر ريثما تلتحق المناطق الأخرى به، وهو يدرك جيدا بأن تعهده هو تعهدهم، لأنه قائدهم المطلع على خلفيات التنظيم ورجاله والعارف بالإمكانات التي عملوا جميعا على توفيرها للحدث منذ مدة طويلة.

لم يوضح مصطفى بن بولعيد للمجتمعين تاريخ انطلاق الثورة، إنما أكد لهم قرب الموعد الذي قد لا يعطيهم الوقت الكافي لوضع مناضليهم على أهبة الاستعداد، لذلك ينبغي عليهم مراجعة مدى جاهزيتهم بدنيا ونفسيا لهذا الموعد، وكذا التأكد من أن كل الإمكانات المادية من سلاح وذخيرة متوفرة، ملحا على ضرورة إشراك المواطنين المالكين للأسلحة الفردية في المجهود الحربي، سواء بتسليم أسلحتهم للثورة رغبا، أو التجند بها في صفوف الثورة، كما حث المجتمعين على تقديم دراسة متمعنة حول استعداد السكان وتحديد الفئات التي قد لا تستجيب بل وقد تكون عيونا عليهم، وأخذ الحيطة والحذر منها مستقبلا، وتنبيههم إلى ضرورة توقع ردود فعل العدو المبكرة لمواجهة الثورة بالوسائل الردعية وبالإغراء أيضا.

لقد أعد مصطفى بن بولعيد نفسه لعهد جديد لم يترك فيه أي شيء للصدفة، فالمرحلة حرجة ولا بد من توفير عوامل نجاحها، وكان من بين تلك الإجراءات عقد اجتماع مع بعض العقلاء لسبر الآراء حول توقعهم لمدى تجاوب السكان مع الثورة، حيث تقدم المجاهد ناجي ناجي بتحليل دقيق جدا حول تجاوب الأعراش وقد أثبتت الأيام صدق حدسه واستشرافه.

الاجتماع الثاني: وخصص لتقديم حوصلة ما اتفق عليه في الاجتماع الأول، وذلك بتقديم عروض حول الاستعدادات، وما استوقفهم من نقائص قد تستوجب المعالجة الفورية فكانت خلاصة العروض أن الظروف مواتية للحدث، وعزائم المناضلين راسخة، وسكان المنطقة في عمومهم متعجلون لتحقيق الحلم، وليس هناك ما يدعو للتشكيك والتردد والانتظار.

كان المركزيون في هذه الظروف قد دخلوا في عقد اجتماعات لم يعرها مصطفى

بن بولعيد اهتماما كبيرا لذلك عين ممثلين عنه لحضورها للتمويه فأوصاهم بالبقاء على الحياد كملاحظين حين أوفد عاجل عجول لحضور اجتماع قسنطينة المنظم من طرف اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في جويلية 1954، وانتدب آخرين لحضور اجتماع الجزائر مؤكدا ضرورة المطالبة بدعم مالي من المركزية وفي النهاية لم يحصلوا إلا على مبلغ زهيد لا يغني الأوراس فيما هو مقدم عليه.

الاجتماع الثالث: وانعقد بمزرعة مصطفى بن بولعيد الواقعة بتازولت (لامبيز) وقد استُدعي لحضوره مسؤولو الأقسام الثلاثة كالعادة، عاجل عجول، عباس لغرور، النويشي الطاهر، وبلعقون مسعود، وشيحاني بشير، إضافة إلى خنتري محمد ممثلا عن بريكة، وحاجي موسى ممثلا عن الخروب، حيث انصب اهتمام الجميع على مواصلة إتمام الاستعدادات التي كلفوا بها في الاجتماع الأول بدار بلعقون مسعود لعلاج النقائص، والتركيز على انتقاء المناضلين الذين سيكون لهم شرف تنفيذ العمليات الأولى وإمكانات تسليحهم، والكيفية المثلى التي سيتم استدعاؤهم بها قبل 48 ساعة من الموعد المحدد دون لفت انتباه العدو ودون أن يكونوا هم أنفسهم على علم بموضوع الاستدعاء ولا بعدد المستدعين، واتفقوا على أن يكون الاستدعاء شفويا وفرديا، كما تدارسوا الاحتياطات الضرورية لتأمين حضور العدد المطلوب لتغطية تنفيذ العمليات.

الاجتماع الرابع: وكان أهم الاجتماعات على الإطلاق، حيث حددت فيه كل الترتيبات الأساسية للإعلان الفعلي للثورة، إنه الاجتماع الفاصل بين مرحلتين هامتين، مرحلة التردد، ومرحلة الحسم في تحقيق الحلم الذي راود الجميع منذ فترة الاستعدادات الحثيثة لأعضاء المنظمة السرية.

في هذا الاجتماع راجع المجتمعون اللمسات الأخيرة لنجاح المهمة المقدسة، وتم تعيين عدد الأفواج المعدة لتنفيذ المهمة والأماكن التي ستكون هدفا للعمليات، وتلك التي ستتعرض للتخريب أو الحرق، وجرى تحديد الوسائل التي ستُحمَل عليها الطلائع نحو المرافق المستهدفة وخط السير، وكلمة السر المخصصة لكل

فوج، والأماكن التي سينسحبون إليها بعد تنفيذ العمليات، وأخيرا تبيان طرق وأساليب تموينهم وإيوائهم.

وهكذا قدم رؤساء الأقسام الثلاثة قوائم المناضلين مصنفة إلى ثلاثة أصناف:

- **الصنف** الأول: ويشمل المناضلين المدربين جيدا والذين يمثلون النخبة لاستعدادهم التام نفسيا وبدنيا لحمل السلاح، والتضحية بكل غال ونفيس.
- **الصنف الثاني**: ويشمل المناضلين الذين سيكونون بمثابة احتياطي لتطعيم الأفواج المقاتلة عندما تقتضي الضرورة ذلك أو تكوين أفواج جديدة بعد توفر السلاح.
- **الصنف الثالث**: ويتكون من المناضلين الذين اختيروا خصيصا ليبقوا في كنف السرية من أجل تأطير المواطنين وجمع المال والمؤونة والدواء، والتكفل بالإعلام والجوسسة والعمليات الفدائية وتأطير اللجان الشعبية ومعالجة أحداث الهلع واللاأمن على مستوى المواطنين ورفع المعنويات إلى غير ذلك من المهام التي تفرضها المستجدات في الميدان.

وفي هذا الاجتماع طبع بيان أول نوفمبر 1954 وبقية المنشورات التي خصصت للتعريف بالثورة وبأهدافها بغرض توزيعها على نطاق واسع ليلة الحسم على كافة المستويات التي يهمها الأمر. ويعتبر بيان أول نوفمبر أهمها، وقد تولى عاجل عجول طباعته باللغة العربية، وعباس لغرور باللغة الفرنسية.

أما فيما يخص إطعام المستدعين من الأفواج الأولى فقد أوكلت الإعاشة لعائلات أولاد موسى بدشرة الحجاج، ومثيلاتها بالقرين.

وزيادة في الاحتياط تقرر ما يلي:

أولا: اختيار مكان استدعاء الطلائع ليكون قرب الغابة.

ثانيا: أن يتم استدعاء المناضلين كما ذكرنا بصفة فردية شفويا دون تحديد موضوع المهمة بناء على القسَم الذي تعهدوا به للتنظيم، ويجب أن يشعر المستدعَى بأنه وحده المستدعى لمهمة سرية شخصية بناء على كونه قد وضع نفسه تحت تصرف التنظيم الذي له مطلق الحرية في أن يوجهه حيثما

تكون مصلحة الوطن، والملاحظ هنا هو أن مصطفى بن بولعيد قد راعى بُعد المسافة التي تفصل بعض الأفواج عن مكان التنفيذ لذلك عين الأفواج المنفذة للمهام البعيدة بيوم قبل ليلة نوفمبر مثل مجموعة خنشلة وبسكرة، وهناك من شكك في تنفيذ جماعة بني وجانة للمهمة مع عباس لغرور في تلك الليلة والله أعلم، وهكذا فإن مصطفى بن بولعيد قد راعى عدة احتياطات في اختياره لمكاني التجمعين من ذلك الطريق المعبد لتسهيل التنقل ثم القرب من الغابة للانتشار السريع في حالة اكتشاف الأمر، وكذلك توفر السكنات الكافية لإيواء المستدعين وأخيرا القدرة على إطعامهم، ففي دشرة أولاد موسى وحدها اجتمع أكثر من 300 مناضل، منهم المكلفون بالإطعام والنقل، والبقية لتنفيذ مهام مهاجمة الأهداف المحددة بوضوح.

في هذا الاجتماع الرابع تم طبع نداء جيش التحرير الوطني، وإعداد التوصيات الضرورية لضبط تصرفات المسؤولين بعد إعلان الثورة، وفيه أيضا صدرت التعليمات بعدم تعرض أي مواطن لأية عقوبة خلال الأيام الأولى، حتى ولو ثبتت عليه الخيانة عِيانا حتى لا يشاع عن الثورة الإفراط في العنف، وبالعكس من ذلك لا بد من إشاعة الطمأنينة والسكينة لدى القاصي والداني، وبالتالي إشعار الجميع بأن الأهداف النبيلة للثورة لا تزيد عن طرد المحتل من البلاد وتحرير الشعب المستضعف من ذل الاستعباد، كما حددت في هذا الاجتماع الجهات التي ينبغي أن تبقى آمنة من أجل توفير التموين وجمع السلاح، مثل منطقة الصحراء، ومنطقة تامزة، وبعض الجهات القريبة من وسط الأوراس لتبقى مصدرا للتموين، وأخيرا ضبطت في هذا الاجتماع حدود المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة).

هكذا وبعد أداء اليمين انفض الجمع على أمل اللقاء الأخير الذي سيكون بدار برغوث علي بدوار الشمول بالمدينة لتقييم خلاصة الاستعدادات المتخذة قبل استدعاء الأفواج التي أوكل أمرها لرؤساء الأقسام الثلاثة، فكلف عاجل عجول باستدعاء المناضلين المنتمين لقسم أريس المشرف عليه وكان عددهم نحو 280 مغوارا، وكلف عباس لغرور باستدعاء من سيقومون بالعمل معه في محيط خنشلة بيوم واحد قبل موعد الفاتح من نوفمبر 1954 نظرا لبعد المسافة

كمجموعة موسى رداح التي عين لها مكان اللقاء بعين السيلان قرب الحمّة بجوار الحمام المعدني غرب خنشلة. أما النويشي الطاهر فقد كلف باستدعاء مناضلي بوعريف وفم الطوب والشمرة وخنقة لحدادة وكان عددهم في حدود 70 مغوارا.

الفترة الثانية:
الإعلان التاريخي للثورة في الأوراس

توزيع السلاح و انطلاق الطلائع نحو أهدافها

لقد تحققت المعجزة في مساء يوم 31 أكتوبر 1954 عند حدود الساعة الصفر، وذلك بعد حضور كل أفراد الطلائع المستدعاة ملبية نداء الواجب دون أن تعلم بحقيقة المهمة وغايتها وأهدافها محافظة على السر، فلا أحد منهم كان يعلم بأن اسمه سينقش ابتداء من تلك اللحظات بحروف من ذهب في سجلات التاريخ، وكم كانت سعادتهم عارمة حين بلغوا بحقيقة المهمة النبيلة، فلا شيء يعيقهم عن تنفيذها، ولا أهمية لما سيلاقونه من متاعب في سبيل ذلك ما دام الهدف عظيما عظمة هذا الشعب المكبل بقيود الاحتلال.

في لحظة ترقب تسارعت نبضات القلوب لمجموعة متكونة من 280 مستدعيا لمهمة مجهولة، تمَلَّى الجميع بطلعة القائد مصطفى بن بولعيد مصحوبا بشيحاني بشير ورئيس القسم الثاني عاجل عجول، كانت تحية مصطفى بن بولعيد لهم متميزة تعلو محياه السعادة لأنه بصدد تحقيق حلمه وحلم كل الوطنيين الذين طال انتظارهم، دقت ساعة الحسم وشرع في توزيع السلاح على السابقين الأولين الذين سيكتب لهم شرف تنفيذ قرار إعلان ثورة التحرير الوطني التي ستخلص المجتمع الجزائري من كابوس استعمار دام مائة واثنتين وثلاثين سنة، طلائع من المتطوعين سيصبحون النواة الأولى لجيش التحرير الوطني الذي سيحقق معجزة تحرير البلاد بجهود الشعب المقاوم.

كانت الكلمة التاريخية للقائد مصطفى بن بولعيد مبشرة بعهد جديد حين شرح لهم المهمة التاريخية التي سيقومون بها، وأن الله قد شرفهم بتوليد التاريخ حسب تعبيره ثم شرع في توزيع السلاح وتشكيل الأفواج وذلك بوضع كل واحد منهم تحت تصرف رئيسه، ثم حدد المهام وخط السير بعد التنفيذ داعيا لهم بالنصر.

وبعد صرف آخر فوج لطلائع التجمع الأول بديار أولاد ابن شايبة بالحجاج تعجل للتنقل صوب مجموعة التجمع الثاني بدار بولقواس بجبل بوعريف حيث كان النويشي الطاهر ومناضلوه ينتظرون دورهم، بشرهم مصطفى بن بولعيد بأن

زملاءهم المجتمعين بدشرة الحجاج قد انطلقوا في هذه الساعة الحاسمة لإطلاق رصاصة التحرير، وخاطبهم قائلا: «لقد جاء دوركم لتلتحقوا بالأهداف التي سيكون لكم شرف تنفيذها والتي ستفاجئ العالم»، وبعد تقديم التوضيحات، لقنهم كلمة السر المتفق عليها في تلك الليلة المباركة وهي (خالد×عقبة)، وكانت مدينة «باتنة» من نصيب القائدين الحاج لخضر عبيد، وبلقاسم قرين، أما بسكرة فكانت من نصيب الحسين برحايل ومجموعته، وكانت مدينة خنشلة هدفا للبطل عباس لغرور ومجموعته التي تمكنت من قتل ضابط فرنسي.

فليلة 01 نوفمبر 1954 لم تكن كسائر الليالي، إنها بداية العد التاريخي لليال حاسمة في مسيرة أعظم ثورة تحررية فاصلة بين عهد الاستعباد والظلم والتعسف، وعهد الحرية والانعتاق والسيادة الوطنية، ثورة ظهرت كأعظم ثورة في العصر الحديث حررت شعوبا أخرى بتبنيها لشعار حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصائرها.

ودّع الجميع حياة الدفء والملذات والسقف الواقي، متحدين صقيع البرد ولفح الحر.

لم تكن المهمة يسيرة على الأنفس المفعمة بالتفاؤل، ولا مستحيلة أمام الإرادات الصادقة، ولكنها ثورة بما تعنيه هذه الكلمة من مصاعب ومشاق وأخطار ومستلزمات.

مصطفى بن بولعيد يختم التجمعين بإجراءات أمنية

إذًا نفذ مصطفى بن بولعيد ورؤساء الأقسام الثلاثة عاجل عجول، وعباس لغرور، والطاهر النويشي في قلب الأوراس الأشم ما عاهد به ابن بولعيد رفاقه وهو إعلان الثورة والصبر على المواجهة والشدائد لمدة ستة أشهر ريثما تلتحق المناطق الأخرى بركب التحرير.

لقد وزع الطلائع على نقاط التنفيذ، وحدد أماكن اللقاء بعد تجسيد العمليات العسكرية على أرض الواقع، وعين من يربط الاتصالات بينه وبين الأفواج، ولقن كلمة السر لتلك الليلة، متفائلا ببطولة خالد بن الوليد سيف الإسلام المسلول،

وفاتح المغرب العربي الصحابي الجليل بالمولد عقبة بن نافع الفهري، فكانت (خالد، عقبة) وقبل مغادرته ونوابه مكان التجمع الأخير نحو جبل الظهري قام بعدة إجراءات أمنية، والسعادة تعلو محياه، كيف لا وهو بصدد تحقيق حلمه الذي كثيرا ما كان يستعجله من زملائه وهو يخاطبهم: «أعطوني فرصة إعلان الثورة في الأوراس، وسأضمن لكم النجاح بعون الله».

تماما كما كان يردد زميله محمد بوضياف رحمة الله عليه «سنفجر الثورة ولو بقردة خراطة والشفة» إنها فرحة التحرر من كابوس التردد والشك والانتظار القاتل.

مصطفى بن بولعيد يقوم بإجراءين آنيين

- **الإجراء الأول**: تكليف المناضل عزوي المبارك ليتولى تبليغه بكل المستجدات أولا بأول ويكون بذلك نقطة ربط لكل الاتصالات المدنية والعسكرية، وموافاته بجديدها في الوقت والمكان المتفق عليه بينهما، وذلك ليتمكن من التعامل مع الأوضاع الميدانية بالفعالية اللازمة.
- **الإجراء الثاني**: وهو حرصه على إزالة كل الآثار التي من شأنها أن تدل العدو على مكاني التجمع وتوزيع السلاح، ليبعد بذلك أي شبهة أو مسؤولية، قد تلحق الضرر بالسكان الذين احتضنوا التجمعين. وقد بلغ به الحرص على سلامة السكان أن كلف من ينقل سيارته الشخصية إلى أطراف الغابة، وذلك حتى لا يكون لأي أحد من السكان علاقة به وبسيارته المهجورة التي أصر على عدم إتلافها لتكون دليلا على تحمله لمسؤولية الثورة شخصيا.

القيادة تختار جبل الظهري لمراقبة المستجدات

للجبال شأن مع التاريخ فإذا كان لجبل ثور علاقة بهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن لجبل الظهري المطل على مدينة أريس أهمية بالنسبة للقائد ابن بولعيد ونوابه، فهو الذي سيمكنهم من المراقبة المباشرة بالعين المجردة للقوات المستنفرة التي قدمت لمحاصرة مدينة أريس وضواحيها بقصد التعامل معها بما تقتضيه الضرورة وما يحقق تفويت الفرصة عليها منذ الوهلة الأولى.

لقد تسلل القائد مصطفى بن بولعيد رفقة أعضاء القيادة العامة الجديدة للثورة في الأوراس إلى الجبل المطل على مدينة أريس لمراقبة التطورات، فالمسافة التي تفصل ذلك الجبل عن وسط مدينة أريس ملتقى القوات الفرنسية المستنفرة لا تزيد عن أربعة آلاف متر بتحليق الطائر، لقد فضله القائد مصطفى عن غيره من الجبال التي يمكن أن توفر له الأمن أكثر، لأن جبل الظهري يمكنه من رصد النجدات التي استنفرها العدو لمحاصرة المنطقة، وبذلك يتحكم في إصدار التعليمات، واتخاذ الإجراءات التي تقتضيها الضرورة لمواجهة الحملة الشرسة للعدوّ والهادفة إلى إخماد شعلة ثورة نوفمبر في مهدها بعمق الأوراس.

لم يتفاجأ القائد مصطفى بتلك النجدات المتكالبة التي استنفرت، فقد كان يتوقعها، ولكن ما كان يشغل باله في تلك الليلة التاريخية، هو وضع زملائه في المناطق الأخرى، فهل تمكنوا من تنفيذ ما اتفقوا عليه لتشمل الثورة كل أرجاء البلاد؟ وما هي الصعوبات التي ستواجههم؟ وكيف سيكون رد فعل العدو؟ وكيف سيكون تجاوب الشعب الجزائري مع الثورة؟ وهل سيصمد المجاهدون والشعب أمام وحشية القوات الفرنسية الغاشمة؟

زلزال ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 وتداعياته

لم يكن صباح ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 كسائر الأيام بالنسبة لجحافل عساكر الاحتلال الذين تقيأهم البحر الأبيض المتوسط ذات يوم على شواطئ الجزائر الجميلة عندما أغوتهم بسحرها وخزائنها التي تجسسوا عليها فقرروا سرقتها من «الداي» المهزوم.

لقد حان الوقت لأن يدفعوا فاتورة ذلك الظلم والتعسف والحرق والنهب والتدمير الممنهج، لا بد من اقتلاع تلك الجذور الخبيثة ورميها في البحر من جديد لتترسب في سحيق الهاوية.

لقد كانت عمليات ليلة الأول من نوفمبر 1954 بمثابة رسالة واضحة المعالم بيّنة الأهداف لجحافل المحتلين وغلاة الاحتلال وحتى الخونة من المسلمين.

ها هو عباس لغرور يعطيهم نموذجا مما سيلحق بهم من مقاومين قرروا التحرر فخنشلة غارقة في الظلام من جراء تخريب المولد الكهربائي، ومحافظة

الشرطة محتلة ورجال الشرطة مجردون من أسلحتهم ومسجونون، والملازم الأول الفرنسي «دارنو» قائد حامية الصبايحية بمدينة خنشلة واثنين من فرسان السبايس سيكونون على رأس قائمة ضحايا عقيدة الاستعمار في الجزائر المقاومة.

لقد أوقعت تلك الهجومات العدو في ارتباك خطير بسبب جهله لخاصيات مفجري ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 التي فاجأتهم بوحدة توقيتها وشموليتها وتنظيمها.

نعم لقد قعقع رعد ثورة نوفمبر المقدسة من حنايا جبال الجزائر العميقة، ليحرق آمال المحتلين المتغطرسين، ويزيل عنفهم الفظيع، ويبطل قوانينهم العنصرية الجائرة.

سيكون عنف ثورة نوفمبر ساحقا وماحقا لعدو محتل لم يسبق له أن واجه مثله خلال الانتفاضات والمقاومات والثورات السابقة، أبطاله جماهير جزائرية لم يبق لها ما تخسره أمام عدو استيطاني بالغ في التعسف الموروث.

لم يكن زلزال أول نوفمبر من صنع أحزاب متمرسة، ولا من إيحاء زعيم ملهَم، إنما جاء من بضعة رجال صادقي الوعد والعهد آمنوا بنبل الهدف والغاية، عانوا أشنع تعسف من عدو أحمق، وأكبر هوان من حزب متهالك قصمت ظهره الخلافات، وحجمت قدراته الاجتماعات الروتينية العقيمة داخل صالونات الرفاهية التي شلت إرادتهم.

لقد أنقذ هؤلاء العصاميون ما كانوا يؤمنون به ويعدون له لمدة طويلة من نضال الشرفاء الذين أفنوا شبابهم من أجله، نعم لقد تحدوا الجميع، معتمدين في ذلك على الله ومؤازرة ونصرة الشعب، أولم يقل معلمهم وقائدهم مصطفى بن بولعيد ذات يوم: «سنولِّد التاريخ»؟ وها هم قد فعلوا ذلك عمليا.

لم يكن من السهل عليهم تجاوز ما آل إليه حال حزبهم الذي احتضنهم يافعين، فحصَّن شخصيتهم، وعمَّق وطنيتهم، وفتح عبقرياتهم، وعزز تصميمهم على التضحية والاستشهاد في سبيل الوطن، ولكن ما عساهم أن يفعلوا أمام سياسيين خانتهم الشجاعة فلم يفجّروا الثورة وتلكّأوا في الالتحاق بركب تحرير المغرب العربي.

أثر المفاجأة على العدو والصديق

لقد فوجئ الجميع بالزلزال الرهيب الذي أحدثته الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، فلا أحد كان يتوقع من مجموعة محدودة العدد والعدة، أن تتحدى الجميع، أمر لا يصدق، مجموعة مطاردة تصنع الحدث بإعلان أكبر ثورة فرضت نفسها عالميا.

أولم يدرك المناضل رابح بيطاط والقائد كريم بلقاسم المتخفيين بين دهاليز العاصمة حقيقة وعي شباب القصبة وتعجلهم لحمل السلاح الذي من دونه لا يمكن تغيير وضع الأمة المحتلة؟

أولم يكتشف المسؤولون السياسيون المطاردون والمتخفون في أكناف الأوراس حقيقة جاهزية وتعجل سكان ريف الأوراس لخوض معركة التحرير المسلحة بتلهف وشغف؟

وحتى محمد بوضياف نفسه من خلال تنقلاته بين الأوراس وقسنطينة، والجزائر العاصمة أصبح على يقين تام بقلق المناضلين من ذلك التباطؤ غير المبرر، والجمود الذي شل إرادة الحزب، وهو في ذلك لا يختلف عن زميله أبي الثورة مصطفى بن بولعيد الذي أكد بكل وضوح الاستعداد النفسي والمادي لسكان منطقة الأوراس لمواجهة الحصار الفرنسي مهما استنفر من إمكانات مدمرة.

الثورة تواجه العنف بالعنف المضاد

وهكذا دخل المناضلون المطاردون عهدا جديدا يواجهون فيه عنف العدو بعنف أشد منه، عنف لا يقبل الفشل ولا المساومات، فبعدما كانوا يعانون المطاردة التي فرضت عليهم حياة التخفي في الكهوف والمغارات، أصبحوا يتحدون العدو بجيش اسمه جيش التحرير الوطني ذو الامتدادات المتجذرة وسط السكان المؤمنين بنبل الهدف، فلا السجن ولا المحتشدات ولا عمليات التفقير الممنهجة ستثنيهم عن مؤازرة جيش وجبهة التحرير الوطني، الإطار الشرعي الذي ستنصب في بوتقته جهود كل فئات المجتمع الجزائري.

لقد شكلت انطلاقة الفاتح من نوفمبر 1954 حدا فاصلا بين إرادتين لا تقبلان

الوفاق، إرادة محتل امتص الدماء، وهشم العظام واستباح الحرمات ودنس المقدسات واقترف الموبقات، وإرادة شعب مقاوم مل حياة الخضوع والخنوع المذل، فوقف متحديا ومصمما على تحرير نفسه بنفسه، عملا بالآية الكريمة: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم). صدق الله العظيم (الرعد، 11).

القائد مصطفى بن بولعيد يتفقد الأفواج المنفذة للعمليات

بعد تأكد مصطفى بن بولعيد من التنفيذ الدقيق لما أمر به ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 الخالدة، بدأ يباشر بنفسه مراقبة الأفواج حيث هي مستقرة ليكمل هيكلتها ويُتِم عدتها ويقف على أوضاع أفرادها، يتحسس شعورهم، ويتأكد من معنوياتهم، ويمتحن استعدادهم وتصميمهم وعزمهم على الاستمرار فيما تطوعوا له، كان عليه أن يعيش بينهم ليشجعهم على التأقلم مع حياتهم الجديدة، فكانت يومياته كما يلي:

اليوم الأول: استمرت القيادة تراقب تحركات العدو من قمة جبل الظهري، حيث كانت تشاهد تدفق القوات المستنفرة من كل الجهات لمحاصرة الأوراس الثائر، ونجدة بعض وحدات الدرك المحاصرة التي تعالت صيحاتها بطلب النجدة خاصة على مستوى قرية تكوت المحاصرة وما جاورها.

ومن جبل الظهري استقت القيادة معلومات تفيد بأن العدو كان تحت الصدمة نتيجة تفاجئه بالثورة وبشموليتها ووحدة زمنها وحجم أدائها المدمر، وحقيقة العناصر التي نفذت الأحداث وظل يتساءل هل أن التمرد الثوري محلي أم خارجي؟ وما علاقة السكان المحليين به؟

في البداية توهم قادة العدو خطأ بأن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية هو من فجر الثورة، فسارعوا إلى إلقاء القبض على مناضليه النشطين.

فمفجرو الثورة قد تعمدوا ذلك الغموض حين أبقوا على أسمائهم في طي الكتمان لتضليل العدو.

وقد ظهر ذلك الغموض واضحا لدى القادة العسكريين حينما اقتصرت حملاتهم العسكرية على القبائل المتهمة بالانتساب إلى حركة انتصار الحريات

الديمقراطية حيث شددوا حصارهم وبطشهم عليها وحدها، فحرقوا قرية صراء الحمام بكيمل، والتجمع السكاني بالهارة بجبل زالاطو وما كان على شاكلتيهما، غير أن تلك السياسة الانتقائية لم تطل حيث شمل عنفهم كل السكان بدون استثناء.

اليوم الثاني: ومن جبل «اللوح» تنقلت القيادة العامة إلى حيث يوجد الفوج الذي تسبب في «حادثة الحافلة» التي قتل فيها قايد مشونش ابن الحاج الصدوق و غي مونرو المعلم الفرنسي بمدرسة «تيفلفال» وجرحت زوجته الفرنسية، وذلك على الطريق الرابط بين أريس وقرية غوفي وبالضبط في خنقة تاغيت بني بوسليمان، تلك الحادثة المؤسفة غير المقصودة التي استغلتها إدارة الاحتلال إعلاميا لتشويه سمعة الثورة في بدايتها والتي تسبب فيها ذلك «القايد» الذي أشهر سلاحه في وجه المجاهد الذي صعد إلى الحافلة بقصد توزيع «بيان أول نوفمبر» على الركاب، حيث بمجرد أن أشهر سلاحه فاجأه أحد أفراد الفوج بإطلاق رصاصة أصابته في مقتل كما أصابت المعلم الفرنسي وزوجته، لأن الثلاثة كانوا مصطفين في الكراسي الأمامية للحافلة. وقد استغلت إدارة الاحتلال الفرنسي تلك الحادثة للتشهير بالثورة والثوار ووصفتهم بأنهم قطاع طرق ومجرمون متابعون من طرف مصالح الأمن.

وبعد معاينة القيادة العامة للحادث خرجت بسرعة من تلك المنطقة التي سارع الجيش الفرنسي لتطويقها، ثم كلف مصطفى نائبه عاجل عجول بتوفير العناية لأفراد خلية الإدارة المتخفين في مغارة وسط جبل الأشعث القريب من تلك المنطقة المحاصرة وتوليه تلقي الاتصالات والرد عليها وتبليغه بالمستجدات أولا بأول.

والمعلوم أن خلية الإدارة كانت منكبة على طبع المنشورات للرد على الدعاية المسمومة التي كان العدو يبثّها وسط السكان.

بينما كان مصطفى دائم التنقل بين الأفواج يعالج قضاياهم المستعجلة على مستوى جبل الظهري، وجبل الحدور، وجبل خنقة بني بوسليمان وجبل الهارة، وسلسلة جبال أحمر خدو، وجبل كيمل ووادي الشرفة، وغابة بني ملول إلخ... كانت القيادة تتعامل مع المستجدات والتطورات، تستخلص النتائج من ردود

فعل العدو الأولي، وتتابع باهتمام الأخبار المحلية والدولية.

وبنهاية الأسبوع الأول سارعت القيادة إلى عقد اجتماع عام خصصته لتقييم مجريات الأسبوع الأول من حياة الثورة، وكذا استخلاص نتائج الهجومات، والوقوف على ما نفذ منها وما لم ينفذ، وأيضا حصر الخسائر في صفوف الطلائع التي تولت التنفيذ، وضمان سلامة عودتها لأماكن التجمع المتفق عليها.

كانت نتائج ذلك التقييم جد إيجابية في عمومها ما عدا حادثة الحافلة التي تسببت في قتل المعلم الفرنسي وجرح زوجته.

واصل مصطفى وأعضاء القيادة التنقل بين الأفواج لإكمال تنظيمها وإعفاء العناصر التي فشلت في مواصلة العمل إما بالعجز أو الخور، حيث سمح بالعودة للحياة المدنية لمن طلب ذلك قبل كشف أمره من طرف مخابرات العدو شريطة ترك السلاح لجيش التحرير الوطني، وعدم إفشاء أسرار الثورة.

من خلال تواجد القيادة في سلسلة جبل أحمر خدو اتصلتْ بالسكان المحليين المنتمين انتخابيا للحزب الشيوعي الجزائري على مستوى عرشي أولاد أيوب وأولاد عبد الرحمن كباش الذين رفضوا في البداية تسليم أسلحتهم للثورة بأمر من الحزب الشيوعي، غير أنهم سلموا تلك الأسلحة عن قناعة للقيادة دون انتظارهم لقرار الحزب الشيوعي، أمر عادي فإن انتماءهم للحزب الشيوعي لا يزيد عن المصلحة الانتخابية، فعقيدتهم الدينية إسلامية خالصة، يصلون ويصومون ويزكون ويحجون ويؤدون كل الشعائر الإسلامية بإيمان راسخ.

وخلال النصف الأول من شهر ديسمبر 1954 عقد القائد ابن بولعيد وأعضاء القيادة العامة اجتماعا عاما خصصوه للأفواج المنتمية لقسم أريس خاصة.

ثم عقد الاجتماع الثاني بتاريخ 1954/12/25 ليشمل كل أفواج جيش التحرير الوطني بالأوراس للتعرف على بعضهم بعض، وللاطمئنان على ظروفهم.

اهتمام القائد مصطفى بن بولعيد بحياة المجاهدين

يبدو واضحا اهتمام مصطفى ونوابه بحياة المجاهدين وذلك بالسهر على تربيتهم وطنيا وروحيا وبدنيا، وحرصهم على أن يكونوا قدوة لهم، يعيشون

عيشتهم بحلوها ومرها لحظة بلحظة، يشاركونهم أكلهم وشربهم ونومهم تحت صقيع البرد ولفح الحر، يقدّمون القدوة في كل ما يقوي الإرادات ويحقق التحدي والجلد، يحاولون النفاذ إلى قلوب مرؤوسيهم، يسهرون على ألا يتسرب اليأس والإحباط لنفوسهم بسبب ما كان يتعمده العدو من تعسفات في حق عائلاتهم بقصد التأثير على معنوياتهم طمعا في دفعهم للاستسلام ووضع السلاح لإنقاذ شرف زوجاتهم وحياة أبنائهم.

قيادة الثورة في الأوراس تدرس قضية السلاح

كان مصطفى بن بولعيد قد بذل مجهودات جبارة لشراء سلاح من مخلفات الحرب العالمية الثانية بصحراء ليبيا، بعضه حوله للأوراس من وادي سوف إلى زريبة حامد ثم الفيض وليانة وبادس الولجة مرورا بغابة كيمل وانتهاء بمخازن الغلال (المطامير) التي أعدها مصطفى لنفس الغرض على مستوى حوز التوابة، وأوصل بنفسه جزءا لبلاد القبائل، والباقي وزعه على الطلائع الأولى ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، يضاف له السلاح الموجود في حوزة المواطنين في الأوراس، أما الجزء الآخر فقد احتفظ به في وادي سوف عند المناضل أحمد بلحاج، وبعد تفجير الثورة دخل مصطفى مدينة بسكرة لربط الاتصالات مع المناضل أحمد بلحاج لجمع السلاح الذي تركه تحت يده، إلا أن هذا الأخير أشعره بأن الحزب أمره بعدم تسليم السلاح للثورة، فعاد مصطفى متألما على حرمان الثورة من تلك الكمية المهمة من الأسلحة المعول عليها، ومن تلك اللحظة بدأ يفكر في فتح طريق الشرق نحو ليبيا للتزود بالسلاح الذي كان يتوقف عليه نجاح الثورة واستمرارها. في البداية فكر في تكليف مسعود شيحاني للتنقل إلى ليبيا، ليتفرغ هو شخصيا لمواصلة تأطير الثورة التي لا تزال في أيامها الأولى، ودوره لا يزال أساسيا لرفع معنويات الثوار، وكسب عطف السكان، غير أنه تفاجأ بأن مسعود شيحاني غير متأهب لتلك المهمة لعدة أسباب.

لقد أخبره الحسين برحايل قائد فوج بسكرة بأن صهر بشير شيحاني المدعو العريف (السرجان) سليمان قد تسلل إلى مدينة بسكرة ومنها تنقل إلى العاصمة، وقد حاول شيحاني الالتحاق به ولكنه منعه وهناك من يقول إن مصطفى بوستة

كان حاضرا مع رئيس الفوج المذكور لما حاول شيحاني التسلل للعاصمة.

وفي هذا الصدد يذهب عمر تابليت في مذكراته إلى القول بأن في غياب عاجل عجول المكلف بإعداد اجتماع القيادة في جبل الأشعث أسرَّ مصطفى بن بولعيد لبعض مساعديه الأقربين بأن شيحاني بشير حاول الفرار إلى بسكرة متأثرا بصهره ولكن برحايل حسين وبوستة مصطفى منعاه من ذلك، وقد كان مقررا قبل ذلك أن يذهب إلى المشرق بصفته منسقا بين الثورة وليبيا والقاهرة، ونتيجة لهذه المحاولة عدل مصطفى بن بولعيد عن إرساله إلى المشرق العربي وذهب هو شخصيا بدله لجلب السلاح.

وأشيعت أخبار فيما بعد بأن المدعو (السرجان) العريف سليمان قد ارتكب خيانة ضد الثورة في العاصمة أضرت بالرمز رابح بيطاط، وكادت أن تتسبب في إلقاء القبض على الرمز كريم بلقاسم.

حادثة أخرى وقعت لأعضاء القيادة مصطفى بن بولعيد ومسعود شيحاني وعاجل عجول ومصطفى بوستة والشيخ مدور والجندي الجودي بوسنه، حيث كانوا بصدد شواء عنزة قد اشتروها، وعندما تفطنوا بأن العدو يحاصرهم انتشروا مسرعين دون أن يتمكنوا من حمل كل حاجاتهم الشخصية، وبعد قطعهم لمسافة غير بعيدة لم يجدوا مسعود شيحاني معهم، فأمروا الجودي بالعودة للمكان، وإذا به يجده منبطحا على بطنه في نفس المكان، فأخذ الجندي الجودي بيده وألحقه برفاقه، ومنذ تلك اللحظة أدرك مصطفى بأن مسعود شيحاني لا يستطيع الذهاب بمفرده إلى ليبيا، وقرر بأن يقوم هو شخصيا بالسفر إلى ليبيا للاتصال بأحمد بن بلة.

وقبل ذلك واصل مصطفى بن بولعيد مساعيه لكسب ود وعطف وتأييد السكان، وهو يكرر لنوابه مقولته المشهورة: «إذا شاهدتم العدو يبالغ في قهر الشعب بالعنف والتعسف والظلم الأعمى، فأبشروا بنجاح الثورة لأن ذلك من شأنه أن يدفع الشعب دفعا قويا لإدارة ظهره للعدو والالتفاف حول الثورة، وذلك هو المطلوب».

مشكلة الدواء والتموين

هناك مسألة في غاية الأهمية واجهت أيضا جيش التحرير الوطني مبكرا إنها مسألة التموين والدواء والممرضين وهي قضية جوهرية لم تغفلها أبدا قيادة الثورة في الأوراس، لقد كان من السهل تخزين كميات من التموين والدواء ومستلزمات العلاج في الكهوف، ولكن حساسية تعرضها للتلف من جهة والخوف من اكتشافها، وتنبه العدو لما يعد في الخفاء لإعلان الثورة من جهة أخرى، أجّل التفكير في تلك المتطلبات إلى ما بعد إعلان الثورة وهو ما جعل الثوار يعانون نقصا فادحا في التموين والدواء وحتى الأطباء والممرضين، حيث دفع جرحى المعارك الأولى في محيط أريس حياتهم، خاصة جرحى معركة 7 نوفمبر 1954 التي فقد قائدها ناجي ناجي عينه ومعركة «انزى أحمد» التي استشهد فيها قائدها قرين بلقاسم وكل رفاقه، وأيضا معركة «تبابوشت الجنين» بكيمل التي استشهد فيها المجاهد علي بدره، ومحمد صبايحي رئيس الفوج الذي تعرض لحافلة المعلم الفرنسي وزوجته، تلك المعارك المبكرة التي وقعت خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1954، تسببت في جرح واستشهاد مجاهدين لعدم توفر الدواء والعلاج.

وكذلك الشأن بالنسبة للتموين الذي لا تقل أهميته عن السلاح والدواء، فقد عانى أفراد جيش التحرير الوطني سوء التغذية بل تعرضوا للمجاعة خلال الثلاثة أشهر الأولى لأن القيادة تحاشت عمدا فكرة تخزين كميات من المؤونة في الجبال، ومما زاد الوضع تأزما قيام العدو بترحيل كل سكان الجبال بعد تدمير وحرق كل القرى، وإتلاف كل المحاصيل.

القيادة تحرص على انتشار الثورة

لقد أكدنا في مواضع أخرى بأن القائد الفذ مصطفى بن بولعيد كان قد تعمد حصر العمل التحضيري للثورة في منطقة جد محدودة ليفاجئ العدو بإعلانها في غفلة منه، وهو يعلم يقينا بأن كل الخلايا النائمة في المناطق الأخرى خارج ذلك الشعاع الضيق المختار بعناية سوف تلتحق بالثورة مباشرة بعد إعلانها.

وهكذا فبعد أن أنهى القائد الفذ مصطفى كل الترتيبات الضرورية للعمل الثوري، أكمل تنظيم الأفواج المقاتلة، ورسخ التنظيمات السياسية وسط

السكان، واتخذ إجراءات نشر الثورة بالمناطق المجاورة، لأنه كان يحذر نوابه من خطر قيام العدو ببناء سياج من الأسلاك الشائكة ليفصل به منطقة الأوراس عن سائر المناطق المجاورة، ولذلك بادر مصطفى بتكليف عناصر من أقاربه بنشر الثورة بغية ربط الاتصال بالخلايا النائمة للمنظمة السرية في المناطق المجاورة، وهيكلة أنفسهم مع جيش التحرير الوطني أداء لواجبهم الجهادي.

وبالسرعة المطلوبة توزعت تلك الطلائع التي تطوعت لتحمل مسؤولية التبشير بالثورة، وتبليغ صوتها وخطابها العسكري والسياسي للمناطق المعنية رغم شدة الحصار الفرنسي كرواد فاتحين مُتَحَدِّين كل الأخطار.

لقد بعث بابن أخته مصطفى رعايلي لمشارف سطيف. كما بعث قريبه طورش عبد الحفيظ إلى ناحية بريكة ليساعد مناضليها على أداء الواجب الجهادي. ووجه أيضا ابن عكشة المنتمي لعرشه إلى ناحية عين التوتة ليحيي من جديد ذكريات الثورات الماضية في نفوس أبنائها الأشاوس. ثم كلف المجاهد الزحاف مسعود بنشر الثورة في منطقة وادي ريغ ووادي سوف، ووجّه عناصر أخرى نحو الشرق إلى سوق أهراس وغيرها.

القائد مصطفى بن بولعيد يعين قيادة عامة للثورة في الأوراس

كان على مصطفى بن بولعيد تعيين القيادة العامة للثورة في الأوراس التي ستتولى تسيير الأفواج المقاتلة والقيادات الفرعية ومتابعة التنفيذ الصارم للتعليمات العسكرية والسياسية التي لا تقبل التفريط، فلا مجال للانتصار على العدو في الميدان إلا بوجود قيادة فاعلة وحاسمة ومتبصرة تمتلك مؤهلات القيادة لمواجهة جنرالات محترفين مصرين على غسل أثر الهزيمة التي لحقت بهم في معركة ديان بيان فو بالهند الصينية بين 13 مارس 1954 و07 ماي 1954؛ والمحافظة على الجزائر جنة الفردوس.

لقد بادر مصطفى بتعيين القيادة العامة مباشرة بعد توزيع الطلائع الأولى على أهدافها ليضع الجميع أمام مسؤولياتهم فكان اختياره لشيحاني بشير ليغطي الجوانب الثقافية والسياسية كنائب أول له، وانتقاؤه لعباس لغرور وعاجل عجول ليحققا الفعالية في ميادين التنظيم والتجنيد والسيطرة القتالية في الميدان كنائبين له ولشيحاني بشير.

لم يخطئ مصطفى في اختيار هؤلاء النواب الثلاثة الذين كونوا بحق قيادة متكاملة في أصعب مرحلة، فكانوا أهلا للثقة ولم يخيبوا ظنه حين برهنوا ميدانيا على الحكمة والتبصر خلال السنوات الأولى رغم تجنيد العدو لكل إمكاناته فكانت مرحلتهم الممتدة من 1 نوفمبر 1954 حتى آخر سنة 1956 من أنجح المراحل، ورغم الصعوبات فقد حققوا فيها نجاحات أسطورية جلبت انتباه العالم، وفاجأت ضباط الحملة الفرنسية، وخيبت آمال المستوطنين الغاصبين.

كان مصطفى دائم التنقلات وسط جهات القتال ليطمئن على أوضاع أفواج جيش التحرير الوطني بنفسه بغية تحفيزهم على التضحية والصبر على ما يواجههم من إحباطات وتأثيرات نفسية نتيجة مؤامرات المخابرات الفرنسية التي كانت مركزة على عائلات وأملاك المجاهدين، كان رحمه الله يتولى بنفسه تعليمهم نص بيان فاتح نوفمبر 1954 ونداء جيش التحرير الوطني ويوعيهم بواجباتهم وحقوقهم ويوصيهم بالانضباط في كل الظروف والحالات، وينصحهم بعدم التركيز على حفظ أسماء الأماكن والأشخاص والمراكز حتى لا يتسببوا في كشف الأسرار في حالة الأسر، يأمرهم بعدم المبالغة في مخالطة السكان بصفة انفرادية والترفع عن مغريات الحياة وملذاتها، وعدم حمل النقود مهما قلت، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى كشف أسرار الثورة.

تعيين القيادات الفرعية على مستوى الأقسام الثلاثة

بعد تعيين القيادة العامة للثورة في الأوراس أنهى مصطفى بن بولعيد إجراءات التنظيم العام بتعيين القيادات الفرعية على مستوى أقسام أريس، وبوعريف، وخنشلة، وتعمد في البداية إبقاء مسؤولي الأعراش داخل حدود أعراشهم، وأسند لهم مسؤولية الأفواج المقاتلة داخل الشعاع الذي يلمون جيدا بأسرار طبيعته الجغرافية وخصائص سكانه، وذلك لتفويت الفرصة على قوات الحصار المنتشرة كالجراد.

مصطفى بن بولعيد يقرر السفر إلى ليبيا

وبعد أن يئس مصطفى بن بولعيد من الحصول على الأسلحة التي كانت مخزنة بوادي سوف، وبعد اطمئنانه على نجاح الثورة وترسيخ قواعدها واحتضان

الشعب لها، وبعد الانتهاء من التنظيمات العسكرية بهيكلة الأفواج وتحديد الصلاحيات، وترسيخ التنظيمات السياسية على مستوى التجمعات السكانية في المدينة والريف، كان عليه أن يربط الاتصالات مع الوفد الخارجي بالقاهرة ليحقق للثورة الدعم المادي والدبلوماسي والسياسي والعسكري، وتوفير ضروريات المعركة التحررية المقدسة من سلاح وذخيرة ومال ولباس ومساندة ودعم وتأييد.

وقبل سفره استدعى كل المسؤولين لاجتماع عام بذراع الشرفة الواقع بين كيمل وجبل شلية، اتخذ في هذا الاجتماع قرارات هامة لضمان الاستمرارية بالوتيرة التي رسخها خلال الأربعة أشهر الماضية، لقد حدد صلاحيات كل مسؤول وألزم الحاضرين بالانضباط والطاعة والعدالة بين المقاتلين، والتعامل الإيجابي مع السكان الجزائريين حلفاء الثورة، وأخيرا وضعهم في الصورة بالنسبة للمهمة التي ينوي القيام بها والتي يتوقف عليها مستقبل المعركة في الداخل والخارج، ثم أكد أمام الجميع تعيين أعضاء القيادة العامة المتكونة من: بشير شيحاني نائبه الأول كقائد عام، وعباس لغرور وعاجل عجول نائبين ميدانيين له، وبوستة مصطفى والشيخ مدور مستشارين، وقبل مغادرة الجميع انفرد بعباس لغرور وعاجل عجول ليحملهما مسؤولية الثورة خلال غيابه مؤكدا عليهما بالاستفادة من ثقافة وذكاء شيحاني بشير وأوصاهما به خيرا، ثم ودعهم وانضم للدورية التي عينت لمرافقته إلى الحدود التونسية بصحبة رفيقه الشخصي مستيري عمر، وبمجرد دخوله التراب التونسي تفطنت له المخابرات الفرنسية وحاول التخلص منها ولكن القدر لم يسعفه فتم القبض عليه بعد عملية مطاردة قتل خلالها أحد مطارديه، أما رفيقه عمر مستيري فقد عاد منفردا.

شيحاني بشيرونائباه يتلقون نبأ القبض على القائد مصطفى بن بولعيد

ما هي إلا أيام بعد مغادرة مصطفى بن بولعيد منطقة كيمل حتى وردت على شيحاني بشير ونائبيه تلك الرسالة التي حررها في الحدود التونسية، والتي تضمنت عدة تعليمات منها الإسراع بإدماج ثوار الجبل الأبيض[1] في الثورة

(1) كان شريط لزهر قوميا عربيا، وحاول في 1948 المشاركة في كفاح الشعب الفلسطيني انطلاقا من مصر غير أنه رحّل، وحارب في جيش التحرير التونسي كمتطوع، ولما سمع هو ورفاقه باندلاع الثورة في الجزائر، قرروا الانضمام لها خاصة بعد قرار الرئيس بورقيبة قبول الاستقلال الداخلي وإنهاء الثورة في تونس.

الجزائرية بالأوراس.

وبينما هم يدرسون ترتيبات تنفيذ تعليمات القائد مصطفى وإذا بنبإ القبض على قائدهم الفذ يوم 1955/02/12 من طرف الفرنسيين يسقط عليهم كالصاعقة، وحيث لا زعيم للثورة فقد تجلدوا بالصبر وتكيفوا مع الضربة القاسية متعهدين بالاقتصاص والوفاء لقائدهم الفذ مصطفى بن بولعيد وللثورة التي جمعت بينهم، وبينما هم تحت صدمة الفاجعة وإذا بهم يبشرون بنبإ الاقتصاص للقائد، إنها عملية أسر تسعة جنود فرنسيين في كمين وقع 60 كم جنوب مدينة خنشلة، قامت به مجموعة التيجاني عثماني، ولشدة وقعها على الحكومة الفرنسية اضطر الوالي العام الذي كان في زيارة لمدينة بسكرة إلى التنقل للوقوف بنفسه على ظروف عملية الأسر التي فاجأتهم، ومما زادهم إرباكا قيام القيادة الثورية بإطلاق سراح ستة أسرى جزائريين كعملية سياسية هادفة.

ثوار الجبل الأبيض يَنضَمّون للثورة بتوصية من مصطفى بن بولعيد

تنفيذا لتعليمات القائد مصطفى تم إدماج ثوار الجبل الأبيض رسميا من طرف القيادة العليا وذلك بتاريخ 1955/03/05 وكان عددهم نحو 150 بطلا، لتعم الفرحة الجميع بهذا المكسب الثمين الذي عزز صفوف الثورة بانضمام هذا العدد المعتبر من المجاهدين المتمرسين على فنون الحرب والقتال والذين كانوا منتمين لجيش تحرير تونس بقيادة الطاهر الأسود، فما أحوج الثورة لهذا الكم من المجاهدين الذين سيتولون مهمة تأطير المنطقة ومواجهة الجيش الفرنسي المرابط بتخومها.

وبذلك تم إنشاء قيادة جديدة لمنطقة الجبل الأبيض سميت قيادة الجبل الأبيض تولى البشير ورتان قيادتها، وعُين عمر مستيري وبابانا ساعي والجيلاني بن عمر وعمر البقصي ومحمد بجاوي نوابا له.

ردود الفعل بعد إعلان الثورة

لقد هز زلزال ثورة أول نوفمبر 1954 كيان العدو هزا عنيفا زعزع توازنه وأفقده صوابه، نتج عن ذلك ردود أفعال متباينة شابتها الضبابية والانزعاج وعدم وضوح الرؤية خاصة حول طبيعة الأحداث ومن قام بها ومن يقف وراءها،

وتمثلت هذه الردود في:

أولا - ردود فعل العملاء والمشككين

كان يوم الفاتح من نوفمبر 1954 يوم شؤم على العملاء والمشككين لكونهم ربطوا مصيرهم بمصير المحتل على حساب وطنيتهم وأهليهم وانتمائهم العربي الإسلامي، لذلك كان فزعهم أكثر من فزع المعمرين.

بالتأكيد إن للفرنسيين وللأوروبيين عموما أوطانا أصلية يستطيعون العودة إليها في كل وقت ومتى استدعت الحاجة ذلك، ولكن الجزائريين الذين تنكروا لوطنهم بالعمالة لن يجدوا وطنا بديلا، وستلاحقهم لعنات ضحاياهم المعذبين، وسيفرض عليهم خيار الهجرة المذلة تحت وطأة الإحباط والندم، والتمييز العنصري دون أن يشفع لهم ما قدموه من عمالة مجانية. فرحم الله مولود قاسم نايت بلقاسم الذي أطنب في وصفهم بقوله: «وما أغرقوا به الحكومة الفرنسية من برقيات طمعا في طول البقاء بالترقيات، وما تبرعوا به من تدخلات، وما تذللوا به من توسلات، خوفا مما قد تأتي به الرياح من تبدلات، فلقد ظلوا ينبحون مستنكرين تمردات هؤلاء الناكرين لجميل فرنسا الحنون، ومجددين لها التعبير عن ولائهم حتى لا تنساهم، متبرئين من هؤلاء «الضالين» من بني جلدتهم «الثوار»، يدلون العدو عليهم في حيهم وقريتهم وبلدتهم، مطالبين أن تستعمل ضدهم أقصى الصرامة بالإبادة أو السجن أو الغرامة». ومن يعود لجريدة لوموند، والجريدة الرسمية الفرنسية، وغيرهما يجد العجائب والغرائب من مثل هذه المهاترات[1].

وفي سياق ردود فعلهم هذه نجد رئيس الجمعية الجزائرية عبد القادر السايح يصف أحداث نوفمبر بأنها إرهاب فريد من نوعه، معلنا الاستنكار والسخط المطلق على ما وقع، موجها النداء برباطة الجأش[2].

ولم يشذ عنه زميله الهاشمي بن شنوف رئيس بلدية خنشلة، ونائبها في البرلمان الذي جدد تعلقه المطلق والدائم، وولاءه العميق لفرنسا منددا بالأعمال

---

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم/ الطريق إلى نوفمبر المجلد 1 الجزء 1 - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
(2) جرنال دالجي بتاريخ 3 نوفمبر 1954.

الإجرامية المرفوضة من طرف السكان[1] حسب تعبيره.

أما الدكتور ابن جلول فقد راح يتوسل لفرنسا بأن لا يشمل غضبها وقمعها إلا الثوار المجرمين، مطالبا بالاندماج لتصبح الجزائر فرنسية عمليا[2].

وبالنسبة لشيخ العرب «ابن قانة» فقد صرح بأنه لا وجود لثورة في الجزائر إنما هي أعمال موجهة من الخارج، وطالب بمساعدة الجماهير الجائعة، وتطبيق الدستور الجزائري لسنة [3]1947.

وحتى «قارة» فإنه أكد من جهته: «بأن عدد الضالين محدود جدا، والجزائر ليست محمية كتونس والمغرب متهكما على مصالي الحاج»[4].

ودون أن نتغافل عن تصريح قاضي قدور «الديغولي» الذي أكد ثقته المطلقة في وزير الداخلية، وقدرته على إعادة الأمن بكل الوسائل للجزائر.

فهذا فيض من غيض كما يؤكد مولود قاسم نايت بلقاسم، وما أكثر من عبروا على حقيقتهم في الصحف اليومية الفرنسية دون أن يشفع لهم كل ذلك التودد والتذلل وبيع الضمير لأسيادهم الفرنسيين الذين تنكروا لتذللهم المخزي.

فهذا أحد أسيادهم يقول عنهم: «إن أذنابنا هناك بدأوا يشعرون بضرورة أخذ حذرهم وحيطتهم، فالباشاغوات والقياد وأذنابهم من عملاء الإدارة الفرنسية يحاولون أن يلعبوا في الجزائر نفس الدور الذي لعبته جماعة «باوْداي» في الهند الصينية»[5].

فما أبخس من أن يتعرض المرء للإهانة من طرف من ملَّكه رقبته وسلَّمه مصيره. إنها مرارة ما بعدها مرارة نتحسسها نحن اليوم في مكانهم بألم حينما نروي هذه الوقائع التي كان أبطالها جماعة هجينة من بني جلدتنا الذين اضطرونا اضطرارا إلى التعرض لمهازلهم التي هي وللأسف وقائع لحقبة من حقب تاريخنا،

(1) نفس المرجع.
(2) جريدة لوموند بتاريخ 15 نوفمبر 1954.
(3) هامش جرنال الجزائر بتاريخ 3 نوفمبر 1954.
(4) لوموند بتاريخ 15 نوفمبر 1954.
(5) لوبسرفتار الباريسية بتاريخ 3 فيفري 1955.

نبرأ بأنفسنا من أن نتناولهم بأقبح النعوت والأوصاف التي صدرت ضدهم من عدوّ باعوا له رقابهم بأبخس الأثمان دون أن يقبلها منهم، وبما أنهم قبل كل شيء جزائريون فإنه يؤلمنا ما آلت إليه أوضاعهم.

ثانيا - ردود فعل الجزائريين المخلصين (الشعب)

بقدر ما كانت أحداث ثورة نوفمبر مدعاة للهلع والتشاؤم لدى الجزائريين الذين ربطوا مصيرهم بمصير عدوهم، فإنها كانت بالنسبة للجزائريين المخلصين لقضيتهم ولعامة الناس أفراحا ومسرات، وفخرا كانوا ينتظرونه بفارغ الصبر، بل ويتعجلون الثورة ليكونوا وقودها، وخزانها الذي لا ينضب، وملاذها في زمن الخذلان. لقد كانت هذه الشريحة الشعبية الواسعة هي الرابح الأكبر من كل هذه الأحداث رغم ما أصابها من ويلات وشدائد ومضايقات من طرف المحتل وعملائه، لأن قناعتها الراسخة كانت أقوى من كل التعسفات (فما ضاع حق وراءه طالب، وإن بعد العسر يسرا).

ثالثا - ردود فعل المعمرين

أما رد فعل المعمرين الذين دنسوا الشرف، واستباحوا الأرض والعرض، وحولوا مالكي الأرض الشرعيين من الجزائريين إلى مجرد أجراء، فقد كان هلعهم وخوفهم طبيعيا وعاديا لأنهم كانوا يدركون جرائمهم ضد أصحاب الأرض، وبدأوا يتحسسون ردة فعل المقهورين، ولذلك ضاعفوا نشاطهم من أجل سحق الثورة والثائرين، فالقضية بالنسبة إليهم كانت قضية وجود لا يقبل الاستسلام، مكررين في ذلك تجاربهم السابقة مع المنتفضين في كل المقاومات والثورات الوطنية السابقة في الجزائر حين سحقوها بالحديد والنار حيث كانت عقيدتهم واحدة، وأساليبهم واحدة نفذها الأحفاد (شال) و(برلانج) و(صالون) ولكن بعنف أكبر.

رابعا - ردود فعل الصحافة

أظهرت الصحافة تعليقات كثيرة حول ظروف اندلاع الثورة التي جاءت في هذه المرة مستوفية لشروط الدقة والتنظيم والانضباط والشمولية ووحدة الزمن.

فقد جاء في «جريدة جرنال دالجي» ما يلي: «إن أحداث نوفمبر ليست زلزال الأرض، ولا ثورة الجماهير، إنما هي الإرهاب»، وراحت تطمئن بأن فرنسا الرسمية

قد سارعت إلى وضع إستراتيجية حربية عاجلة جوهرها الأساسي المراهنة على التفوق العسكري عدة وعتادا كعامل حاسم لإطفاء شعلة الثورة الجديدة، لقد كانت أغلب الصحف تؤكد على أنه لا نصر مع الضعف، ولذلك لا بد من استغلال عملائهم من العرب المسلمين الذين مكنوهم في معاركهم السابقة من إخماد المقاومات والتمردات.

غير أن جرائد أخرى كانت تؤكد على «أن الحوادث العنيفة التي كانت تجري في الأوراس، قد دفعت الفرنسيين إلى فتح أعينهم على الحقيقة التي لم ينظروا إليها كما ينبغي من قبل»[1].

وفي هذا السياق فقد أكدت جريدة «فرانس بريس»[2] على أن العملية العسكرية رغم تعزيزات الطيران والمدرعات والمدفعية فإنها لم تحقق الغرض المعول عليه فحكم عليها بالفشل.

خامسا - ردود فعل السلطات الرسمية

أما السلطات الرسمية فكان رد فعلها منصبا على الميدان، فلقد هرعت أغلب القيادات العسكرية والمدنية لزيارة منطقة الأوراس خلال شهر نوفمبر 1954، تلتها زيارات أخرى لمدن الشرق: باتنة، وقسنطينة، وسوق أهراس، بغرض تطويق الخطر القاتل دون جدوى.

فبالرغم من الاجتماعات المكثفة والجولات الماراطونية، والتصريحات النارية، والإجراءات المتخذة بعجل على أرض الواقع، فإن الذعر ظل مسيطرا على القلوب والعقول، خاصة على مستوى المعمرين، والخونة الجزائريين الذين اضطر المتحدث باسم الولاية العامة يوم 3 نوفمبر 1954 إلى طمأنتهم بقوله: «إن أغلب المحركين للأحداث هم الآن موقوفون وهم في عجز تام عن مواصلة أعمالهم الإجرامية»[3].

واضطر كاتب الدولة للدفاع جاك شوفالي للحضور إلى الأوراس بصحبة

---

(1) د. شريط عبد الله/ الثورة في الصحافة الدولية ص 228 منشورات وزارة المجاهدين.

(2) فرانس بريس بتاريخ 1955/01/19.

(3) الطريق إلى نوفمبر المجلد الأول الجزء الأول المطبوعات الجامعية – الجزائر.

الجنرال شريير قائد منطقة الجزائر، والجنرال فرولون قائد القوات الجوية، والجنرال سبيلمان قائد منطقة الشرق بقسنطينة، وقيادات فرعية مساعدة، لوضع الترتيبات العاجلة لمواجهة المستجدات، ونشر المزيد من القوات خاصة في محور «أريس»، «بسكرة»، «خنشلة»، «باتنة»، ونتيجة لذلك تمركز الجنرال جيل بالفيلق 22 ببسكرة، ووزع العقيد ديكورنو أربعة فيالق للفيف الأجنبي على المناطق الساخنة قرب مدينة أريس، وبصفة عامة فقد انتشر خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1954 أكثر من 25000 عسكري في المنطقة.

كما حضر يوم 1954/11/06 مدير ديوان وزير الداخلية بيار نوكلاي إلى الأوراس لعقد اجتماعات تنسيقية مع كل الحكام المدنيين، ووحدات الأمن من درك وشرطة لإحكام قبضتهم على المنطقة، والسيطرة على الوضع الأمني بها دعما للقوات العسكرية حيث قام بتعيين رئيس دائرة باتنة كمنسق عام لكل تلك الأجهزة الأمنية والمدنية بالمنطقة، كما وقف على حال السكان المرحّلين على مستوى كيمل، تاجموت، زالاطو، أريس، تاوزيانت، بلفرايس، فم الطوب، تيمقاد، قايس، دون أن يتأثر بحالتهم المزرية لأن غرضهم الأساسي هو بالتأكيد الحيلولة دون احتكاكهم بالثوار.

وزيادة في الحرص على إعادة الأمن للمنطقة ضاعف رئيس منطقة الشرق والمنسق العام للقوات المجمعة الجنرال سبيلمان وكل أعضاء القيادات العسكرية في الجهة نشاطاتهم واجتماعاتهم دون نتائج ملموسة مما فرض على كاتب الدولة للدفاع العودة مرة أخرى إلى المنطقة خلال أسبوع واحد، يصحبه في هذه المرة روني ميير النائب بالمجلس الوطني الفرنسي حيث استقبلهم والي قسنطينة وقائد المنطقة الشرقية الجنرال سبيلمان والجنرال شريير قائد منطقة الجزائر وفوجور المدير العام للأمن، وكثير من القيادات السامية، وذلك لدراسة وإعداد مخطط العمليات التفتيشية التطهيرية التي كانوا ينوون القيام بها في الأوراس كحالة استعجالية. ونتيجة لذلك وسعوا العمليات لتشمل محور الحدود التونسية خاصة منطقة سوق أهراس التي كانوا يتخوفون من التحاقها بالثورة، زيادة على كونها منفذا لتسريب الأسلحة إلى المنطقة، وناقلة عدوى الثوار التونسيين، ورغم

كل الإجراءات والتحركات المكثفة فإن روني ميير الذي رافق كاتب الدولة جاك شفالي لسوق أهراس لم يكن راضيا عن نتائج المجهودات المبذولة، فوجه لوما لقائد المنطقة الشرقية سبيلمان قائلا له: «رغم ما سخرناه من إمكانات فإننا لم نلمس نتائج مقبولة».

وفي يوم 1954/11/11 زار الوالي العام روجي ليونار مدينة باتنة، وبعد الاجتماعات التنظيمية توجه مع الجنرال سبيلمان، والعقيد ديكورنو إلى أريس وفم الطوب وخنشلة.

وفي يوم 1954/11/28 قام وزير الداخلية «فرانسوا ميتران» بزيارة قسنطينة، وباتنة، وأريس للاتصال بجنرالات الميدان الذين كانوا منهمكين في شن حملة تفتيشية على المنطقة الشمالية لأريس (فم الطوب وما حولها)، كما عاين وزير الداخلية بعض الأماكن الساخنة وعقد اجتماعا مع بعض الجزائريين المتعاونين مع الاحتلال مثل ابن شنوف رئيس بلدية خنشلة وممثلها في البرلمان، كما أشرف بنفسه على عملية ترحيل سكان المناطق الجبلية واجتثاثهم من قراهم الأصلية وتوزيعهم على المحتشدات التي أعدت خصيصا لهم حول الثكنات العسكرية، وقد شملت هذه العملية على التوالي: سكان كيمل، ايدال، سرى الحمام، الهارة، المصارة، الشمول، يابوس، وغيرها. وقد حددوا لهؤلاء السكان فترة قصيرة لإخلاء مناطقهم ومساكنهم، ومن لا يحترم تلك المدة سيكون هدفا لقصف الطائرات التي سوف تقتل كل من تراه في تلك المناطق من بشر وحيوانات، وخلال الأسبوع الأول من بداية الأحداث تم توزيع آلاف المنشورات على السكان تحذرهم من مغبة البقاء في قراهم ومساكنهم التي تكلف سلاح الجو بتدميرها.

ثم جاء دور فرانسوا ميتران بنفسه ليعاين تطبيق قرارات ترحيل السكان، ووقف على بعض المجمعين منهم في تاوزيانت وهم المستقدمون من شلية ويابوس، فلم يخجله تهجيرهم ولا مأساتهم تحت الخيام في عز الشتاء، إنما راح يتبجح بأن أوضاعهم مقبولة ولا خطر عليهم لأنه وبكل بساطة لا يعتبرهم رعاياه.

وحتى الوالي العام جاك سوستيل الذي نصب في مهمته الجديدة يوم 15 فيفري 1955 فقد زار الأوراس مرتين الأولى بتاريخ 1955/02/22 والثانية بتاريخ

1955/05/18 وكان اهتمامه الأساسي منصبا هو الآخر على تطهير المناطق الجبلية من سكانها فوقف على أوضاع من حشروا خارج المناطق الجبلية حيث أكد في تصريحه لهم «بأن أوضاعهم المادية والمعنوية جيدة جدا»، فما كان يهمه بالدرجة الأولى هو فصلهم عن الثوار وفق التدبير التكتيكي المتعارف عليه (قطع الماء عن السمك)[1]...

وفي نطاق توفير شروط نجاح الحملة العسكرية حضر يوم 1954/12/10 فيلق الخدمات 19 الذي خيم بخنقة سيدي ناجي لمساعدة القوات وذلك بفتح الطرقات داخل كتلة الأوراس، كما أصدرت تعليمات أخرى للفيلق 25 تحثه على تهيئة المطارات العسكرية في محيط كتلة الأوراس إضافة إلى وحدات الإسناد الأخرى بما في ذلك وحدات التموين، فلقد جندت كل الإمكانات وتوفرت كل الشروط للحصار العسكري لإخلاء الأوراس من سكانه وتطهيره من ثواره.

ولكن قرار قيادة الثورة بعدم التصادم المباشر مع تلك القوات قد أبطل مفعولها وجعلها تصارع الطبيعة دون أن تتمكن من رؤية الثوار ما عدا تلك العمليات الأولى المبكرة التي وقعت خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1954 بمحيط مدينة أريس والتي كانت بمثابة تنبيه للثوار بعدم المغامرة بالتصادم مع الحملة في بداية هجومها.

سادسا - ردود فعل القيادات العسكرية

لقد عمت الحسرة وخيبة الأمل أقطاب قوات الاحتلال نتيجة سوء أداء الحملة العسكرية التي بدأت نشاطا مكثفا بعد شهر ونصف من إعلان الثورة، ذلك لأن إستراتيجية قيادة الثورة الجديدة تختلف تماما عن إستراتيجية الثورات السابقة، بدليل خيبة الأمل التي منيت بها الحملة العسكرية التي لم تحقق إلا التعب واستنزاف الأموال رغم دخولها الشهر الثاني.[2]

لقد اكتشف قادة الحملة بأن الجيش الذي حشدوه ودخلوا به الأوراس لا

(1) البصائر العدد 308.

(2) لقد صرح المارشال «جوان» قائلا: إني جد قلق من الوضع في الأوراس، وقد حضرت اللجنة البرلمانية للدفاع من فرنسا وبعد زيارة أعضائها للأوراس يوم 1955/01/29 صرح رئيسها «بالوويسكي» قائلا: (إننا حائرون جدا من الأوضاع في الأوراس).

يكفي للسيطرة المطلوبة فراحوا يضاعفون عدد قواتهم التي بلغت 120000 جندي خلال الأشهر الأولى، بالإضافة إلى 10 كتائب للطابور المغربي التي طلبها الجنرال شريير القائد العام من وزير الدفاع كوبيق، وأيضا كتائب الحركى، وقد بلغ عدد القوات الفرنسية خلال سنة 1956 حوالي 186000، ليصل في ما بعد في الجزائر كلها إلى أكثر من 400000 جندي بالإضافة إلى 120000 من الحركى الإضافيين(1).

والنتيجة المحصل عليها هي إسقاط الحكومة الفرنسية بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة، وهو أول انتصار سياسي وعسكري للثورة على جاك سوستيل رغم ما بذله من جهود عسكرية وإعلامية ودبلوماسية، لذلك فقد اضطروا إلى فرض حالة الطوارئ في منطقة الأوراس مبكرا قبل أن يصدرها البرلمان الفرنسي بصفة رسمية وقد نتج عن ذلك ما يلي:

- **أولا**: إنشاء المحتشدات في المناطق النائية.
- **ثانيا**: تفويض السلطة للعسكريين.
- **ثالثا**: إنشاء جهاز للشرطة الريفية وتمكينها من اعتقال أي شخص دون الاستئناس برأي القضاء.
- **رابعا**: منع تنقل الأشخاص وحركة السيارات دون ترخيص مكتوب، وبذلك قيدت الحريات في الأوراس ومورس التعذيب والتوقيف التعسفي غير القانوني، وأقيمت المحاكم العسكرية التي أقرها النائب العام على مستوى الجزائر بعد جولته للمنطقة بتاريخ 1954/11/12، كما واصلوا حرق المداشر والقرى والمساكن الفردية، وإتلاف المحاصيل، وتخريب الممتلكات، وفرض البطالة على السكان بعد عزلهم عن ممتلكاتهم وحشرهم في محتشدات قرب المراكز العسكرية في السفوح يعانون الجوع والأوبئة وكل أنواع البؤس والحرمان(2).

ورغم هذا الحصار والتقييدات فقد نجح الثوار في فرض حرب استنزاف مكلفة

---

(1) المرجع: أرشيف حرب الجزائر ص 34 قصر فينسون باريس، وأيضا كتاب إستراتيجية العدو لتصفية الثورة ص156 طبع المركز الوطني للدراسات التاريخية/ وزارة المجاهدين – الجزائر.
(2) المجاهد - العدد 39 بتاريخ 2 أفريل 1955.

طويلة الأمد على الفرنسيين قضت على جانب من مقدرات الدولة الفرنسية وجيش الاحتلال دون أن يجني منها سوى النكسة والخيبة وضياع الشرف العسكري ولم ينجحوا إلا في تعميق الكراهية والحقد في نفوس الجزائريين، وهو حصاد طبيعي لما زرعوه، فلو نشروا التعليم والمعرفة وتعاملوا بالإحسان، وأقاموا العدل وأحاطوا السكان بالرعاية لوجدوا حتما من يساعدهم ويكون إلى جانبهم سواء عن قناعة أو كنتيجة لذلك الإحسان والتعاطف، فمن زرع الجهل والبؤس لا يحصد إلا الكراهية والحقد.

الحملة الكبرى لمحاصرة الأوراس

لقد جندت الحكومة الفرنسية أكبر حملة في تاريخ احتلالها للجزائر حيث تقاطرت القوات من كل حدب وصوب لاقتحام عمق الأوراس تحت شعار (التطهير) هذا المصطلح الذي يعبر عن نفسه أي تطهير الأوراس من أبنائه الثوار الذين يصفونهم بالمتمردين والذين لم يبق لهم ما يخسرونه.

في البداية تمركزت تلك القوات المستنفرة في شبه خط يحيط بكتلة الأوراس كإحاطة السوار بالمعصم، من أجل إقفال كل الأبواب في وجه الثوار بحيث لا يمكن لأي شخص الإفلات من قبضتها وترمي إلى تحقيق عدة أهداف منها:

الهدف الأول: تحديد العدد الحقيقي للثوار من خلال التحقيق مع كل الرجال في المنطقة مستغلين في ذلك سجلات الحالة المدنية، فمن أمسكوا به فهو مشبوه، أما من لم يعثروا عليه فهو ثائر، والخاضعون للتحقيق يتم تصنيفهم حسب ميولاتهم، وحسب التقارير السابقة لإدارة الاحتلال، فمنهم الحياديون، ومنهم المشاكسون، ومنهم العملاء الذين يمكن تجنيدهم للاستفادة منهم على مستوى المكاتب العربية ودوائر القياد والباشاغوات والخيالة (القومية).

الهدف الثاني: إحصاء السكان ثم ترحيلهم وحرق وتدمير قراهم ومساكنهم الفردية، وإتلاف كل ما يمكن استغلاله من أوانٍ ومؤن ومحاصيل زراعية ومواش وحرمان الثوار منها.

الهدف الثالث: استغلال كل السبل للقبض على الثوار، ومن تعذر عليهم

القبض عليه يعملون على تجويعه أو دفعه دفعا لتسليم نفسه.

ومن أجل النجاح في تلك الإستراتيجية أحضروا كل أنواع مصالح الإسناد المتخصصة ومنها:

- فرق الهندسة لفتح الطرقات في المناطق الجبلية المغلقة، وتهيئة منابع المياه للجيش الفرنسي وحمايتها.
- بناء المطارات العسكرية الميدانية التي تقتضيها المهمة قرب المراكز الكبرى وفي عمق الغابات المغلقة.
- تجنيد قوة خاصة من الإضافيين (المساعدين) المسلمين للقيام بحراسة المراكز العسكرية والتجمعات السكانية، وقوافل التموين، وجلب المياه وغيرها.
- تنصيب وحدات الخدمات الصحية والميكانيكية والإسعاف.

الحملة تقتحم عمق الأوراس من أربع جهات

وبذلك وبعد اكتمال الحملة عددا وعدة شرعت وحدات الحصار بالزحف على الأبواب الأربعة لعمق الأوراس:

- باب الشمال الشرقي: انطلاقا من قرية جلال، وقرية تابردقة، ومدينة خنشلة، وقايس، وبوحمامة.
- باب الشمال (محور أريس) دوفانة، يابوس، فم الطوب، بوحمار، تيمقاد.
- باب الشمال الغربي: باتنة، عين التوتة، القنطرة.
- باب الجنوب: بسكرة، سيدي عقبة، الزاب الشرقي، خنقة سيدي ناجي التي استعملت كقاعدة إستراتيجية ومركز قيادة عمليات كبرى.

لقد جرفت الحملة في طريقها كل الرجال ما فوق 16 سنة بما في ذلك الشيوخ الطاعنون في السن حيث كانوا يستغلون الرجال الأقوياء في حمل الأثقال والقيام بالخدمات المتنوعة كالغسيل والطبخ والبناء وفتح الطرقات، ويشغلون الآخرين كأدلة لكشف الطرق والمسالك الوعرة أو كمترجمين لمطابقة الأسماء والأماكن مع الخرائط العسكرية، ويدفعون بالبقية إلى مراكز التحقيق.

في هذا المقام ننقل شهادة جندي فرنسي اسمه **جاك بيشو** كان قد أدى خدمته

العسكرية قرب خنشلة فيقول: «لقد احتفظنا برجل من جملة المشبوهين الذين أوقفناهم وحملنا عليه جهاز (**س 300**) ثم قتلناه».

كان ذلك هو حال أغلب سكان كتلة الأوراس مع الحملة العسكرية ونتيجة لجهل السكان باللغة الفرنسية وجهل الفرنسيين باللغة العربية والشاوية، وكذا أسلوب حياتهم وتقاليدهم، فقد كانوا يتصرفون مع من يجدونه أمامهم كالوحوش أو كمخلوقات غريبة مجردين من أية إنسانية، فيبعثرون محتويات البيوت البسيطة، ويحرقون كل أنواع المؤونة بما فيها طعام الأطفال، ويمزقون كل ما هو مكتوب، خاصة المصاحف، ويأكلون الخرفان والبقر ويقتلون البغال والحمير والخيل، ويخنقون الطيور الداجنة ويعلقونها في معاصمهم، ويسكبون مدخرات البيوت من سمن وعسل وزيت وينثرون التمر، ويخفون في جيوبهم الأشياء النفيسة ذهبية كانت أم فضية التي يصادرونها من النساء غير مبالين بما يسببونه لهن من أذى معنوي ليحتفظوا بها كذكرى لمشاركتهم في حربهم «النظيفة» في الأوراس.

شهادات على فظاعة الحملة العسكرية في الأوراس

يصعب وصف جرائم وفظائع الحملة العسكرية، ونتيجة لما منيت به من خسائر وخيبة أمل فقد أصبحت موضوعا مفضلا للصحف الفرنسية نفسها وأيضا لجريدة البصائر التي كانت تكشف الحقائق بوضوح وصراحة ومنها عدم تمكن العدو من القبض على أي فرقة من فرق الثوار الذين كانوا قد تسربوا إلى جهات أخرى حسب تكتيك معين يطبقونه في الميدان[1].

ولإلقاء الضوء على هذا الموضوع نورد بعض الشهادات التي وردت في الصحف، فنجد صحيفة فرانس بريس تعلق على ذلك بقولها: «ابتدأت اليوم عملية عسكرية جديدة في بلاد الأوراس تكتسي نفس أهمية العملية السابقة ويقوم بها نفس العدد الضخم من الجنود الذين قاموا بالعملية الأولى، وقد توصلت السلطات العسكرية قبل ذلك بأنباء تؤكد وجود جماعات كثيرة من الثائرين المنظمين في فرق تشمل كل واحدة منها نحو ثلاثين رجلا ولكن الحملة

(1) البصائر – العدد 303 بتاريخ 1955/01/22.

خلال العمليتين لم تحرز أية نتيجة من النتائج المعول عليها»(1).

وتقول صحيفة لوبسرفتور ما يلي: «كنا نقول بأن العملية العسكرية الفرنسية في جبال الأوراس سوف لن تكون لها نتائج قبل الربيع القادم، وأن منطقة القبائل توشك أن تصبح مثل ما هي عليه الأوراس ولكن النتيجة الهزيلة التي لمسناها تذكرنا بتلك التي كنا نتحصل عليها في شمال الهند الصينية، وذلك نتيجة الإصرار على الحلول العسكرية على حساب الحلول السياسية، وكنا نحذر ونقول بأن التضامن الشعبي مع الثوار في الجزائر لا يمكن إلا أن يتضاعف، كما كنا نلح على أن القمع والاضطهاد والمتابعات لا تخدم إلا المتشددين على حساب صالح المعتدلين الأوروبيين في جبال الأوراس» (2).

ونجد الرأي الصريح للمسيحيين يتجلى في المقال الذي نشروه في باري ماتش حيث أكدوا: «بما أن الاستقلال هو حق من الحقوق، فيجب علينا أن نعترف به للآخرين كما نعترف به لأنفسنا، وعلينا أن نعترف صراحة بأن هؤلاء الثوار محافظون على صمودهم أمام جيش قوي»(3).

أما جريدة لا كانزان المسيحية فإنها راحت تستفسر عن شعار الحملة بقولها: «ما معنى كلمة التطهير؟ إن كلمة التطهير، والتطهير المدقق وغيرهما، هي كلمات نفاق محض، تدل على التنظيف ولكنها في الواقع تخفي أشياء ليست بريئة ولا نظيفة، وكلمة التطهير بالنسبة لنا تعني استفاقة قرية نائمة على دق أبواب المساكن بكل خشونة وصلف، ودخول الجنود إليها بشكل لا يحترم شيئا من تقاليد قاطنيها، يقومون بتحطيم أدوات المنازل، وقلب الأثاث رأسا على عقب، كما تعني أيضا علامات التعجب التي تظهر على مُحيى السكان، والتي كان فحواها سؤال محير، كيف تسمح الحضارة الفرنسية لأبنائها باستباحة الحرمات؟ وهي تعني جر رب البيت بين جنديين بحجة أنه مشبوه، هذه الكلمة التي تمثل في حد ذاتها الواقع المر والمهزلة الكبرى، فمثلا عندما تقرأون خبر إلقاء القبض على 300 مشبوه، فعليكم أن تفهموا بأن 600 أو 900 رجل قد انتزعوا من عائلاتهم دون

(1) صحيفة فرانس بريس بتاريخ 1955/01/23.

(2) لوبسرفتور بتاريخ 1955/02/23.

(3) باري ماتش أورد المقال شريط الثورة في الصحافة الدولية 1955/07/13 منشورات وزارة المجاهدين.

أي مبرر، ولكم أن تتساءلوا عما سيؤول إليه مصير أطفالهم وزوجاتهم الذين خلفوهم وراءهم، وعليكم أن تتصوروا هلعهم ومخاوفهم عندما لا يعود الأب بعد أيام وأيام...»[1].

وفي موضع آخر تتحدث صحيفة فرانس بريس؛ «بأن وحدات الجيش الفرنسي بالأوراس قد أنهكها التعب ونال منها الإعياء دون أن تتمكن من تحقيق الأهداف التي حددت لها، ويمكن القول من الآن بأن هذه الحملة لم تحرز إلا مقدارا ضعيفا من النتائج الإيجابية لأنها لم تتمكن من الالتحام مع الثوار في أية معركة»[2].

لقد تجرأ هودار النائب الأوروبي على التنديد بسياسة القمع والزجر والكبت والتعذيب التي تمارسها القوات الفرنسية ضد السكان، ووصفها بأنها شنيعة، وجريمة منكرة وأنها خيانة للمبادئ التي اعتنقناها طيلة حياتنا.

أما ريموت غيو الشيوعي فيقول: «نطالب بإنهاء العمل العسكري في الأوراس والقبائل، ونؤكد على أن اتباع الحكومة لأساليب القمع والجزر سيقود الوطن للمصائب التي لا تعود على الفرنسيين إلا بالدم والدموع»[3].

وتؤكد نفس الصحيفة المذكورة سابقا «فرانس بريس»: «بأن القوات العسكرية التي تمشّط جبال الأوراس في العملية الثانية التي بدأت يوم الأحد لم تحقق أي التحام مع الثوار فضلا عن القضاء عليهم، وإن كل ما حققوه هو القبض على بعض المشبوهين»، وذكرت بالمثل المعروف (تمخض الجبل فولد فأرا) وتضيف في موضوع آخر: «بدأت حملة كبرى أخرى في الأوراس بحشود متنوعة من رجال ومعدات، وقد أنهك التعب الشديد الوحدات، ونال منها الإعياء، ولم تتمكن من الوصول لغرضها ولا للأهداف التي حددت لها، وحكم عليها بالفشل لكونها لم تحقق ما جندت من أجله»[4].

---

(1) جريدة لاكانزان بتاريخ 4 فيفري 1955.

(2) فرانس بريس بتاريخ 1955/01/23.

(3) نفس المرجع بتاريخ 1955/01/23.

(4) فرانس بريس بتاريخ 1955/01/11.

ونقرأ في البصائر قولها: «بالرغم من أن قيادة الحملة قد أحكمت الحصار بربط حزام متماسك يحيط بكتلة الأوراس كالخاتم بالأصبع، تحسبا لصد أي محاولة إفلات من الحصار إلى المناطق المجاورة، فإنها وبشهادة الصحافة الفرنسية لم تحقق غايتها رغم أنها أكملت كل الترتيبات من أجل القبض من دون أدنى شك على كل من تصادفه أمامها في الميدان ولكنها لم تحقق إلا إتلاف مؤونة الأهالي وسجن المشبوهين».

ولسوء الصدف فقد صادف إلقاء القبض على الرمز مصطفى بن بولعيد حملة حصار الأوراس، حيث ذكرت البصائر نبأ تلك الفاجعة بقولها: «تم إلقاء القبض في الجنوب التونسي على مصطفى بن بولعيد أحد قواد الثورة في جبال الأوراس ورفيقه محمد عمار بن محمد الفرشيشي، ويؤكد الرسميون الفرنسيون بأن القبض على ابن بولعيد هو أهم حدث منذ بدء العمليات يوم غرة نوفمبر 1954»[1].

إنشاء مراكز للتحقيق مع سكان المنطقة

لقد أنشئت مراكز كثيرة للتحقيق مع سكان عمق الأوراس الواقع بين المدن الرئيسية الثلاث (باتنة، خنشلة، بسكرة)، وكان مركز خنقة سيدي ناجي نموذجا في التعسفات التي كانت تطبق على مستوى هذه المراكز خلال تلك الحملات التمشيطية الكبرى بالرغم من كونها متشابهة في عمومها فأسلوبها واحد، وعنفها واحد، ووحشيتها فوق ما يتصوره العقل، كان طابعها العام البطش، والزجر، والعجرفة، والحقد الدفين، وأخطرها على الإطلاق مركز «خنقة سيدي ناجي»، لأنه كان مخصصا لسكان عمق الغابة الكبرى التي يعود جزؤها الشرقي لبلدية خنشلة، وجزؤها الغربي لبلدية أريس، وهو ما تؤكده جريدة البصائر بقولها: «إن مركز خنقة سيدي ناجي هو أهم المراكز على الإطلاق، وأشدها اكتظاظا وازدحاما ووحشية»، وقد دعم هذا المركز بترسانة بشرية متخصصة في انتزاع المعلومات والتعذيب الوحشي بكل وسائل الاستنطاق والإكراه على أيدي عسكريين تنازلت لهم الإدارة المدنية الرسمية عن صلاحياتها.

(1) البصائر – العدد 306 بتاريخ 12 فيفري 1955.

بدأت المناداة على الرجال الذين ساقوهم لمركز «خنقة سيدي ناجي» الواحد تلو الآخر تحت وطأة الانكسار النفسي والخوف من المصير المجهول، يطويهم الجوع والعطش وألم اللكمات والركلات المصوبة بعناية للأماكن الحساسة بأجسامهم التي أنهكها حمل الأثقال التي أجبروا على حملها خلال فترة التفتيش.

واصل المترجمون الاستنطاق كل حسب ما انطوت عليه نفسه من خير أو شر، بعضهم كان يتعمد إخفاء المعلومات التي يدرك أنها تضر بالضحية المستنطق، أو تسيء للثورة، بينما البعض الآخر كان يبالغ في تضخيم الجرم على المستنطق الذي لا يفهم ما ينقل على لسانه، كان يتعمد ذلك بعامل الكراهية والحقد، أو بالتزلف لإرضاء الفرنسي، كان التحقيق يشمل أدق الجزئيات، ويمارس بأشنع الطرق، كانت صيحات المستنطقين تصمّ الآذان، يتخللها أنين يمزق القلوب، كان الدم النازف من أجساد ضحايا الضرب الوحشي يروي الأرض العطشى المثقلة بجرم الباطل، فيمتزج بذلك الطين مع الحصى من جراء تلك المياه الطافحة من الغطس والرفس على البطون لتتدفق من جميع مخارج الجسم المتألم، أسلاك الكهرباء الصاعقة تشوي الأعضاء الحساسة.

كان التعذيب منصبا أكثر على الأفراد الذين قبض عليهم وهم مسلحون، أذكر على سبيل المثال المجاهد الأسير بلقاسم عاجل وأباه عبد الحفيظ بن عجول عاجل والد قائد الثورة في تلك المنطقة عاجل عجول، لقد كان المستنطقون يتداولون عليهما ليل نهار في مكان واحد، وفي زمان واحد، وإمعانا في التشفي يجردون الابن «بلقاسم» من لباسه أمام أبيه ويعذبونه بكل أنواع التعذيب، ثم يلتفتون لتعذيب والده بعد تجريده من لباسه عن قصد أمام ابنه، عذاب يدمي القلوب، تماما كما كانوا يفعلون مع محمد بن الصادق بادسي شقيق الثائر العايش بن الصادق بادسي.

كانت عمليات التحقيق تستمر لعدة أيام بالنسبة للبعض، وعدة أشهر بالنسبة للآخرين، وبعد الانتهاء من التصفية والفرز يوجه من كان مشتبها في أمره إلى المحاكم العسكرية التي كانت قد باشرت نشاطها منذ الشهر الأول للثورة، وذلك بتفويض من النائب العام على مستوى الجزائر، أما من ثبتت براء تهم

فيطلق سراحهم، ثم يجبرون على الرحيل من عمق المنطقة الغابية إلى خارجها، والويل كل الويل لمن يعثرون عليه مرة أخرى خارج المناطق التي حددوها لتجمع السكان والتي كانوا يطلقون عليها اسم مناطق الأمان.

وهو ما أشارت إليه جريدة البصائر: «إن الرجال المنزوعين من عائلاتهم سيقوا جميعا إلى مركز خنقة سيدي ناجي، الذي كان له الحظ الأوفر باعتباره مخصصا لسكان قلب الأوراس المشاع عليهم عدم الانضباط والعصيان، وذلك بحكم الموقع الجغرافي البعيد عن مراكز السلطة»[1].

اللجوء المبكر لاستغلال الطابور الخامس

من خلال الحملة المشار إليها آنفا، واعتبارا لمحدودية نتائجها أدرك العدو أن العنصر الغريب عن المنطقة وسكانها لا يحقق الغرض المطلوب، لذلك بدأوا يفكرون في تجنيد العملاء والمقربين للإدارة الفرنسية ليشكلوا منهم كتائب «القومية» (الحركى)، وهو ما أكده كاتب الدولة للدفاع جاك شوفالي بقوله: «لابد من الاستعانة بأصحاب الأرض الذين تزكيهم الإدارة الفرنسية والقياد والباشاغوات».

ونتيجة لذلك جندوا مفرزة مغاور من الحركى (commando) خلال الثلاثة أشهر الأولى للثورة كما بينا في محيط أريس، ثم عمموا التجربة على جهات أخرى، وقد نوه كاتب الدولة جاك شوفالي بدورهم، واعتبرهم مكملين لدور المكاتب العربية ووحدات الجيش الفرنسي.

لكن ما يؤسف له أن بعض النخب المثقفة من الفرنسيين قد تنكروا لعقيدتهم وثقافتهم المناهضة لمبدأ الاستعمار، فأبدوا تعاطفا مع غلاة الاستعمار من المعمرين ترسيخا لمقولة «الجزائر فرنسية»، وأذكر من بين هؤلاء الأستاذ المتخصص في علم الأجناس جون سارفيه الذي كان يحسن اللغة العربية وحتى الشاوية، والذي انغمس في وحل العقيدة الاستعمارية، فوضع نفسه وعلمه وخبرته تحت تصرف العقيد دي كورنو صاحب الخبرة الطويلة في حرب العصابات في الفيتنام والذي نزل بفيلقه بقرية فم الطوب فساعده عالم أصول الأجناس

(1) البصائر - العدد 303 بتاريخ 22 جانفي 1955.

هذا على تجنيد أبناء السكان الأصليين (الحركى) واستغلالهم في مواجهة أبناء جلدتهم من الثوار.

وهكذا راح بعض هؤلاء العلماء يطبقون النظريات العلمية التي كانوا يدرسونها في الجامعات، واضعين أنفسهم وعلمهم في خدمة الحملة العسكرية المتوحشة التي صبت غضبها على السكان العزل ضحايا الاستعمار الغاشم، مستغلين في ذلك السذاجة، وضعف الوعي، والحرمان، والفقر.

فبالإضافة إلى الأستاذ جون سارفيه نجد أيضا الأستاذ فانسان مونتاي عالم اللغات الشرقية واللهجات، والذي عمل في الأربعينيات كضابط للشؤون الأهلية بالمغرب الأقصى ولعب عدة أدوار مهمة لصالح «سوستال» الذي أوفده للتحاور مع الأسير ابن بولعيد بسجنه في تونس حيث انفرد به في فيلا يوم 1955/02/16 بقصد استغلال ما يفتكه منه من أسرار عن الثورة، ولما لم يمكنه مصطفى بن بولعيد من أية معلومة تتعلق بالجانب العسكري لجيش التحرير الوطني حاول أن يعرف موقفه من إمكانية اعتماد لغة السلام، فوجد بأن ابن بولعيد أكثر المتحمسين للسلام، وبأسلوب صريح ومباشر أثر على فانسان مونتاي وأصبح منذ ذلك اللقاء يميل للحل السياسي عن طريق الحوار، وبدأ يبحث عن عناصر غير ثورية وغير متطرفة ليناقشهم حول إمكانية التوصل للسلام بالحوار الذي يخدمهم طبعا، فاتصل -كما سنذكر في موضع آخر- بابن يوسف بن خدة في سجن بارباروس وخاطبه بما يلي: «يجب على فرنسا أن تبدي ميلا للحوار، لكنها لن تفعل ذلك مع القتلة، ولكن بإمكاننا أن نتحاور معكم أنتم باعتباركم معتدلين ولكم ثقافة فرنسية».

وبعد مدة من هذا النشاط الذي قام به فانسان مونتاي خلال الحرب الجزائرية، وبعد أن تأكد من عدم نجاعة الحلول التي كان ينصح بها دعاة الحسم العسكري قدم استقالته يوم 1955/06/24.

والجدير بالذكر أن الأستاذ جان سرفيه قد لفت أنظار الجنرالات في محيط أريس بأن بعض الثوار في المنطقة أصبحت لهم سمعة حسنة في أوساط السكان فقرين بلقاسم الذي كان خارجا عن القانون الفرنسي وابن زلماط الأول والثاني

والمدعو «قوزير» أصبحوا أسطورة في أذهان السكان على أساس أنهم أشخاص لا يقهرون، وبالتالي فإن وجودهم في صفوف الثورة سيحقق لها النجاح، ومن ثمة فلا بد من تحطيم تلك الأسطورة المسيطرة على عقول السكان عن طريق قتل أو أسر هؤلاء الأشخاص مثل قرين بلقاسم، ولذلك ركز الجيش الفرنسي على المنطقة التي كان ينشط فيها هذا الأخير بين فوم الطوب ومنطقة عين الطين شمال مدينة أريس، وعملا بتلك النصيحة تمكنت القوات الفرنسية من قتله ومجموعته المتكونة من اثني عشر شهيدا.

إننا نجد كذلك الجنرال صالون يقول: «إن الحركى هم أول من يدخلون عند قيامنا بمراقبة أي دوار، كما أنهم يسهلون الاتصال مع الشعب، وفي المعارك أيضا فإنهم يظهرون شجاعة كبيرة، وهو ما جعل استخدامهم أساسيا وإيجابيا جدا»[1].

كما أن الجنرال شال كما هو معروف قد اشترط على رئيس الجمهورية دوغول تجنيد الكثير من الحركى لنجاح مخططه الجهنمي الذي أعده بعناية كبيرة لخنق الثورة. وبذلك أصبح الشاب الجزائري بين خيارات ثلاثة، إما الخدمة في الجيش الفرنسي كحركي، أو السجن والإهانة، أو الالتحاق بجيش التحرير الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن الجيش الفرنسي قد اضطر بتاريخ 1955/02/12 إلى استدعاء 10 كتائب من الطابور المغربي وركزها بمنطقة الأوراس، فقامت بأدوار خطيرة جدا ضد السكان والثوار، وكنا نعرفهم (بأصحاب البرانيس) لأنهم كانوا يلبسون البرانيس البيضاء للتمويه.

الأسباب المباشرة لتجنيد الحركى في الأوراس

كما بينا فإن القادة الفرنسيين اهتموا باستغلال الجزائريين ضعيفي النفوس المغفلين ليجعلوهم وقودا لحربهم في الجزائر وذلك لتحقيق بعض الأهداف منها:

- **أولا:** إحداث الفتنة والعداوة على مستوى البادية بين العائلات، وبين التجمعات السكانية لزرع الفرقة بين مكونات المجتمع، وذلك بتسليط الحركى على القرى المتعاطفة مع الثورة وعلى عائلات الثوار طمعا في

(1) إستراتيجية العدو لتصفية الثورة/ منشورات وزارة المجاهدين، 2007. ص322.

عودتهم من الجبال.

- **ثانيا:** استغلال تجنيد الحركى إعلاميا ليظهر المستعمر لمواطنيه وللعالم بأن الثورة من صنع أفراد مغامرين، ومغرر بهم من بعض العناصر الحزبية المحدودة التأثير.
- **ثالثا:** تشجيع الأعوان التقليديين للإدارة، والمتعاطفين معها، بتجنيد الحركى كحراس شخصيين لهم من بين أقاربهم وأتباعهم وبالتالي عزلهم نهائيا عن محيطهم الاجتماعي.
- **رابعا:** الاستعانة بالحركى لجلب المعلومات، وتسخيرهم في شتى الأدوار التي يعجز الفرنسيون عن أدائها.
- **خامسا:** استعمالهم حراسا ومراقبين للتجمعات السكانية التي فرض عليها النزوح والاستقرار حول مراكز الجيش (مناطق الأمان) كما كانوا يسمونها.
- **سادسا** وهو الأهم: تسخيرهم لمقاتلة إخوانهم الجزائريين حفاظا على الدم الفرنسي، مستغلين في ذلك سذاجتهم وجهلهم لأبعاد المؤامرة، وكذلك مغريات الأجر الزهيد، والتباهي بحمل السلاح أو ترضية أقربائهم من العملاء الذين تطوعوا لحمايتهم، ولا يفوتنا هنا أن نؤكد بأن الإدارة الفرنسية، والفرق المتخصصة في الحرب النفسية قد جندت عناصر أخرى متخفية باللباس المدني، كانوا يقومون بمهام سرية وخطيرة تحت مختلف التسميات: منتخبين، أو مساعدين، أو مستشارين مخبرين، أو جواسيس سريين، وحرصوا على أن يجندوا تلك العناصر من بين القبائل التي ينتمي إليها بعض قادة الثورة البارزين كقبيلة ابن بولعيد، وقبيلة عاجل عجول، وقبيلة مصطفى بوستة للتأثير على مصداقيتهم، والتمكن من التقاط أخبارهم.

ويمكن القول بأن الاستعمار قد نجح في تجنيد عدة كتائب كان خطرها أشد وقعا من خطر العساكر الفرنسيين أنفسهم، وذلك لكونهم جزءا من المجتمع الجزائري، وجزءا من نسيجه، فهم يعلمون عنه كل كبيرة وصغيرة، ففتحوا أعين المخابرات الفرنسية، وتسللوا بين صفوف المواطنين يسترقون السمع، ويدلون

المخابرات الفرنسية على الأماكن السرية في الطبيعة كمنابع المياه والمغارات والطرق الخفية بين الفجاج والكهوف وكل ما من شأنه أن يستغل من طرف الثوار، كما كانوا يقومون بمداهمة السكان في قراهم بالأرياف ليلا، فيقترفون الجرائم، ومع ذلك فإن الفرنسيين لم يثقوا يوما في ولاء رجال الحركى لهم حيث كانوا يدسون دائما في أوساطهم من يراقب تصرفاتهم ويرصد حركاتهم، ويعينون عليهم على مستوى الفرق المقاتلة قائدا فرنسيا مجهزا براديو مواصلات ليبقى على اتصال مع القيادة في كل صغيرة وكبيرة، وليستنجد بالطائرات في الوقت المناسب.

وهذا لا يعني أنه لا يوجد من بين الحركى من خدم الثورة خفية، بل هناك من تجند في صفوف الحركى من أجل الحصول على السلاح ثم التحق بالثورة بصفة فردية أو جماعية على سبيل المثال المجموعة الكبيرة التي التحقت بالثورة من جماعة «عرش التوابة»، ومجموعة «بني ملكم»، وهناك من اختار التطوع بالعمل من داخل الثكنات ليكون عينا للثوار.

اعتماد الحرب النفسية مبكرا

إن للحرب النفسية تقنية خطيرة لكونها مكملة للعمليات العسكرية، وهي موجهة ضد الخصم للتأثير على فكره وعواطفه وسلوكاته، ولقد شرع في اعتمادها منذ بدء الثورة باقتراح من الجنرال برلانج المعجب بدورها في المغرب والمعيّن منذ 1955/04/28 قائدا مدنيا وعسكريا على الأوراس، فوزعوا بذلك الفرق الإدارية المتخصصة في هذا الميدان على المدن والقرى بالريف لعزل الشعب عن الثورة وبالتالي خنقها وتفجيرها من الداخل.

ومع مرور الزمن أصبح هذا السلاح الخطير مؤطرا بتنظيمات ومقننا مع مطلع سنة 1955 لما أحضروا على عجل بتاريخ 1955/03/30 من المغرب إلى منطقة الأوراس ثمانية عشر ضابطا من الضباط المتخصصين في الشؤون الأهلية، ثم أضيف لهم عدد 250 ضابطا آخر وزعهم الجنرال «برلانج» كضباط متخصصين في الشؤون الأهلية ينضوون تحت لواء الفرق الإدارية المتخصصة (S.A.S).

ثم استمر ارتفاع عدد تلك الفرق المتخصصة ليصل سنة 1956 إلى 160

فرقة، وتضاعف أربع مرات سنة 1958 فبلغ 679 فرقة.

ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى نشر هذه الفرق الإدارية المتخصصة (S.A.S) فيما يلي:

- **أولا:** فشل العمليات العسكرية أمام ضربات الثوار خاصة في المعارك الكبرى.
- **ثانيا:** سوء تسيير البلديات الريفية بالخصوص وفشل «القياد» و«الباشاغوات» وأعوانهم في كسب ثقة السكان.
- **ثالثا:** نقص المعلومات نظرا لغياب العلاقة الحميمة بين إدارة الاحتلال والسكان الجزائريين الأصليين.
- **رابعا:** فشل المكاتب العربية والمتصرفين في البلديات المختلطة على وجه الخصوص.

وقد نوه «لاكوست» بجهودهم حين خاطبهم بقوله: «أؤكد لكم بأني أعلق أهمية على نجاحكم في مهامكم».

لقد استعملوا الوسائل المتنوعة في نطاق عملهم: كالدعاية المكتوبة والمنشورات، والدعاية المسموعة بواسطة مكبرات الصوت وكذا المرئية من خلال السينما والفرق الطبية الجوالة والثابتة، وكذلك الفرق الرياضية، والنوادي الثقافية والحرفية الخاصة بالشباب والشابات، وتجنيد المقاتلين. وتمكنوا من التغرير بـ176 عنصرا من الحركى في مدينة أريس، و200 حركي فضلا عن 170 من الدفاع الذاتي في الشمول خلال الشهور الأولى، وبكيمل جندوا 70 حركيا و40 من الدفاع الذاتي، وفي منطقة وادي الطاقة جندوا أيضا 30 عنصرا من الدفاع الذاتي. وبالتدريج تضاعف العدد ليصل خلال سنة 1962 حسب المؤرخ محمد حربي إلى 160 ألف عنصر، بينما بعض الإحصائيات الرسمية تحدد العدد بـ120 ألف عنصر، ولكن ميشال رو يحدد العدد بـ158 ألف عنصر.

العدو يواصل إجراءاته الردعية لمواجهة الثورة

بغية القضاء على الثورة التي فاجأتهم بتنظيمها وفعاليتها وشموليتها، فقد اعتمدوا إجراءات استثنائية منها:

- تنازل السلطة المدنية عن صلاحياتها للسلطة العسكرية لاستعادة الأمن، وبذلك حرروا القيادة العسكرية من كل الضوابط القانونية وقد ترتب عن ذلك الاستغناء عن نظام البلديات المختلطة الذي كان سائدا.

- تطبيق الحالة الاستثنائية مبكرا على منطقتي الشرق والقبائل، وذلك قبل أن يقرها البرلمان خلال شهر مارس 1955.
- ترحيل السكان من مساكنهم وقراهم الأصلية التي بادروا بتدميرها وحرقها ابتداء من الأسبوع الأول للثورة، واجتثاثهم من جذورهم ليحشروا حشرا كالبهائم في محيط محاصر بالإجراءات الأمنية المشددة دون التفكير في ضروريات الحياة الكريمة، وبذلك فصلوهم عن مصادر رزقهم، وفرضوا عليهم البطالة القهرية بمنعهم من زراعة أراضيهم، وجني محاصيلهم، ورعي مواشيهم.
- تحديد حركة السكان ومنعهم من التنقل إلا برخصة خاصة من القيادة العسكرية، وذلك حتى لا يستقي الثوار المعلومات أو يحصلوا على الإعانات الضرورية لحياتهم، وهي إجراءات تقيد حرية المواطن وتمنعه من أي نشاط اقتصادي معيشي فأصبح الجميع رهينة ذلك الوضع الأمني الذي دام أزيد من سبع سنوات.
- حصر تنقل شاحنات المواطنين التي لا تتم إلا ضمن القوافل العسكرية التي تبرمج أسبوعيا أو شهريا سواء لنقل المرضى إلى المستشفيات، أو تموين المتاجر المتواضعة التي يقتني منها سكان التجمع ضرورياتهم. وكانت السلطات الاستعمارية تتعمد وضع شاحنات وحافلات المواطنين في مقدمة القوافل العسكرية لحماية جنودها من ألغام الثوار التي يزرعونها في الطرقات.
- إخضاع كل سكان المنطقة لترتيبات أمنية مشددة، وتحقيقات دقيقة فأغلب الرجال يساقون للأعمال الشاقة كما بينا بحجة أنهم مشبوهون

فيستغلونهم في أعمال السخرة المجانية (corvée) لبناء المراكز العسكرية، وشق الطرقات، وقد بلغ عدد مراكز حجز المشبوهين أكثر من 22 مركز حجز، استوعبت أكثر من 15000 مشبوه، يضاف لها أكثر من 122 مركز انتظار، زيادة على مراكز الفرز والعبور.

- التنكيل بأهالي الثوار وخاصة زوجاتهم، تحت عنوان العقوبة الجماعية على اعتبار أن الكل مشارك في المسؤولية. فلقد جمعوا نساء الثوار في مراكز قرب الثكنات العسكرية الفرنسية بدعوى منع الأزواج من زيارة زوجاتهم سرا، وفصلوهن عن أبنائهن، وقصوا شعورهن وألبسوهن لباس العري والعار وأخضعوهن لنزوات عساكرهم المتوحشين خاصة في المراكز المنعزلة عن المدن. لقد تعمدوا تلك الأساليب الموغلة في الإهانة والتعذيب النفسي للتأثير على معنويات أزواجهن طمعا في تسليم أنفسهم لإنقاذ شرفهم، وهي ممارسات موروثة عن العقيد دي مونتنياك الذي كتب لصديقه ما يلي: « تسألني ماذا نفعل بالنساء الواقعات تحت أيدينا، إننا نحتفظ ببعضهن كرهائن، ونبادل بعضهن بالخيل، والبقية تباع لأفراد الجيش في مزاد علني كالدواب»[1].
- المبالغة في تطبيق القوانين العنصرية كالقانون الإداري، وقانون المسؤولية الجماعية وقانون الأهالي وغيرها من القوانين التي كانت تستهدف إخضاع السكان الأصليين بصفة عنصرية قهرية مذلة ورادعة، حيث نجد جير ولت يقول: «إنه لكي نقيّم جيدا النظام العقابي الجزائري بطريقة صحيحة علينا ألا ننظر إليه كما ينظر إليه الفرنسيون (...)، فالفرنسيون يرون في هذه القوانين قمة في الوحشية والفظاعة، بينما الأهالي يجهلون تلك المفاهيم ولم يطلعوا عليها أبدا، ولم يمارسوها في حياتهم اليومية، إنما يرونها قوانين طبيعية وعادية لا ضرر فيها، وبذلك فهم يتقبلونها لأنهم في موقف ضعف، ونحن الأقوياء (...) وتطبيقنا للقمع يمنعنا من اللجوء إلى وسائل أكثر قسوة»[2].

---

(1) مصطفى الأشرف/ الجزائر الأمة والمجتمع، منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر – 1983. ص335.
(2) أوليفي / الاستعمار والإبادة، مطبعة دار الرائد للكتاب (ترجمة ونشر وزارة المجاهدين) سنة 2007.

وكما أكد على ذلك النقيب كلير بقوله: «إن الحرب التي نقوم بها في الجزائر كلها استثنائية، فنحن لا نتبع فيها أيا من قواعد الحروب التقليدية، ويمكن لقائد صغير في الجيش الفرنسي أن يقوم بمعاقبة قبيلة بأكملها بما يبدو له مناسبا كالقتل الجماعي»[1].

الثوار يجهضون حملة حصار الأوراس بقرارات هامة

لقد أدركت قيادة الثورة في الأوراس بأن العدو قد جند كل إمكاناته لمحاصرة الثورة في الأوراس، ومن الحكمة مواجهتها بإستراتيجية تجهضها، ولذلك سارعت إلى اتخاذ قرارات فعالة تبطل فعالية الحملة العسكرية المعول عليها، وتحرمها من العثور على الثوار وتتركها تصارع الطبيعة.

القرار الأول: تأجيل الصدام مع قوات الحملة الفرنسية إلى حين

لقد كان لهذا القرار أهمية إستراتيجية في غاية الخطورة على أداء وسمعة الجيش الفرنسي، وعلى معنويات قادته، وحتى على نفسيات المجتمع الفرنسي، لذلك أسهبنا في شرح نتائجه وخلفياته، لكونه حسب اعتقادنا جد صائب.

فهو صائب لكونه حمى طلائع جيش التحرير الوطني من خطر الحملة العسكرية الضخمة التي لا قبل لهم بمواجهتها.

وصائب لكونه يوجه رسالة من قيادة الثورة إلى العدو مفادها أن قرار التلاحم مع الجيش الفرنسي بيدها وحدها، تتخذه متى تبيّن لها أنه مفيد لها، وتحجم عنه متى تأكد بأنه في غير صالحها.

وصائب لأنه حرم الجيش الفرنسي من العثور على الثوار الذين حاصروا المنطقة من أجل القضاء عليهم، وتركوه يصارع الطبيعة ويخسر هيبته وشرفه العسكري أمام المجتمع الفرنسي الذي ينتظر منه تحقيق النتائج.

وصائب لأنه يعطي مؤشرات بأن الحل العسكري سوف لن يأتي بنتيجة، كما يفتح أعين الفئات التي لا تريد لأبنائها أن يكونوا وقودا لحرب سيخسرونها بالتأكيد.

ص 315.

(1) نفس المصدر ص226.

إنه بالفعل قرار صائب أصدرته القيادة الثورية الواعية بمسؤوليتها، لقد اتخذته عن دراية بعد عملية تقييم دقيق لتلك المعارك التي فرضت على جيش التحرير الوطني خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1954 في محيط أريس والتي يجب ألا تتكرر مستقبلا بالكيفية التي خطط لها العقيد ديكورنو والجنرال إيلي.

تتمثل أهم الأهداف الإستراتيجية من قرار تأجيل التصادم في:

- جعل قوات الحملة المتكالبة المنتشرة بكثافة والمستنزفة لإمكاناتها المادية والبشرية تصارع الطبيعة وتفرغ شحنتها عليها فينال من أفرادها التعب والإحباط، وتلحق بخزينة الدولة الفرنسية الاستنزاف المادي المجاني، وتصيب قادة الجيش الفرنسي بخيبة الأمل وضياع الهيبة والشرف العسكري، وتبعث الشك والإحباط في نفوس الفرنسيين المستوطنين.
- تفرُّغ جيش التحرير الوطني لمواصلة التدريبات وتشكيل التنظيمات الداخلية، والتأقلم مع الحياة الجديدة في الجبال من حيث النوم، والأكل، والتعود على تقنيات حرب العصابات بجانب العدو عمليا في الميدان.
- إعطاء الأولوية لربط العلاقات مع السكان بما يعمق الثقة ويبعث الطمأنينة، ويمتن الروابط المادية والعاطفية، ويشيع التعاطف والمحبة والتكافل كعامل أساسي لربح المعركة الطويلة.
- الدراسة المتأنية لمخططات الحملة العسكرية واستنباط نقاط الضعف ونقاط القوة لمواجهتها بما يحقق النصر عليها، وأيضا كيفية معاملتها للسكان حيث كان القائد مصطفى بن بولعيد يقول: «إذا ما بالغ العدو في تعسفه الأعمى مع الشعب، فأبشروا بانتصار الثورة».

القرار الثاني: البدء بالهجومات الخاطفة والكمائن الموجعة

بعد استفادة الثوار من خيبة المردود الذي منيت به الآلة العسكرية الفرنسية في حملتها المسعورة على منطقة الأوراس والتي جمعت فيها شتاتها من كل مكان دون أن تحقق الغاية من الحصار، وبمجرد عودة تلك القوات لقواعدها خارج منطقة الأوراس المحاصر، وتوزيع ما تبقى منها على المراكز والنقاط الحساسة في عمق الأوراس، أدركت قيادة الثورة في الأوراس بأن الوقت أصبح مواتيا لمفاجأة

الجيش الفرنسي بالهجومات، والكمائن الخاطفة على الأهداف التي أصبحت مكشوفة بالكيفية التي من شأنها أن تدخل الرعب في نفوس أفراد وحدات العدو، كما أمرت بتخريب الطرقات، وقطع أعمدة الهاتف والإنارة وخطوط الضغط العالي للكهرباء، وإحراق محاصيل مزارع المعمرين، وبذلك دخلت الثورة في الحرب الحقيقية على أرض الواقع، وبدأت تفرض العزلة على مراكز العدو، وتهدد حراسات التجمعات السكانية ودوريات التموين وقوافل نقل المرضى والجرحى ووحدات التمشيط فحققت بذلك عدة أهداف منها:

- إدخال الرعب في نفوس أفراد الجيش الفرنسي بكل أنواع الضربات غير المتوقعة في الزمان والمكان.
- التركيز على غنم الأسلحة التي كانت السبب في أسر القائد مصطفى بن بولعيد، وذلك تنفيذا لشعار «سلاحنا من يد عدونا».

إنه الواقع الذي أصبح معيشا في الميدان مع الجيش الفرنسي الذي أصبح عاجزا عن حماية نفسه من الضربات الخاطفة لكونه يجهل كل شيء من حوله مما يجعله يتحرك ببطء شديد متوقعا بأن وراء كل شجرة أو حجر قناصا يترصد الجندي الفرنسي ليفصل رأسه عن جسده، ويخطف منه سلاحه وينضم إلى زملائه المتسللين خلسة في خط متواز مع خط سير الجيش الفرنسي دون أن يشعر بهم.

وما شجع جيش التحرير الوطني على الهجومات أكثر كون الجيش الفرنسي ملزما بمخططات معدة مسبقا على خرائط لا مجال لتغييرها أو تجاوزها ولا حتى ملاحقة المهاجمين بالكيفية المطلوبة.

وبذلك أصبح التنافس في جيش التحرير الوطني على أشده بين النواحي (أي النواحي تحقق أكبر عدد من الهجومات والكمائن)، وحتى بين الأفراد (من يغنم أكبر عدد من قطع الأسلحة وأجودها).

ومع نهاية سنة 1955 تمكن جيش التحرير الوطني من تسليح كتائب جديدة من الشباب الذين طاردتهم إدارة العدو، وأصبحت تلك الكتائب جاهزة لخوض المعارك مع العلم أن كثافة الهجومات على مراكز ودوريات العدو فرضت عليه

ترحيل تلك المراكز التي نشرها في عمق كتلة الأوراس خلال صيف 1955 خوفا من تكرار تجربته في الهند الصينية.

لقد أصبح جيش التحرير الوطني مهيأ لبدء المعارك الكبرى التي استمرت طوال سنة 1956 وهو ما يشهد به ضابط المخابرات الفرنسي دومنيك فارال الذي يقول: «إن جيش التحرير قد نجح في تحقيق ثلاث مراحل مهمة:

المرحلة الأولى التي بدأت من 1954/11/01 واستمرت إلى غاية شهر سبتمبر 1955 وهي مرحلة الكمائن والهجومات الخاطفة التي ألحقت بالقوات الفرنسية خسائر جسيمة، كتلك التي وقعت في «ثنية تافيسور»، و«لعويجة»، ومن نتائج هذه المرحلة قتل 60 عسكريا منهم قائد فيلق (لعله يقصد النقيب قورطوف) وأربعة ضباط برتبة ملازم، والحاكم المدني لمدينة تبسة موريس دوبي.

المرحلة الثانية التي امتدت من بداية شهر سبتمبر 1955 إلى غاية شهر سبتمبر 1956، واتسمت هذه المرحلة بالمعارك الكبرى التي خلفت أزيد من 100 قتيل في صفوف الجيش الفرنسي.

المرحلة الثالثة التي بدأت من شهر سبتمبر 1956 واتسمت بملاحقتنا نحن الفرنسيين لعصابات المتمردين وذلك بعد تشرذمها وانكفائها».

أفتح القوس لأبدي ملاحظة هامة:

بكل أسف فإن التشرذم الذي يتكلم عنه الضابط الفرنسي في شهادته هذه، كان قد حدث بالفعل كما بينا في موضوع الرد على حسين بن معلم، وذلك نتيجة التدخل غير المدروس العواقب الذي قام به ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ الرائد عميروش خلال شهر أكتوبر 1956 لأجل إحداث الشغور في القيادة التاريخية وتصفية القائدين اللذين يمثلان تلك الشرعية عباس لغرور وعاجل عجول [1] وما ترتب عن ذلك من مآس أجهضت وتيرة القتال التي كانت في ذروتها قبل دخول عميروش الأوراس بشهادة الضباط الفرنسيين أنفسهم.

(1) فارال دومينبك/ معركة جبال النمامشة 1954 - 1962، دار القصبة للنشر - الجزائر، 2008.

العدو يضطر لترحيل مراكزه من عمق المناطق الجبلية

أذكر القارئ الكريم بأسماء بعض المراكز التي اضطر العدو إلى ترحيلها من عمق الأوراس مبكرا خلال صيف 1955 وهي كما يلي:

مركزا (02) الدرمون في الجنوب، ومركز الوسطية شمالا بكيمل، ومركز تاجموت ببني ملكم بجبل أحمر خدو، ومركز الولجة بوادي العرب، ومركز خيران بوادي العرب أيضا، ومركز ملاقو الواقع بين جبل تامزة، وجبل شلية، ومركز يابوس شمال قمة شلية، ومركز إيشمول شمال مدينة أريس وبعض المراكز الأخرى التي لم أعد أتذكرها.

لقد اضطر الجيش الفرنسي إلى ترحيل تلك المراكز خوفا من تكرار تجربة الهند الصينية في الأوراس، وهو مؤشر لهزيمة واضحة المعالم أمام جيش التحرير الوطني في الأوراس مبكرا.

فبعد أن دخلوا عمق منطقة الأوراس بغرض تطهيرها من أبنائها الثوار، اضطروا للخروج منها مكرهين أمام الضربات الموجعة، لتصبح تلك المنطقة خارج سيطرة قواتهم البرية وذلك منذ صيف 1955، لقد صارت منطقة محرمة وقاعدة خلفية لمراكز جيش التحرير الوطني، وملجأ آمنا لأفراد الشعب الفارين من المحتشدات.، وهو ما يؤكده الجنرال الطيار «ميشال فروجي» بقوله: «الأوراس حصن منيع زاد في تعزيز مكانته خروج أكثر من ثلاثة أرباعه عن سيطرة القوات البرية الفرنسية، لتصبح مناطق محرمة، بعد أن أفرغت من سكانها، وأصبح الإذن بإطلاق النار مرخصا لنا نحن رجال سلاح الجو بصفة دائمة، وتحولت هذه المناطق إلى محطات دائمة استقرت فيها كتائب جيش التحرير الوطني، والمحطات الأكثر عزلة هي تلك الواقعة في قلب الكتلة الجبلية للأوراس التي كانت يومئذ محرمة على قواتنا البرية»[1].

وفي فقرة أخرى يؤكد ما يلي: «إن التدمير الكلي لطائراتنا تضاعف أواخر سنة 1955 وبداية سنة 1956 بثلاث مرات».

(1) ميشال فروجي/ الحرب الباردة وحرب الجزائر دار القصبة، الجزائر – 2008 الصفحة 67 و72 و88.

وسوف أعفي القارئ الكريم من سرد تلك الكمائن التي أصبحت عملا روتينيا طيلة أيام وليالي سنة 1955 والتي حررت عمق الأوراس، ومكنت جيش التحرير الوطني من الانتقال إلى مرحلة قتال أكثر شراسة وهي مرحلة المعارك الكبرى بشهادة ضباط العدو أنفسهم.

القرار الثالث: اعتماد سلاح الألغام

نتيجة لفعالية الكمائن والهجمات الخاطفة والعمليات الفدائية في المدن والقرى، فقد أدركت القيادة الحكيمة في الأوراس بأن الوقت أصبح مناسبا لتطوير وإدخال وسائل قتال أخرى، فقرروا إدخال سلاح الألغام في مواجهة العدو، وهو سلاح فعال ضد الدبابات والشاحنات لم يسبق أن استخدمه الثوار من قبل فاستدركوا أمرهم بإقحامه ضمن الإستراتيجية الشاملة التي اعتمدوها لتعطيل الهجومات التي كان العدو يفاجئ بها الثوار ليلا، فهي إن لم تنفجر على مركباته ودباباته فإنها سوف تجبره على مسح الطرقات بالآلات الكاشفة للألغام، وذلك ما يعطي الوقت للثوار لتغيير مواقعهم.

وقد تفنن المحترفون في صنع الألغام على اختلاف أنواعها رغم ندرة بعض المواد المستعملة في صناعتها، خاصة مادة «البارود» التي يضطرون لإخراجها من القنابل التي تسقط عليهم ولا تنفجر، فيفرغونها من بارودها ليحشوه في أوعية حديدية مختلفة الأحجام، يزودونها بمشعل وبطارية مسطحة من نوع «مازدة» بقوة 9 فولط مثبتة على لوح خاص مدعم بصفائح من الحديد، تحدث الانفجار بمجرد المرور عليها نتيجة لمس طرفي البطارية للصفائح الحديدية، وحتى لا تكتشف الألغام من طرف الكلاب المدربة يعمد الثوار إلى نشر مادتي الفلفل الحار، أو التبغ «الشمة» لمنع الكلاب من مواصلة البحث بالشم، وقد أثرت تلك الألغام على مردود العدو فعمد إلى وضع شاحنات وحافلات المواطنين الجزائريين في مقدمة قوافله لتنفجر فيها.

وللتذكير فإن المجاهدين الذين تخصصوا في صناعة الألغام، كانوا دوما مهددين بالموت، وكثير منهم راح ضحية خطإ في التركيب، أو نتيجة هفوة، وأذكر على سبيل المثال السعيدي بوزرقون وأخاه الأصغر صالح بوزرقون في الناحية

الرابعة كيمل فكلاهما فقد ذراعه.

ونؤكد على أن عاجل عجول كان قد أنشأ أول ورشة لصناعة الألغام، وأسند قيادتها لأحد العساكر الفارين من الجيش الفرنسي وهو من جنسية ألمانية، أطلقوا عليه اسم علي الألماني، ومن سوء حظ عاجل عجول أن تلك الورشة كانت هي السبب في اتهامه بقتل مصطفى بن بولعيد، حيث هناك من فرض على علي الألماني الاعتراف بأنه هو من صنع اللغم الذي انفجر على مصطفى فقد ادعى علي الألماني تحت تهديد خصوم عاجل عجول بأنه هو من صنع اللغم الذي انفجر على مصطفى بن بولعيد، ولكن المخابرات الفرنسية كذبت هذا الادعاء باعترافها بأنها هي من صنعت اللغم وهي من أسقطته بالطائرة، ولكن ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ الرائد عميروش استغل هذا الاتهام الموجه ضد عاجل عجول وحكم عليه بالخيانة وعين له من يغتاله في حضرته.

القرار الرابع: استغلال الإعلام والدعاية المضادة

بالإضافة إلى قرار البدء بالهجومات الخاطفة والكمائن الموجعة، وسلاح الألغام، فكرت قيادة منطقة الأوراس في سلاح آخر لا يقل أهمية وهو سلاح الدعاية والإعلام الذي كان يخاطب العقول مباشرة ويؤثر على النفوس، ولقد اعتمدته منذ البداية كرد فعل طبيعي لمواجهة دعايات وإشاعات وسموم المخابرات الفرنسية التي كانت تروجها لزرع الشك والفرقة والشقاق بين الصفوف لتثبيط العزائم.

فلقد أنشأت كما ذكرنا في موضوع سابق خلية للطبع والنشر لمواجهة إعلام العدو، ولمخاطبة أفراد الجيش الفرنسي من الجنسيات الأوربية الأخرى لحثهم على الالتحاق بجيش التحرير الوطني الذي سيتيح لهم فرصة البقاء في صفوفه أو تحويلهم للعواصم التي يختارونها، ونتيجة لذلك التحق الكثير منهم بجيش التحرير الوطني أذكر على سبيل المثال علي الألماني وسليمان البولوني.

كما باشرت الخلية المذكورة طبع كل أنواع المنشورات سواء التي توزع على الجزائريين الذين يتعاملون مع العدو ضد الثورة، كالحركى والصبايحية والقناصة (tirailleurs)، والمنتخبين، والجواسيس والعملاء، والمكاتب العربية، بالإضافة إلى

ما كان يوزع على المواطنين لرفع معنوياتهم.

القرار الخامس: تحدي العدو بالمعارك الكبرى

إن الأسلحة المتطورة التي افتكها جيش التحرير الوطني من الجيش الفرنسي خلال الكمائن والهجومات قد مكنته من الانتقال إلى مرحلة حاسمة، إنها مرحلة المعارك الكبرى التي أصبح يخوضها بتحد في وجه الجيش الفرنسي، معارك كانت تدوم لعدة أيام وليال حسب مكان المعركة وظروفها، لفتت انتباه الرأي العام المحلي والدولي، وعرفت بالقضية الجزائرية على مستوى المحافل الدولية وأدخلتها أروقة الأمم المتحدة من بابها الواسع، كما فضحت مخططات ساسة الاستعمار الاستيطاني.

تميزت سنة 1956 في الأوراس بالحرب الحقيقية بواسطة تلك المعارك الأسطورية التي خلدها التاريخ وخلد أبطالها رغم الدسائس والتعتيم المتعمد من طرف البعض من سياسيي مؤتمر الصومام الذين يجهلون تلك الملاحم التي لا يعرف قساوتها إلا من عاش جحيمها، واكتوى بلهيبها، واحترق بحمم القذائف، وبراميل النابالم، ولمن يرغب في التعرف عليها أن يعود لأرشيف وشهادات الضباط الفرنسيين الذين كانوا يحبذون العمل خمس سنوات في الهند الصينية رغم ما فيها من أهوال على ألا يواجهوا ثوار الأوراس سنة واحدة، لقد كانوا يعدون لحظات حياتهم دقيقة بدقيقة أمام أشباح لا يعرفون لها مكانا ولا عددا، ولا تشم لها رائحة، ولا يسمع لأقدامها وقع، يظهر المجاهدون من عدم ليَنقضّوا جبارين كالسهام، ثم يتوارون كومضات البرق، وعندما يقررون خوض المعركة يصمدون في خنادقهم كالصخور طوال النهار تخالهم جزءا من جغرافية المنطقة، ولما يقررون الانسحاب ليلا يصدحون بالآذان والتكبيرات المتعالية.

فخلال سنة 1956 لم تصبح البندقية وحدها هي الغاية، بل أصبحت الذخيرة هي المطلوبة لإطالة زمن المعركة ذات الأثر الإيجابي، فكم من مرة يضطر قادة المعارك إلى تقليص زمنها بسبب نقص الذخيرة، فلا يطلق المجاهد الرصاصة إلا إذا كان الهدف أغلى منها.

نجاح المعارك يتوقف على اختيار المكان

خلال سنة 1956 أصبحت كتائب جيش التحرير الوطني في الأوراس تتنافس في من يقوم بأكبر عدد من المعارك وأطولها وقتا، وعلى من يسبق للتمركز في المناطق الإستراتيجية التي تمكنه من خوض المعارك بدون خسائر، وكانوا يجتهدون في اختيار أماكن المعارك التي يتعذر على دبابات العدو دخولها لأنها كانت تمثل الخطر الكبير بالنسبة لعشاق المعارك الناجحة.

فالدبابات تتعمد دهس المجاهد داخل الخندق دون أن يتمكن من تعطيلها، ولذلك لا بد - قبل كل شيء - من اختيار المكان المناسب للمعركة في حال الدخول فيها بقرارهم، لإطالة زمانها، وتحقيق النتائج الإيجابية فيها دون خسارة، كما كانوا يحفرون الخنادق في المنحدرات، وفي قمم الجبال المسننة التي لا تصلها الدبابات، ولا تتمكن الطائرة من تصويب قذائفها نحوها.

ومن أسباب الانتصار في المعركة عدم كشف خنادق الثوار قبل الالتحام مع جنود العدو المهاجم، لأن التلاحم يحميهم من نيران المدفعية والطائرات.

هناك حالة يخشى منها المجاهدون وهي عملية الأسر بسبب الإصابة المقعدة، أو نفاد الذخيرة، ولذلك يحرص المجاهد على عدم الوقوع في ذلك المصير المشؤوم، وتبقى الشهادة أحب إلى الثائر من الأسر في وضع مهين له ولمن خلفه.

وفي هذا المقام علينا أن نعترف للتاريخ، بأن هناك بعض ضباط العدو الشرفاء الذين كانوا يحترمون الصفة القتالية لخصومهم خلال المعارك فيقدمون التحية العسكرية للمجاهد الذي يبدي مقاومة شرسة حتى الشهادة في خندقه، فالشجاعة في ميدان القتال تصبح هي المثل الأعلى لكل عسكري محترف.

أما الخونة من الحركى والعملاء فنجدهم يمثلون بجثث الشهداء لأنهم مجرد مرتزقة، يدفعهم الحقد للتنكيل بالأبطال إما بدافع التزلف لأسيادهم أو الكراهية والعقد النفسية التي كانت تنحدر بهم إلى هاوية الخسة والسفالة وخيانة الوطن.

معركة الجرف كنموذج للمعارك الكبرى في الأوراس

بعد أن تغلب المجاهدون على حاجز الخوف الذي كان ينتابهم قبل اكتشافهم ضعف الجيش الفرنسي الذي برهن عن عجزه في صد هجومات وكمائن الثوار، وكما أسلفنا أصبح التنافس بين المجاهدين في من يغتنم أجود الأسلحة، وبين النواحي على من تسجل أكبر عدد من المعارك والكمائن وأنجحها سواء في غرب منطقة الأوراس أو في وسطها أو في شرقها، فتنقل الثوار في الأوراس من مرحلة الضعف والسر إلى مرحلة المواجهة والتحدي في الميدان.

فجاءت معركة الجرف كثمرة للجهود المضنية خلال السنة الأولى، وإرادة للتحدي والإصرار على الاقتصاص للأسير الرمز مصطفى بن بولعيد الذي توهم العدو خطأ بأن الثورة ستنتهي بأسره أو قتله، لكن الرجال الأوفياء الذين تركهم خلفه حفظوا الوديعة ولم يخيبوا ظنه حين جعلوا من جبال ووهاد الأوراس مقابر للمحتلين الغاصبين، ومسرحا للبطولات. ونعود هنا لشهادة الطيارين المكلفين بالمراقبة الجوية لمنطقة الأوراس حيث يقول ميشال فورجي: «عند الاشتباك كان المتمردون في الأوراس يظهرون روحا قتالية عالية وقدرة على المناورة، مع التحلي بالانضباط المدهش في إطلاق النار سواء أثناء الاشتباكات المباغتة، أو خلال التطويقات (...)، كما كانوا يحسنون اختيار المواقع للأسلحة الآلية بعناية للتمكن من فك الاشتباك، وفي حالة التطويق ينتظرون الليل للتخلص من قواتنا»[1].

أسباب معركة الجرف

لم تكن معركة الجرف نتيجة الصدفة، ولا نتيجة كشف العدو للمجاهدين، ولا نتيجة اشتباك سابق، أو نتيجة وشاية من عميل، إنما كانت نتيجة لتحدي العدو بالخروج نهارا للسفوح المفتوحة وسط السكان كعملية استباقية لفضح ما كانت تنوي المخابرات الفرنسية تطبيقه من خلال اعتمادها الحرب النفسية كإقامة الفرق الإدارية المتخصصة (S.A.S).

لقد تعمدت القيادة الثورية تنظيم أيام مفتوحة على الثورة وسط الأعراش في السفوح المنبسطة والمكشوفة خارج المناطق الجبلية لتوعية السكان بمخاطر

(1) ميشال فروجي/ الحرب الباردة وحرب الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر – 2008. ص146.

نشر تلك الفرق الإدارية المتخصصة.

لقد غامرت القيادة العليا باستدعاء أعيان ونخب السكان إلى تجمع عام تم تحت إشرافها محروسا بأكثر من 300 مجاهد مسلح بأحسن الأسلحة المفتكة من جنود العدو، وهي تدرك تماما بأنه سيكون من بين المدعوين للحفل بعض المخبرين من عملاء العدو المندسين، وأن الجيش الفرنسي سيتحرك لمحاصرة المنطقة، ومن المتوقع الاشتباك معه، ولذلك اتخذت جميع الترتيبات لمجابهته في معركة نموذجية في مكان تتوفر فيه كل الشروط الأساسية لإطالة عمر المعركة من مياه وطعام وذخيرة، إنه إذًا تحد مدروس العواقب.

كان الغرض من ذلك الحفل الخطابي تحصين الملتزمين مع الثورة، وتنبيه المتشككين والتأكيد على أن للثورة يدا طولى لمن يتعمد تحديها بالتعامل مع الفرق الإدارية المتخصصة في حربها النفسية.

كما تعمدت القيادة تشريف الأعيان، والشخصيات المرموقة والنخب بالتداول على منصة الخطابة لتؤكد للعدو التزام السكان المسلمين، وأيضا كانت تتعمد إطلاعهم على بعض اللقاءات السرية التي بدأ الفرنسيون يجرونها مع ممثلي الثورة في الخفاء كدليل على فشل الخطة الأمنية المتبعة، وكذلك شرح الأسباب التي جعلت النواب المسلمين في البرلمان الفرنسي يهددون بالاستقالة وذلك لفتح الطريق أمام جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للشعب الجزائري في المفاوضات المقبلة.

وبعد تناوب الأعيان على منصة الخطابة ختم القائد شيحاني بشير الاحتفال بالقول الفصل: «إذا أردتم أن تتأكدوا من نجاح الثورة فإن ذلك مجسد أمامكم، قيادة عليا أمامكم بدمها ولحمها توضح لكم معالم الطريق، محروسة بـ300 مجاهد، ومن يريد أن يتحداها فله أن يذهب لتوه ليخبر العدو بما شاهد وبما سمع وللثورة رأي فيه، ولمن أراد أن يؤدي واجبه نحوها فذلك شرف له ولها، والأيام بيننا».

تسيير معركة الجرف

بمجرد الانتهاء من ذلك الحفل الشعبي سارع الجميع بالتوجه إلى الجبل ممتطين ظهور الخيل، يرافقهم عدد من المناضلين لإعادة الخيول لأصحابها، ولسوء الحظ أن العدو قد سبقهم واشتبك مع طلائع بعض الفرق، ونتيجة لذلك توجه الجميع إلى «وادي هلال» الموقع الذي كان معولا عليه لخوض المعركة في حال الحصار، حيث وزعت الأفواج على الأماكن الإستراتيجية استعدادا لبدء المعركة، ولم يتأخر العدو الذي بدأ بمناوشاته للمحاصرين خلال اليوم الأول، كانت تلك الاشتباكات بمثابة اختبار من الطرفين لبعضهما البعض مما ساعد القيادة على مراجعة خطتها بما يحقق النصر، وتأكدت من سلامة التوزيع، وربط الاتصال بالخنادق وتأمين الإمدادات للمجاهدين بما يحتاجون إليه من أكل وشرب وذخيرة دون مغادرة لخنادقهم، والتأكد أيضا من أن سلاح الطيران ومدفعية الميدان لا يشكلان أي خطر على تموقع المجاهدين، مع استحالة اقتحام الدبابات لمواقعهم نتيجة التخندق الجيد وراء الكتل الصخرية التي تحميهم من أي خطر.

بدأت معركة الجرف صباح يوم 22 سبتمبر 1955 تحت قيادة عباس لغرور وعاجل عجول وبالتنسيق مع نوابهما الموزعين على المواقع، منهم البشير ورتان، والوردي قتال وبابانا ساعي ولزهر شريط وباقي القادة المشهورين ببطولاتهم الأسطورية والذين خلدت المعارك السابقة قبل معركة الجرف أسماءهم بأحرف من ذهب، أما القائد العام شيحاني بشير فقد اتخذ موقعه داخل مغارة محصنة محافظة عليه كرمز للقيادة، تحرسه كوكبة من المغاوير، وبحلول مساء كل يوم من أيام المعركة، يعود عباس لغرور وعاجل عجول إلى شيحاني بشير داخل المغارة لتقييم نتائج المعركة واتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهة تحديات اليوم الموالي والتعامل مع مجريات المعركة بما يلزم من القرارات والمواقف، ثم يعود القائدان عباس لغرور وعاجل عجول لمواصلة تسيير المعركة، وهناك حادثة وقعت لعاجل عجول ذي القامة الطويلة والبشرة البيضاء الممزوجة بحمرة خفيفة، فبينما كان يتنقل بين الخنادق لمراقبة المقاتلين وإذا بمجاهدين لم يسبق لهم التعرف عليه يشكون في أمره حيث ظنوا أنه فرنسي مندس بينهم، فأوقفوه وأوقفوا مرافقه

محمد بن سعد بيوش الذي كان يرتدي لباسا يشبه لباس الحركى فعجلوا بذبحه في الحين، وكاد عاجل عجول أن يذبح أيضا لولا أنه طلب منهم تقديمه لمسؤولهم المباشر، وبعد تأكدهم بأنه مسلم (مختون) ساقوه لقائدهم المباشر ليتولى أمره، وبمجرد تسللهم لخندق قائدهم صاح فيهم ماذا تفعلون؟ إن الذي تقبضون عليه هو القائد عاجل عجول، ويا للهول فمن ذبحتموه هو أخوكم المجاهد محمد بن سعد بيوش.

وبعد تقييم المعركة قرر عباس لغرور وعاجل عجول الاجتماع بكافة القادة داخل المعركة لتقييم نتائج المعركة، وما تبقى لدى المقاتلين من ذخيرة، وما بقي في المخابئ من تموين، وقد تبين لهم أن العدو رغم استنفاره للأعداد الهائلة عددا وعدة، غير متعجل للمجازفة بالاقتحام تجنبا للخسائر في صفوفه، ورغبة في إطالة زمن المعركة إلى غاية نفاد الذخيرة الحربية والتموين، وعندها يتمكن من القبض على المجاهدين أحياء بدون مقاومة.

ونتيجة لذلك التقييم الدقيق تم الاتفاق على إنهاء المعركة، والاستعداد لتنظيم الهجوم الليلي بكسر الحصار والخروج منه، فوضعوا القائد شيحاني بشير[1] في الصورة، فألح على القائدين عباس لغرور وعاجل عجول بالبقاء معه في المغارة لكنهما استأذناه وأقدما على تهيئة المجاهدين المرابطين في الخنادق للهجوم الليلي بعد تقسيمهم إلى مجموعتين، تولى عاجل عجول الهجوم بالمجموعة الأولى المسلحة بالرشاشات الخفيفة والسلاح الفردي لفتح الطريق، تبعه عباس لغرور بالمجموعة الثانية المسلحة بالرشاشات والأسلحة الثقيلة، ومع بدء الهجوم تعالت أصوات التهليلات والتكبيرات، خاصة من حنجرة المجاهد «البشير ورتان» الذي كان يصدح بالتكبير (الله أكبر)، فكلما خرجوا من حصار

---

(1) القائد شيحاني بشير استمر في المغارة لعدة أيام ثم عثر خلالها على منفذ مكّنه من الخروج بعيدا عن خط تمركز العدو الذي كان يبحث عنه في المغارة، لأن المناضلين الأسرى تحت التعذيب اعترفوا بوجوده داخل المغارة، وبعد نجاته ترك وراءه رسالة مبعوثة له من أحمد محساس نشرتها المخابرات في الصحف، وكادت أن تحدث انقساما خطيرا بين الوفد الخارجي والقيادة في العاصمة حيث أن عبان رمضان كتب رسالة لـ»محمد خيضر» يقول فيها (إذا كانت الرسالة صادرة عن أحمد بن بلة فإنه يستحق الشنق)، غير أن «محمد خيضر» أفاده بأن أحمد بن بلة بريء من الرسالة لكنه لم يعلن تكذيبا لظروفه الخاصة – عد لكتاب المراسلات بين الداخل والخارج لمبروك بلحسين، طبع دار القصبة، الجزائر – 2008.

وجدوا حصارا آخرا أمامهم، لقد اجتازوا سبع حلقات للحصار، واستمرت قوات العدو تطاردهم لمدة 15 يوما، ثم اضطروا إلى التوزع في وحدات محدودة العدد، واصلت القوة الفرنسية ملاحقتهم إلى «جبل الجرف» و«جبال ماحولة» لأكثر من 20 يوما، كما لاحقوا عاجل عجول في عمق الأوراس بحصار كبير.

بالتأكيد إن المعركة كانت غير عادية، وانتصار الثوار فيها كان غير عادي، وبالتأكيد إن الله قد أنزل ملائكته ليربطوا على قلوب المجاهدين ويثبتوهم ويسددوا ضرباتهم لأن معركة الجرف (المعجزة) لا توحي بأن من قاموا بها وانتصروا فيها هم من طينة البشر العاديين، ولكن الله هو من أعطاهم القوة وألهمهم التوفيق، والصبر والثبات في خنادقهم إلى حين تلقيهم الأوامر بالهجوم في عتمة تلك الليلة المشهودة فانهالوا على محاصريهم جبارين ليشتتوا صفوفهم ويفلتوا كالريح بين ثنايا الأصابع[1].

عناية الله مع المجاهدين في المعارك

وبما أن الثورة الجزائرية قد قامت باسم «الله أكبر»، والجهاد في سبيل الله، وأن حب الوطن من الإيمان، فقد أظهر لنا الله معجزاته خلال معاركنا بما لا يتوقعه العقل البشري، فخلال مرات كثيرة نشارك في معارك طاحنة حامية الوطيس تدوم يوما كاملا تستعمل فيها كل أنواع الأسلحة الفتاكة ومع ذلك نخرج منها سالمين غانمين، وكم من مرة نحاصر فجأة فيبعث الله سحابة مطر، أو غيوما تسد الأفق وتحجبنا عن أعين العدو، وبذلك نتمكن من الإفلات والتسلل خارج الحصار بتوفيق من الله، ثم لا تلبث أن تنقشع تلك الغيوم وكأنها لم تكن، وكم من مرة تهب رياح عاتية تمنع الطائرات من تسديد قذائفها، كما تؤثر على تحليقها لأن الرياح وقمم الجبال الشاهقة والسطوح المظللة تخدع الطيار بتمويهاتها فيعتبرها منخفضة وإذا به فجأة يجد نفسه أمام ارتفاع لا يتوقعه، فكم من مرة

(1) يقول الطيار «ميشال» في الصفحة 146 من كتابه الحرب الباردة (كان الوقت يمر والخناق في المعركة يشتد، انتظر الثوار اقتراب جنودنا منهم لأقل من 300 متر ليفتحوا النار عليهم وعلى طائراتنا التي أصابوا عددا منها، كان الليل يخيم فقامت مجموعة من المتمردين بشق طريقها لكسر الحصار، النتيجة قتل عشرة من جنودنا من بينهم ضابط، نفس التكتيك استعمل في معركة سابقة خسرنا فيها 22 قتيلا من رجالنا، فالأمثلة الكثيرة تبين أننا نواجه خصما مصمما وشجاعا، يواجهنا بفطنة وبرودة، وكان عدد طائراتنا المصابة والساقطة في تزايد).

اصطدمت الطائرات بالجبال في منطقتنا، أذكر على سبيل المثال المعركة التي استشهد فيها الرائد علي النمر التي وقعت على رأس قمة شلية المشهورة بعلوها، وخلال المعركة تعذر على الطائرات إصابة خنادقنا نحن مجموعة الناحية الثانية المتخندقين شمال قمة شلية على مسافة قريبة من مجموعة الولاية خلال تلك المعركة التي شملت المكانين، وحتى مدفعية الميدان لم تستطع إصابة الأهداف بالكيفية المطلوبة، ونفس الشيء عشناه في المعركة التي استشهد فيها الرائد علي سوايعي بوسط غابة بني ملول، حيث هبت رياح عاتية تعذر على الطيارين إصابة أهدافهم، لكن القوات البرية كانت قد تمكنت من السيطرة على أرض المعركة، حيث سقط الرائد علي سوايعي شهيدا، وأصيب الرائد الطاهر الزبيري بجروح بسيطة وخرج من المعركة بصحبة الممرض قويدر سالمين.

انتصارات الثورة تعمق الصراع بين فئات المجتمع الفرنسي

نتيجة لعدم تمكن الحملة العسكرية من الالتحام مع الثوار الذين تلقوا تعليمات بتحاشي ذلك الالتحام، ونتيجة لقرار قيادة الثورة بمواجهة حملة الحصار بالهجومات والمعارك، تأكد للرأي العام الفرنسي بأن المبادرة أصبحت بيد الثوار، وأن الحصار المعول عليه لم يحقق غرض القضاء على الثورة التي بدأت تنتشر خارج منطقة الأوراس، وحتى الصحافة الفرنسية بدأت تعلق على خيبة الأمل في مردود الجيش الفرنسي، وتحذر من تجربة الهند الصينية، ونتيجة لذلك تباينت الآراء حول ما يجب القيام به، فالمتطرفون يطالبون بالمزيد من الصرامة، والنخب المثقفة تشكك في الحسم العسكري وتطالب بالحلول السياسية التوافقية، وهي كلها مؤشرات على نجاحات الثورة التي أحدثت تلك التصدعات في بنية المجتمع الفرنسي والتي تجلت بوضوح في ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الاشتراكي، والاتجاه الديمقراطي، وموقف الجنرالات والمعمرين والمنظمات المتطرفة من جهة ثالثة.

لقد بدأ القادة العسكريون يطالبون بمضاعفة القوات العسكرية، وتجنيد المزيد من القوات الإضافية الموازية من الشرطة، والدرك، والحركى، والعملاء، فلا الإمكانات الموضوعة تحت تصرف العسكريين في الحملات التطهيرية ذات

الأسماء الرنانة مثل: (البحث عن الإبرة) و(عملية النمر) و(الفأر) و(فيوليت) و(فيرونيك) وغيرها قد حققت لهم الغلبة على الثوار الذين استمرت نجاحاتهم تصدم العقول، ولا السياسيون الذين استمروا يلوكون مصطلحات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية استطاعوا أن يقنعوا بها المجتمع الجزائري العربي المسلم المتعطش للحرية.

وكنتيجة لتلك الخيبات المتكررة في الميدانين العسكري والسياسي، فإن بعض فئات المجتمع الفرنسي قد أدركت فشل الحرب، وبدأت تطالب بحلول سياسية سلمية، أذكر على سبيل المثال مجموعة الأساتذة المثقفين الذين قدموا عريضة بتاريخ 6 أفريل 1956 إلى رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي يطالبونه فيها بفتح مجال المفاوضات مع الثوار، كما أذاعت جمعية حقوق الإنسان بيانا تنصح فيه بإجراء الانتخابات بعد هدنة، ولم يتخلف الطلبة فقاموا بنشر نداء في صحيفة «لوموند» يطالبون فيه بفتح باب المفاوضات، وبذلك تعالت عدة أصوات من هنا وهناك تدعو لاعتماد بدائل أخرى تختلف عن سياسة الحديد والنار التي اعتمدت والتي لم تزد الوضع إلا تدهورا واحتقانا.

الفرنسيون يتصلون بالثوارلجس النبض

وليسمح لي القارئ الكريم بسرد بعض اللقاءات السرية التي اغتر بها السياسيون الجزائريون خلال سنة 1956:

- ففي شهر مارس 1956 تم لقاء عن طريق القاهرة خلاصته التفاوض مع ممثلين منتخبين بانتخابات حرة مع توفير ضمانات لجيش التحرير الوطني وإطلاق سراح المساجين.
- وخلال شهر أفريل 1956 وقع لقاء آخر مع محمد خيضر الذي اشترط على محاوريه الاعتراف بالاستقلال التام وقيام الدولة الجزائرية.
- وخلال شهر أفريل 1956 تم لقاء آخر مع عبان رمضان وابن يوسف بن خدة في الجزائر بواسطة البروفسور هنري مندوز.
- وخلال شهر جويلية 1956 تم لقاء بواسطة الرئيس تيتو ببلغراد مع محمد يزيد وأحمد فرنسيس.

- وفي شهر أوت 1956 تم لقاء آخر بروما مع أحمد فرنسيس ومحمد يزيد.
- وفي شهر سبتمبر 1956 وقع لقاء آخر بروما أيضا مع محمد يزيد وأحمد فرنسيس وعبد الرحمن كيوان فتلك اللقاءات المغرية التي تعمدها الفرنسيون لجس النبض خلال سنة 1956 كانت حصيلة لنجاحات جيش التحرير الوطني في ميدان القتال، تلك النجاحات التي جعلت عبان رمضان وحلفاءه السياسيين يعتقدون مخطئين بأن الفرنسيين قد توصلوا إلى قناعة بحل القضية الجزائرية، وأن الاستقلال أصبح قاب قوسين، وأن المرحلة مرحلة مفاوضين أكفاء، وهم أصحابها غير أن معركة الجزائر قد سفهت توقعاتهم وفرضت عليهم الخروج من الداخل الذي كانوا يزايدون به على أفراد الوفد الخارجي في مرحلة من المراحل (أولوية الداخل على الخارج).

غي مولي يلجأ لإجراءات استثنائية

وافق البرلمان الفرنسي على تشكيل الحكومة الثالثة لمواجهة الثورة التي مر على تفجيرها 15 شهرا، وقد اختير غي مولي الاشتراكي النزعة لرئاستها في 1956/02/01، معلنا بأن حكومته ستتبنى سياسة جديدة مبنية على مفهوم (العصا والجزرة) ذلك الشعار المتوارث أبا عن جد، وكالعادة اكتفى بالعصا الغليظة حين جهز فيالق حديثة وزج بها في المعركة، معززا إمكانات الحرب السيكولجية وفقا لاقتراح برلانج الذي نصح بتعميم تجربة الفرق الإدارية المتخصصة ((S.A.S ونشرها بالمدن والقرى والتجمعات طمعا في إحداث القطيعة بين السكان الجزائريين والثورة، والعمل على إثارة فتن الجهوية والعروشية والقبلية بين فئات المجتمع الجزائري.

لقد قام غي مولي برفع ميزانية الدفاع لأكثر من 120 مليارا دَعْمًا مباشرا للمجهود الحربي، ومضاعفةً لأعداد المقاتلين، وإدخال الحرب السيكولوجية عمليا وبصفة أساسية في الميدان، ثم راح يطالب البرلمان بضرورة إعطائه التفويض المطلق في تطبيق السلطة الاستثنائية لفرض إرادته على الجزائر دون رقيب ولا حسيب مستنزفا بذلك موارد الدولة الفرنسية لإرضاء جشع الجنرالات

والمعمرين على حساب ماضي فرنسا وتاريخها وحضارتها.

والحقيقة أن غي مولي لم يخرج عن المألوف حين راح يبعث الطمأنينة في النفوس بقوله: «إن سياسة فرنسا في الجزائر هي سياسة الارتباط الأبدي، وتطبيق المساواة المطلقة في سائر الحقوق والواجبات، وتوحيد الانتخابات لتكون واحدة تشمل الجزائريين مسلمين وأوروبيين على حد سواء، واحترام الحرية الانتخابية المطلقة، مع إطلاق سراح المعتقلين غير المجرمين».

لقد لخص سياسته في ثلاث نقاط أساسية وهي:

- وقف إطلاق النار.
- تنظيم انتخابات في نظام موحد للمسلمين والأوروبيين.
- إجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد.

توالى سيل من ردود الأفعال الصاخبة على ما جاء في سياسة غي مولي خاصة من طرف غلاة الاستعمار الرافضين لكل ما يسوي بينهم وبين الجزائريين المسلمين،

لقد تحدوه بمظاهرات 1956/02/06 التي أبطلت تعيينه الجنرال العجوز «كاترو» مكان «سوستال»، كما هددوه بإلغاء أي قرار يسوي بينهم وبين الجزائريين ولا يخدم مصالحهم، وهو أول درس أملاه غلاة الاستيطان المتطرفون على الدولة الفرنسية المتذبذبة.

ونتيجة لتلك التحديات لجأ غي مولي إلى صديقه الدموي (لاكوست) الذي عينه كوزير مقيم بالجزائر (وهي تسمية جديدة ومنصب مستحدث فُصِّل له على المقاس) ورغم ذلك لم يتمكن رئيس الحكومة من فك خيوط المعادلة المتشابكة حيث واجهته كتلة 61 نائبا عربيا باحتجاج صارم غير أنه صمم على مقابلتهم فرادى لا ككتلة فتحدوه بإصدار بيان مفاده لا يمكن الوصول إلى أي حل ذي قيمة إلا إذا تم التصرف وفق عاملين أساسيين وهما:

- الاعتراف بالواقع القومي الجزائري.
- إجراء مفاوضات جدية مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري.

فمن خلال ذلك البيان الذي أزالوا به كل لبس وجهوا صفعة لرئيس الحكومة

بتبنيهم الحقيقة التي طالما تهرب منها فأزالوا بذلك كل لبس على موقفهم الذي اتسم بالوضوح والواقعية خاصة لما قام رئيس المجلس الجزائري عبد القادر السايح بتقديم استقالته في 1956/03/18 معلنا أن هناك ممثلين آخرين سيتولون تمثيل الجزائريين، كما أعلن النواب المسلمون رفضهم السكوت عن سياسة البطش والتعذيب.

وبالموازاة مع ذلك جاء تأكيد الطلبة الجزائريين واضحا فقد أكدوا بأنه لا حل بدون الاعتراف بحقوق الأمة الجزائرية وإقامة الدولة الجزائرية.

أما جبهة التحرير الوطني فإنها لم تتأخر في ردها على أفكار غي مولي، وقد جاء الرد صادما ومتحديا بقولها: «إننا لا ننتظر من سياسة غي مولي أي جديد مادام خاضعا في سياسته للمتطرفين، ولا يختلف في شيء عمن سبقه، ورأينا حول القضية قد قلناه بصراحة يوم 1956/03/02 ونشرته صحيفة لوموند. وهو باختصار يكمن في إعلان الحكومة الفرنسية قبولها باستقلال الجزائر، وإطلاق سراح السياسيين الذين كانوا ولا يزالون يتعرضون للسجن منذ 1830، وإعادة المبعدين، ووقف كل الأعمال العسكرية والمتابعات، وتشكيل حكومة مهمتها المفاوضات»، ولا يسعنا في هذا المقام أن نتغافل عن تصريح محمد خيضر بالقاهرة يوم 1956/02/17 الذي جاء فيه: «إن الجبهة لا تنتظر من حكومة غي مولي أي انفراج، فهي كسابقاتها متعنتة ومتغطرسة، ونحن من جانبنا نقول بأنه لا وقف لإطلاق النار إلا باعتراف الدولة الفرنسية صراحة باستقلال الجزائر، ولا مفاوضات إلا بعد تشكيل حكومة جزائرية»[1].

ردود فعل الصحافة على سياسة غي مولي

- نشرت صحيفة الأبسرفتور مقالا قالت فيه: «ماذا أنت فاعل يا سيد غي مولي فالمؤامرة الاستعمارية قد نجحت، وقد استولى الحزن والأسى على التقدميين وأصحاب الأفكار الحرة، أما المسلمون فقد يئسوا منا واحتقرونا».
- أما لوموند في نفس التاريخ فقد عبرت عن هذا الموضوع بقولها: «إن

(1) البصائر العدد 356 لسنة 1956.

المسلمين يشاهدون سياسة السلب بعد العطاء ولا يمكن أن نقنعهم إلا إذا لمسوا تغيرا في الأساليب المتبعة وتحولا في الطرائق السياسية القديمة».

- كما أن الصحيفة العمالية بدورها قد استغربت سياسة غي مولي بقولها: «ما كاد غي مولي يقضي أسبوعين في الحكم حتى رأيناه يسير نحو الكارثة بسلوك سياسة الرضوخ والاستسلام للمتطرفين، إنه سيقضي بذلك على الهدوء النسبي الذي ما يزال موجودا».

وخير ما يميز هذا الرضوخ لدى غي مولي استهزاؤه بالثوار حين تعمد تقسيمهم إلى ثلاثة أصناف[1]:

- **الصنف الأول:** يتمثل في أولئك الرجال المندفعين بعاطفة حقيقية وأغلبهم ممن كوناهم نحن في مدارسنا، وهؤلاء إنما يقاتلون في صفوف الثوار تحت تأثير عاطفة أشبه ما تكون بعاطفة رجال المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال الألماني.
- **الصنف الثاني:** وهم أكبر عددا من الصنف الأول وهؤلاء واقعون تحت تأثير الأجانب، ومتضامنون معهم في العقيدة الدينية، وهذه الفئة هي الفئة الفاعلة في الثورة وهي التي تقوم بأعمال العنف القاسية.
- **الصنف الثالث:** وهم أولئك الذين يقومون بأعمال اللصوصية والنهب.

لقد توالت ردود أفعال الصحافة والسياسيين في ما يشبه الإجماع على ضرورة تطعيم أسلوب العنف الأعمى المتبع من طرف الحكومة الفرنسية بإصلاحات سياسية ومدنية عميقة تحقق بعض النتائج منها الجلوس إلى طاولة المفاوضات وطرح جميع المسائل العالقة للنقاش، وهو تطور طبيعي فرضه الوضع الميداني الذي أصبح يميل شيئا فشيئا لصالح الثوار حسب اعترافاتهم.

وفي نفس الفترة أعلنت صحيفة «لومانيتي»: «بأن أغلبية الفرنسيين يريدون رجوع السلم للجزائر وذلك بوقف إطلاق النار الذي لن يحصل إلا بشرط اعتراف الحكومة الفرنسية بالواقع القومي الجزائري». وكتبت «لوموند» في نفس الأسبوع

(1) البصائر العدد 355 لسنة 1956.

ما يلي: «منذ البداية كانت مهمة الحكومات والحاكم العام، تتمثل في القضاء على الثورة وتغيير الحالة الاجتماعية، والبحث عن مفاوضين صالحين تبرزهم عملية انتخابية حرة، ولكننا يجب أن نعترف بأن هذه الخطة قد فشلت».

أما صحيفة البصائر في عددها رقم 365 وتحت عنوان «قوة السلاح لا تقهر» فقد استطاعت أن تضع يدها على مواطن الداء في هذه القضية المتشعبة في تحليل ملم بكينونة القضية وصيرورة الأحداث بقولها: «منذ 18 شهرا من ثورة نوفمبر، كانوا يقدرون عدد الثوار في الجزائر بألف رجل سلاحهم السكاكين، واليوم يقدرونهم بعشرين ألف رجل، بلباسهم العسكري، ويحملون المتريات (الرشاشات)، وبأيديهم مدافع ميدانية، يتلقون من سكان البوادي كل التسهيلات والتموين، لهم أطباء ومستشارون سياسيون».

فإذا كان السياسيون ورجال الأعمال يقرون بفشل مساعي الحكومات المتتالية في القضاء على الثورة وهي في ضعفها، فكيف إذا للسيد غي مولي أن يوهم نفسه بأنه قادر على إخماد الثورة بعدما تجذرت واشتد عودها وانتشرت، وتقوت عسكريا وسياسيا وشعبيا ودبلوماسيا.

ليس من المعقول أن يتجاهل (غي مولي) تصريحات «جبهة التحرير الوطني» حول الحلول الواقعية ووجهة نظرها لحل القضية الجزائرية، ذلك التجاهل الذي جعل الرأي العام يجزم بأن الحكومات المتعاقبة على تسيير الشأن الجزائري قد تمكنت من تحقيق نجاح وحيد خطير، وهو قدرتها الفائقة على صناعة الأعداء وخسارة الأصدقاء والداعمين لسياساتها العرجاء، فبمرور الوقت خسرت الحكومات ذلك الدعم الداخلي والدولي الذي كانت فرنسا الرسمية تتمتع به، وحل مكانه حلف جديد أخذ في النمو والتعاظم مع مرور الأيام إلى أن صار عبئا عظيما على ساسة فرنسا، وأجبر الحكومة على رمي المنشفة والهروب بأقل الخسائر بعد أن تآكل رصيد فرنسا التاريخي والحضاري أمام إصرار ملايين الجزائريين المتعطشين للحرية والانعتاق.

الثوار يواصلون انتصاراتهم في الميدان

كما أسلفنا ونتيجة لتلك السياسات العرجاء التي أغضبت فئات من المجتمع الفرنسي وعمقت الصراعات داخله دون أن تهتدي للمخرج الصحيح، فإن الثورة بالمقابل استمرت تفرض نفسها عسكريا ودبلوماسيا وتسجل المزيد من الانتصارات خلال السنتين الأولى والثانية رغم محاولة الحكومة الفرنسية التعجيل ببعض القرارات لإنقاذ الموقف ومنها:

- تكثيف العمل العسكري، وتطبيق حالة الطوارئ قبل إقرارها من طرف البرلمان في مارس 1955.
- اللجوء لتكوين وحدات من الحركى.
- رفع عدد الجيش لأكثر من مائة ألف خلال الأشهر الأولى.
- إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية.

وبالرغم من كل تلك الإجراءات فإن الثورة استمرت بتحد تفرض نفسها على أرض الواقع مما جعل المعمرين يصرخون طلبا لأمنهم وأمن ممتلكاتهم، ومن المفيد ذكر بعض تلك النجاحات والانتصارات على سبيل المثال:

- **الانتصار الأول:** وكان أساسه عسكريا نتج عن إدخال عنصر المفاجأة في كمائن الثوار التي حققت في ظرف وجيز انتصارات عظيمة أحدثت نوعا من التململ وعدم الرضى على أداء الجيش الفرنسي.
- **الانتصار الثاني:** وتمثل في إعفاء الحاكم العام بالجزائر «روجي ليونار» من منصبه بتاريخ 1955/01/24 لعدم تفطنه لقيام الثورة ثم عجزه عن القضاء عليها في مهدها خلال الثلاثة أشهر الأولى، فخلفه جاك سوستال بتاريخ 1955/02/25.
- **الانتصار الثالث:** وتمثل في إسقاط البرلمان لحكومة بيار منديس فرانس بتاريخ 1955/02/04 بـ319 صوتا ضد 273، فبعد سقوط حكومة منديس فرانس تشعبت الأمور وظهرت على السطح خلافات عميقة على مستوى السلطة الفرنسية وتباينت الآراء مما جعل كريستيان بينو المناهض لسياسة المعمرين والجنرالات يعجز عن تكوين حكومة الإصلاحات أمام تحالف المتطرفين بزعامة الراديكالي روني مير، مما جعل فرنسا تبقى

بدون حكومة لمدة 19 يوما كاملة، الأمر الذي أدى برئيس الجمهورية إلى الاستنجاد بالزعيم الكاثوليكي الشعبي بيار فليملان الذي فشل هو الآخر في تشكيل حكومته أمام صخرة المعمرين الذين كونوا أزمة خانقة أدت إلى تعيين إيدغار فور الزعيم الراديكالي الذي صعّد من سياسة البطش والعنف الأعمى، ومع ذلك لم يجن منها إلا الخيبة والندم وقضم الأظافر حنقا.

- **الانتصار الرابع:** وتمثل في ظهور ردود أفعال ضد سياسة الحديد والنار خاصة من طرف مجموعة الأحرار الفرنسيين الذين أصدروا بيانا يطالبون فيه بإيقاف العنف واحترام الحريات وتطبيق دستور 1947، فتوسعت بذلك الهوة بين غلاة الاستيطان والجزائريين المؤمنين بعدالة وقدسية قضيتهم التحررية التي فرضت عليهم الانخراط الواسع والاندماج الكلي في المعركة بدافع الواجب الديني والوطني والأخلاقي.
- **الانتصار الخامس:** يظهر في ذلك الفشل الذريع الذي تمثل في اضطرار الجيش الفرنسي إلى سحب مراكزه من عمق كتلة الأوراس التي دخلها ليطهرها من الثوار وذلك خلال صيف سنة 1955 حيث أصبحت تلك الغابات منذ ذلك التاريخ منطقة محرمة يتحاشى الجيش الفرنسي دخولها إلا بحملات كبرى ولفترة محدودة، وهو ما أفقده عنصر المفاجأة في تلك المنطقة.
- **الانتصار السادس:** ويتمثل في ظهور تنظيمات سياسية مساندة للثورة، من ذلك تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي عقد مؤتمره الأول بتاريخ 09 جويلية 1955، وكذا تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 1956/02/24 بعد اجتماع ممثلي حوالي خمسين نقابة، والاتحاد العام للتجار الجزائريين الذي عقد مؤتمره التأسيسي يومي 13 و14 سبتمبر 1956، كل ذلك أظهر بأن الثورة ليست مجموعة من الخارجين عن القانون أو الفلاقة كما يحلو لهم أن ينعتوهم، إنما هي كيان مجتمع متضامن استطاع أن يحقق الانتصارات المتتالية بجهود فئات المجتمع الواعي بواجباته. فإضراب الطلبة بتاريخ 19 ماي 1956

يعطي دلالة قوية على مدى الوعي العميق الذي خيب مراهنة الفرنسيين على فصل النخب المثقفة عن الثورة، وأكثر من ذلك ساهم إضراب الطلبة في توعية المجتمع الفرنسي نفسه بحقيقة الثورة الجزائرية خاصة على مستوى الجامعات الفرنسية التي غادرها الطلبة الجزائريون من أجل الحرية التي كانت بالنسبة إليهم أقدس من العلم، وبذلك حقق الطلبة هدفين: هدف تحسيس الفرنسيين بمطالبهم الوطنية، وهدف تزويد الثورة بالطاقات الشابة المثقفة التي لعبت دورا مهما في مسيرتها.

- **الانتصار السابع:** هو فك العزلة والحصار المفروضين على الأوراس منذ 1954 جزئيا نتيجة للهجوم التاريخي للعشرين أوت 1955 بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، حيث بدأت المعادلة تأخذ منحى آخر يمتاز بالشمولية والانتشار عبر كامل ربوع الوطن شرقا وغربا والدخول في مرحلة جديدة تخطت المرحلة المحلية.
- **الانتصار الثامن:** إسقاط حكومة بيير منديس فرانس بعد أربعة شهور من قيام ثورة التحرير الوطني (1955/02/23)، وإسقاط حكومة إيدغار فور بتاريخ 1956/02/01 وإحلال محلها حكومة غي مولي الاشتراكي المزعوم، ثم إسقاطها هي الأخرى في 1957/06/13. وبذلك توالت على الحكم ثلاث حكومات من أجل إخماد الثورة ولكن الثورة أسقطتها وستسقط الحكومات التي ستأتي بعدها بالتأكيد بل ستسقط كذلك الجمهورية الرابعة بقيادة روني كوتي.
- **الانتصار التاسع:** وهو نتاج لكل الانتصارات السابقة إنه تدويل القضية الجزائرية ووصولها إلى المحافل الدولية وتسجيلها في جدول أعمال الأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر 1955، ومطالبة مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في باندونغ بأندونيسيا بين 18 و24 أفريل 1955بضرورة تحقيق تقرير المصير للشعب الجزائري، وإعلان جبهة التحرير الوطني في بيان لها صدر بتاريخ 03 فبراير 1956 استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية على أساس تقرير المصير للشعب الجزائري، ووضع حد للحرب الدائرة رحاها في الجزائر.

الاهتمام بأمن المنطقة المحرمة بعمق الأوراس

منذ صيف 1955 أصبح عمق كتلة الأوراس الذي يقع تحت مسؤولية القائد عاجل عجول منطقة محرمة ومجالا لإنشاء القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني ومراكزه السرية، ومخابئ التموين، والمدخرات الإستراتيجية ومصحات العلاج والنقاهة، وملجأ لأفراد الشعب الذين فروا من المحتشدات والتجمعات والسجون.

ونتيجة لأهمية تلك المنطقة وضرورة المحافظة على أمنها بادر القائد عاجل عجول إلى إحداث تنظيمات خاصة تنظم الحياة وسطها وتحفظ أمن مجالها.

ترمي الأهداف المنشودة إلى إيجاد الظروف المواتية، وتضافر العوامل الضرورية المساعدة على العمل الثوري والسماح للهياكل بالسير سيرا حسنا وتأدية المهام على الوجه الأكمل، وتمثلت هذه التنظيمات في:

أ. تنظيمات في المجال العسكري:

لقد أمن القائد عاجل عجول المنطقة المحرمة من جميع الجهات بتشكيل جبهات قتال تحيط بها، وضبط حدود تلك الجبهات بدقة، وقد خصص لكل واحدة منها مجموعة عسكرية مقاتلة محددة المهام بيّنة الأهداف والمسؤوليات.

لقد أصبحت جبهات القتال المحيطة بمجال المنطقة المحرمة شبه سلسلة مترابطة الحلقات تسد كل المنافذ منعا لأي تسرب نحو مجال المنطقة المحرمة قد يهدد القواعد الإستراتيجية الخلفية لجيش التحرير الوطني.

من مهام قائد جبهة القتال مراقبة مراكز العدو وتحركات وحداته ونشاط ضباطه بدقة، والعمل على مهاجمتها كلما سمحت الظروف بذلك.

كما أسند مهمة تأطير السكان الجزائريين المتواجدين داخل شعاع جبهة القتال إلى قائد سياسي يكون نائبا لقائد الجبهة يشرف على المناضلين والفدائيين والمسبلين والخلايا الشعبية النشطة.

كوّن القائد عاجل عجول وحدات قتال متحركة «كوماندو» مهمتها رصد وملاحقة العدو في أي مكان، ولها كامل الحرية في التنقل حيث تجد فرصتها للنيل

من العدو وافتكاك الأسلحة منه، مع العلم أن أول فرقة «كوماندو» كانت قد أنشئت في فترة مصطفى بن بولعيد بقيادة أحمد عزوي ونائبه أحمد بولقواس وسهر على تنظيمها في ذلك الوقت عباس لغرور.

أحدث عاجل عجول أيضا مراكز لاستقبال المناضلين المجندين حديثا الذين يكون العدو قد اكتشف نشاطهم، وفي داخل تلك المراكز تتم عملية الفرز والتدريب والتأهيل والدراسة المعمقة لشخصية كل واحد منهم، وأخيرا يتم توجيههم للمهمة التي تتناسب مع مؤهلاتهم العقلية والبدنية، سواء لتطعيم أفواج القتال أو لفرق الخدمات المتنوعة والإسناد، التي يُختار لها عناصر تتوفر فيهم الكفاءة والثقة، ومعرفة أسرار الميدان، والصبر على الشدائد، والقدرة على التكتم.

استحدث عاجل عجول مجموعة أخرى لحفر مخابئ سرية لحماية المرضى وحفظ الودائع والتموين واللباس والدواء والسلاح الذي نفدت ذخيرته.

أنشأ كذلك مجموعة التخزين والتوزيع لكل ضروريات المعركة، والسهر على حمايتها من التلف والضياع، وكما بينا كان يختار لهذه المهمة العناصر المؤهلة المتحلية بصفات الوفاء والصبر والأمانة، والملمة بمبادئ الاقتصاد، والعارفة لأسرار المنطقة وخفاياها من كهوف وأدغال وفجاج وسبل سرية، ومنابع للمياه، فهي مجموعة مؤتمنة على كافة الودائع.

ب. تنظيمات في مجال الخدمات والإسناد.

مع تطور حاجات جيش التحرير الوطني من لباس، وعلاج، وكافة الخدمات الأخرى، فقد أنشأ لها عاجل عجول داخل المنطقة المحرمة مجموعة ورشات متنوعة الاختصاصات توفر لجيش التحرير الوطني متطلباته الضرورية ومن هذه الورشات أذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1. ورشة صانعي الأحذية التي تغطي احتياجات جيش التحرير الوطني.
2. ورشة صانعي الألغام الذين لعبوا دورا مهما جدا في تزويد وحدات جيش التحرير الوطني بالألغام التي قهرت العدو وعطلت تنقلات قوافله، يضاف لها ورشات تصليح الأسلحة المتعطلة.

3. مجموعة الأطباء والممرضين والعناصر المشرفة على رعاية المرضى والجرحى.

وفي هذا الصدد أذكر أن عاجل عجول قد بادر بإنشاء أول مستشفى داخل المنطقة المحرمة وذلك خلال سنة 1955، استمر نشاطه فعالا إلى غاية وقف القتال، وأصبح فيما بعد يحمل اسم مستشفى الولاية الأولى، وكان أول من أشرف عليه هو محفوظ إسماعيلي الذي التحق به قادما من العاصمة بعد خروجه من السجن، وكان اختصاصه الصيدلة واجتهد في تكوين الكثير من الممرضين الذين قاموا بأدوار مهمة أنقذت جرحى جيش التحرير الوطني، وقد تعززت مهمة المستشفى بالتحاق الدكتور محمود عثامنة سنة 1957 قادما من تونس ليصبح الطبيب الرئيسي للولاية الأولى، ثم انضم إليهما الدكتور عبد السلام بن باديس المتخصص في أمراض العيون والذي سقط شهيدا في خط شال المكهرب على الحدود الشرقية.

4. خلية الطبع والنشر والتي كانت تتكون من مجموعة محدودة العدد لا يزيد عددها عن أصابع اليد الواحدة وقد تعرضت لذكرها سابقا، وكان لي شرف الانتماء إليها والعمل ضمنها في بداية 1955 لفترة قصيرة، كانت الخلية محجوبة عن الأعين جنوبي غابة كيمل شرقي العقبة الكبيرة المحاذية لوادي الشرفة شرقا، والخلية تابعة للقيادة العامة مباشرة حيث كانت تحول لها الوثائق في نسخها الأصلية المكتوبة باليد لتقوم برقنها بالآلة الراقنة وسحبها في عدد معين من النسخ حسب الطلب على الآلة الساحبة (آلة الاستنسال) التي كانت تعمل بمادة الكحول.

كانت الخلية تتلقى من القيادة مع بداية كل شهر نسخا للأوامر العسكرية لتوجه بعد طبعها للمسؤولين العسكريين تحدد لهم فيها رزنامة العمليات العسكرية شهريا، وتتلقى أيضا الأوامر السياسية التي توجه للسياسيين المعنيين بتنظيم وتوعية السكان، وكذا نماذج التقارير الشهرية والمنشورات.

كانت القيادة العامة تحول إلى خلية الطبع أوامر ذات صبغة خاصة لها دلالات مناسباتية تحدد للمنفذين العسكريين من خلالها التاريخ وتوقيت الهجوم على

كل المراكز العسكرية الفرنسية المتواجدة في المنطقة، وهي أوامر لها دلالاتها الرمزية كرسائل توجه للعدو مفادها أن جيش التحرير الوطني أصبح منظما ويخضع لقيادة واحدة تختار الزمان والمكان والكيفية لشن هجومات خاطفة على العدو...إلخ.

5. فئة السياسيين الذين يتم اختيارهم بعناية ممن لهم ثقافة مقبولة، وقدرة على الإقناع، وسيرة نظيفة تؤهلهم لأن يكونوا قدوة في أعين المواطنين.
6. مجموعة الشبان المثقفين المجندين حديثا حيث يوزعون في البداية على الأفواج والمراكز ككتاب للمسؤولين ثم يتم اختيار بعضهم بعد مدة من التكوين لتولي مسؤوليات سياسية أو عسكرية.
7. الفئة المكلفة بالبريد والتي لها دور حاسم في تبليغ المعلومات التي يتوقف عليها النجاح أو الفشل، فكم من انتصارات حققها جيش التحرير الوطني بفضل معلومة مهمة وصلت في وقتها، وكم من حملة كبرى قام بها العدو ولم يحقق منها غايته لأن قيادة جيش التحرير الوطني تحصلت على المعلومات الكافية والضرورية في وقتها، لكن كم من مرة تمكن العدو من مباغتة وحدة ما من وحدات جيش التحرير الوطني فأبادها عن آخرها لأن المعلومة تأخرت ولم تبلغ في وقتها. لذلك فقد كان يُختار لهذه الفئة رجال ثقاة محنكون شجعان، يتميزون بسرعة البديهة، وسرعة الحركة، وحِدَّة السمع ودقة الملاحظة، وحسن التصرف في الأوقات الحرجة، يتمتعون بلياقة بدنية قوية، يعرفون جيدا جغرافية المنطقة (مسالكها، ومنابع مائها، ومصادر غذائها...).

ومن أجل التواصل الجيد وسيولة المعلومات يطلب من كل مركز أو مستشفى أو وحدة أو مجموعة قل عددها أم كثر أن تقوم بتعيين مجاهدين اثنين يتكفلان بنقل البريد منها وإليها، ولا بد لها من تعيين مركز خاص للاتصالات يكون معلوما لدى المكلفين بالبريد.

وتكملة لدور سعاة البريد، هناك فئة أخرى مكلفة أيضا بتبليغ المعلومات

في لحظتها، وهي الحراسات الثابتة في الأماكن المرتفعة جدا التي تشرف على مساحات شاسعة مهمتها المراقبة الدقيقة والدائمة للمنطقة وعند اكتشاف أي طارئ تبلغه حالا للقيادة العامة بواسطة الإشارات المختلفة المتفق على مدلولها الرمزي (شفرتها) مسبقا، مثلا فإن الإشارة بواسطة قطعة القماش الأبيض تدل على أن المنطقة خالية من العدو، وإشارة الدخان بدون نار ترمز لشيء معين، وطلقة الرصاص تعني حالة بذاتها وهكذا.

يتم هذا على مستوى المناطق المحرمة وفي عمق الغابات، أما على مستوى المناطق الآهلة بالسكان فيتولى المناضلون أو أفراد من السكان أنفسهم مهمة التنبيه بمداهمات العدو بإطلاق صيحة (راهم قادمين) ويتعين على من سمعها أن يرددها إلى أن تصل المعلومة لكل المجاهدين المتسللين داخل النسيج السكاني، أو المناضلين والمسبلين والفدائيين المطاردين من طرف إدارة العدو ليتخذوا الاحتياطات الضرورية حسب الموقف.

8. فرض رخصة المرور على الجميع، وذلك لحماية المنطقة من كل غريب، وأيضا لفرض الانضباط، ومنع التنقلات الفوضوية بحيث يفرض على كل وحدة أو مسؤول أن يطالب بتقديم الرخصة من كل شخص يكتشف في المحيط، ويتم توقيف من لا يحمل الرخصة المختومة بالختم الرسمي للمسؤول المعني.

قصة رهان وتحد بين قائدين فرنسيين وقائدين للثوار

نعود للنشاط العسكري وأورد كنموذج قصة متكررة في كل مناطق الوطن، إنها صراع التحدي على أرض الميدان بين قادة جيش التحرير الوطني، وما يقابلهم من القادة الفرنسيين، وأذكر قصة عشتها، إنها عملية تحد بين قائدين فرنسيين هما العقيد «ميكال» في منطقة «كيمل» والعقيد «متزنقر» في منطقة «النمامشة»، وقائدين للثورة هما عباس لغرور في جبال النمامشة وعاجل عجول في وسط المنطقة المحرمة (غابة كيمل بني ملول، البراجه).

فلقد كان العقيد «ميكال» مغرورا بشجاعته يتوعد عاجل عجول، بالقبض عليه حيا أو مقتولا، وعاجل عجول بدوره كان يتوعد «ميكال» بالقتل لأنه كان

قاسيا مع السكان خاصة في منطقة «وادي العرب». وكان العقيد «متزنقر» بدوره يتوعد عباس لغرور في جبال النمامشة.

فكانت نهاية التحدي بين الأربعة لصالح الثوار حيث تمكن عاجل عجول من رأس العقيد «ميكال» في كمين قرب (قرية الولجة) في سفح وادي العرب، فقتل «ميكال» ومن معه في ذلك الكمين، وأحرقت مركباته، وغنمت كل الأسلحة، وفي كمين آخر غير بعيد عن المكان الذي قتل فيه «ميكال» جرح «الكاهن جاك» الذي خرج مع فرقة عسكرية من ثكنة «خيران»، وقد دفن الاثنان «ميكال» و»الكاهن جاك» في حفل جنائزي أقيم لهما بباتنة يوم 18 مارس 1955.

أما البطل عباس لغرور، فقد تمكن بدوره من قتل عدوه العقيد «متزنقر» والنقيب المشهور في الجيش الفرنسي «كروطوف»، وأيضا الحاكم المدني لمدينة تبسة «دوبوي» قرب «قنطيس»، وبذلك ربح قادة الثوار التحدي كالعادة.

لقد كان التحدي على أشده بين هؤلاء القادة الأربعة الذين جمعت الصدف بينهم في حقل سجال واحد من أجل السيطرة على الميدان.

تفاعل الطبيعة مع المجاهدين خلال الثورة

كان عنف نوفمبر مؤسسا وطبيعيا وأخلاقيا وإنسانيا حتى مع العدو نفسه لذلك باركه الله وقدسه وألهم فئات المجتمع التفاعل معه بما يحقق الغاية، وحتى الحيوانات المتوحشة قد تفاعلت وتأقلمت مع الثورة والثوار، فنجدها تنحاز إلى حيث يوجد الثوار وسط الغابات الكثيفة المحاصرة من طرف العدو مستنفرة منه، مستأنسة بالمجاهدين.

فالذئاب التي عادة ما تنفر من الإنسان وتفر منه، لم تعد تفعل ذلك مع الثوار في حال قيام العدو بمحاصرة الغابة، كانت تلجأ إلى حيث تشتم رائحة الثوار هروبا من خطر الجيوش الفرنسية، وتركّز نظراتها الحادة على الجهة التي يتواجد بها الفرنسيون، كان ذلك تصرفا غريزيا ملفتا للانتباه وأقرب إلى الخيال، فتلك الظاهرة دفعت بالثوار في كثير من المناسبات إلى الاستعانة بتلك الحيوانات التي خصها الله بحاسة الشم لتقدير المسافات التي تفصلها عن العدو في حالة

استحالة الرؤية جراء كثافة الأشجار، أو بسبب سوء الأحوال الجوية، فكلما هدأت الذئاب وقلت حركاتها واستقرت في مكانها مطمئنة تحت جذوع الشجر كلما كانت المسافة بعيدة بينها وبين العدو، أما إذا بدأت هذه المخلوقات تغير مكانها وتنحاز لجهة المجاهدين وهي تراقبهم بطرف خفي، فذلك يعني أن أفراد الجيش الفرنسي قادمون نحوها، وفي هذه الحالة على المجاهدين أن يهيئوا أنفسهم إما لمواجهة الجنود الفرنسيين باشتباك يمكّنهم منهم ويحقق غايتهم، أو الانسحاب إلى حيث تقتضيه الظروف ومجريات الأمور.

كم من مرة استرشدنا بالذئاب عندما نقرر الانسحاب، فنتبع آثارها بحذر إلى أن نتمكن من الإفلات دون تصادم مع وحدات العدو التي لا قبل لنا بها، فأي وجهة تسلكها الذئاب فهناك الأمان في غالب الأحيان.

أما الكلاب فحدث عنها ولا حرج فهي تفرق بين رائحة الثوار ورائحة أفراد العدو وأفراد الحركى ليلا، فلا تنبح في حال تسلل الثوار إلى تجمعات السكان ليلا، بينما يشتد نباحها عندما تشتم رائحة الفرنسيين أو تراهم قادمين، وحتى الحركى فإنها تعافهم فيتعالى نباحها رغم كونهم من فصيلة السكان الأصليين، ولأجل ذلك أصدر العدو تعليماته للسكان بمنع تربيتها، وأمر بقتلها في كل مكان.

أما الحمير التي كانت نعم المعين للمجاهدين في حمل أثقالهم وجرحاهم ومرضاهم، فإنها تأقلمت بدورها مع ظروف الحرب بذكاء فطري، فكلما سمعت مجموعة الأحمرة صوت محركات الطائرات انطلقت مسرعة للاختفاء تحت الأشجار الكثيفة، وتستمر متخفية ساكنة في مكانها مطأطأة الرأس متحسسة بآذانها استمرار التحليق الروتيني لمختلف الطائرات التي تعجز عن كشفها لقدرتها الفائقة على الاختفاء، وعندما تتأكد من ابتعاد صوت الطائرات فإنها تخرج للرعي وكأن شيئا لم يكن. شيء لا يصدق ولكنها الحقيقة، وبذلك أثبتت التجربة أن الحيوانات تأخذ عاداتها من المواقف المتكررة والتدريب.

فإذا كانت تلك هي حال الحيوانات، فما عسانا أن نقول عن حال البشر العاقل في معركة تحرير الجزائر الذي تفاعل بكل إيجابية مع الثورة روحيا وعقائديا ومدنيا، وبإلهام قدسي من الله لانت القلوب وتعمق التضامن والتكافل

وزادت المحبة في الله والوطن، فالتزم الجميع بالنضال والجهاد لتحرير الوطن من دنس المحتلين.

لم يتخلف أخيار المجتمع الجزائري منذ الوهلة الأولى عن التفاعل الإيجابي مع الثورة والثوار بما يقتضيه الواجب بتلقائية ملفتة للانتباه، كان ذلك واضحا على مستوى كل فئات المجتمع؛ الرجال والكهول والشيوخ والنساء، الأمهات والفتيات وحتى الأطفال لم يتخلفوا عن تسجيل حضورهم التاريخي في المعركة بأدائهم مهام يعجز عن تحملها الكبار في تلك الظروف الخطيرة، كربط الاتصالات، وتبليغ المعلومة، وإيصال الدواء للجريح، أو استطلاع طريق للمجاهدين قبل تنقلهم لتنفيذ عملياتهم النوعية، وما إلى ذلك من المهام التي غامر الأطفال بأدائها بكل جدارة.

أما المرأة الجزائرية فهي الأخرى لم تتخلف عن واجبها النضالي على مستوى مختلف المواقع، فلقد أدت دورها في ميدان القتال، وفي ميدان الفداء، انفردت بأدوار بطولية كوضع الألغام وإطلاق الرصاص على الخونة في المدن، والتطوع للعلاج، والخدمات الإنسانية الأخرى. لقد أصبحت الفتاة تشترط النشاط والجهاد كمهر لمن يريدها زوجة، وكثيرا ما كانت العجائز يعطفن على المجاهدين فيضمدن أقدامهم الدامية بضمادات العطف والشفقة، ويقدمن لهم ما توفر لهن من طعام يجدد طاقة أجسامهم المنهكة، ويسهرن الليالي متطوعات لغسل الثياب وإعداد الوجبات الغذائية لمئات الرجال المرابطين في المحيط القريب منهن دون كلل ولا ملل، يزغردن على من يسقط شهيدا في ساحة الشرف، ويدفعن بمن بقي من الرجال الأشداء إلى المعركة ويحفزنهم إلى ما يقتضيه الواجب منهم.

فالرجال وخاصة وسط السكان كانوا هم العين الساهرة للمجاهدين في راحتهم وتسللهم لتنفيذ المهام، والعين الفاحصة لأماكن العمليات، والدليل لقطع المسافات ليلا عبر المسالك الوعرة، والمنظمين لقوافل التموين على دوابهم ومركباتهم، وهم عيون الفدائيين والمسبلين والمناضلين لحظة تنفيذ العملية ضد الخونة، وهم العناصر الفعالة في المجالس الشعبية والخلايا السرية التي كانت تشكل حلقات التواصل بين السكان والثوار، إلخ...

قساوة الحياة في المناطق المحرمة

لم تكن حياة المجاهدين في المناطق المحرمة خالية من المشاق والصعوبات، ولا مؤمنة من الهجومات المفاجئة في كل حين خاصة بعد أن حصل الجيش الفرنسي من الحلف الأطلسي على الحوامات التي مكنته من عنصر المفاجأة والمباغتة السريعة لوحدات جيش التحرير الوطني ليلا ونهارا، وكذلك العديد من طائرات الإسناد والاستطلاع والمطاردات، فالمجاهد الذي يعيش قرب التجمعات السكانية تكون حياته أيسر من حياة زميله في الجبال والمناطق المحرمة حيث يجد من يتكفل بكل متطلبات حياته من إيواء وإطعام ولباس وحراسة ونظافة وتنقل وغير ذلك من المتطلبات الأساسية.

فالغذاء مثلا يشكل إحدى الصعوبات في خط النار حيث لا تتوفر للمجاهدين شروط إعداد طعامهم بأنفسهم، وفي أغلب الأوقات يكتفون بما يجدونه متيسرا أمامهم من نباتات أو حبوب يضطرون لتحميصها (قلية) أو سلقها (شرشم) في بقايا شظايا القنابل التي تلقيها عليهم طائرات ب 26. وعندما تتوفر شروط الأمن يتداول المجاهدون بأنفسهم على طحن تلك الحبوب بالمطاحن التقليدية التي يتركها السكان في قراهم المهجورة ثم يعدون دقيقها «كرون/ مَلَّة» تحت الرماد.

وأسرد هنا قصة غريبة للمجاهد حويلي وهو من مواليد وادي ريغ وكان مكلفا بالتموين في خط النار، ويتميز بالصبر على الانتقادات اللاذعة التي يتلقاها من المجاهدين فلقد كان رحمه الله مقتصدا بارعا يقسم على المجاهدين سبع حبات من القهوة فقط، وللمجاهد أن يلوكها في فمه، أو يدقها بين حجرين مسطحين ثم يقوم بغليها مع قليل من الماء في وعاء حديدي من بقايا الجنود الفرنسيين ليحتسيها بعد ذلك، وكثيرا ما يشترك أكثر من مجاهد في جمع الحبات وإعدادها بالطريقة المذكورة لعلها تخفف عنهم عناء الجوع والتعب.

وفي الحالة الطارئة لا يجد المجاهد كما ذكرنا غير النباتات غير السامة، أو ثمار بعض الأشجار كالبلوط الجبلي، وإلا فعليه بالصوم الاضطراري إلى أن تنفرج الأزمة بخروج قوات العدو من الجهة المحاصرة، والتي قد يدوم حصارها لأكثر من أسبوعين. وأذكر حالة عشتها وسط مجموعة من المجاهدين خلال

شهر رمضان لسنة 1957، وهي حالة متكررة خلال الثورة في الجبال، لقد قمنا بصيام كل شهر رمضان العظيم في غابة كيمل على كمية من الشعير عثرنا عليها في «مطمورة» لأفراد الشعب الذين رحلوا وحشروا قهرا في محتشد «شناورة».

لقد كنا عند توفر الأمن نتناوب فيما بيننا على طحن ما تيسر من حبوب الشعير ثم ننخل الطحين الخشن ونطبخه في الماء مع الملح وقليل من الزيت ليصبح حساء نحتسيه، أما الدقيق الناعم فنقوم بعجنه لخَبزه كقريصات تحت الرماد، مع العلم أننا كنا محظوظين بعثورنا على الكمية المذكورة من الشعير لأن حملات العدو تناقصت في منطقتنا بسبب انتشار الثورة في مناطق أخرى خففت عنا الحصار خاصة بعد عمليات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني.

وأيضا خلال شتاء 1955 عندما حاصر العدو منطقتنا بقوات ضخمة فرضت علينا تجنب التصادم مع تلك القوات التي لا قبل لنا بمواجهتها، فانتقلنا إلى منطقة مجاورة آمنة بعض الشيء ولكن لا يوجد فيها تموين، استمر مكوثنا بها 15 يوما بدون أي غذاء، وبمجرد خروج الحملة عدنا لمنطقتنا لنبحث عن غذاء يسد رمقنا، وبينما نحن كذلك وإذا برب العباد يبعث لنا بقرة صفراء، الله وحده يعلم كيف ساقها لنا، فالمنطقة خالية من أي نوع من الماشية لأن الطائرات تقصف كل كائن حي، ثم إن الحملة كانت مستقرة بالمكان ولم تترك ما يمكن للثوار استغلاله، فلو عثروا على تلك البقرة لأكلوها.

لقد حاولنا القبض على البقرة فلم نستطع بسبب الهزال والجوع، فأطلقنا عليها الرصاص وبادرنا بسلخها، وبدأ كل واحد منا يشوي ما تيسر منها، والمفاجأة الكبرى أننا جميعا أصبنا بالإسهال، وأصبح برازنا دما أسود مصحوبا بآلام حادة، ومن حسن حظنا أن العدو كان قد خرج لحينه من المنطقة وإلا كان مصيرنا الاستشهاد أو الأسر الأكيد بسبب ما أصابنا.

فما أكثر الحالات المتشابهة التي كان المجاهدون في المناطق المحرمة يتعرضون لها باستمرار، ورغم ذلك فالمعنويات دائما بقيت مرتفعة لأن تلك المعاناة أصبحت جزءا من حياتنا تحفزنا على التحدي بمقاتلة العدو في كل الظروف، لأنه لا معنى لوجودنا إن لم نقم بذلك القتال الذي يبقى هو الشغل الأساسي

والدائم للمجاهد.

وبالإضافة إلى مقارعة العدو المستمرة، فلا بد من أداء مهام أشد قساوة يقتضي منا الواجب أداءها في كل الأحوال الصعبة، كمهمة جلب التموين بقوافل البغال لتخزينها في المناطق المحرمة رغما عن العدو وطائراته، فلا خيار لنا في ذلك، علينا تمرير القوافل في كل الأحوال سالمة، وإن اعترض العدو طريقنا نترك له من يشتبك معه إلى غاية إبعاد القافلة عن الخطر.

ولما كنت مسؤولا عن قسمة الرميلة التي يطلق عليها مطمورة الثورة لخصوبة أرضها وسخاء سكانها الذين كانوا يستقبلون المجاهدين ليلا بالأطعمة الباردة التي يسمونها «الرفيس» وكانوا يتحاشون إشعال النار خوفا من رقابة العدو. وكنا نقترض من أغنيائهم المال لِمَا بعد الاستقلال، وأذكر من بين المقرضين الفلاح الغني ابن سلطان بالرميلة الغربية، وبعد الاستقلال لا أحد اعترف بذلك السخاء الذي كانوا يشملون به الثورة والثوار.

كانت جماعة الحركى بقيادة محمد أوعباس يتابعون خطواتنا خطوة بخطوة، يترصدون نشاطنا من بعيد، ويتحاشون التصادم معنا، غايتهم تقديم المعلومات عن نشاطنا في الليلة السابقة لضابط المخابرات، ونحن بدورنا لم نكن ملزمين بمقاتلتهم لأن مهمتنا سياسية تنظيمية مقتصرة على جمع المال، وفض الخلافات بين السكان، ومراقبة سير الخلايا السرية والمجالس الشعبية، فأولوياتنا توفير مستلزمات حياة المجاهدين المقاتلين وإذا فرض علينا القتال نقوم بالواجب.

كان قائد الحركى محمد أوعباس يقوم بجمع كل الرجال في غرف قريبة من بعضها، ثم يجمع النساء في غرف أخرى ليسهل عليهم التمتع ببعضهن غصبا فيتلذذون بإهانة السكان الذين يتعاطفون مع المجاهدين.

وفي المناطق المحرمة كنا نتزعج كثيرا من التحليق البهلواني للطائرات المكلفة بمراقبة المنطقة، خاصة طائرات (ت 6) التي كان صوت محركاتها يؤثر على الأعصاب، غايتهم منعنا من أي نشاط، وهو ما يؤكده الجنرال الطيار «ميشال فروجي» في مذكراته حيث يقول: «كان الجنوب القسنطيني كما هو معروف يعج

بالمناطق المحرمة التي تقع أوسعها في قلب الأوراس، فهي خارج ضربات قواتنا البرية، وكنا نعرف بأن جبهة التحرير الوطني قد أقامت فيها مراكزها القيادية، وعشرات الكتائب، أصبحت ملاذا آمنا للمتمردين، وهو ما لم نستطع تحمله، وعلينا جعل الحياة مستحيلة على المتمردين، وفرض الاستنفار والاختفاء الدائم عليهم تحت الأرض خلال مدة التحليق الطويل، ورغم أن هذا الأسلوب كان مكلفا، ولكننا واصلنا اعتماده مع إلقاء قنابل ثقيلة على المنطقة تزن 1000 رطل، بعضها كان متأخر الانفجار، كم كانت أمنيتنا الأساسية التمكن من كشف كتيبة من المتمردين، تسير في مكان مكشوف، لنسارع إلى إبادتها، فمن خلال استمرارنا في التحليق كنا نعبر عن إرادتنا في محاربتهم في أي مكان يتواجدون فيه حتى في المناطق المحرمة»[1].

ثم يواصل: «كان المتمردون يمشون في جماعات صغيرة على الأقدام، حيث أن الكتيبة تضم مائة محارب على أكثر تقدير، والفرقة تضم عشرين فردا، كنا نقوم بمهماتنا الاستطلاعية المسلحة بواسطة طائرات (ت6) وأحيانا بالمطاردات الثقيلة، كان علينا أن نولي انتباها خاصا في الأوراس للمناطق المحرمة وما يجري فيها، حيث أن الطيارين هم الوحيدون القادرون على الحراسة المعمقة لتلك المناطق بمختلف الطائرات الخفيفة والثقيلة...، وكنا نعرف حتى أسماء المسؤولين، وبالتجربة أصبح في مقدورنا استنباط الأدلة بسرعة على تواجد المتمردين في تلك المناطق التي لم نر فيها أي أثر لهم في الطلعات السابقة».

ويواصل: «هكذا انغمست فرنسا سنة 1956 في التصدي للمشكل الجزائري، وكان المجهود المبذول هائلا،... وخصوصا القوات الجوية التي كانت في مستوى الوضع أمام تحدي خصم مصمم، وشجاع، يواجه هجماتنا بفطنة وبرودة دم، الشيء الذي جعل هجماتنا الجوية تنال قسطها من الخسائر،... وكان ذلك هو مصدر احترامنا لخصمنا الذي كان يواجه طائراتنا بواسطة رشاشات (ف م 29/24) كلما أمكنه ذلك، حيث كان يجبر الطائرات الخفيفة على أن تختزل مهمتها... لقد وجدنا أنفسنا أمام تمرد يتطور ويتعاظم وهو ما فرض علينا تجنيد

(1) الجنرال ميشال فروجي/ الحرب الباردة وحرب الجزائر منشورات القصبة، الجزائر – 2008.

أسراب أخرى من الطائرات، وأجبرنا على تصفيح قمرات قيادتها خوفا من الدفاعات الأرضية المضادة للمتمردين».[1]

ومن جانبنا نحن الثوار كنا جد فخورين بشجاعة أفراد الشعب الجزائري الذي فر من المحتشدات ولجأ للحياة في خط النار وسط تلك المناطق المحرمة متحملا مخاطر الإبادة، والبرد، والعراء، والجوع، ومطاردة العدو المستمرة إلى غاية توقيف القتال، وما يدعو للافتخار أنهم وهم في وضعهم المأساوي، كانوا يتعاملون مع واقعهم البائس بنظرة مستقبلية متفائلة واعية وواعدة، بحيث أنهم لم يغفلوا يوما عن تعليم أبنائهم في تلك الظروف القاسية تحت القصف والحملات التفتيشية الكبرى، وقد تم لهم ذلك بفضل تطوع معلمين عصاميين كان هدفهم أجر الجهاد المقدس، وإنقاذ أطفال لاجئين فرضت عليهم فرنسا ذلك الواقع، أذكر على سبيل المثال الشيخ محمد بدرة، الذي مكن الكثير من الأطفال اللاجئين من الاندماج في مدارس الاستقلال، ومتابعة دراستهم الجامعية، التي أهلتهم لشغل مراتب سامية في مؤسسات الدولة الحديثة.

وبما أننا تكلمنا عن أطفال خط النار، فلا بد من التعرض لشريحة الشيوخ العجزة من المجاهدين الذين استجابوا رغم تقدم سنهم لواجب الجهاد، حتى أن بعضهم غامر بالذهاب لتونس من أجل السلاح، غير أنه وبعد أن تثاقلت خطاهم وتقوست ظهورهم أعفاهم جيش التحرير الوطني من خوض العمليات القتالية، وكان عددهم يزيد عن 150 مجاهدا شيخا، في المنطقة الثانية وحدها أنشأت لهم القيادة مركزا خاصا بهم يتوفر على بعض ضروريات العيش الكريم، ولكنهم كانوا هم أيضا هدفا لطائرات العدو، والحملات الكبرى التي شنها الجنرال شال ومن قبله ومن بعده.

وأشير في هذا الصدد إلى أن الثورة في الأوراس كسائر الجهات الأخرى قد استندت إلى بعض العائلات التي التحق كل أفرادها بالجهاد شيوخا وأطفالا ونساء.

---

(1) نفس المرجع.

القيادات التي توالت على تسيير منطقة الأوراس من 1954 حتى 1962

هناك ثلاث قيادات تعاقبت على تسيير منطقة الأوراس خلال أربع فترات متباينة عن بعضها البعض من 1954 حتى 1962 وهي كما يلي:

الفترة الأولى، والفترة الثانية سيرتا من طرف القادة التاريخيين الذين حضّروا للثورة وفجروها في الأوراس.

الفترة الثالثة سيرت من طرف القيادة التي انبثقت عن مؤتمر الصومام، والمتمثلة في لجنتي التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية.

الفترة الرابعة سيرت من طرف العقيدين اللذين سيرا الولاية الأولى من الداخل كسائر الولايات الأخرى، وسنتعرض بالتفصيل لكل فترة والقادة الذين سيروها.

أولا - فترتا القادة التاريخيين 1954/ 1955/ 1956

أ- مرحلة القائد الفذ مصطفى بن بولعيد ونوابه الثلاثة شيحاني بشير، وعباس لغرور، وعاجل عجول

فبفضل جهود القائد مصطفى بن بولعيد ورؤساء الأقسام الثلاثة عباس لغرور في محيط خنشلة، وعاجل عجول في محيط منطقة أريس، والطاهر غمراس النويشي بمحيط بوعريف شرق مدينة باتنة تغلغل التنظيم السري في منطقة الأوراس، واستمر يتفاعل محافظا على سريته.

فبحكمة وعبقرية القائد الرمز مصطفى بن بولعيد ونوابه الثلاثة التاريخيين أوفت منطقة الأوراس بالعهد الذي أكده ابن بولعيد أمام زملائه في الجزائر العاصمة، وهو صمود الأوراس في وجه الجيش الفرنسي مهما استنفر من قوة، وذلك لمدة تمكن المناطق الأخرى من إعداد نفسها لخوض غمار الكفاح بفعالية.

ونتيجة لذلك الصمود الأسطوري تحمل سكان المنطقة صدمات لا توصف، لقد اجتثوا من عمقهم الطبيعي بعد تدمير كل القرى والمداشر، وإتلاف المحاصيل، ثم حشروا بدون رحمة في تجمعات الفقر والحرمان والأوبئة، عزاؤهم الوحيد انتشار الثورة، وما كان يقوم به أبناؤهم الثوار في ميدان القتال من ضربات موجعة للجيش المحاصر للأوراس على طول أيام وليالي سنتي 1955 و1956، تلك

البطولات التي أجهضت مشروع وأد الثورة في مهدها بالأوراس، وعمقت اليأس والقنوط في نفوس المجتمع الفرنسي وصحافته ودعاة الجزائر فرنسية.

أذكر القارئ الكريم بأنني قد تعرضت بالتفصيل في الصفحات الأولى التي تضمنتها المذكرات لمرحلة القائد الفذ مصطفى بن بولعيد، وكيف هيأ للثورة وأشعل فتيلها ليزلزل الأرض من تحت أقدام المحتلين ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، وبينت كيف تم استدعاء مئتين وثمانين (280) مغوارا من بين مناضلي قسم أريس، وكيف تم اختفاؤهم عن أعين العدو طول يوم 31 أكتوبر 1954 في مساكن أولاد ابن شايبة بالحجاج، شمال شرقي مدينة أريس، وكيف وزع عليهم السلاح، وكيف شكل الأفواج، وحدد لها أهداف العمليات، ولقنهم كلمة السر (خالد – عقبة)، وكيف انتقل إلى المجموعة الثانية المتكونة من سبعين (70) مغوارا بدار بولقواس بناحية بوعريف (لقرين) ليبشرهم بأن أسماءهم ستدخل التاريخ بتنفيذهم أولى الهجومات على مراكز الاحتلال، وكيف عين أول قيادة عامة لجيش التحرير الوطني في الأوراس المتكونة منه ومن نوابه الثلاثة المذكورين شيحاني بشير، وعباس لغرور، وعاجل عجول.

ولما أنهى كل الترتيبات والتنظيمات العسكرية والسياسية التي تضمن استمرار الثورة في الأوراس قرر السفر إلى ليبيا لربط الاتصال مع أحمد بن بلة بغرض توفير السلاح للثورة والتعريف بها دبلوماسيا، ووضّحت كيف ألقي عليه القبض بالحدود التونسية الليبية (ابن قردان)، وكيف فر من سجن الكدية يوم 10 نوفمبر 1955 وعاد من جديد لقيادة الأوراس وذلك خلال شهر مارس 1956، وكيف نال الشهادة بالجبل الأزرق نتيجة انفجار لغم أسقطته المخابرات الفرنسية بالطائرة.

وعلى القارئ الكريم أن يعود لعناوين الفترة الأولى والفترة الثانية في الجزء الأول من المذكرات ليجد كل التفاصيل عن سيرة القائد الفذ مصطفى بن بولعيد وأعماله الخالدة التي أطنب المفكر مالك بن نبي في مباركتها، منوها بالمعارك البطولية التي سجلت خلال فترة القادة التاريخيين خلال 1955 و1956 في كتاباته الشهيرة.

ب- مرحلة القائد شيحاني بشير (الملقب بـ: السي مسعود)

ولد **بشير شيحاني** بالخروب (قسنطينة) بتاريخ 22 أفريل 1929، أبوه رمضان شيحاني، دخل المدرسة الفرنسية بالخروب، وتلقى تعليمه بالعربية بزاوية سيدي حميدة بالناحية، وأنهى تعليمه المتوسط سنة 1949، وانضم عام 1952 إلى رئيس دائرة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بقسنطينة المناضل حشاني إبراهيم ثم عين ببشار، وبعد عمله ببشار عاد لدائرة باتنة إلى جانب مصطفى بن بولعيد ومسؤولي الأقسام الثلاثة في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ليقفوا وراء مصطفى بن بولعيد.

كان بشير شيحاني بجانب مصطفى ليلة إعلان الثورة، وقد عينه نائبا عنه مع عاجل عجول وعباس لغرور، ولما سافر مصطفى لليبيا خلال شهر فيفري 1955 تركه مكانه على قيادة المنطقة الأولى الأوراس بمعية عباس لغرور وعاجل عجول واستمر في تلك المهمة إلى غاية استشهاده بعد معركة الجرف التاريخية.

شيحاني بشير يتخذ عدة إجراءات تنظيمية



لقد واصل القائد شيحاني بشير ونائباه عباس لغرور، وعاجل عجول تسيير الثورة في الأوراس خلال غياب القائد العام مصطفى، حيث نشطت وتيرة الكمائن والهجومات، وأصبح التنافس على افتكاك السلاح من يد جنود العدو ميزة تستحق التنويه، وقد أدى ذلك إلى توسع الانتشار إلى الجهات المجاورة، وعم الوعي الثوري وسط سكان السفوح والسهول الذين استخلصوا العبرة من ترحيل إخوانهم سكان الجبال من قراهم وحشرهم في تجمعات تفتقر لشروط الحياة العادية، بغية قطع الصلة بالثوار.

وبكل أسف واجه شيحاني بشير عدة مشاكل من طرف بعض القادة منهم على الخصوص عمر بن بولعيد الذي أصبح يطالب باستخلاف أخيه في قيادة الأوراس، وكذلك الشأن بالنسبة لعايسي مسعود الذي لم يقتنع بالمهمة التي كلفه بها شيحاني بشير وهي التموين وتوزيع المؤن على الأفواج لأن طموحه كان يستهدف العضوية بالقيادة العامة. لقد تقاطعت رغبات عمر بن بولعيد وعايسي

مسعود فتحالفا ضد شيحاني بشير إلى درجة التفكير في اغتياله، ورغم ذلك حاول شيحاني بشير كسب ود عمر بن بولعيد لما حاول إغراءه بالقيادة الشرفية، بل وحتى برئاسة الجمهورية مستقبلا دون جدوى، فلا عمار رضي بالقيادة الشرفية، ولا معارضوه قبلوا بذلك الاقتراح الخيالي، وحجتهم في ذلك أن مصطفى قد أوصى بعدم إسناد أية مسؤولية لأخيه عمار.

وحتى يخفف شيحاني بشير الضغط عن نفسه، حاول تغيير مركز القيادة العامة التي تركها مصطفى في عمق غابة كيمل – بني ملول بالمكان المسمى لحوية إلى مركز القلعة جنوب خنشلة، ليبتعد عن ضغط القادة المذكورين، فطاب له المقام هناك بمركز القلعة لفترة من الزمن، رغم الاحتجاجات التي وجهت إليه، من ذلك اتهامه بالتخلي عن وسط وغرب منطقة الأوراس.

حاول شيحاني بشير أن يرد على خصومه بالشروع في تنفيذ تنظيمات جديدة تزيد من فعالية جيش التحرير الوطني خاصة بعد انتشار الثورة وتوسع نفوذها، وانضمام ثوار الجبل الأبيض بتعليمات من مصطفى بن بولعيد قبل أسره وكان ذلك بعدة إجراءات وهي كما يلي:

الإجراء الأول: هو تثبيت قرار تحويل مركز القيادة من مركز لحوية في وسط غابة بني ملول إلى مركز القلعة بالشرق حيث أصدر التعليمات بتوجيه المراسلات إلى القيادة في المركز الجديد. وهناك من فسر ذلك القرار المتسرع للقائد شيحاني بشير برغبته في التقرب أكثر من الحدود التونسية، ليسهل عليه الاتصال بالوفد الخارجي بالقاهرة، أملا في الانضمام إليهم، ولم لا؟ وهو القائد الأعلى للأوراس حصن الثورة في تلك المرحلة المبكرة، وهي فكرة موفقة ليته نفذها، لأنه لو نفذها لجنب الأوراس التهميش الذي سلط عليه.

الإجراءالثاني: الاتفاق على إجراء تغييرات هيكلية وتعيين بعض المسؤولين خاصة على مستوى الجهة الشرقية، أذكر على سبيل المثال تعيين عمر البوقصي على ناحية صدراتة، ولزهر شريط على الجبل الأبيض، وبشير ورتان على ناحية تبسة، والوردي قتال على ناحية سوق أهراس، كما أسندت مسؤولية الحدود الجنوبية على الحدود التونسية إلى الصالح الخنشلي والجيلالي السوفي، وأسندت

أيضا مسؤولية الحدود الشمالية إلى حمة بن عثمان.

الإجراء الثالث: الاتفاق على تقسيم منطقة الأوراس إلى ثلاث نواح كبرى وفق التكوين الجغرافي للمنطقة وهي:

- **أولا-** ناحية الغرب التي تبدأ من محيط باتنة إلى حدود منطقة القبائل، وتشمل سطيف والحضنة وما بينهما.
- **ثانيا-** ناحية الوسط التي تشمل جبل تامزة، وجبل شلية، وغابة بني ملول، وغابة كيمل، وغابة البراجة، وسلسلة أحمر خدو والجبل الأزرق والصحراء.
- **ثالثا-** ناحية الشرق التي تبدأ من شرق جبل عالي الناس وبالضبط الطريق الرابط بين قرية جلال ومدينة خنشلة، وتمتد حتى الحدود التونسية بما فيها قطاع (secteur) السوافة طالب العربي وعبد الحي السعيدي في الجنوب على الحدود التونسية.

الإجراء الرابع: لما قرر إحداث مهمة الرقابة التي أسندها لنائبيه لغرور عباس وعاجل عجول ولعل القائد شيحاني بشير كان يحاول إبعادهما عن مركز القرار ليشغلهما بمهمة الرقابة التي تتطلب التنقل الدائم، حيث كلف عباس لغرور بمراقبة الناحية الشرقية أي المحيط الذي يوجد فيه مركز القيادة، المجال الطبيعي لمسؤولية عباس لغرور منذ إعلان الثورة، مع العلم أن شيحاني بشير كان يرتاح لعباس لغرور أكثر من ارتياحه لعاجل عجول.

كما عين عاجل عجول مراقبا على الوسط والغرب، وقد تعمد موالاته لخصميه عمر بن بولعيد وعايسي مسعود، وذلك ليتحرر من مضايقاتهما، وبذلك سهل لعمار ولعايسي الانفراد بالجهة الغربية.

الإجراء الخامس: وكان في جوهره قرارا سياسيا واقتصاديا وهو منع التدخين على المدنيين والمجاهدين على حد سواء، وذلك بقصد إلحاق الضرر بالاقتصاد الفرنسي، وتبليغ رسالة إعلامية مفادها أن الثورة أصبحت متحكمة وقراراتها نافذة.

الإجراء السادس: الرد السريع على تآمر بورقيبة مع الفرنسيين على القضية الجزائرية، بقبول الرئيس بورقيبة اتفاقية الاستقلال الذاتي التي أخرجت تونس من مجهود تحرير المغرب العربي، وأعطت للجيش الفرنسي الفرصة للتفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية.

وردا على ذلك قررت قيادة الثورة في الأوراس بكل أعضائها معاقبة بورقيبة ميدانيا وذلك بتقديم الدعم المادي والمعنوي لثوار تونس الرافضين لاتفاقية الاستقلال الداخلي بقيادة الطاهر لسود، وقد تولى عباس لغرور تسليم تلك المساعدات المتمثلة في أربعين مليون سنتيم وكمية معتبرة من الأسلحة لتمكينهم من مواصلة المقاومة ضد مشروع بورقيبة، كما تقرر أيضا التنسيق مع المعارض السياسي صالح بن يوسف.

وبكل أسف فإن قرار ثوار الأوراس لدعم ثوار تونس قد انعكس على الأوراس ومجاهديه لاحقا لما تحالف الرئيس بورقيبة مع عبان رمضان فدفعوا أرواحهم ثمنا لذلك الدعم المعنوي والمادي خلال فترة لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.

عمر بن بولعيد يتنصل من قيادة شيحاني بشير

كان مصطفى بن بولعيد قد كلف مجاهدين من قبيلته بمهمة نشر الثورة خلال الأشهر الأولى في المناطق المجاورة، أذكر من بينهم: ابن أخته رعايلي مصطفى بسطيف، وابن عكشة بعين التوتة، وطورش بالحضنة، وآخرين بجبل وستيلي والجبل الأزرق مثل أحمد عزوي قائد فرقة المتطوعين، والشريف رابح وآخرين على مستوى محيط أريس، لذلك فقد احتمى عمر بن بولعيد بالقادة المذكورين في تمرده على القائد شيحاني بشير.

والملاحظ أن عمر بن بولعيد لم يجد الدعم من كل قيادات الجهة الغربية، مثل الحاج لخضر عبيد على سبيل المثال الذي لم يكن مؤيدا لتولي عمر بن بولعيد القيادة، ولا راضيا عن استمرار عاجل عجول وعباس لغرور فيها.

وبما أن شيحاني بشير كان بعيدا بعض الشيء عن المقاتلين كرمز للقيادة، فإن ذلك حرمه من الاحتكاك بالمجاهدين، وربط علاقة حميمية مباشرة معهم يمكن أن يستغلها في وجه خصومه والمتمردين عليه وقت الحاجة.

شيحاني بشيريسن حكم الإعدام في حق المجاهدين

بعد شق عمر بن بولعيد عصا الطاعة عن قيادة شيحاني بشير، واستمرار عايسي مسعود في تمرده في محيط إينوغيسن، وتجرؤ كربادو على محاصرة القائد شيحاني بشير بعد قتله لرئيس القسم مسعود معاش المنتمي لعرش بني وجانة انتقاما منه لشرفه، وبعد إعدام معمر المعافي المتهم بخطيئة أخلاقية، وإعدام بعض النسوة المتهمات، وهي كلها مؤشرات توحي بانزلاقات خطيرة كان لا بد للقائد شيحاني بشير من التصدي لها بما يفرض الانضباط العام على الجميع، وقد تبين له بأن آخر العلاج هو الكي لذلك سن عقوبة الإعدام.

ودون أن يستشير شيحاني بشير نائبيه أمر بتنفيذ حكم الإعدام في محمد غبروري المتهم بالتآمر مع عمار معاش على قتل شيحاني بشير شخصيا، ولما جاء دور إعدام عمار معاش تحفظ عاجل عجول وعباس لغرور على تنفيذه اتقاء للفتنة[1].

في النهاية رضخ شيحاني بشير لتحفظات نائبيه، لأنهما أعلم منه بالنعرات القبلية، لذلك أجل إعدام عمار معاش إلى غاية حضور المتهمين عمر بن بولعيد وعايسي مسعود للتحقيق معهما، ولكنهما رفضا الحضور، فأصدر تعليماته بضرورة إحضارهما بالقوة، غير أن ذلك لم يتحقق لأنهما متمردان على سلطة الجميع، وبذلك استمر حكم الإعدام معلقا في حق المتهمين الثلاثة إلى غاية استشهاد القائد شيحاني بشير.

والحقيقة أن أحكام شيحاني بشير بالإعدام لم تقتصر على المذكورين، إنما شملت أيضا شابين تونسيين متخرجين من جامعة السوربون، كانا قد التحقا بالثورة تحت شعار الكفاح المشترك لتحرير أقطار المغرب العربي، ويقال أن شيحاني بشير قد أصدر تعليماته لمجاد الفرطاس وزميله الفرحاني المنتميين لقبيلة الزرارمة بإعدام الشابين، وقد أكد ذلك القائد الوردي قتال بقوله: «لقد حاولت نصح شيحاني بشير بعدم إعدامهما فلم يستمع لنصيحتي، فأسمعته

---

(1) عد للكاتب محمد العربي مداسي (مغربلو الرمال) منشورات وزارة المجاهدين 2011 الصفحات من 120 إلى 126.

مقولة من قتل يقتل».

ولمن يريد التأكد من شهادة الوردي فليعد لكتاب محمد زروال (النمامشة)[1].

وهكذا يتجلى بوضوح بأن حكم الإعدام في حق المجاهدين قد سُنَّ في فترة شيحاني بشير، وقد يكون على صواب في ذلك محافظة على الثورة، وبذلك أصبح منذ ذلك التاريخ شائعا، فطبق على عاجل عجول وعلى عباس لغرور وزملائه، وعلى المناضل عبان رمضان، ثم على العقداء الثلاثة بالكاف محمد العموري وأحمد نواورة ومحمد عواشرية، وتواصل بعد الاستقلال بأساليب مختلفة شملت الرموز محمد خيضر، وقايد أحمد، وكريم بلقاسم وهي بالتأكيد خسارة ما بعدها خسارة، وهي ممارسات كان ضرها أكبر من نفعها.

نهاية القائد شيحاني بشير

بعد معركة الجرف الخالدة مباشرة، أشيع عن القائد شيحاني بشير بعض الأخطاء التي يقال أنه حوكم عليها، وبما أنني لم أحضر تلك المحاكمة فلا يمكنني تصديق أو تكذيب ما أشيع عنه، لأن بعض القضايا الخاصة المؤثرة زمن الثورة تبقى أسرارها في طي الكتمان، وتنتهي عادة على مستوى القيادات العليا، المهم أنه يقال بأن القائد عباس لغرور المعروف عنه تنزيهه للمجاهدين قد أكد تلك الأخطاء وأنا لم أسمعها منه، ومع ذلك يتحمل عباس لغرور وعاجل عجول مسؤولية إعدام القائد شيحاني بشير، فهل كانا على حق أم لا؟ فالله أعلم.

وفي هذا الصدد تحضرني شهادة الجودي بوسنة التي نقلها الكاتب الكبير مداسي في كتابه المعنوَن بمغربلي الرمال وهو كتاب مهم يتضمن معلومات قيمة جدا وبأسلوب جذاب تطلب منه مجهودا جبارا يشكر عليه، وخاصة ما تعلق بالفترة الأولى في الأوراس 1955/ 1956، فشهادة الجودي بوسنة تضمنت قصة استشهاد القائد شيحاني بشير ولعل الكاتب مداسي قد اعتمدها كحقيقة مطلقة والجدير بالملاحظة أن الجودي بوسنة من أخوال عاجل عجول ومن أتباعه الأوفياء في النضال منذ بداية الخمسينيات، واستمر بعد الثورة ملازما له ومشرفا على شؤونه الخاصة، ومن خلال ذلك تعرف على القادة الكبار مصطفى

(1) عد لكتاب محمد زروال (النمامشة) مطبعة دار هومة – 2003. ص 232 و233.

بن بولعيد، وشيحاني بشير، وعباس لغرور، غير أن ذلك القرب لم يمكنه أبدا من الاطلاع على أسرار الثورة بأي حال من الأحوال. والغريب في الأمر ادعاء الجودي بوسنة بأنه قام بإشهار سلاحه في وجه قائده عاجل عجول أمام الجميع بتلك الطريقة الاستعراضية التي لم يشهد المجاهدون مثلها، حيث من المتعارف عليه لدى المجاهدين أن التنطع في وجه القائد خلال الثورة قضية خطيرة وغير مقبولة قانونيا وتنظيميا وأخلاقيا.

ج- مرحلة القائدين عباس لغرور وعاجل عجول

بعد استشهاد شيحاني بشير استمر عباس لغرور وعاجل عجول في القيادة مستغلين في ذلك شرعية تعيينهما من طرف مصطفى بن بولعيد، وبذلك واصلا مهمتهما في قيادة المنطقة معتمدين على المبررات التالية:

- **الأول:** إنهما كانا مسؤولين عن نفس المنطقة قبل الثورة في التنظيم الحزبي، واستمرا في تلك المسؤولية خلال الثورة.
- **الثاني:** إن مصطفي بن بولعيد كان قد عينهما نائبين له ولشيحاني بشير مباشرة ليلة إعلان الثورة.
- **الثالث:** إن مصطفى بن بولعيد أكد على تعيينهما كنائبين للقائد شيحاني بشير، لما قرر السفر للمشرق العربي وأوصاهما بشيحاني بشير وبالثورة خيرا.
- **الرابع:** إنه بعد فراره من السجن وتوليه القيادة من جديد يوم 13 مارس 1956 لم يغيرهما، وبذلك بقيا نائبين له إلى غاية استشهاده بالجبل الأزرق ليلة 22 مارس 1956. ومن الطبيعي أن يستمرا في القيادة العامة إلى غاية عقد لقاء عام يجمع كل قيادات منطقة الأوراس النمامشة للنظر في تعيين قائد جديد، وبما أنه لم يعقد ذلك الاجتماع فقد واصلا مهمتهما كقائدين شرعيين للمنطقة وفاء منهما للمهمة التي حمّلهما إياها قائد الثورة الفعلي مصطفى بن بولعيد.

وكان يساعدهما على تلك المسؤولية ممثلان للوسط والغرب وهما بوستة مصطفى والشيخ مدور، وممثلان للشرق بابانا ساعي، والشايب علي الفرحي.

لقد كان عاجل عجول وعباس لغرور يكونان قيادة واحدة متماسكة يطبعها التنسيق التام، والتشاور الدائم حول القضايا الجوهرية، ويظهر ذلك واضحا من خلال عقدهما لاجتماعات تنسيقية تشاورية دورية بحضور المستشارين الأربعة المذكورين كلما كان ذلك ضروريا، فكانت لقاءاتهما تتم إما في عمق قطاع عاجل عجول أو داخل قطاع عباس لغرور، وكثيرا ما كانا يشتركان معا في معارك كبرى، واستمرا كذلك يمثلان القيادة الشرعية لمنطقة الأوراس إلى غاية تعرضهما للتصفية من طرف ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث قام الرائد عميروش بمحاولة اغتيال عاجل عجول ليلة 20 أكتوبر 1956 بداخل الأوراس، وبنفس الأسلوب تعرض زميله عباس لغرور لمؤامرة حيكت له من طرف ممثلي عبان رمضان في تونس وعناصر الأمن التونسي وذلك خلال شهر سبتمبر 1956.

لقد اشتهر عاجل عجول بالدهاء السياسي والقدرة على التنظيم الفعال، واشتهر زميله عباس لغرور بخوض المعارك الطاحنة في وجه بيجار الذي لم يغتر بشجاعته حين اعترف صراحة بكفاءة الثوار الذين كانوا تحت قيادة القائدين المذكورين بقوله: «... بأنهم كانوا يناورون بصفة مثيرة للإعجاب، وأنهم كانوا تحت إمرة قائد فذ» وهو يقصد هنا عباس لغرور.

هذه الشهادة التي وردت في كتاب ضابط المخابرات الفرنسية فارال (معركة النمامشة) الذي يفيدنا فيها أيضا بشهادة حية أخرى على القائدين عباس لغرور وعاجل عجول فيقول: «لم يكن عباس لغرور وعاجل عجول يلهثان وراء المسؤولية، بقدر ما كانا يقومان بواجب ميداني محض يحسب لهما» ويواصل نفس الشهادة في فقرة أخرى: «لقد مات شيحاني بشير ومن المرجح أنه قد اغتيل، وقد شعرت قيادة جبهة التحرير الوطني بأن الفوضى استفحلت في صفوف المتمردين المتواجدين بمنطقة الأوراس النمامشة وهذا غير صحيح، فقد كان لغرور عباس يتحكم في عصابات منطقة النمامشة، وكان يحضر نفسه لتكثيف هجوماته ضد القوات الفرنسية، وكان عاجل عجول يتحكم في جبال بني ملول وفي قسم من منطقة الأوراس وجبل أحمر خدو، ويعمل على تعزيز صفوف عصاباته، ولكنه كان أقل هجومية من عباس لغرور، ويبدو أن نوعا من التفاهم

كان يسود بين الرجلين، فلم يكن أي منهما يصبو للتأثير على الآخر، بل اكتفى كل واحد منهما بمسك زمام الأمور في معاقله، لم تكن هناك قيادة موحدة في الأوراس النمامشة، وإنما كان يوجد نوع من التنسيق الفعال، فقد كانت وضعية المتمردين في هاتين المنطقتين أحسن بكثير من بقية الولايات رغم أن لها قيادات موحدة، وهذا لا ينفي وجود بعض الخلافات والشقاق، على غرار ما كان يحدث في منطقة القبائل وفي غيرها من مناطق الجزائر». ويواصل فارال في مقطع آخر حول سيطرة عباس لغرور وعاجل عجول على الأوضاع في وجه الجيش الفرنسي قائلا: «كان عاجل عجول أحد القادة الرئيسيين للتمرد في الأوراس، وكان يشرف على قرابة 400 متمرد، حيث كان على النقيض من عباس لغرور، فهو يتجنب المواجهة المباشرة، فالأهم بالنسبة له هو بسط سيطرته على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، وهو أمر لا يخلو من دهاء حسب تعبيره حرفيا»[1]. فهذه الشهادات الموثقة من طرف ضباط العدو الذين كانوا يواجهون عباس لغرور وعاجل عجول تعطي الدليل على الفعالية والتنسيق بين قادة منطقة الأوراس التي حققت نجاحات مبكرة على أرض الميدان ساعدت بدون شك مع العملية الجريئة لـ20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني وما تلاها من نشاط سواء في منطقة القبائل أو غيرها، كل ذلك ساعد على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة، ودفعت بعض الأطراف الفرنسية إلى الاتصال بالثوار لجس النبض.

وبغض النظر عن كل ما ذكر، نقول بأن عباس لغرور وعاجل عجول لم يكونا معصومين من الخطإ فهما بشران يصيبان ويخطئان، ومن البديهيات المسلم بها أن اجتهادات المسؤول في الميدان قد تعرضه أكثر من غيره للخطإ بحكم الظروف الضاغطة، والحرص الزائد على المصلحة العليا للثورة. ولمن يريد الحكم على المسؤول في ظروف الحرب وفي أوقات الشدة، عليه أن يضع نفسه في قلب تلك الأحداث، ويتحسس بصدق الأسباب والمسببات التي كانت تحيط بذلك المسؤول، وعندها فقط يستطيع أن يحكم على قراراته بكل موضوعية وتجرد، وتبقى الأعمال بالنيات.

---

(1) دومينيك فارال/ معركة جبال النمامشة 1954 – 1962 طبعة خاصة لوزارة المجاهدين 2008. ص 143.

والحقيقة التي لا غبار عليها تؤكد بأن فترة القادة التاريخيين للأوراس مصطفى بن بولعيد وشيحاني بشير وعباس لغرور وعاجل عجول تبقى من دون منازع هي الفترة الذهبية لكونها كانت باكورة النجاحات الأسطورية خلال مسيرة الثورة كلها، ولمن يريد أن يتأكد أو يشكك في ذلك، فعليه العودة للصحف اليومية الفرنسية المحلية خلال تلك الفترة، والتقارير المسائية التي كانت ترفعها وحدات الجيش الفرنسي للقيادة العامة مساء كل يوم.

نبذة مختصرة عن القائد عباس لغرور



ولد عباس لغرور وسط عائلة فقيرة محافظة، رأس مالها الوطنية الصادقة والديانة الراسخة بتاريخ 1926/07/23 بدوار إنسيغة حوز بلدية خنشلة المختلطة، دخل المدرسة الفرنسية ونال منها الشهادة الابتدائية، ولكنه قاطعها من أجل العمل، انضم مبكرا لحزب الشعب الجزائري وذلك سنة 1946 تحت إشراف حشاني إبراهيم، اكتشف أمره وسجن، وبعد خروجه من السجن فتح متجرا للخضر والفواكه، أصبح ذلك المتجر مكانا لالتقاء مناضلي حزب الشعب الجزائري، فيه تدار الاجتماعات، وفيه يتم إصدار التعليمات.

تولى عباس لغرور مسؤولية قسم خنشلة في تنظيم حزب الشعب الجزائري، وشارك في مظاهرات 8 ماي 1945. وكان ينسق مع زميليه: عاجل عجول رئيس قسم أريس والطاهر النويشي مسؤول قسم بوعريف، وذلك من أجل تهيئة المنطقة للثورة بتوجيهات من مصطفى بن بولعيد، فأعلنوا الحياد في الخلاف الحزبي بين مصالي والمركزيين.

ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 هاجم عباس لغرور ثكنات مدينة خنشلة بمعية بلعباس غزالي وآخرين وأسفر ذلك الهجوم عن قتل ضابط بالجيش الفرنسي.

بعد إعلان الثورة واصل عباس لغرور نشاطه كقائد لناحية خنشلة، وعضو فعال في القيادة العليا لمنطقة الأوراس النمامشة، وذلك بقرار من القائد العام مصطفى بن بولعيد، وبعد استشهاد القائد شيحاني بشير أصبح عباس لغرور

قائدا لمنطقة الأوراس بمعية زميله عاجل عجول إلى غاية تعرضهما للتصفية من طرف ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ بطريقة متشابهة.

فالعناصر التي كانت تتآمر على الأوراس في تلك الظروف قد حولت اجتماع ماتيلد فيل بتونس في سبتمبر 1956 إلى مأتم وساحة لإراقة الدماء إذ كان عباس لغرور منشغلا بترتيب البيت من الداخل ومواجهة بعض الفتن التي ظهرت بعد مؤتمر الصومام بين المتحفظين عليه والمؤيدين له فعقد لقاء بين الإخوة الفرقاء (مجموعة النمامشة ومجموعة السوافة بدعوى المحاباة في الإمداد بالسلاح والذخيرة) غير أن الأمن التونسي الذي كان يتابع آثار عباس لغرور بإيعاز من ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس تدخّل للقبض عليه، فلم ينجحوا في القبض عليه بعد تلك المجزرة ولكنهم حملوه مسؤولية قتل رفاقه وتهديد الأمن التونسي، وبذلك حقق رجال عبان رمضان هدفهم بإخراج عباس لغرور من القيادة التاريخية لمنطقة الأوراس، تماما كما أخرجوا زميله عاجل عجول في الداخل، وتم نهائيا الحجر على إرادة الأوراسيين وإخضاع الولاية الأولى للوصاية الخارجية.

لقد أصبح عباس لغرور مطاردا، وبما أنه ليس من النوع الذي يقبل تهمة الخروج عن النظام، قرر أن يسلم نفسه طواعية لزميله عضو لجنة الستة التاريخيين كريم بلقاسم، معتقدا بأنه سيبرئ نفسه مما أشيع عنه من تهم باطلة، لكن خاب ظنه في زملائه الذين عجلوا بسجنه وإعدامه يوم 25 جويلية 1957 من أجل الزعامة والنفوذ السياسي الزائل.

لم يكن عباس لغرور رجلا عاديا بالنظر لما قدمه من تضحيات في ميدان القتال حيث لم يتمكن أي واحد ممن تولوا القيادة بعده خوض المعارك التي كان عباس لغرور يخوضها في وجه بيجار، وكان رحمه الله يقول عن نفسه إذا لم أسع للاشتباك مع العدو خلال أسبوع فأنا مقصر في حق الوطن.

وما يحز في النفس أن يوافق الرمز كريم بلقاسم على إعدام عباس لغرور والمؤسف أكثر أن يكون لخضر بن طوبال هو من يترأس المحاكمة وهو من ينطق بالحكم على زميله عباس لغرور، وذلك بحضور عضو مجموعة 22 ابن عودة بن مصطفى، فهل كان ذلك بمثابة رد للجميل من طرفهما لمضيفهما عباس لغرور في

الأوراس؟ سيبقى للتاريخ رأي في هذا الموضوع.

نبذة مختصره عن القائد عاجل عجول



ينتمي عاجل عجول لقبائل وسط الأوراس، وبالضبط لقبيلة السراحنة أو ما يسمى عرش كيمل أحد أعراش البلدية المختلطة لدائرة أريس. وبجهوده شارك سكان كيمل ليلة إعلان الثورة بنحو سبعين مغوارا، ولم يكتف بذلك العدد بل جند من شباب كيمل وحدها أكثر من 700 شاب واصلوا جهادهم في صفوف جيش التحرير الوطني على غرار أبناء الأعراش الأخرى على مستوى الأوراس الكبير.

ورغم تلك المجهودات الجبارة التي قام بها عاجل عجول كأحد القادة الفاعلين في الأوراس، فقد تعرض لمؤامرة محاولة اغتيال من طرف الرائد عميروش ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ليلة 20 أكتوبر 1956، دفعت به إلى تسليم نفسه للعدو بعد إصرار عميروش على قتله.

تلقى عاجل عجول تعليمه الابتدائي في منزل أبيه الذي وفر له المعلمين، ثم تنقل لقرية خنقة سيدي ناجي التي كانت مركز إشعاع علمي، ومنها التحق بمعهد ابن باديس بقسنطينة، وهناك بدت ميوله السياسية تدفعه لخوض غمار النضال الذي استهله بالانضمام إلى الكشافة الإسلامية، ثم لتيار الإصلاح «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين»، ثم انضم إلى «حزب الشعب الجزائري» سنة 1951 بواسطة رئيس قسم التنظيم الحزبي في محيط أريس المناضل «مسعود بلعقون» الذي أوقفه العدو فعوضه المناضل «محمود بن عكشة» الموظف في الإدارة الفرنسية، والذي كان يصدر الوثائق المزورة للمناضلين المطاردين (بطاقات التعريف، وجوازات السفر).

وكان «الرمز آيت أحمد حسين» قد حصل على جواز سفر باسم مواطن من مواليد بلدية «أريس» وبه تمكن من الفرار للخارج.

لقد اكتشف أمر «ابن عكشة محمود» وسجن، فخلفه على رأس القسم

الشاب عاجل عجول وذلك سنة 1951، واستمر منذ ذلك التاريخ المسؤول الأول عن قسم أريس رقم 2 إلى غاية إعلان الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، وقد قدم عاجل عجول ليلة إعلان الثورة 280 مغوارا من مختلف الأعراش شاركوا في أحداث الفاتح من نوفمبر 1954.

واعترافا من القائد مصطفى بن بولعيد بجهود عاجل عجول فقد عينه عضوا في أول قيادة للثورة في الأوراس، واستمر عضوا فاعلا في تلك القيادة إلى غاية تعرضه لمؤامرة محاولة الاغتيال من طرف الرائد عميروش في أكتوبر 1956.

ولد عاجل عجول سنة 1922 وسط عرش كيمل في أسرة محافظة وميسورة الحال، كان أبوه «عبد الحفيظ بن عجول» وجيها في محيطه، ومسموع الكلمة بين قبائل المنطقة، استغل عاجل عجول إمكانات والده فتفرغ للنضال السياسي محررا نفسه من أية مسؤولية عائلية.

ولدت أمه صحرة بيوش وسط فرقة أولاد حركات فرع من عرش كيمل، وكانت أمه صحرة بيوش من أجمل فتيات ربعها، ونتيجة لعلاقة عاجل عجول بأخواله أولاد حركات فقد انضم جل شبابها إلى حزب الشعب الجزائري كمناضلين ومتعاطفين، ونتيجة لذلك الانتماء الجماعي فقد تعرضوا لمضايقات مستمرة من طرف إدارة الاحتلال.

وتمكن عاجل عجول من كسب عقول شباب القبائل داخل شعاع قسم أريس نتيجة لنشاطه من خلال مسؤوليته على قسم أريس فأصبحوا مناضلين في الحزب وعمل على تكوينهم وتدريبهم على حمل السلاح.

لقد اكتشفت إدارة الاحتلال نشاط عاجل عجول مبكرا وسعت للقبض عليه إلا أنه لجأ إلى حياة الكهوف مع من كانت تسميهم فرنسا الخارجين عن القانون، واستمر عاجل عجول مطلوبا من طرف القياد والباشاغوات المكلفين بتأطير المنطقة.

مصطفى بن بولعيد يفر من السجن ويعود للقيادة

خلال فترة قيادة عباس لغرور وعاجل عجول لمنطقة الأوراس تمكن القائد

مصطفى من الفرار من سجن الكدية بتلك الكيفية العجيبة، ودون الغوص في تفاصيلها وملابساتها نقول بأن 10 نوفمبر 1955 كان يوما مشهودا في صفحات تاريخ الثورة في الأوراس، ومفصلا مهما من مفاصلها، حيث استعاد القائد مصطفى بن بولعيد حريته الشخصية، فعمت الفرحة جميع المجاهدين بعودته إلى قيادتهم.

عاد الرمز مصطفى بن بولعيد إذا من جديد لعرينه بالأوراس ليباشر إجراءات إصلاح الأوضاع التي بدأت تنحرف بعض الشيء عن مسارها الصحيح خلال غيابه، وهو وضع طبيعي نتج عن انتشار الثورة، وتضاعف عدد مقاتليها. وللعلم فإن مصطفى بن بولعيد قبل أسره كان قد أصدر تعليمات صارمة تقضي بوضع الأسرى الفارين من سجون المحتل تحت الرقابة لمدة ستة أشهر على الأقل قبل توليهم مسؤوليات مهمة من جديد، وهو قرار احترازي يحمي الثورة من دسائس المخابرات الفرنسية التي كانت تستهدف غسل أمخاخ الأسرى، وقد أثبتت الأيام صحة حدس القائد مصطفى حيث أعلن بعض الأسرى من المجاهدين بأن المحتل أخضعهم لعملية غسيل مخ، ثم أطلق سراحهم وكلفهم بمهام تجسسية داخل الثورة، وأذكر على سبيل المثال المجاهد «مصطفى عثامنة» شقيق الدكتور محمود عثامنة الطبيب الرئيسي للولاية الأولى، وهو شاب حائز على شهادة البكالوريا تم أسره وهو جريح وتعرض لأساليب جهنمية داخل السجن ثم أطلقوا سراحه وكلفوه بمهام معينة داخل جيش التحرير الوطني، وبمجرد عودته لصفوف الثورة أطلع قيادة الثورة عن مخطط المخابرات الفرنسية لتدمير الثورة من الداخل.

لقد وجد مصطفى بن بولعيد نفسه تحت طائلة هذه الاحترازات الأمنية التي أقرها بنفسه قبل أسره، ولكنه لم يستثن نفسه، بل التزم بتطبيق تلك التعليمة على نفسه بقناعة رغم محاولة بعض المتزلفين دفعه لتمييز نفسه عن الآخرين، لقد أصر على إكمال مدة أربعة أشهر قبل أن يتصل بنائبه عاجل عجول من أجل تسلم القيادة من جديد وذلك بتاريخ 13 مارس 1956. تسلم مصطفى عمليا القيادة في حفل كبير استدعى له عاجل عجول قيادات الشرق والوسط والغرب،

بحيث لم يتغيب من القادة الكبار عن ذلك الاحتفال إلا عباس لغرور الذي كان جريحا يعالج.

حضر من ناحية سوق أهراس الوردي قتال، ونواورة عبد الله، وجبار عمر، ومن ناحية تبسة بشير ورتان وآخرون، ومن ناحية خنشلة التيجاني عثماني وآخرون، ومن ناحية كيمل عثماني عبد الوهاب وعثمان كعباشي، ومن ناحية أريس علي بن شايبة، والكثير من القيادات من بينهم من كان يرافق القائد مصطفى في ترحاله.

تسلم إذن مصطفى القيادة العامة في المكان المسمى حاسي مسلم قرب حمام شبورة بغابة كيمل، استهل عاجل عجول ذلك الحفل بكلمة ترحاب بالقائد مصطفى الفارّ من الأسر، متمنيا له التوفيق من جديد في مواصلة مهمته المقدسة كقائد عام لمنطقة الأوراس، ثم قدمه للحاضرين، فوضع القائد مصطفى سلاحه جانبا وتوسط الحلقة، معلنا للحاضرين بأنه يمتثل لقرار إخضاع الأسرى لفترة رقابة قانونية، وأنه قد أمضى منها جزءا مهما وسوف لن يتسلم القيادة إلا بعد موافقة الجميع، فصاح الكل كرجل واحد (أهلا بك قائدا مخلصا ووفيا)، وبعد تلك المبايعة والتزكية الجماعية، ألقى خطابا كان بلسما لجراح الأنفس التي كانت قد تأثرت بداء التفرقة البغيضة، فأعاد بذلك الخطاب المهم الثقة والأمل من جديد للنفوس الخائفة على مصير الثورة.

وخلال ذلك الحفل أعلن مصطفى عن عزمه على السعي لعقد مؤتمر للثورة، وأنه سيتصل بقادة المناطق الأخرى لنفس الغرض، ومن أجل ذلك شكل لجنة برئاسة عبد الوهاب عثماني وعضوية محمد العيفة ومحمد دونه، مهمتها التوجه إلى الحدود التونسية لمعالجة بعض القضايا التنظيمية هناك، ثم توفير الشروط الضرورية لعقد المؤتمر العام للثورة الذي أصبح أكثر من ضرورة، والذي يتوقع عقده إما على الحدود الشرقية، أو داخل تونس أو في مكان آخر يحقق الأمن للمجتمعين.

وبعد انتهاء ذلك الحفل البهيج الذي تشرفت بحضوره شخصيا بالصدفة، أمر مصطفى كل القادة بالعودة لنواحيهم، وانتقل هو شخصيا مع عاجل عجول

إلى مركز القيادة العامة الواقع بوادي بوجدار في عمق غابة بني ملول الجنوبية، حيث وجد أمامه الشيوعيين عمراني ورفيقه الفرنسي، وقام عاجل عجول بإطلاع مصطفى بن بولعيد على مختلف القضايا الإدارية والتنظيمية، وكذا الأرشيف والمنشورات والرسائل التشجيعية ورسائل الإنذارات، ورسائل الشكر، والأوامر العسكرية والسياسية التي كانت تصدر بصفة آلية على رأس كل شهر، وتلك التي تصدر كل ثلاثة أشهر، وأخيرا سلم عاجل عجول الختم الرسمي إلى مصطفى بن بولعيد، حيث قام بختم عدة أوراق بيضاء لمراسلاته الشخصية وأعاد الختم لعاجل عجول.

وبعد أن تفحص القائد مصطفى كل ما قدمه له عاجل عجول من وثائق، قرر أن يستأنف جولته التفقدية، وقبل مغادرته مركز القيادة العامة كلف عاجل عجول من جديد بأن يؤمن المداومة في مركز القيادة العامة، ويسهر على تصريف الأمور العادية والعاجلة خلال غيابه.

لقد قاد القدر مرة ثانية الرمز مصطفى بن بولعيد من مركز القيادة العامة ببوجدار بغابة كيمل/ بني ملول إلى الجبل الأزرق الذي كان قد استدعى إليه بعض قيادات الجنوب، وبذلك كتب الله له الشهادة هناك بتاريخ 1956/03/27 بانفجار الجهاز الملغم الذي أسقطته المخابرات الفرنسية من طائرة بالقرب من قرية نارة، فلم تكتب له الشهادة في المعركتين اللتين خاضهما في طريقه من مركز القيادة بغابة كيمل/ بني ملول إلى الجبل الأزرق حيث سقط شهيدا هناك رحمه الله.

كان مسرورا بذلك الجهاز لأنه كان ينوي إنشاء شبكة اتصالات مع الداخل والخارج، وقد ذكره الحاج لخضر عبيد بألغام العدو التي كان هو يحذرهم منها، ولكنه لم يأخذ بعين الاعتبار مخاوف الحاج لخضر عبيد، ولا بأس من نقل شهادته التي سجلها في كتابه بعنوان (قبسات من ثورة نوفمبر ص 184).[1] وهناك

(1) قال لي «مصطفى» بأن الجهاز يمكننا من الاتصال بالقاهرة وتونس وكل الجهات، فقلت له أنصحك بترك هذا الجهاز حتى ننظر في قضيته، فقال إن الأمور جاهزة لتشغيله، والبطارية قد أحضرت وهي له وعلى مقاسه، وقد بذلنا جهدا للحصول عليها، فقلت له مرة أخرى أنصحك بترك هذا الجهاز، فقال لي لقد درسناه من كل جوانبه وهو سليم 100 في 100، وبينما كنا نتحدث في الموضوع فإذا بأحد المجاهدين جاء مسرعا وناداه قائلا: إن الجماعة تريد أن تتحدث معك، فاستسمحني ونهض مسرعا إلى دار أخرى مجاورة للتي كنا فيها، علمت بعد ذالك أن تلك الدار يوجد بها تقني عمل على ترتيب الأمور لتشغيل ذلك الجهاز، فأعطى

من ادعى بأن عاجل عجول قد انتقل مع الرمز مصطفى إلى الجبل الأزرق مكان استشهاده، وهو ادعاء باطل.

استشهاد مصطفى بن بولعيد يعمق الشكوك ويشجع الطموح للمسؤوليات

بعد فرار مصطفى من السجن، وتوليه من جديد القيادة العامة كادت الأوضاع أن تعود إلى سالف عهدها خلال الثلاثة أشهر الأولى للثورة التي كانت متسمة بالأخوة والثقة المتبادلة، والانضباط والاحترام، وصفاء السريرة تلك الخصال التي ضمنت استمرار لحمة التماسك والانسجام والتعاون والتضامن بين الجميع، غير أن حادثة استشهاد مصطفى بن بولعيد قد ترتبت عنها بعض الطموحات حيث تجرأ شقيقه عمر بن بولعيد على المطالبة بوراثة مسؤولية أخيه على المنطقة، خاصة بعد نشر إشاعة قاتلة مفادها أن عاجل عجول هو من أعد اللغم لقتل القائد مصطفى بن بولعيد.

لقد أصبح الغياب الأبدي لمصطفى بن بولعيد عاملا محفزا للطموحات تنكرا للمبدإ الشائع خلال الثورة وهو من يطلب المسؤولية خائن، ومن يرفضها خائن، بالفعل كانت رمزية مصطفى بن بولعيد بمثابة صمام أمان حقيقي ضد كل النزوات الشخصية والنعرات القبلية، والطموحات المفرطة التي ترتبت عنها بعض السلبيات.

لزهر شريط يكون قيادة بالجبل الأبيض



كان لمقتل الشهيد جبار عمر الذي يؤكد بشأنه كاتبه حمه شوشان أن الوردي قتال هو الذي أعدمه وما ترتب عن ذلك من ردات فعل أثرت على نفسيات المجاهدين، وكذلك خروج القائد الوردي قتال من منطقة سوق أهراس بقصد أو بغير قصد مخيرا أو مجبرا، وغير ذلك من الحوادث التي ترتب عنها التنصل من قيود الانضباط، وبعض القرارات التي كانت منذ بداية الثورة تلزم المسؤول على قبول العمل بعيدا

ابن بولعيد أمره بالضغط على الأزرار، وإذا بانفجار قوي يهز البيت فيسقط السقف على من فيه، وكان المطر غزيرا والرياح عاصفة... وعندها لم نسمع إلا صيحات تتعالى من هنا ومن هناك كلها بكاء وعويل... ـ بكيت بكاء ما بكيته في حياتي ـ...إلخ

عن مسقط رأسه، ومهما تكن التحفظات على تلك القرارات، فإن إيجابياتها كانت أكثر من سلبياتها لأنها تمكن المسؤول من فرض سلطته المادية والمعنوية، وتحرره من أي تأثير جهوي أو عاطفي، وتضفي على قراراته المصداقية وإلزامية التنفيذ خدمة للصالح العام.

لكن بعد توسع انتشار الثورة وتضاعف أعداد وحدات جيش التحرير الوطني، والتنويه ببطولات بعض المسؤولين التي أصبحت موضوع أغان شعبية، بدأ البعض يحن إلى العمل داخل الجهات التي يعرف أسرارها بين أبناء عمومته، وتجنيد المزيد من أبناء عشيرته ليخوض بهم معارك تمنحه الشهرة وتخلد اسمه، وهي بالتأكيد رغبة غير منطقية لا تليق بمجاهد بذل نفسه من أجل القضية الوطنية متطوعا للعمل حيثما تقتضيه مصلحة الثورة.

وأذكر في هذا الموضوع بأن القائد والمجاهد الكبير لزهر شريط الذي كان ثائرا قبل الثورة، قد فكر في إنشاء قيادة جديدة على مستوى الجبل الأبيض وضواحيه، حين قام باستدعاء بعض القادة المنتمين لمنطقة الجبل الأبيض لحضور اجتماع عام مؤكدا للمستدعين إحضار أهم الأسلحة وأجودها للقيام بعملية قتالية نوعية في ناحية الجبل الأبيض، لقد أشرف القائد لزهر شريط على اجتماع الحاضرين حيث استهله ببعض الانتقادات التي لاحظها على بعض أعضاء القيادة العامة، مذكرا ببعض الإعدامات التي لم يجد لها مبررا، وفي الأخير اتفق المجتمعون على تكوين قيادة بإشرافه شخصيا وعضوية قادة آخرين مشهورين بدون إذن القائد العام عباس لغرور الذي كان في تلك الآونة منشغلا بترتيب البيت الداخلي لمواجهة ما كان يخطط لولاية الأوراس النمامشة محاولا لفت انتباه القائد لزهر شريط إلى المؤامرات الخطيرة التي كانت تستهدف الولاية الأولى وقيادتها المتهمة بمعاداة قرارات مؤتمر الصومام ونصرة المنافس أحمد بن بلة والتنسيق مع ممثل الوفد الخارجي أحمد محساس في تونس وليبيا.

ومن حسن حظ عباس لغرور أنه تمكن من إقناع مرؤوسيه بعقد اجتماع داخل تونس لمعالجة بعض الاختلالات والخلافات التي ظهرت بين مجموعة النمامشة ومجموعة السوافة بدعوى عدم الإنصاف في توزيع السلاح والذخيرة،

ولما حضر الجميع ذلك الاجتماع المهم لمواجهة متطلبات المرحلة، وما يقتضيه الواجب من تعامل نظامي مع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى بما يخدم الثورة، فوجئ عباس لغرور بمؤامرة تحول اجتماع المصالحة إلى مأتم كما هو مبين في موضوع آخر.

جذور الخلاف بين قيادة الأوراس والرئيس بورقيبة

نتيجة لإنشاء جبهة تحرير المغرب العربي بالقاهرة في 1954/04/05 والتي أسست من أجل تحرير الأقطار الثلاثة المكونة للمغرب العربي، وما تبع ذلك لاحقا من اتصالات بين الأقطار المعنية، فقد بدأت المقاومة مبكرا في المغرب الأقصى، وتبعتها مقاومة القطر التونسي، ولظروف قاهرة تخلفت مقاومة الجزائر إلى غاية الفاتح من نوفمبر 1954، وباندلاع ثورة الجزائر اكتملت الوحدة النضالية في المغرب العربي الكبير، وتوحدت الآراء والجهود والمخططات حول تحقيق الغاية المنشودة.

سعى مصطفى بن بولعيد ورفاقه قبيل اندلاع الثورة وبعدها إلى إنشاء قواعد خلفية في كل من تونس وليبيا لتأمين عملية التزود بالسلاح وبكل ضروريات الكفاح التحرري، وتجشم الصعاب وأخطار السفر إلى ليبيا بنفسه في ظروف جد قاسية من أجل الاتصال بأحمد بن بلة ورفاقه في الوفد الخارجي لتوفير الإمدادات اللوجستية الضرورية للكفاح الطويل، وبذلك بدأت بوادر التلاحم المشترك تتبلور في بوتقة الكفاح المشترك بين جيش التحرير الوطني وجيش التحرير التونسي، وهو تكامل لا يخدم الدولة الفرنسية التي عجلت بإنهاء الحرب الدائرة في الهند الصينية، ثم راحت تسعى لفصل المقاومتين المغربية والتونسية عن الثورة الجزائرية، فأعادت الملك محمدا الخامس من منفاه في 1955/11/16 ومكنت المغرب من نيل استقلاله في 1956/03/02، وشرعت في مفاوضة الزعيم بورقيبة بعد أن قربته من منفاه إلى ضواحي باريس، وبحكم معرفتهم لنفسية بورقيبة واتجاهاته الإيديولوجية وميوله العلمانية الفرنكوفونية فقد راحوا يقنعونه بأن مصلحته تكمن في التكامل مع فرنسا، وأنهم على استعداد لتمكين تونس من الاستقلال الداخلي في إطار التعاون المشترك، مؤكدين له بأن ارتباطه

بالقومية العربية الإسلامية لا يحقق له غايته، ولا يخدم مصالحه الاقتصادية والسياسية.

كان بورقيبة مهيأ لقبول العرض الفرنسي، حيث أدلى بالتصريح التالي: «إن ما يربطه بالعرب لا يزيد عن الذكريات التاريخية، وأنه من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا على وجه الخصوص، لأن مرسيليا أقرب لها من بغداد أو دمشق أو القاهرة، وأن اجتياز البحر الأبيض المتوسط أسهل من اجتياز صحراء ليبيا».

وبذلك تنكر بورقيبة بسهولة لمبدإ التكامل بين مناضلي أقطار المغرب العربي الثلاثة، وأدار وجهه عن المقاومة المشتركة، فمكن الفرنسيين بذلك من التفرغ لمحاولة القضاء على الثورة الجزائرية وإطفاء شعلتها في مهدها خلال عامها الأول قبل أن تنتشر ويشتد عودها فعمّ القلق فئات الشعب التونسي المقاوم، وشاع عدم الارتياح لنتائج مفاوضات بورقيبة مع الفرنسيين التي اختزلت نضال الشعب التونسي في استقلال ذاتي مقيد بارتباطه الكامل بفرنسا، وفقا لبنود اتفاقية جويلية 1955 التي أفضت إلى استقلال تونس في 1956/03/20.

لقد تفاجأ صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الذي كان يقود وفدا في مؤتمر باندونغ فخرج عن صمته وأعلن صراحة استنكاره لنتائج الاتفاقية المذكورة رافضا كل النتائج المتمخضة عنها، مؤكدا على أن الشعب العربي التونسي يرفض جملة وتفصيلا الاتفاقية التي تعطي لفرنسا حق التصرف في مصير تونس ورفض التزام تونس بتسخير البلاد والعباد وثروات الأرض لصالح فرنسا متى كانت في حاجة لذلك.

لقد انقسم الحزب الدستوري التونسي على نفسه، وظهرت خلافات بين الأجنحة الفاعلة في تونس أدت إلى بعض الاغتيالات والمطاردات من طرف الجناح الرسمي، ونتيجة لذلك أسس بورقيبة محكمة الشعب التي حاكمت الرافضين للاتفاقية، كما صدر الأمر بإلقاء القبض على المعارض صالح بن يوسف الذي اضطر إلى الفرار نحو ليبيا لمواصلة نشاطه من هناك.

وكنتيجة لتأزم تلك الأوضاع أعلن قائد المقاومة المسلحة التونسية الطاهر

لسود رفضه هو الآخر للاتفاقية معلنا للمجتمع التونسي بأنه قد كون جيش تحرير تونس مهمته تطهير البلاد التونسية من الاستعمار وأذنابه، مؤكدا على وفائه لمبدإ وحدة نضال شعوب المغرب العربي والتزامه بالتعاون والتكامل مع جيش تحرير الجزائر ومقاومي المغرب.

قيادة الأوراس تواجه مخطط بورقيبة بقرارات صارمة

لقد أدركت قيادة جيش التحرير الوطني بالأوراس خطورة مؤامرة بورقيبة والفرنسيين على مصير الثورة الجزائرية فقررت مواجهتها بما يلي:

- **أولا**: لفت انتباه الرأي العام المحلي والدولي لخطورة تآمر بورقيبة وفرنسا على الثورة الجزائرية وكفاحها العادل.
- **ثانيا:** مواصلة الدعم لقائد جيش التحرير التونسي الطاهر لسود، ودعمه بمبلغ مالي في حدود أربعين مليون سنتيم وكمية من الأسلحة تولى عباس لغرور تسليمها بنفسه لقادة جيش التحرير التونسي لدعم الجهود القتالية المشتركة خاصة على مستوى الحدود بين القطرين.
- **ثالثا**: التنسيق مع المعارضة التونسية العلنية والخفية وفي مقدمتها صالح بن يوسف الذي أصبح عمليا ينسق مع ممثلي جيش التحرير الوطني، وأعضاء الوفد الخارجي الجزائري، وينشّط الاجتماعات المشتركة على مستوى تونس وليبيا، فكان عباس لغرور ممثل الأوراس يحضر بعض تلك الاجتماعات التنسيقية، وفي كثير من الحالات كان يتلقى هو وعمارة بوقلاز العسكري بصفتهما مسؤولين عن منطقة الأوراس، وناحية سوق أهراس رسائل شخصية من أحمد بن بلة، وقد احتفظ عماره بوقلاز العسكري ببعضها نشرتها مجلة أول نوفمبر في عددها رقم 112 بتاريخ يناير وفبراير 1990 بعد مقابلة خاصة معه، وبكل أسف فإن رسائل أحمد بن بلة لقيادة الأوراس قد ضاعت مع عباس لغرور والتي كانت من جملة الأسباب التي عجلت بإعدامه من طرف رجال عبان رمضان[1].

وبذلك يكون بورقيبة قد دفع القيادة الأوراسية والوفد الخارجي الجزائري

(1) مجلة أول نوفمبر العدد 112 بتاريخ يناير وفبراير 1990.

دفعا لمواجهة سياسته الخطيرة العواقب على الجزائر وعلى تونس، فلم يترك لهم أي خيار سوى اللجوء إلى الدفاع عن قضيتهم المشتركة بما توفر لديهم من إمكانات.

ونتيجة لذلك التكامل كثف الثوار الجزائريون والتونسيون جهودهم القتالية ضد الجيش الفرنسي للسيطرة على الحدود والداخل التونسي، وخاصة على مستوى الجنوب الذي كان تحت سيطرة كتائب طالب العربي وعبد الحي السعيدي.

ونتيجة لذلك بدأ بورقيبة يفكر في الكيفية التي يضعف بها ثوار الأوراس حلفاء المعارضة التونسية السياسية والعسكرية، وكيف يطهر تونس منهم، وأول عمل تنبه له بورقيبة هو وضع يده على طرق الإمدادات اللوجيستية، وحجز قوافل الأسلحة التي كانت تصلهم، ولحسن حظ بورقيبة أنه ظهرت في الأفق إمكانية عقد مؤتمر الصومام الذي واجهته تحفظات وتمردات باستثناء نقطة واحدة تمثلت في تكوين المجلس الوطني للثورة الجزائرية كقيادة وطنية للثورة تعطي شرعية للكفاح.

وبذلك تقاطعت مصلحة منسق لجنة التنسيق والتنفيذ عبان رمضان، ومصلحة الرئيس بورقيبة المتضررين من ثوار الجهة الشرقية، فتحالفا للتخلص منهم. وبسن المناضل عبان رمضان بدعة الاستقواء بالأجنبي على مرؤوسيه، تمكن الرئيس بورقيبة من التدخل المطلق في شؤون الثورة الجزائرية، وتصفية حساباته مع الرئيس جمال عبد الناصر والمد العربي القومي.

الفترة الثالثة:
قيادات ما بعد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)

مرحلة عبان رمضان، وإحداث الشغور في القيادة التاريخية للأوراس وإخضاع الولاية الأولى للوصاية الخارجية



خلال الفترة الثالثة التي جاءت مباشرة بعد مؤتمر الصومام عرفت الولاية الأولى وضعا مأساويا بسبب تدخلات رجال عبان رمضان منسق لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى الذين تعمدوا إسقاط القيادة التاريخية الشرعية لمنطقة الأوراس، وذلك لتبرير فرض وصايتهم على الولاية وهم: العقيد عمار أوعمران، والعقيد محمدي السعيد، والرائد عميروش، والرائد قاسي وآخرون مساعدون.

يؤكد الرئيس أحمد بن بلة في برنامج شاهد على العصر مع قناة الجزيرة القطرية أن اغتيالات وتصفيات قادة ولاية الأوراس تمت بعد مؤتمر الصومام مع العلم أن الأوراس كانت أهم المناطق بالنسبة إلينا وكان موقف المسؤولين فيها من هذا المؤتمر مثل موقفنا لذا بدأوا عمليات تصفية قادتها.[1]

من خلال الفترة القصيرة لحكم عبان رمضان المهندس الرئيسي لقرارات مؤتمر الصومام، يتبين لنا مدى توهمه خطأ بأنه قد حقق هدفين رئيسيين هما:

- الأول: تحقيق طموحه بالسيطرة الفعلية الأبدية على قيادة الثورة.
- الثاني: إدماج الحلفاء السياسيين خاصة المركزيين في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى على حساب مفجري الثورة العسكريين بالأغلبية المطلقة، (ثلاثة سياسيين عبان رمضان ويوسف بن خدة وسعد دحلب مقابل عسكريين من مفجري الثورة محمد العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم) وذلك تنفيذا لقراري المؤتمر اللذين يؤكدان على أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج مع العلم أن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لهم صلاحية مراقبة كافة الهيئات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها بداخل الوطن وخارجه.

---

(1) أحمد منصور/ الرئيس أحمد بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر/ الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت دار ابن حزم، بيروت، 2007 ص 130.

غير أن الأيام قد فاجأته بعدم الرضى عن المؤتمر الذي تجاهل ضرورة التوافق بين القادة الفاعلين للثورة، وتخلى أيضا عن مبدإ القيادة الجماعية التي اعتمدها مفجرو الثورة، ونتيجة لذلك التجاهل المتعمد ظهرت تحفظات، ومطالب هنا وهناك على الكيفية التي عقد بها المؤتمر وعلى بعض قراراته، وحتى على الهيئة التنفيذية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى بقيادة السياسي عبان رمضان.

لم يستسغ عبان رمضان منسق لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى تلك التحفظات، وبدل أن يفتح أبواب التحاور مع المعنيين، فإنه تعمد أسلوب التهديد والسحق والسيطرة والإذلال، ولقد كان ذلك واضحا في نص الرسالة التي رد بها على أحمد بن بلة الذي طالبه بالتريث في نشر قرارات المؤتمر ريثما يتم التوافق عليها، أو مراجعة بعضها.

لقد تعجل عبان رمضان في تطبيق تهديداته على الولاية الأولى وذلك لأربعة أسباب رئيسية:

- **الأول:** قوتها العددية وسيطرتها على الحدود الشرقية وحتى داخل تونس وذلك بالتعاون مع ثوار منطقة سوق أهراس، والمعارضين التونسيين العسكريين والسياسيين.
- **الثاني:** اتهامها بالولاء لأحمد بن بلة وأعضاء الوفد الخارجي والتنسيق مع ممثل الثورة في تلك الآونة على مستوى تونس، وليبيا المناضل الكبير أحمد محساس.
- **الثالث:** تحكم القائد عبد الحي السعيدي المعين من طرف مصطفى بن بولعيد في الإمدادات اللوجستيكية وطرقها ومخازنها.
- **الرابع:** افتقار عبان رمضان للقوة العددية الميدانية التي تمكنه من فرض سيطرته على المتحفظين على مستوى الحدود التونسية المراد الاستقرار فيها.

فهذه الأسباب الأربعة قد فرضت على عبان رمضان اللجوء إلى الرئيس بورقيبة المتضرر هو الآخر من تعاون الثوار الجزائريين مع نظرائهم الثوار التونسيين،

وحتى مع المعارض السياسي صالح بن يوسف.

أ. فالمصلحة المشتركة المتقاطعة لعبان رمضان والحبيب بورقيبة فرضت عليهما التكامل للقضاء على العدو المشترك، وبذلك عجل عبان رمضان باتخاذ ثلاثة إجراءات:

ب. إعداد مخطط مع رجاله العسكريين لفرض السيطرة على ولاية الأوراس النمامشة خاصة والتي كانت تعاني من غياب القائد مصطفى بن بولعيد.

ج. الإسراع بتعيين أربعة ضباط من قادة القبائل المشهورين بالفعالية مدعمين بمساعديهم ليتقاسموا الأدوار فيما بينهم لفرض السيطرة على قادة الأوراس، وذلك بالكيفية التي تحقق الغاية المطلوبة وهم: العقيد عمار أوعمران، والعقيد محمدي السعيد، والرائد عميروش، والرائد قاسي.

د. وفقا للاتفاق المذكور مع الرئيس بورقيبة وجه عبان رمضان رسالته المشهورة إلى منسق الحزب الدستوري التليلي بتاريخ 1956/12/25 يطلب منه توفير الدعم الضروري لممثليه في داخل تونس وعلى الحدود الشرقية لفرض الخضوع على خصوم الطرفين.

وكنتيجة لذلك التحالف والتآمر على ثوار الولاية الأولى تمكن الرائد عميروش من تحقيق مهمته بإحداث الشغور في قيادة الأوراس في الداخل بإزاحة القائد عاجل عجول، كما تمكن أيضا ممثلو عبان رمضان داخل تونس من إزاحة عضو القيادة التاريخية الآخر عباس لغرور حين أفسدوا عليه اجتماع المصالحة بين مجموعتي النمامشة والسوافة فحولوا الاجتماع إلى مأتم أريقت فيه الدماء، وبإزاحة عباس لغرور وزميله عاجل عجول أكملوا شرط الشغور القانوني في القيادة التاريخية للأوراس النمامشة المعينة من طرف الرمز مصطفى بن بولعيد وشيحاني بشير، والمؤسف أنه لما سلم عباس لغرور نفسه للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، سارعوا إلى إعدامه وإعدام أكثر من خمسة وأربعين (45) قائدا من خيرة قادة الأوراس التاريخيين الذين أوصلوا اسم الأوراس والجزائر إلى أسماع سكان العالم.

لقد تمت تلك المآسي مباشرة بعد أسر محمد العربي بن مهيدي ورابح بيطاط، واستشهاد زيغود يوسف، اعتقادنا الراسخ هو استحالة وقوع تلك المآسي لو لم يتغيب هؤلاء الرموز الذين تركوا الفرصة للسياسيين ليفعلوا فعلتهم الشنعاء التي يتحملها الثنائي السياسي الكبير عبان رمضان، والرئيس بورقيبة صاحب النزعة اللائكية والثقافة الفرانكفونية المعادية للقومية العربية المحسوبة على جمال عبد الناصر وأحمد بن بلة.

والمؤسف له أكثر أن عبان رمضان العنيد قد أدى به عناده إلى تحدي شريكيه في مؤتمر الصومام كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال، وأشاع عنهما وعن مفجري الثورة الغباء السياسي، فأزاحوه بقرارات أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة سنة 1957 من مهمة التنسيق، وأصبحوا بعده صقورا للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، وحتى الحكومة المؤقتة لاحقا.

والحقيقة المرة التي لا بد من التوقف عندها هي أن تلك الممارسات والأساليب غير الديمقراطية الموروثة عن مؤتمر الصومام هي التي رسخت بدعة الانقلابات التي استمرت معنا، لقد عمل عبان رمضان على ترسيخها عمليا خلال مرحلته في الحكم غير أنها طبقت عليه شخصيا، وطبقت بعده على الرموز الخالدين الذين استحسنوها في فترة من الفترات فوقعوا ضحيتها (وكما يدين المرء يدان).

عبان رمضان منسقا للجنة التنسيق والتنفيذ الأولى

كان عبان رمضان كما هو مسلم به رجلا ذكيا ووطنيا ومثقفا وصاحب شخصية قوية، ولكن ثقته في نفسه المبالغ فيها حفزت طموحه بصفة تجاوزت الحدود المعقولة، وجلبت له المصائب كما سنرى. لم يكن أحد يشك في وطنية ونضال عبان رمضان التي أدخلته السجن، وقد يكون من بين المناضلين الذين أخرجوا من السجون في تلك الفترة بمجهودات الأستاذ فانسان مونتاي الذي زار بعض المسجونين منهم ابن يوسف بن خدة وآخرون، وعلى إثر تلك الزيارة أخرجوا من السجون للتفاوض معهم كعناصر معتدلة.

غير أن هناك من لاحظ على عبان رمضان تأخر التحاقه بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن في 1955، وأرجعوا ذلك لاعتقاده بأن الزعيم مصالي الحاج

هو من فجر الثورة، وحتى عندما أكد له عمار أوعمران في لقاء خاص بأن لا علاقة لمصالي الحاج بها لم يعجل التحاقه ولم ينضم إلى صفوفها إلا بتعليمات من كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة (القبائل) بواسطة الضابط دهيلس سليمان (السي الصادق) (فأغلب السياسيين تستهويهم الزعامة).

يلاحظ على عبان رمضان بعد مباشرته العمل بجانب رابح بيطاط في العاصمة، وأيضا مع عمار أوعمران احتكاره التحدث باسم الجناح السياسي (جبهة التحرير الوطني) كطرف يقابل الجناح العسكري (جيش التحرير الوطني)، بالتدريج بدأنا نسمع الطعن المباشر في كفاءة مفجري الثورة، واتهامهم بالغباء السياسي والعجز عن تسيير الثورة.

ولما تقرب من كريم بلقاسم، ومحمد العربي بن مهيدي أعطى لنفسه أيضا دور الناطق الرسمي باسم القيادة في الداخل وكان ذلك واضحا في مراسلاته لأعضاء الوفد الخارجي الذين كان لا يتورع في انتقادهم وتهديدهم بالمقاطعة، ثم سحب التفويض منهم لاحقا، وأسنده للدكتور لمين دباغين.

كما أن عبان رمضان كان يتجاهل قادة الولايات في الداخل، ولا يعتبرهم جزءا من القيادة في الداخل التي كان يتحدث باسمها، ويحصرها فيه شخصيا وفي كريم بلقاسم ومحمد العربي بن مهيدي وعمار أوعمران في بعض الأحيان، وهو تصرف نابع عن السلوكات التي رسخها مؤتمر الصومام ولم تعد بالخير عليه شخصيا حين لم يعين في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، ولكن بعد إلحاح من حلفائه السياسيين فرحات عباس، ولمين دباغين، وعبد الحميد مهري أعيدت له العضوية فيها ولكنه استمر مهمشا إلى أن تم إعدامه كما هو معلوم.

عبان رمضان يواجه خصومه بقرارات عاجلة

مباشرة بعد انتهاء جلسات مؤتمر الصومام كما ذكرنا، تعالت أصوات الأطراف التي حرمت من المشاركة في أشغال المؤتمر، واشتدت احتجاجات العناصر التي لم تكن راضية عن بعض قراراته خاصة منها إدماج السياسيين في القيادة التنفيذية المركزية (لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى) بأغلبية مطلقة [ثلاثة سياسيين مقابل عقيدين] وأيضا احتجاج البعض على توليه شخصيا مهمة

التنسيق في حضرة رموز أكفاء مثل كريم بلقاسم، ومحمد العربي بن مهيدي، وزيغود يوسف.

لم يستسغ عبان رمضان تلك التحفظات والاحتجاجات وحتى بعض المطالب التي لم تكن في واقع الأمر كلها مؤسسة كالمطالبة بتكوين بعض الولايات الجديدة فراح يواجه منافسيه بقرارات عقابية مثل:

- معاقبة أعضاء الوفد الخارجي بتعيين حليفه السياسي لمين دباغين مشرفا عليهم دون مراعاة تاريخهم النضالي الحافل كما عيَّن العقيد عمار أوعمران نائبا للمين دباغين.
- عزل أحمد بن بلة من مهمة الإشراف على الشؤون العسكرية والتي كان مسؤولا عليها منذ إعلان الثورة وتعيين مكانه العقيد عمار أوعمران.
- عزل أحمد محساس من مهمة تمثيل الثورة لدى الحكومة التونسية وكذا من مهمة الإشراف على مخازن السلاح والذخيرة والحكم عليه بالإعدام بعد ذلك كما بيَّنا في موضع آخر.
- مفاجأة الحاضرين في مؤتمر الصومام بقرار إعدام عضوي القيادة التاريخية لمنطقة الأوراس النمامشة عباس لغرور وعاجل عجول بدون محاكمة، وبمجرد قيام عميروش بمحاولة اغتيال عاجل عجول، عيَّن عبان رمضان ضباطه الأربعة مسؤولين على شؤون الولاية الأولى على حساب قادتها التاريخيين وهم العقيد محمدي السعيد والعقيد عمار أوعمران والرائد قاسي والرائد عميروش، وقد اضطلع عميروش بمهمتين تتمثل الأولى في الغدر بعاجل عجول ومحاولة اغتياله، وتكمن الثانية في مساعدة العقيد عمار أوعمران في تسيير شؤون ولاية الأوراس النمامشة من تونس وبذلك أصبحت هذه الولاية تحت السيادة للولاية الثالثة.
- سحبه لقادة عسكريين كبار من جبهة القتال على مستوى الولاية الثالثة (القبائل) ليواجه بهم خصومه الذين هددهم بالسحق كما ذكرنا.
- توجيهه تهديدات شديدة اللهجة لأعضاء الوفد الخارجي بواسطة الرسالة التي رد بها على أحمد بن بلة والتي جاء فيها ما يلي: «إن الثورة قد اتخذت قراراتها ولا رجعة فيها، وأنها ستسحق كل من يقف في طريقها».

- تعجله بإيفاد ممثلين للجنة التنسيق والتنفيذ إلى الجهة الشرقية وداخل تونس لاستمالة الممانعين والمتحفظين أو تعنيفهم، وهو ما قام به ممثلوه في تونس على مستوى نواحي منطقة سوق أهراس، والولاية الأولى، ومن أهم ممثليه نجد عضو مجموعة 22 المناضل عمار بن عودة، وإبراهيم مزهودي، وآيت أحسن ومجموعته.
- سَنُّهُ بدعة الاستقواء على مرؤوسيه بالقوة الضاربة للرئيس بورقيبة المتضرر من تعاون ثوار الأوراس مع ثوار تونس الرافضين لاتفاقية الاستقلال الداخلي (لقد وجه كما أسلفنا رسالة في ذلك الشأن لمنسق الحزب الدستوري التونسي التليلي بتاريخ 1956/12/25 يطلب منه مساعدة ممثليه في تونس، وذلك بفرض الانضباط على الثوار الجزائريين المحتجين على مستوى الحدود الشرقية، وكذلك الموالين لممثل الوفد الخارجي أحمد محساس، وكنتيجة لتلك الرسالة تم التآمر على عباس لغرور القائد الشرعي للأوراس الذي كان في تلك الآونة منكبا على ترتيب البيت الداخلي للولاية الأولى، فترصدوا حركاته، وحولوا اجتماع المصالحة الذي كان يرأسه إلى مأتم وإراقة للدماء).
- حرمانه لقائد الولاية الرابعة المجاهد الكبير العقيد عمار أوعمران من شرف مقاتلة العدو وتحميله جرم مقاتلة زملائه الثوريين النوفمبريين.
- قيامه بوضع الإمدادات اللوجيستكية التي كانت تحت يد عبد الحي السعيدي بأمر من مصطفى بن بولعيد تحت تصرف العقيد عمار أوعمران ورجاله لاستغلالها في فرض الولاء على المقاتلين المحتجين والمتحفظين، ولما رفض حكم عليه وعلى أحمد محساس بالإعدام، تماما كما حكم بالسجن والإعدام على زملائهما قادة الأوراس التاريخيين في تونس، وعلى القائد عاجل عجول في الداخل. وللتاريخ فإن بعض أسباب تلك العقوبات والإعدامات تعود لتلك العلاقة النظامية التي كانت تربط قيادة الأوراس، وقيادة ناحية سوق أهراس منذ مطلع سنة 1955 بالوفد الخارجي بالقاهرة وبالخصوص أحمد بن بلة وممثلهم أحمد محساس بدليل تلك الرسائل التي كانت تصلهما ممضاة من طرف أحمد بن بلة

شخصيا[1]، (وهي إجراءات غريبة عن الثورة تمت كما ذكرنا بعد أسر رابح بيطاط، ومحمد العربي بن مهيدي، واستشهاد زيغود يوسف)، بغرض الاستيلاء على هرم الثورة بالقوة، وهو عمل غير ثوري وغير أخلاقي وغير قانوني حمّل المعنيين مسؤولية سفك دماء مفجري الثورة في الأوراس لا لشيء إلا لكونهم نذروا أرواحهم للوطن وحده.

عبان رمضان ومؤتمر الصومام[2]

من المعلوم أن الزعماء مفجري الثورة قد عينوا محمد بوضياف منسقا للثورة إلى غاية انعقاد اجتماع تقييمي في حدود ستة شهور، غير أن جحيم المعارك، واستشهاد وأسر بعضهم حال دون تحقيق ذلك الاتفاق، وبعد فرار مصطفى بن بولعيد من السجن حاول أن يستدرك ذلك التأخر فأرسل لجنة لمنطقة سوق أهراس تحت إشراف عثماني عبد الوهاب من أجل توفير الشروط المادية لعقد المؤتمر على الحدود الشرقية أو داخل تونس، وبادر بتوجيه رسالة حول الموضوع إلى كريم بلقاسم حملها له محمد العموري، وكان مصطفى بن بولعيد عازما على زيارة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) بنفسه لتدارس قضية المؤتمر مع قادتها، ولكن الشهادة قد سبقته، فكان على نوابه في قيادة الأوراس مواصلة المسعى نفسه مع قادة المناطق الأخرى والوفد الخارجي لاستكمال المبادرة، لكن الظروف لم تسعفهم، ولو فعلوا لنالوا شرف المبادرة، ولتمكنوا من تسجيل بصمتهم بوضوح في القرارات المصيرية للثورة، ولما تعرضوا لتلك التعسفات التي سلطت عليهم من طرف بعض زملائهم في القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام الذين اتهموهم بالتمرد والتشويش.

وحتى المنطقة الثانية بدورها كانت قد اقترحت على جماعة الجزائر استعدادها لتبني عقد المؤتمر داخل محيطها لكنهم بكل أسف تجاهلوا عرضها هي الأخرى.

(1) مجلة أول نوفمبر العدد 112 بتاريخ يناير وفبراير 1990.

(2) يتضمن محضر اجتماع مؤتمر الصومام المندوبين الأساسيين (محمد العربي بن مهيدي) كممثل للمنطقة الخامسة رغم أنه قد غادرها فعليا منذ نهاية 1955 ولم يحصل على تفويض من قائدها الفعلي عبد الحفيظ بوصوف – بلقاسم كريم ممثلا للمنطقة الثالثة – يوسف زيغود ممثلا للمنقطة الثانية ونائبه لخضر بن طوبال – عبان رمضان ممثلا لجبهة التحرير الوطني– العقيد عمار أوعمران ممثلا للوسط – مع العلم أن المذكورين قد حضروا مصحوبين ببعض المساعدين الذين لا يحوزون على صفة مندوبين.

إذًا استغل عبان رمضان وجماعة العاصمة تأخر عقد المؤتمر الذي أصبح أكثر من ضرورة، كما استغل أيضا عدم التحاق الأحزاب بالثورة وتأخر انصهارهم في بوتقة جبهة التحرير الوطني انسجاما مع بيان أول نوفمبر، ذلك التأخر غير المبرر الذي دفع بالعدو إلى محاولة تكوين قوة ثالثة موازية لجبهة التحرير الوطني، كما استغل أيضا بعض الصراعات التي بدت واضحة بين عبان رمضان وجماعة الخارج، وأيضا بين أعضاء الوفد الخارجي أنفسهم حول من سيكون الرقم واحد حسب تعبير المنسق محمد بوضياف، وبالتدريج أصبحت فيما بعد الخلافات عميقة بين عبان رمضان والعقداء (الباءات الثلاثة: بلقاسم كريم، بوصوف عبد الحفيظ، ابن طوبال لخضر)، ودون أن نغفل ظهور نية الفرنسيين بالاتصال المباشر مع الثوار لجس النبض، وهو ما عبر عنه عبان رمضان نفسه في رسالة وجهها لمحمد خيضر بتاريخ 13 مارس 1956. وقد تجلى ذلك في تحركات الأستاذ فانسان مونتاي واتصاله بالسياسيين المركزيين المسجونين كما ذكرنا ومنهم ابن يوسف بن خدة في سجن باربروس حين أفصح له عن نية الحكومة في التفاوض بقوله: «إن فرنسا تبدي ميلا للحوار، ولكنها لن تفعل ذلك مع القتلة، وبإمكانها أن تتحاور معكم أنتم باعتباركم معتدلين ومتشبعين بالثقافة الفرنسية». كما يذهب إلى ذلك هنري ألاق وآخرون في كتاب حرب الجزائر الجزء الثاني، ودون أن نتجاهل أيضا المسعى السري لبيار منديس فرانس لمعرفة وجهة نظر جبهة التحرير الوطني من طرف عبان رمضان بواسطة أندري ماندوز وروبير برات.

وأذكر القارئ الكريم بأن الأستاذ فانسان مونتاي كما بينا سابقا كان قد لعب دورا خطيرا في محيط أريس خدمة للجيش الفرنسي خلال الثلاثة أشهر الأولى من اندلاع الثورة، حيث سخر علمه لخدمة العقيدة الاستعمارية فتولى بنفسه إقناع بعض أبناء المنطقة بحمل السلاح ضد الثوار.

ونتيجة لجهود الأستاذ فانسان مونتاي تم إطلاق سراح بعض المساجين منهم ابن يوسف بن خدة، وعبد الرحمن كيوان وهو مسعى يكون قد عجل بفكرة عقد مؤتمر الصومام.

وبالموازاة مع تلك المستجدات ظهرت إشاعات للنيل من مصداقية قادة الثورة

التاريخيين واتهامهم باعتماد العنف العسكري كعقيدة ومرجعية أساسية لهم على حساب العمل السياسي، وأيضا مراهنتهم على أبناء الريف على حساب أبناء المدن.

وبذلك تولى السياسيون قيادة الثورة بالأغلبية بشرعية مؤتمر عديم الشرعية، وأصبح عبان رمضان يردد شعار (لا بد من تحويل الثورة إلى حركة وطنية)، فرد عليه المناضل محمد بوضياف بقوله: «نعم لقد حولتم جبهة التحرير الوطني إلى خزان جامع لكل التناقضات».

وهكذا بدأت معالم الانحراف عن خط الثورة تتجلى في أرضية الصومام ذات الملامح اليسارية اللائكية العلمانية البعيدة كل البعد عن البعد الإسلامي والقومي والتي صاغها الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري منذ 1943 عمار أوزقان الذي ركز على (التصنيفات الفئوية – الطبقات الاجتماعية – النضال الطبقي – الصراع الاجتماعي – عمال – فلاحون – برجوازيون صغار إلخ...).

فبدل أن تكون أرضية مؤتمر الصومام مكملة لبيان أول نوفمبر 1954، وشارحة لأبعاده الفكرية والسياسية والإيديولوجية التي كان حزب الشعب الجزائري يدعو لها طوال مسيرته النضالية، فقد جاءت مخالفة لها، بل وأريد لها أن تصبح لوحدها هي المرجعية الوحيدة للثورة.

لقد فكر أعضاء جماعة مؤتمر الصومام في أنفسهم حين تعمدوا عقد المؤتمر في منطقة يتعذر على الأطراف الأخرى الوصول إليها، فالمهم الأساسي عندهم كان هو عقد المؤتمر في حد ذاته، وما سيصدر عنه من قرارات يفاجئون بها الأطراف الأخرى ويفرضونها كأمر واقع.

ولا بأس هنا من التذكير برسالة ابن يوسف بن خدة لمحمد خيضر الذي كان ينتظر تحديد مكان المؤتمر حيث يقول فيها: (تعذر علينا إيفاد مبعوث إلى سان ريمو مثل ما كنا نعتزم لأننا ضمنا للمبعوث رخصة الخروج بدون رخصة الدخول)[1].

(1) محمد عباس، جريدة الشروق العدد 1446 بتاريخ 02 أوت 2005، ومبروك بلحسين المراسلات بين الداخل والخارج طبع دار القصبة – الجزائر، 2008. ص 146.

إذن عقد المؤتمر تقريبا بمنطقتين فقط، إذا اعتبرنا العقيد عمار أوعمران نائبا عن كريم بلقاسم بالمنطقة الثالثة (1954-1956)، وأن محمد العربي بن مهيدي كان في ذلك الوقت يقوم بشبه مهمة وطنية من ذلك تنقله سريا إلى القاهرة للاتصال بأعضاء الوفد الخارجي، ولم يحصل على تفويض من قائد المنطقة الخامسة عبد الحفيظ بوصوف لتمثيل القطاع الوهراني، وقد رفض منحه التفويض بعد استشارة محمد بوضياف لأنهما كانا غير راضيين عن عقد المؤتمر في تلك الظروف وبتلك الكيفية التي عقد بها والتغيبات التي طالت قادة تاريخيين أساسيين على مستوى الوفد الخارجي وبعض المناطق في الداخل وفيدرالية فرنسا والمنظمات الوطنية...

وهكذا فالمعجبون بذكاء عبان رمضان يعتبرون الحيل السياسية التي مارسها شطارة ودهاء يستحقان التنويه حسب مؤلف كتاب (عبان رمضان) حميد عبد القادر الذي يذكر حرفيا في ص11 ما يلي: «لقد استطاع عبان رمضان بفضل ذكائه السياسي أن ينتزع الشرعية من النواة الأولى للثورة بعد أن انتقدها بشدة، ووضع مبادئه كما وردت في أرضية الصومام في موقع المرجعية السياسية للثورة».

والحقيقة التي نعرفها تؤكد بأن جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة إلى غاية 20 أوت 1956 كانت كيانا موحدا منسجما ومتشبعا بإيديولوجية واحدة للمحافظة على التوجهات الثورية التي تتحاشى الانحرافات، لكن مؤتمر الصومام قد حولها إلى ائتلاف مشتت جمع كل التشكيلات السياسية التي لم تتنازل عن مبادئها ولا عن مصالحها الذاتية.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل حقا أن عبان رمضان كان يتميز كثيرا في ذكائه السياسي عن محمد العربي بن مهيدي، ومصطفى بن بولعيد، وكريم بلقاسم، ومحمد بوضياف، ومحمد خيضر، وآيت أحمد حسين، ورابح بيطاط، وأحمد بن بلة وديدوش مراد في مجالات الاستشراف السياسي والنضالي، والكفاءة الثقافية والخبرة والدهاء والتجربة؟ نترك الجواب للمؤرخين والمحللين.

صراعات ما قبل مؤتمر الصومام وما بعده

بدأت إذًا الصراعات على السلطة مبكرا نتيجة النجاحات التي حققتها الثورة في الميادين العسكري والسياسي والإعلامي والدبلوماسي، بالتأكيد أنه خلال الأشهر الأولى للثورة حين كان الخطر محدقا لم تشرئب أعناق السياسيين، ولما تخطت الثورة تلك المرحلة الخطيرة طفت وطنيتهم على السطح واستنفروا قواتهم.

قلت إن الصراعات تجلت واضحة بين بعض القيادات، بداية كانت بين جماعة الداخل (محمد العربي بن مهيدي، وكريم بلقاسم وعبان رمضان، وابن يوسف بن خدة، ومحمد بجاوي، وعمار أوزقان)، وجماعة الخارج (أحمد بن بلة ومحمد خيضر وآيت أحمد حسين ومحمد بوضياف)، ولما أقصى المؤتمر أعضاء الوفد الخارجي من عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، وقام الفرنسيون باختطاف طائرتهم، وانتهى أمرهم إلى السجن، ظهر من جديد صراع آخر بين جماعة المؤتمر أنفسهم، خاصة بعد استشهاد زيغود يوسف وأسر محمد العربي بن مهيدي.

وبما أن الرجل التاريخي كريم بلقاسم هو الوحيد الطليق من بين التسعة التاريخيين (بما في ذلك الوفد الخارجي) فمن الطبيعي أن يطمح لقيادة الثورة، غير أنه تفاجأ بأن عبان رمضان بدوره أصبح يحلم بتقمص دور مصالي الحاج كزعيم للثورة، وراح يشيع على مفجري الثورة صفة الغباء السياسي، وعدم القدرة على فرض أفكارهم بالحوار والحجة العلمية.

ولما أدرك كريم بلقاسم ميول وطموحات عبان رمضان للزعامة، وتصرفاته العنيفة التي كثيرا ما كانت تضع زملاءه في حرج منهم محمد العربي بن مهيدي الذي أصبح هو الآخر يلاحظ على عبان رمضان ميول الزعامة حسب شهادة سعد دحلب نفسه، وحتى عبد الحفيظ بوصوف أصبح منزعجا من تدخلات عبان رمضان العنيفة، التي اشتكاها لكريم بلقاسم في عدة مناسبات.

وبذلك دفع عبان رمضان العنيد بتحديه للجميع حليفه الطبيعي الرجل التاريخي كريم بلقاسم إلى مراجعة رأيه فيه، إلى درجة ندمه الشديد على تعيينه مسؤولا على العاصمة التي تجرأ على فصلها عن الولايات دون أخذ موافقته،

فحولها إلى (منطقة مستقلة Z.A.A)، ونتيجة لكل ذلك أعلن كريم بلقاسم أمام زملائه مسؤولية عبان رمضان عن فشل معركة العاصمة التي قضت على أحلام الجميع بمن فيهم عبان رمضان نفسه.

ولما التحق الثنائي لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف بكريم بلقاسم تحالفوا ضد عبان رمضان، وحلوا لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ولم يعينوا عبان رمضان عضوا فيها[1]، وبذلك أصبح دورهم حاسما في أخذ القرارات، وبالتدريج كما شاهدنا تحول الصراع مرة أخرى بين الجناح العسكري المتمثل في الباءات الثلاثة: «كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال»، والجناح السياسي بزعامة عبان رمضان من جهة ثانية، وهي صراعات خطيرة انعكست سلبا على الثورة.

ولما عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته الأولى بالقاهرة سنة 1957 أعاد النظر في بعض قرارات مؤتمر الصومام، وأيضا عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وعدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعندها خسر عبان رمضان والسياسيون زعامة الثورة، وأصبحت الأغلبية للعقداء قادة الولايات على حساب السياسيين (عبان رمضان ولمين دباغين وفرحات عباس وعبد الحميد مهري).

لم يستسلم عبان رمضان العنيد لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي أجهضت مشروعه واغتالت طموحه، فهدد خصومه العسكريين: «أبدا لن نسمح بالأغلبية للعسكريين ليصبحوا إقطاعيين» مستغلا منبر صحيفة المجاهد للتعريف بفكره وآرائه، والتشهير والتنديد بخصومه العسكريين، واتهامهم أمام

(1) عد لأعمال عبد الحميد زوزو مجلد 7 محطات في تاريخ الجزائر حيث يقول: بأمر من كريم بلقاسم وقع اجتماع خارق للعادة حضره الإخوان: (كريم - ابن طوبال - محمود شريف - أوعمران عمار - عمار بن عودة - الحاج علي – إدريس - عماره بوقلاز - لعموري محمد) اتفق الجميع على أن يحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ الإخوان – كريم – مبروك – عبد الله – محمود – أوعمران – الأمين – عباس – عبد الحميد – يضاف لهم (ابن بلة – آيت أحمد – بيطاط – بوضياف) ولم يرد ذكر عبان في اجتماع آخر في القاهرة يوم 1958/08/23 على الساعة 11 المكان (فونتا نيلا). كان الاجتماع يدور حول إدخال «عبان» للجنة التنسيق والتنفيذ وذلك بإلحاح من عباس، وعبد الحميد مهري، والأمين دباغين وقد وقع الاتفاق على قبول عبان في لجنة التنسيق والتنفيذ...

فرحات عباس بالقصور الفكري والضعف السياسي.

من الواضح أن الخطأ القاتل لعبان رمضان هو عدم تفكيره في تكوين قوة عسكرية تحمي ظهره عند الحاجة، وقد يعود ذلك لاعتقاده الخاطئ بأن محور السياسيين المدعم من جهات كثيرة داخلية وخارجية لا يمكن أن يهزم، ولما فوجئ بانقلاب العسكريين عليه راح يستنجد بالأطراف العسكرية الأخرى المتضررة من تصرفات الحلفاء العسكريين الجدد تطبيقا لمقولة (عدو عدوي صديقي) فلم يجد غير جماعة الأوراس وجماعة القاعدة الشرقية ضحاياه بالأمس، الذين أبدوا مناصرته رغم ما ألحقه بهم من ضرر، ولكن بدون جدوى، فالضعيف لا يسعف ضعيفا مثله.

لقد انتهى صراع عبان رمضان مع العقداء إلى اختفائه الأبدي في المغرب يوم 27 ديسمبر 1957، وهو أمر يؤسف له كثيرا، ولكنه كان نتيجة حتمية لعدم التزام عبان رمضان وزملائه بالقواعد الديمقراطية خلال مؤتمر الصومام.

وفي الأخير تسبب عبان رمضان في مضاعفة العقوبات على من ناصروه، حيث قتل حليفه الأساسي الرائد علي الحركاتي تحت التعذيب المسلط عليه من طرف كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف، وهو ما يؤكده محمد حربي في كتابه (حياة تحد وصمود) وأيضا الرائد سعيداني الذي كتب حرفيا ما يلي: «لقد فكرنا في وضع عبان رمضان معنا في قيادة القاعدة الشرقية وبذلك فرضنا إعادته للجنة التنسيق والتنفيذ»[1].

يقال إن عبان رمضان من خلال محاربته للعسكريين قد حاول منع عميروش من حضور جلسات المؤتمر، فغضب منه الرائد عميروش وطلب الإذن من كريم بلقاسم لتصفيته جسديا، مؤكدا له بأنه سيصبح خطرا عليه شخصيا، ولكن حكمة كريم بلقاسم لم تمكن عميروش من طلبه، واستمر محافظا على عبان رمضان رغم هجوماته العنيفة وانتقاداته اللاذعة التي أفاضت الكأس.

ويقال أيضا بأن السياسيين عبان رمضان، وفرحات عباس قد انتقدا هجومات

(1) سعيداني الطاهر/ القاعدة الشرقية/ طبع دار الأمة 2001.

20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني، فرد عليهما لخضر بن طوبال قائلا: «لست مستعدا لتلقي الدروس من السياسيين الذين يريدون حربا نظيفة».

وهكذا كان التباين واضحا بين وجهات نظر السياسيين، ووجهات نظر العسكريين الثوريين خلال المؤتمر حول كثير من القضايا، منها من هو الحليف الأساسي للثورة؟ (الريف بفلاحيه؟)، (أم المدينة بفئاتها وطبقاتها من عمال وبرجوازيين صغار ووطنيين؟)

فعبان رمضان كان من أنصار نقل الثورة إلى المدينة، أما القادة العسكريون فكانوا يرون بأن الفلاحين في الريف هم الأقدر على تحمل ثقل تلك المسؤولية.

مساعي عبان رمضان للاستئثار بالثورة والتفرد بها

بعد النجاحات التي حققها الثوار في ميدان القتال، والنتائج الإيجابية لأعضاء الوفد الخارجي في الجانب الدبلوماسي والتعريف بالقضية الجزائرية دوليا، وإمداد الثورة بالسلاح والمال والرجال من أبناء الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، أدرك عبان رمضان أن الثورة تجاوزت مرحلة الخطر وأنها من خلال فترة أحد عشر (11) شهرا من اندلاعها قد حققت نجاحات باهرة في الميدان العسكري والسياسي والدبلوماسي والإعلامي، فالجنرالات الفرنسيون قد عجزوا ميدانيا عن إطفاء شعلتها رغم الإمكانات الضخمة المسخرة، والحكومة الفرنسية لم تتمكن بدورها من تحقيق مخططاتها عسكريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والمجتمع الفرنسي بدأ يقتنع بأن مقولة (الجزائر فرنسية) قد أصبحت في حكم الماضي، وغلاة الاستيطان أنفسهم تأكدوا بأن أمنهم لم يصبح مضمونا، وأملاكهم لم تعد محمية، وأن تعنتهم برفض المساواة مع الجزائريين المسلمين قد أصبح مردودا عليهم، بل أكثر من ذلك فالواقع بدأ يفرض على الرسميين الميل للتفاوض مع الثوار كتمهيد وتهيئة للنفوس بالتدريج للوصول إلى تقبل الواقع الجديد.

لذلك فإن تلك التطورات جعلت عبان رمضان ورفاقه السياسيين في العاصمة يدركون بأن الفرصة قد أصبحت سانحة لممارسة السلطة ثقافيا وسياسيا والظهور بشيء جديد يخدم المسعى الوطني المشترك، ويحقق حلم وطموح السياسيين بزعامته لتولي صدارة الأحداث كبديل معتدل تطمئن له كل الأطراف على حساب

مفجري الثورة المتهمين بالتطرف والتعصب لأفكارهم وخياراتهم المرفوضة من الفرنسيين وحتى من سياسيي الأحزاب الذين وجدوا أنفسهم في رواق الانتظار.

لقد حاول عبان رمضان أن يبتكر أسلوبا يُطَمْئِنُ بموجبه المعتدلين في المجتمع الفرنسي ويعطي الأمل في اعتماد طريق غير طريق الحديد والنار، يحقق التقارب بين الشعبين دون التنازل عن مبدإ الاستقلال، الخط الأحمر الذي لا يقبل التجاوز، وهي فكرة قد تكون صائبة ومقبولة منه، ولكن غير المقبول في تلك الآونة هو ذلك الاعتقاد الخاطئ بأن العمل العسكري قد أدى ما عليه وأن المرحلة أصبحت مرحلة سياسية بامتياز، وأنه صاحبها وذلك انسجاما مع مقولة فرحات عباس: «العمل العسكري قد أدى ما عليه»، ونتيجة لقرار مؤتمر الصومام جرى تعيين أربعة فرنسيين أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي هذا الصدد يقول عمار بن عودة: «إن العقيد زيغود يوسف قد خرج من المؤتمر محبطا مؤكدا لي بأنه يتمنى الشهادة حتى لا يضطر إلى تطبيق ما لا يؤمن به وألا يلتقي بعميروش في الأوراس».

يقول أحمد بن بلة في هذا السياق: «ستبقى هناك أشياء بيني وبين ربي لن أفصح عنها أبدا لصالح الجزائر ومنها على سبيل المثال إطلاق سراح الإخوة بن يوسف بن خدة وصالح الونشي وعبد المالك تمام من طرف فرنسا بعد ستة أو سبعة شهور من اندلاع الثورة ودخَلَت معهم في مفاوضات أثناء وجودهم بالسجن فسافروا إلى سان ريمو بإيطاليا للالتقاء بمحمد خيضر الذي كانوا يرتاحون له فذهبت أنا للقائهم وليس خيضر وامتعضوا من وجودي واعترفوا لي بأنهم على صلة بالحكومة الفرنسية التي طلبت منهم أن يشكلوا حزبا للتفاوض معه لأنها لن تتفاوض أبدا مع جبهة التحرير الوطني فقلتُ لهم إنكم وفرتم على الفرنسيين ما كانوا يبحثون عنه وهو القوة الثالثة التي تجسدت فيكم، وصرحوا لي أن عبان رمضان[1] هو الذي كان يقف وراء هؤلاء الثلاثة وهو الذي أرسلهم وهذا ما جعلني أصر على اتهامه بالخيانة.[2]»

(1) أفرجت فرنسا عن عبان رمضان في نفس الفترة (1955).

(2) أحمد منصور/ الرئيس أحمد بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر/ الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت دار ابن حزم، بيروت، 2007 ص 135، 136، 324، 325.

ويشير محمد العربي بن مهيدي في رسالة وجهها إلى مصطفى بن بولعيد إلى أن اتصالات جرت مع الحكومة الفرنسية بطريقة سرية وخارقة للقيادة الجماعية وأنه ورفقاءه يجهلون كل ما يتعلق بالشخصيات التي قامت بالاتصالات المزعومة في غياب الرواد الحقيقيين لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، ويؤكد أنه حذّر عبان رمضان من اتخاذ مستقبلا أي قرار ذي أهمية دون استشارة وموافقة كل الإخوة الذين هم تاريخيا المسؤولون عن مصير كفاحنا التحرري.[1]

ركز عبان رمضان على تنفيذ هدفين أساسيين:

أولا - ضرورة الإسراع بعقد المؤتمر المؤجل الذي سيمكنه من تولى صدارة الأحداث بشرعية مقبولة، وأيضا إخراج الثورة من وضعية عدم وجود سلطة وطنية رسمية بسبب غياب القادة الفعليين وإضفاء الشرعية على الكفاح التحرري، وتقرير المصير، وبعث الأمل في تعاون مشترك بين الشعبين.

وحول هذه النقطة الأخيرة سبق لي في الطبعة السابقة لهذه المذكرات أن أشرت إلى أن مؤتمر الصومام قد عيَّن أربعة فرنسيين ديمقراطيين أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية تركت أسماؤهم تحت طي الكتمان وقد أكد أحمد بن بلة في حواره مع أحمد منصور في برنامج الجزيرة (شاهد على العصر) هذه الحقيقة الصادمة، ومن جانبنا نترك نفي هذه المعلومة أو إثباتها للأيام وللمؤرخين.

ثانيا - احتواء الأحزاب التي أصبحت في حيرة من أمرها خاصة بعد عمليات 20 أوت 1955 الحاسمة، حين حاول العدو استمالتها لتصبح كتلة منافسة لجبهة التحرير الوطني، والتي نتج عنها قرار إعدام بعض العناصر كرسالة تحذير واضحة.

فلو كان عبان رمضان حقا متميزا على رموز الثورة التاريخيين (أعضاء لجنة الستة، وأعضاء الوفد الخارجي) بالفطنة السياسية والحدس لكان قد تمكن من إقناعهم بتصور مرض يوفق بين نظرته ونظرتهم، وبالتالي التوافق على عقد مؤتمر جامع يوحد ولا يفرق، في مكان آمن، لكن طموحه قد حجب عنه تلك الحقيقة ولو فعلها لربح نفسه وربحته الثورة.

(1) يومية الشروق بتاريخ 2019/10/31.

ولتوضيح الأمور أكثر يمكن العودة لرأي أحمد محساس الذي أدلى به أخيرا في صحيفة الخبر في عدة حلقات[1]، وبالرجوع أيضا لرأي عضو مجموعة 22 عمار بن عودة الذي أدلى به على صفحات جريدة الشروق بالعدد 4541 بتاريخ 30 أكتوبر 2014، والعودة لرأي المفكر الكبير مالك بن نبي الذي انتقد تلك التصرفات واعتبرها أخطاء متعمدة في حق الثورة، من ذلك فصل العاصمة عن الولايات، وعقد مؤتمر الصومام من دون رأي وفي غياب قيادة الأوراس، وأيضا الازدواجية الخطيرة في القيادة التي كان مبدأها الأساسي وحدة القيادة، لقد اعتبر مالك بن نبي ذلك بأنه تبديد لطاقات الثورة، وقلب للنظام الثوري رأسا على عقب. وللاستفادة أكثر نورد نص مالك بن نبي حرفيا في الهامش[2]، ورأي أحمد بن بلة الذي يعتبر مؤتمر الصومام طعنة وضربة خنجر في خاصرة الثورة الجزائرية وأن الغاية منه سحب البساط من تحت أقدامهم، وأن عبان رمضان استطاع أن يضم جماعة المركزيين الذين كانوا ضد الثورة عندما اندلعت فجمعهم وشكل منهم جماعته الذين أصبحوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وبذلك أصبح من كان ضد الثورة يقرر أمرها مثل بن يوسف بن خدة وآخرين.[3]

شخصية عبان رمضان

ولا بأس من أن نركز هنا على عقلية عبان رمضان المتميزة كما كررنا مرارا

(1) الخبر الأسبوعي عدد 588 جوان 2010.

(2) (...من أجل مليون من الشهداء أقترح عقد مؤتمر شعبي عاجل في المقبرة التي ضمت جثمان مصطفى بن بولعيد لتكوين لجان تحقق في نقاط مهمة ومريبة كتلك التي تكونت فيها بالعاصمة (الجزائر) منذ أفريل 1955 «قيادة منفصلة عن قيادة الثورة بجبل الأوراس»، وتؤكد انفصالها بلقبها المستعار «ZAA» أي القيادة المستقلة لمنطقة العاصمة، ومن المعلوم أن هذا السلوك يخالف تماما مبدأ «وحدة القيادة» الذي يجب التمسك به في الحروب العادية وفي الحروب الثورية على وجه الخصوص، كل ازدواج في القيادة يؤدي إلى تبديد الطاقات الثورية حتى على فرض أن تصدر كل قيادة نفس التوجيهات التي تصدرها الأخرى، بينما رأينا قيادة العاصمة تتخذ قرارات تخالف تماما خطة القيادة في الأوراس، مثل الدعوة إلى مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 وتأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ التي عبر تأسيسها عن قلب النظام الثوري رأسا على عقب، حيث كانت نتيجته الأولى تقرير أولوية الجانب السياسي على الجانب العسكري في قيادة الثورة وتوجهها، أو بعبارة أخرى وضع مصير «ابن بولعيد» وإخوانه المجاهدين تحت سلطة فرحات عباس و«ابن خدة» إلخ... حتى خرجت الثورة من يد الأبطال الذين أسسوا جيش التحرير، وأصبحت بيد أولئك السياسيين الذين كوّنوا نقابة لرعاية مصالحهم) نهاية نص مالك بن نبي.

(3) أحمد منصور/ الرئيس أحمد بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر/ الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت دار ابن حزم، بيروت، 2007 ص 127، 129، 134.

بقوة الشخصية والإفراط في الأنانية، والطموح المبالغ فيه إلى درجة الغرور في بعض الأحيان والاستهزاء بالغير خاصة الثوار الذين سبقوه لتفجير الثورة كما هو واضح. فبعد أسر رابح بيطاط وتوليه العمل السياسي بالعاصمة ومصاحبته لشخصيتين بارزتين هما كريم بلقاسم ومحمد العربي بن مهيدي، راح عبان رمضان يعطي الانطباع على أنه الناطق الرسمي للثورة في الداخل، متجاهلا مبدأ اللامركزية الذي اتفق عليه مفجرو الثورة بالنسبة لتسيير المناطق بالكيفية التي يرونها مفيدة مع إمكانية التنسيق كلما توفرت الفرص. كما بدأ يلاحظ عليه المبالغة في الغرور من خلال ادعائه التفوق الفكري خاصة على مفجري الثورة، والطعن في كفاءة ووطنية وعبقرية وتواضع مصطفى بن بولعيد، وكريم بلقاسم، وزيغود يوسف، واستهزائه بثقافة محمد العربي بن مهيدي ونظرته الشاملة ودهائه السياسي وهدوئه وحكمته في التعامل مع الأحداث بكل تبصر وواقعية.

يروي الدكتور الأمين خان بالشروق اليومي في العدد 4882 بتاريخ 2015/10/10 بأن عبان رمضان كان يمتلك قنوات اتصال وتواصل مع العدو الفرنسي يستغلها لخدمة معسكره وأن مصدر الريبة والشك لدى كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعميروش هو عدم إخطاره إياهم بتلك الاتصالات، وأنه كان انفراديا في تصرفاته، يتصف بالعنف الشديد جدا في سلوكه نتيجة مرض عصبي كان يعاني منه ولهذا اتخذوا قرار تصفيته قبل أن ينقض عليهم.

يرى لخضر بن طوبال بأن عبان رمضان يستحق أكثر من القتل لأنه دكتاتور ولا يأخذ برأي أحد في قضايا حساسة لا يمكن لأي كان أن يتصرف فيها منفردا كما أنه كان يحتقر الآخرين وبأسلوب جارح.(1)

ليس من الحكمة في شيء أن يتجاوز عبان رمضان الرمز كريم بلقاسم الذي وفر له كل الشروط ليتصدر الأحداث، ولا أن يتهمه بضعف المستوى السياسي والفكري، وهو من جند منطقة القبائل خلفه للثورة في ظروف صعبة، وهو أيضا من أذهل مفاوضيه الفرنسيين. ولمن يريد أن يكتشف ذلك الشعور بالتفوق

---

(1) أحمد منصور/ الرئيس أحمد بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر/ الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت دار ابن حزم، بيروت، 2007 ص 396.

السياسي والتنظيمي لدى السياسي المحترف عبان رمضان فعليه أن يعود لمراسلاته التي كان يخاطب بها أعضاء الوفد الخارجي ليكتشف ذلك الأسلوب الجاف والفظ الذي كان يواجههم به رغم كونهم قد سبقوه للمشاركة في تفجير الثورة، أو على الأقل كانوا متفقين عليها قبل أن يعلم بها هو شخصيا، ولكنه تجرأ على إنهاء التفويض الصادر عنهم للمنسق محمد بوضياف بتاريخ 29 أكتوبر 1954.

وفي مراسلته لمحمد خيضر بتاريخ 1955/09/20 يصدر لهم أمرا بعدم التحدث باسم الثورة في الخارج قائلا: «إن أحمد بن بلة ليس هو ممثل جيش وجبهة التحرير الوطني في القاهرة ولا أي أحد، ولا محمد بوضياف ولا آيت أحمد حسين ولا محمد خيضر ولا محمد يزيد، ولا حسين لحول، ويواصل تحذيره لهم بقوله لا تتقمصوا من الآن أدوار السفراء والوزراء والقادة الكبار»[1].

وبعد قيامهم بتقديم اقتراحات تقضي بتكوين قيادة عامة للثورة تنسق بين الداخل والخارج، تتشكل من 12 عضوا، ستة يمثلون الداخل وستة يمثلون الخارج فقد أنبهم بقوله: «إنكم طوال النهار تتحدثون عن القيادة المشتركة، فكل تحاليلكم خاطئة».

وفي الرسالة المؤرخة في 1955/11/14 تعمد الحط من قيمتهم بقوله: «ما أنتم إلا مجرد مهاجرين مكلفين بمهمة ليست لكم أية علاقة بالقيادة، وعليكم أن تنشغلوا بشيء واحد فقط هو إرسال السلاح، وإلا فإنه لا يمكن تفادي القطيعة بيننا وبينكم».

كما كان يزايد عليهم بوجوده بالداخل ويقول: «إن خسارة عنصر من الخارج أقل ضررا للجزائر من خسارة مسؤول من الداخل، وإن لم تقوموا بما هو مطلوب منكم ادخلوا لتموتوا معنا».

وفي رسالة بتاريخ 1956/01/20 كان يدعو للاعتراف به كمسؤول عن الجناح السياسي فيؤكد: «بأن جماعة شمال قسنطينة قد قبلوا بأن يكونوا من الناحية السياسية تحت قيادة العاصمة». أي تحت قيادته شخصيا، ولكنه في

(1) بلحسين مبروك/ مراسلات الداخل مع الخارج، دار القصبة - الجزائر، 2008.

نفس الوقت يهاجمهم بقوله: «إن عمالة قسنطينة تفتقر للرجال الأكفاء وإنهم يرتكبون أخطاء لها نتائج مؤسفة على المستوى النفساني».

ويواصل في فقرة أخرى أيضا هجومه على ثوار الأوراس فيقول: «إن الأوراس يعطي الانطباع بعدم النضج السياسي، لأنهم لا يذكرون في مراسلاتهم جبهة التحرير الوطني»، وهو بذلك يستهين بثقافة مصطفى بن بولعيد السياسية.

وفي رسالة مؤرخة في 1956/03/15 منع عنهم التفكير في تكوين الحكومة بقوله: «إن التفكير في تشكيل الحكومة لا يعنيكم، وإن تقرر تشكيلها فسيتم ذلك بالداخل لا في الخارج».

فهذه المراسلات وغيرها من الممارسات تعكس حقيقة شخصية عبان رمضان الذي كان يبالغ في الاعتزاز بنفسه والصلف، والاستهزاء بالقادة الثوريين، والمزايدة على السياسيين أفراد الوفد الخارجي الذين فضل عليهم بعض المركزيين: (ابن يوسف بن خدة، وسعد دحلب) رغم كونهما لم يوافقا على إعلان الثورة.

السر في تفضيل الحدود الشرقية على الحدود الغربية

بعد اضطرار لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى إلى الخروج من منطقة الجزائر العاصمة بعد استيلاء الجيش الفرنسي عليها، وقع الاختيار على الحدود الشرقية لأن الحدود الغربية أي الولاية الخامسة كانت تحت مسؤولية عبد الحفيظ بوصوف الرقم الصعب الذي لا يقبل الاحتواء، ومن ورائه هواري بومدين الذي كان يتطلع إلى ما بعد مرحلة عبان رمضان وكريم بلقاسم، أضف إلى ذلك ارتباط الولاية الخامسة بالمنافس أحمد بن بلة، لذلك حول عبان رمضان وكريم بلقاسم اهتمامهما لمنطقة الحدود الشرقية وذلك لعدة أسباب منها:

- **أولا**: الموقع الإستراتيجي للحدود الشرقية المتميز بطبيعته الجغرافية وتضاريسه المواتية للتموقع والقتال.
- **ثانيا**: كون المنطقة الشرقية مفتوحة على الدول العربية مصدر الإمدادات والتأييد الديبلوماسي.
- **ثالثا**: كون الحدود الشرقية مندمجة مع أراضي الحليف المصلحي «الرئيس بورقيبة» المعروف بتوجهاته السياسية وإيديولجيته المتميزة

والذي مكن عبان رمضان المفتقر للقوة العددية من فرض سيطرته على ثوار القاعدة الشرقية والولاية الأولى، وممثل الوفد الخارجي في ليبيا وتونس أحمد محساس، وذلك بناء على الرسالة التي وجهها عبان رمضان إلى منسق الحزب الدستوري «التليلي» كما بينا والتي حرص لأول مرة على أن تكون ممضاة من طرف كل زملائه، وتطبيقا لتلك الإستراتيجية فقد عجل العقيد عمار أوعمران خروجه من الولاية الثالثة ليلتحق بتونس، وخلال مروره بمنطقة سوق أهراس حاول تقديم نفسه كمسؤول عن ثوارها مكان قائدهم المفضل عمارة بوقلاز، ولما تعذر عليه ذلك قام بإغراء عمارة بوقلاز بمنحه رتبة عقيد على أن يقبل تحويل المنطقة التي كانت تطالب بولاية جديدة إلى قاعدة خاصة أطلق عليها اسم القاعدة الشرقية لتكون بمثابة قاعدة خلفية للولاية الثالثة، وعمقا إستراتيجيا للقيادة العامة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، وموقعا آمنا لمخازن الإمدادات اللوجيستية التي يجب أن تصبح تحت سيطرة العقيد عمار أوعمران ورجاله، ومنع تلك الإمدادات عن الممانعين والمحتجين والمتمردين عن سلطة عبان رمضان.

القاعدة الشرقية[1]

تاريخيا كانت المنطقة الجغرافية التي تشمل النواحي الشرقية مشهورة بمنطقة سوق أهراس، وقد أصبحت لاحقا القاعدة الشرقية، وهي رقعة تابعة للمنطقة الأولى بموجب رسالة رسمية من زيغود يوسف، على ضوئها باشرت المنطقة الأولى مسؤوليتها عليها، ورسمت حدودها لاحقا، من الشمال بالسكة الحديدية الواصلة بين عين عبيد - قالمة وما بعدها إلى غاية الخروب، وعينت لها عدة مسؤولين منهم أحمد الأوراسي، وبعد استشهاده عينت قائدا آخرا يدعى المختار الذي اختفى في ظروف غامضة بمبلغ مهم من المال ربما اغتيل غدرا بسبب المال، ثم عينت بعده غزالي بلعباس الذي شارك ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 في الهجوم على مدينة خنشلة مع عباس لغرور، ولما ألقي عليه القبض نتيجة وشاية أحد أعوان العدو،

(1) شهادة العقيد عمارة بوقلاز في مجلة أول نوفمبر العدد 112 سنة 1990.

عين بعده «الوردي قتال» وجبار عمر.

ثم أصبحت فيما بعد منطقة شبه مستقلة تولى عمارة بوقلاز الإشراف عليها، وأصبحت تفصل بين المنطقة الثانية، والمنطقة الأولى، وقبل مؤتمر الصومام بعث عمارة بوقلاز بموفدين من طرفه بتقارير لحضور مؤتمر الصومام، غير أنهم لم يتمكنوا من حضور المؤتمر لأن جماعة المنطقة الثانية ومنهم الطاهر بودربالة أوهموهم بأن المؤتمر قد عقد وانتهى، فسلموا لهم التقرير وعادوا لمسؤولهم عمارة بوقلاز الذي أدرك بأن المؤتمر لم يعقد بعد وإنما مُنعوا من الحضور على أساس أنهم تابعون للمنطقة الثانية، وهكذا أصبح مجاهدو منطقة القالة سوق أهراس يطالبون بولاية جديدة بقيادة عمارة بوقلاز تضم ممثلي مناطق صدراتة، ومسكيانة والقالة.

وللتوضيح أورد هنا شهادة أحد أعضاء ذلك الاتفاق الهادف لتكوين ولاية جديدة، وهو المجاهد «طلبة معيوف» الذي صرح لي بما يلي: «لقد اتصلنا بعمارة العسكري بوقلاز واتفقنا معه على توحيد النواحي التابعة لمنطقة سوق أهراس ومنطقة صدراتة، ومسكيانة، والحراكتة، وتكوين ولاية جديدة منها واتفقنا على ما يلي:

- تكوين ولاية جديدة مستقلة بذاتها يكون لها ما للولايات الأخرى، ويتكون مجلسها من عمارة بوقلاز برتبة عقيد وممثل واحد لمنطقة سوق أهراس برتبة صاغ أول (رائد)، وثلاثة مسؤولين برتبة صاغ أول (رائد) يمثلون الجهات الأخرى منها صدراتة، ومسكيانة، والحراكتة.
- عدم الاعتراف بالقيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام، ومنع ممثلها عمار أوعمران من المرور إلى تونس، حيث مكث مدة طويلة من الزمن وهو يحاول إقناعنا بالسماح له بالمرور إلى تونس دون جدوى، وقد ذكر الرئيس الشاذلي بن جديد في مذكراته بأن عمار أوعمران عرض عليهم أن يصبح مسؤولهم المباشر مكان عمارة بوقلاز دون جدوى».[1]

ويؤكد الضابط طلبة معيوف «بأن عمار أوعمران تمكن من ربط علاقة خفية

(1) مذكرات الرئيس الشاذلي بن جديد ج 1، دار القصبة – الجزائر، 2011، ص92.

مع نائبي عمارة بوقلاز، وبعاطفة الانتماء الجهوي تمكن العقيد عمار أوعمران من إقناعهما بالتأثير على قائدهما عمارة بوقلاز بأن يسمح له بالمرور مقابل ترقيته لرتبة عقيد ويشرف على المنطقة التي ستحمل اسم القاعدة الشرقية، وقد وافق عمارة بوقلاز على ذلك الإغراء متنكرا للاتفاق الذي أبرمه مع مجموعة صدراتة ومسكيانة والحراكتة. وهكذا تكونت القاعدة الشرقية باقتراح من العقيد عمار أوعمران، وبقرار من عبان رمضان وكريم بلقاسم لتصبح في واقع الأمر قاعدة متقدمة للولاية الثالثة على الحدود الشرقية محمية بفيالق خاصة كان كريم بلقاسم قد أحضرها معه من الولاية الثالثة معفية من كل الخدمات ما عدا حراسة القيادة المركزية».

وبعد تولي كريم بلقاسم وزارة الدفاع لم يخرج عن مخطط عبان رمضان فعين العقيد محمدي السعيد كقائد لقيادة العمليات العسكرية وبذلك أصبح كل ما هو موجود على الحدود الشرقية من مراكز ووحدات ومقدرات تحت القيادة المباشرة للعقيد محمدي السعيد المدعو «السي ناصر».

ولما أبدى عمارة بوقلاز بعض القلق نتيجة تجريده من صلاحياته التي استولت عليها قيادة العمليات العسكرية، من ذلك مثلا حرمانه من الإشراف على مخازن الإمدادات داخلها، قرر كريم بلقاسم عزله من قيادة القاعدة الشرقية وتعيينه عضوا في قيادة العمليات العسكرية كممثل شكلي للقاعدة الشرقية، وهي عملية إبعاد متعمدة، مثله مثل زميله العقيد محمد لعموري عن الولاية الأولى، وعمار بن عودة عن الولاية الثانية، ومرة أخرى بدأت العلاقات تسوء بالتدريج بين الثنائي محمد لعموري، وعمارة بوقلاز وقائدهما العقيد محمدي السعيد، وقد استفحلت تلك الخلافات بين أعضاء القيادة غير المنسجمة.

وعندما أدرك كريم بلقاسم خطورة ذلك التأزم الحاصل قرر إبعاد محمد لعموري وعمارة بوقلاز نهائيا من الداخل الجزائري ليقطع علاقتهما مع مرؤوسيهما على جبهات القتال، حيث اتفق مع الوزير لخضر بن طوبال على حل قيادة العمليات العسكرية «C.O.M» في المنفى بالقاهرة بعيدا عن نفوذ المعاقبين وأتباعهما، وهو قرار يكون صائبا لو شمل الجميع، ولكن تبين بأنه اقتصر فقط

على الثنائي عمارة بوقلاز ومحمد لعموري وذلك بنفيهما وتخفيض رتبتيهما، أما محمدي السعيد فقد أعاده كريم بلقاسم حسب المخطط دائما للقيادة كما كان، وكلف ابن عودة عمار بتوصية من لخضر بن طوبال بمهمة جديدة في ليبيا، وهكذا أظهر الثنائي كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال تحيزهما الجهوي الذي عمق الشعور بالغبن وعدم المساواة لدى أبناء القاعدة الشرقية والولاية الأولى، واستمر ذلك الشعور بالظلم يتفاعل بقوة تحت السطح إلى أن تجلى في فجيعة إعدام محمد لعموري وأحمد نواورة ومحمد عواشرية بالكاف والتي تمت بالاستقواء بالأجنبي بورقيبة كالعادة، وذلك بإيعاز من بعض وزراء الحكومة المؤقتة التي نجحت في اصطياد الضحية محمد لعموري بشراك نسجت خيوطها بالقاهرة وليبيا وانتهت بتونس كأفظع جريمة إعدام لقادة سامين، وسجن أكثر من ثمانين ضابطا من خيرة ضباط الأوراس، يضاف لمن أعدم ونفي، أو أحيل للحياة المدنية في مرحلة سابقة، وبذلك تم الاعتقاد بأن الولاية الأولى قد استكانت للأمر الواقع بخسارتها المادية والمعنوية (فلو دامت لغيرك لما وصلت إليك).

ولا بأس من التعرض في هذا المقام لفصول حادثة مضحكة ومبكية في نفس الوقت كان يقصها ضحايا الأوراس في سجونهم مفادها: أن مجموعة من القادة النافذين كانوا يتفكهون بتلذذ خلال جلسات سمرهم بالنكبة التي أوقعوا فيها منطقة الأوراس مرددين: «لقد كان الأوراس نكرة، ثم بدأ ينتفخ ويتمدد حتى فاض فقررنا تحجيمه إلى درجة الصفر ثم نسفناه في الهواء كحبيبات الغبار» أنقل المقولة بدون تعليق.

تساؤلات افتراضية عن مرحلة عبان رمضان

نتساءل هنا بموضوعية عن جملة من الافتراضات التي لو أنها تحققت فكيف سيكون الأمر يا ترى؟

1. فماذا لو أن عمارة العسكري بوقلاز وجماعة القالة وصدراتة بقوا على حلفهم رافضين الاعتراف بلجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، مصممين على عدم قبولهم جعل منطقتهم قاعدة للولاية الثالثة، ومجالا للقيادة العامة، مانعين مرور العقيد عمار أوعمران إلى تونس، وأيضا استمروا

محافظين على علاقتهم النظامية السابقة مع أعضاء الوفد الخارجي والممثل الشرعي للثورة في تونس وليبيا أحمد محساس؟

2. ثم ماذا لو أنه لم تتح للفرنسيين فرصة اختطاف طائرة مجموعة الوفد الخارجي، واستمروا مباشرين لمهامهم في الخارج ومباشرين إشرافهم المعنوي والمادي على الولايات خاصة الأولى والخامسة والقاعدة الشرقية؟
3. وماذا لو أن بورقيبة لم تكن له حساسية مع الأوراسيين واستمرت العلاقات حميمية كما تركها ابن بولعيد، ولم يتمرد عليه أيضا ثوار تونس بقيادة الطاهر لسود، ولم يضطر صالح بن يوسف لمعارضته، فهل سيتمكن عبان رمضان ومن بعده الباءات الثلاثة من التحالف مع بورقيبة؟

بالتأكيد لو لم تتدخل تلك الوقائع والظروف المذكورة موضوع التساؤلات لما تمكن عبان رمضان وحلفاؤه السياسيون من السيطرة على قمة هرم الثورة بالكيفية العنيفة التي تصرفوا بها، والتي أصبح عبان رمضان نفسه ضحيتها لاحقا، ولكنا بالتأكيد قد عشنا وضعا مغايرا تماما لما عشناه خلال فترتي عبان رمضان والباءات الثلاثة صقور الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، ولما كنا قد ضيعنا أمجادا من القادة البارزين، وجهودا ووقتا ثمينا في معركة الصراع على سراب النفوذ السياسي المدمر، ولما تمكن الجيش الفرنسي من بناء خطي الموت (موريس وشال) في غياب الأبطال وفصل الداخل على الخارج، ولما ابتليت الثورة بالنظام الانقلابي الذي ورثناه عن السياسيين في مؤتمر الصومام واستمر معنا.

الأسباب التي دفعت عبان رمضان للتحالف مع بورقيبة

- افتقار عبان رمضان منسق لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، ومن بعده كريم بلقاسم لقوة عسكرية تساعدهما على فرض السيطرة على القوات العددية المتصاعدة لناحية سوق أهراس ومنطقة الأوراس على الحدود الشرقية وحتى داخل تونس.
- تصاعد خطر التعاون الوثيق بين ثوار الأوراس، وثوار تونس على مشروع

الرئيس بورقيبة.

- الموقع الجغرافي الإستراتيجي للحدود الشرقية المسيطر عليه من طرف الولاية الأولى ووحدات منطقة سوق أهراس.
- الإمدادات اللوجيستيكية المجمعة في المخازن تحت إشراف عبد الحي السعيدي، وأحمد محساس، والتي لا بد من استعمالها كورقة لفرض الخضوع على المعارضين والمتحفظين على مؤتمر الصومام والقيادة المنبثقة عنه.
- وجود جالية جزائرية عريقة في الأراضي التونسية منحدرة من شرق الجزائر وجنوبها جندت أبناءها وسخرت أملاكها للقادة الذين كلفهم مصطفى بن بولعيد بتكوين قواعد للثورة داخل ليبيا وتونس.
- العلاقات النضالية والتنسيقية بين ثوار الولاية الأولى ومنطقة سوق أهراس وأعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة بواسطة ممثلهم أحمد محساس في تونس.

فكل هذه المعطيات وغيرها اعتبرها منسق لجنة التنسيق والتنفيذ عبان رمضان عقبة كأداء تحول دون تمكنه من بسط نفوذه على تلك المناطق الحدودية التي تعتبر أكثر من أساسية لكل من يحلم بالسيطرة على قيادة الثورة، ومن أجل ذلك اضطر عبان رمضان للتحالف مع الرئيس الحبيب بورقيبة.

عبان رمضان يكلف رجاله بمهام غير نظيفة في الأوراس

لقد أعطى منسق لجنة التنسيق والتنفيذ عبان رمضان الأولوية لبسط النفوذ السياسي السلطوي على حساب محاربة العدو في جهات القتال وذلك عندما تجرأ على سحب ضباط سامين وأبطال من جهة القتال بالقبائل ليحول اهتمامهم من مقاتلة العدو إلى مقاتلة زملائهم على الحدود الشرقية وداخل عاصمة تونس، مستقويا في ذلك على مرؤوسيه ومعارضيه بالقوة العددية للحليف بورقيبة، وهي بكل تأكيد مهام غير شريفة وغير ثورية وغير أخلاقية، وأقل ما يقال عنها أنها أضرت بالثورة ومع طول الزمن ستسيء لأصحابها.

إذًا لقد اقتضت مصلحة السياسيين الذين التحقوا بالثورة بعد مضي عشرين

شهرا الاستيلاء على قيادتها.

وفي هذا الموضوع نستدل بما كتبه المجاهد محمد حربي حول مهمة الضباط الأربعة المذكورين الذين اختارهم عبان رمضان للقيام بتلك المهام غير المشرفة فيقول: «لقد استطاعت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تفرض سيطرتها على خصومها كما يظهر ذلك جليا من خلال التشكيلة التي عينتها لجنة التنسيق والتنفيذ لإعادة التنظيم بمنطقة الأوراس والمواقع الحدودية مع تونس، لقد عاد الدور البارز في هذه المهمة إلى عضوين هما العقيد عمار أوعمران والرائد عميروش من بين العناصر الأربعة المؤلفة لهذه المهمة»[1].

المهمة الأولى للرائد عميروش في داخل الأوراس، وهي مهمة محددة الأهداف والغايات، سيتوقف عليها فشل أو نجاح المخطط المتفق عليه في الجزائر لإخضاع الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، والمعارضين الآخرين.

جوهر مهمة الرائد عميروش الأولى في داخل الأوراس هو إحداث الشغور في قيادة الأوراس التاريخية، وبعبارة أخرى لا علاقة لتلك المهمة بموضوع البحث عمن قتل الرمز مصطفى بن بولعيد، ولا بتبليغ أرضية مؤتمر الصومام.

والمهمة الثانية التي أسندت مؤقتا لقائد الولاية الثالثة العقيد محمدي السعيد، بغرض إلهاء الأوراسيين بعد محاولة اغتيال عاجل عجول حتى لا يفكروا في ما من شأنه أن يفسد مخطط السيطرة على الأوراس، كاتفاقهم على تعيين قائد لولايتهم يحل محل القيادة التاريخية الأوراسية المزاحة.

أما **المهمة الثالثة** المكملة للأولى فقد أسندت لرجل تاريخي محترم ما كنا نتمنى له أن يسيء إلى رمزيته التاريخية بالتطوع لمهمة تسيء إلى زملاء له تاريخيين في الأوراس إنه العقيد عمار أوعمران الذي تكامل مع المنفذ الأساسي الرائد عميروش الذي أصبح خبيرا في شؤون الأوراسيين من خلال نجاحه في إزاحة عاجل عجول، معتمدا أيضا في تلك المهمة على طاقم مسخر من المساعدين مثل الرائدين قاسي وآيت أحسن، وحتى عضو مجموعة 22 «ابن عودة عمار» الذي لا أدري بأية

(1) المرجع ما كتبه محمد حربي حول مؤامرة لعموري (الفصل 14) نقد 14 – 15 ص 12 ترجمة محمد هناد.

قناعة حشر نفسه في تلك المهمة غير الشريفة.

أمر محير، قادة كبار مشهورون بثوريتهم وتاريخهم العسكري الناصع يلعبون لعبة السياسيين الخسيسة ضد رفاق لهم ثوريين لصالح سياسيين ركبوا قطار الثورة سائرا. وسوف أتعرض بالتفصيل لمهمة كل واحد من القادة العسكريين الأربعة المذكورين حسب الترتيب ولنبدأ بالمهمة الأولى للرائد عميروش:

أولا: تفاصيل مهمة عميروش الأولى

من المعلوم أنه بعد أن انفضت جلسات مؤتمر الصومام مباشرة، عين المؤتمرون لجنتين (02) على أعلى مستوى للرقابة في منطقة الأوراس.

تتكون اللجنة الأولى من العقيد زيغود يوسف، والرائد إبراهيم مزهودي مع الصلاحيات الواسعة لزيارة وسط الأوراس وشرقه، أما اللجنة الثانية فتتكون من العقيدين عمار أوعمران وملاح علي (السي شريف) مع الصلاحيات الواسعة لزيارة جنوب الأوراس، ومنه يلتحقان بعضوي اللجنة الأولى داخل الأوراس، كان تعيين ثلاثة عقداء ورائد لمراقبة ما يجري بالأوراس صائبا لكونه راعى أهمية التمثيل في هذه القضية الحساسة وحرص على مبدإ المسؤولية الجماعية، والجدير بالذكر أن لجنة التنسيق والتنفيذ تسهر على المتابعة وتحاط علما بكل ما يجري وبكل الوضعيات من خلال هؤلاء المندوبين، ولجنة التنسيق والتنفيذ هي الوحيدة المؤهلة للفصل في نهاية المطاف[1].

وبكل أسف بعد استشهاد العنصر الأساسي في المهمة العقيد زيغود يوسف، وتولي عبان رمضان مهمة تنسيق لجنة التنسيق والتنفيذ تغيرت الإستراتيجية وأسندت المهمة داخل الأوراس بصفة أساسية للرائد عميروش تحت رعاية قائده العقيد محمدي السعيد، وتحولت مهمة العقيد عمار أوعمران من جنوب الأوراس إلى تونس ليتولى مع الرائد عميروش بعد إنهاء مهمته الأولى في عمق الأوراس هيكلة الولاية الأولى وتحويل قادة وسط الأوراس إلى تونس من طرف مفوض لجنة التنسيق والتنفيذ قائد الولاية الثالثة العقيد محمدي السعيد، وهكذا يبدو واضحا بأن قرار جماعة مؤتمر الصومام بتعيين عناصر اللجنتين

(1) محضر مؤتمر الصومام.

من العقداء الثلاثة والرائد كان بخلفية وطنية تخدم مصلحة الثورة بينما القرار الثاني المتمحور حول عميروش كان بقصد خفي وفكرة مبطنة كما سنرى لاحقا.

كان الأوراسيون على استعداد للتعامل الإيجابي مع أعضاء لجنة الرقابة قبل أن يتفاجأوا بتغيير الخطة وتَعَمُّدِ تعيين الرائد عميروش بمفرده لدخول الأوراس.

بعد أن كان الهدف من الرقابة في الأوراس هدفا نبيلا، تحول بقدرة قادر إلى هدف سياسي شخصي غايته الاستيلاء على قيادة الثورة بالتحايل، وإخضاع المتحفظين على قرارات مؤتمر الصومام، وخاصة على لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ومنسقها عبان رمضان بالتحديد.

فتحفُّظ الأوراسيين على الرائد عميروش ليس حطا من قيمته وتضحياته، وإنما لكونه لا يرقى أبدا لتاريخ ومنزلة ورمزية مفجري الثورة في الأوراس الذين سبقوه للنضال والتضحية والقيادة في أحلك الأوقات، بكل تأكيد اعتبروا ذلك انتقاصا من قيمتهم، ورصيدهم التاريخي، واستنكارا لتضحياتهم المبكرة في وجه أضخم قوة حصار عسكري استنفر كل إمكانات الدولة الفرنسية لإخماد جذوة الثورة في أهم معقل لها.

لقد حدد عبان رمضان بعد استشهاد زيغود يوسف للرائد عميروش مهمتين أساسيتين:

الأولى في داخل الأوراس والتي سيتوقف عليها النجاح أو الخسارة.

أما المهمة الثانية فسيؤديها في تونس، والتي ستكون تتويجا لنجاحه في المهمة الأولى داخل الأوراس.

وعلى أساس ذلك المخطط تنقل عميروش إلى الأوراس حيث استقبله الأوراسيون بالترحاب رغم شعورهم بالإحباط كما بينا، غير أن عميروش بحدة طبعه، وحرصه على تنفيذ المهمة التي لا تقبل الفشل، لم يقدر تلك الحفاوة، بل راح يتصرف معهم وكأنه هو القائد العام للولاية الأولى، متجردا نهائيا من صفة المراقب التي لا تزيد عن جمع المعلومات وتحويلها للقيادة التي كلفته بجمعها.

فخوفه من الفشل في تحقيق إحداث الشغور في القيادة التاريخية للأوراس

والتصفية الجسدية لمن يمثلها قد فرضا عليه تجاوز كل الأعراف المعمول بها، فالمهم عنده تحقيق الهدف الأساسي الذي دخل الأوراس من أجله، ومن حسن حظه أنه تمكن من تحقيقه بسهولة ما كان يحلم بها (إحداث الشغور في القيادة التاريخية والغدر بعاجل عجول الضحية) وهو نائم في حماه دون أن يتأسف لما ترتب عن ذلك من مآس تسببت في إجهاض وتيرة القتال التي كانت تؤرق الجيش الفرنسي بشهادة القريب والبعيد، وبذلك دفع الضحية عاجل عجول الثمن لكونه يمثل القيادة الشرعية مع عباس لغرور دون أن يشفع له نضاله وجهاده وحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة اللتان خص بهما ضيفه عميروش الذي ادعى بأنه دخل الأوراس بحجة تقصي الحقائق عن أسباب استشهاد الرمز مصطفى بن بولعيد، وتبليغ قرارات مؤتمر الصومام، وإذا به يقدم على اقتراف أشنع جريمة تلك التي تمثلت في إراقة دم القائد عاجل عجول، مخالفا في ذلك قرارات المؤتمر التي تنص صراحة على أن عقوبة وجزاء مسؤولي المناطق تكون حصريا من اختصاص لجنة التنسيق والتنفيذ وحدها، والمؤسف هو أنه بدل أن يعاقب على اقترافه لتلك الجريمة تلقى من منسق لجنة التنسيق والتنفيذ عبان رمضان تنويها وتشجيعا كتابيا، فما كان يهم عبان رمضان هو تحقيق الهدف الذي حدده له بعناية فائقة، ولما نجح في تحقيق ذلك الغرض المحدد له راح عبان رمضان يبشر ممثليه في تونس بذلك النجاح الذي أثلج صدره برسالته المحررة بتاريخ 1956/12/03، وهي رسالة قد ذكرها حسين بن معلم في إحدى مقالاته الصحفية.

لقد برهن عميروش بالدليل القاطع على أنه لم يقدم للأوراس من أجل معرفة من اغتال القائد مصطفى بن بولعيد، ولا من أجل تبليغ قرارات مؤتمر الصومام، بل دخله ليغتال القادة الشرعيين وأولهم عاجل عجول، وإحداث الشغور في القيادة الشرعية للولاية الأولى.

والسؤال الجوهري هو: لماذا لم يقم ممثل القيادة عميروش بتعيين لجنة تحقيق مشكلة من حكماء مؤهلين يوكل لهم مهمة التحقيق مع عاجل عجول؟، وعلى ضوء ما يتوصلون له يشكل محكمة عسكرية تحاكم عاجل عجول وتصدر حكمها عليه بصفة علنية ونظامية وقانونية في محاضر رسمية ممضاة ومختومة

بالختم الرسمي القانوني تطبيقا للقرارات الجديدة الصادرة عن مؤتمر الصومام التي جاء عميروش ليشرح فصولها، والتي كانت تنص بوضوح على أنه لا إدانة بدون محاكمة قانونية.

ثم لماذا رفض عميروش يد عاجل عجول الممدودة للحوار رغم الغدر به، إن لم يكن مصمما على تصفيته في كل الأحوال؟ ومن لا يحترم أدبيات الثورة، والإجراءات القانونية التي أقرها المؤتمر، لا يمكن أن تكون لأحكامه لا مصداقية ولا شرعية، لا أخلاقيا ولا تاريخيا ولا إنسانيا مهما حاول البعض تبرير ذلك، وسيكون للمؤرخين كلمتهم ولو بعد حين.

والسؤال البديهي الآخر هو: ألا يوجد من بين الأوراسيين من هو مؤهل لتسيير الولاية الأولى من قادتها حتى يضطر عبان رمضان لتعيين محمدي السعيد والعقيد عمار أوعمران، والرائد عميروش، والرائد قاسي وآيت أحسن ومساعدين آخرين منتمين لولاية بعينها على رأس قيادة الولاية الأولى؟

ألا يوجد قائد آخر مؤهل من بين ضباط الولايات الأخرى ليتولى قيادة الأوراس مؤقتا، إن لم تكن هناك نية متعمدة خاصة وأن حدود الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) على سبيل المثال لا الحصر مع الولاية الأولى (الأوراس النمامشة) تزيد عن ضعف حدود الولاية الثالثة (القبائل) مع الولاية الأولى، مما يسهل الاتصال والتواصل في أمن، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أي واحد من هؤلاء الضباط الأربعة الذين أوفدهم عبان رمضان لا يتصف بالرمزية التاريخية فلا هم من الشخصيات الوطنية، ولا ممن يعرفون عقلية وعادات وطباع وتطلعات الأوراسيين، ولا هم أعضاء في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ولا في مجموعة الاثنين والعشرين (22).

فهل أن الأبوية على الولاية هي التي كانت مسيطرة على عقول قادة القبائل؟

وحتى لو افترضنا عدم اطمئنان عبان رمضان المنسق لأي أحد من قادة الأوراس، كان عليه وهو المنسق العام للجنة التنسيق والتنفيذ الأولى أن يختار لجنة مشكلة من عدة ولايات لتتولى تسيير «الولاية المنكوبة» بصفة مؤقتة ريثما

يعين لها قائدا يكون مقبولا ومؤهلا في منزلة مصطفى بن بولعيد وشيحاني بشير وعاجل عجول وعباس لغرور، بالتأكيد لو وفق لذلك الخيار لرفع عن نفسه الحرج، ولترفع عن تهمة بسط النفوذ الشخصي بنزعة جهوية.

بكل أسف تبين أن عبان رمضان الحالم بقيادة الثورة لا يثق إلا في رجاله المقربين.

وحول الموضوع يقول الرائد مراردة مصطفى ما يلي: «لقد دخل الرائد عميروش الولاية من الغرب، وقد التف حوله عدد من قادة المنطقة الأولى...». ويواصل «رغم أن عميروش لم يكن قائدا كبيرا، ولكن الاستقبال الذي خصصناه له كان في مستوى القادة الكبار، ونظرا لكون إطارات الولاية الأولى لم يكونوا على توافق فقد رأوا في عميروش المجاهد المخلص الذي سيحل كل المشاكل العالقة بينهم، لذلك سلموه أمرهم، وقدموا له كل المعلومات والأسرار التي تخص بعضهم البعض، وبذلك أصبح هو الآمر الناهي الذي يحكم بما يشاء»[1].

لقد مر الرائد عميروش على المنطقة الأولى مرور الكرام لأن غايته كانت عاجل عجول عضو القيادة التاريخية الشرعية للأوراس في الداخل، طلب لقاء عاجل عجول برسالة خاصة، وقد استجاب لتلك الرسالة متعجلا لقاء عميروش بقلب سليم، وذلك في المكان المسمى تامدينت بذراع الشرفة بمحيط مقر بلدية كيمل حاليا، حيث ساد اللقاء جو من الارتياح والأمل وحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، كان ذلك بشهادة حسين بن معلم في إحدى تعليقاته الصحفية على الموضوع.

وبعد تناول وجبة العشاء أحضرنا للضيف عميروش مركوبا (بغل) وانطلقنا من ذراع الشرفة متجهين جنوبا نحو مركز فيض لقبور في عمق الغابة، وذلك تأمينا لأمن الضيف المكرم، وفي صبيحة اليوم الموالي دخل عميروش وعاجل عجول في محادثات على انفراد أبدى فيها عاجل عجول لعميروش تأسفه لعدم حضوره هو وعباس لغرور جلسات مؤتمر الصومام، إلا أن ذلك لم يمنعهما من التعبير عن رأيهما حول قرارات المؤتمر بنص الرسالة التي وجهها عاجل عجول شخصيا للجنة التنسيق والتنفيذ بالولاية الثالثة، وقد كلف المناضل الكبير

(1) مذكرات الرائد مصطفى مراردة/ طباعة دار الهدى عين مليلة، 2003، ص 64.

بلعقون مسعود بحملها إلى كريم بلقاسم رفقة دليله المجاهد «جبالي» الذي ينتمي لمنطقة القبائل، ومع الرسالة مجموعة من الوثائق والختم الرسمي للمنطقة الذي تركه مصطفى بن بولعيد قصد تغييره حسب التنظيم الجديد للولايات، وقد تعمد عاجل عجول بعث رزمة الوثائق ليضع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في الصورة التي كانت تسير بها المنطقة الأولى منذ ليلة فاتح نوفمبر 1954.

وقد أكد عميروش لعاجل عجول بأنه قد اطلع على تلك الرسالة والوثائق التي حجزها عمر بن بولعيد، وأنه تولى شخصيا تحرير حاملي الرسالة بلعقون مسعود وجبالي ورفاقهما من سجن عمر بن بولعيد.

ولما أتم الطرفان مناقشة كل الأوضاع داخل الولاية وخارجها بالشرح والتحليل، اقترح عميروش على عاجل عجول التنازل عن القيادة والسفر معه لشرق الولاية للاتصال بعباس لغرور المتواجد على الحدود التونسية، فرحب عاجل عجول بالفكرة لأنها كانت تنسجم مع ما كان يتطلع إليه من اتصال بعباس لغرور، وبأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ انطلاقا من شعوره بالمسؤولية الثقيلة على الثورة في الأوراس التي ألقاها القائد مصطفى بن بولعيد على عاتقه وعاتق رفيقه عباس لغرور.

وقبل السفر قام عميروش بتعيين محمد بوعزة عرعار مسؤولا عن ناحية كيمل، وصالح قوجيل مساعدا سياسيا له، كما عين عاجل عجول من جهته عثمان كعباشي الذي كان قبل دخول عميروش هو المسؤول الفعلي على تلك الناحية خلفا لعبد الوهاب عثماني الولجي الذي كلفه مصطفى بن بو العيد برئاسة لجنة رقابية لشرق المنطقة على الحدود التونسية، فتولى عثمان كعباشي مهمة عسكري الناحية حسب التنظيم الجديد، وبعد مدة عين بوعزة الصادق بوكريشه مكانه.

وتقرر سفر الجميع إلى منطقة النمامشة شرقا حيث سلك عاجل عجول وعميروش والحاج لخضر عبيد وآخرون الطريق الجنوبي، بينما سلك عمر بن بولعيد وآخرون طريقا مغايرا في الشمال. انطلقنا في الرحلة الأولى من غابة بني ملول قاصدين جبل برقة المطل على بلدة خنقة سيدي ناجي، قضينا ليلتنا

بقرية تسمى تغليسية في وسط الجبل بها عين ماؤها سلسبيل، ثم انطلقنا في الرحلة الثانية من تغليسية قاصدين جبل عالي الناس. قطعنا وادي العرب في النقطة التي قتل فيها رجال عاجل عجول الضابط الفرنسي العقيد ميكال المدعو بولحية، وقبل صلاة الفجر وصلنا إلى المكان المسمى أولحاج بجبل عالي الناس، ذلك المكان الذي استشهد فيه القائد صحراوي بيوش و50 شهيدا خلال صيف سنة 1955 وقد توليت شخصيا دفن جثامينهم، وإعادة تنظيم تلك الناحية خلفا للشهيد صحراوي لبضعة أشهر، ولما بدأنا نهيئ أنفسنا لقطع مسافة الرحلة الثالثة انطلاقا من مركز أولحاج نحو مركز القلعة الواقع جنوب خنشلة، وهي طريق خطيرة جدا لكونها تقع بين مركزين للعدو هما مركز تابردقة في الشمال ومركز جلال في الجنوب، ولعل القارئ يكون قد تعرف على الكمين الذي أباد فيه الثوار قافلة كاملة للعدو، وحرقوا كل عرباتها وغنموا كل أسلحته وذلك بتاريخ 1955/07/27 تطبيقا لتعليمات البدء بالكمائن الموجعة والهجومات الخاطفة ضد الوحدات العسكرية المحاصرة لمنطقة الأوراس خلال سنة 1955.

بكل أسف وقبل الانطلاق بدأنا نتحسس بعض معالم المؤامرة على عاجل عجول قبل دخوله منطقة النمامشة حيث يتعذر عليهم الإطاحة به أمام ثوارها الأشاوس الأوفياء، فبمجرد خروج الدورية المكلفة باستطلاع الطريق، عاد أحد أفرادها حاملا رسالة إلى عميروش هي عبارة عن ورقة من كناشة جيب مكتوب عليها بخط رديء جدا: (لا يمكنك يا عميروش المرور وعاجل عجول بصحبتكم). ادعى حامل تلك الورقة بأنها مرسلة من مجموعة النمامشة، وهو ادعاء باطل لأنه لا وجود لجماعة النمامشة في تلك الجهة التي هي عمليا تحت سيطرة عاجل عجول، والحقيقة أن الرسالة كانت صادرة عن بعض مرافقي عميروش نسبت عن قصد لجماعة النمامشة للتمويه، والغرض من الرسالة عدم تمكين عاجل عجول من لقاء لجنة التنسيق والتنفيذ وعباس لغرور الذي أصبح بدوره مطاردا هو الآخر في تونس دون علم عاجل عجول. كانت لعاجل عجول الثقة الكاملة في لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت كأمر واقع بدليل الرسالة المشهورة التي كان قد وجهها لكريم بلقاسم وحجزها عمر بن بولعيد في الطريق وتأكد منها عميروش نفسه، كما ذكرنا وذكرها في تقريره للجنة التنسيق والتنفيذ.

في هذه الآونة كان عاجل عجول متعجلا للقاء حلفائه في تونس عباس لغرور وعبد الحي السعيدي وطالب العربي وأحمد محساس وغيرهم، لأن نظرة عاجل عجول كانت تتجاوز الصراع على قيادة محلية في منطقة الأوراس إلى المشاركة الفعلية في تحديد معالم مستقبل الثورة بجانب قادة الولايات الأخرى، وأيضا التعامل مع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى بما تقتضيه مصلحة الثورة.

نعم كانت تلك هي نظرة عاجل عجول وغايته التي كان يحرص على تحقيقها، ولما منع من المرور مع عميروش إلى شرق الولاية، قرر الدخول إلى تونس عن طريق الصحراء للالتحاق بحلفائه وحلفاء عباس لغرور، ليتمكن الجميع من توضيح معالم الطريق، غير أن الحظ لم يسعفه، لأن المخططين لقتله قد تمكنوا منه بالثقة كما هو معلوم.

كما بينا فإن عميروش وعاجل عجول ومن معهما قد مُنِعوا من مواصلة سيرهم نحو الشرق بتلك الرسالة التي ادعى حاملها كذبا بأنها مرسلة من طرف مجاهدي النمامشة، فقد عاد عاجل عجول إلى عمق غابة كيمل بني ملول مزودا برخصة مرور إلى الولاية الثالثة أو إلى تونس أمضاها عميروش، على أن يواصل عميروش ومن معه سيرهم نحو الشرق، والمفاجئ أن عميروش غير رأيه ولم يواصل سيره نحو الشرق كما كان متوقعا، بل قرر العودة إلى غابة كيمل بني ملول، وتوجيه استدعاء إلى عاجل عجول لحضور اجتماع بتاريخ 19 أكتوبر 1956 بالمكان المسمى ولجة النشم بسيدي علي مقر بلدية كيمل حاليا، واستجابة لذلك الاستدعاء عجلنا بالسفر مع عاجل عجول لمكان الاجتماع لتمكينه من حضوره.

وصلنا مكان الاجتماع يوم 19 أكتوبر 1956 حوالي الساعة الثانية بعد الزوال، كان عدد الفرقة التي صاحبت عاجل عجول لا تزيد عن 26 مجاهدا مسلحين بسلاح جيد افتكوه من العدو من بينه رشاش 29/24، **(أركز هنا على عدد أعضاء الفرقة)** لأن هناك من ادعى بأن عاجل عجول لما وصل إلى مكان الاجتماع، وضع حراسته مقابل مكان الاجتماع بقصد الهجوم على عميروش والقادة الأوراسيين المرافقين له، وهو ادعاء يراد منه تغييب حقيقة الغدر بعاجل عجول وتحويله من مُعتدى عليه إلى معتد مهاجم، فالعقل السليم لا يصدق أن يقوم 26 مسلحا بالهجوم على 300 مقاتل ممن كانوا بصحبة القيادات الحاضرة في الاجتماع.

ليلة العزم على اغتيال عاجل عجول[1]

انضم عاجل عجول لمجموعة عميروش في ذلك الاجتماع الذي استمر طوال أمسية يوم 19 أكتوبر 1956 إلى غاية المغرب، وبعد رفع الجلسة عاد إلينا عاجل عجول حيث كنا مجموعة في انتظاره، سألنا عن بقية أفراد الفوج، فأكد له عثمان كعباشي بأنه حولهم لكوخ على مسافة 800 متر أو أكثر بعد أن تعذر عليه إيجاد مكان قريب يأويهم. لم يكن عاجل عجول مرتاحا لإبعاد فوجه عن مكان الاجتماع، ولكنه رافقنا إلى الكوخ الذي سبقتنا له المجموعة، فوجدناهم يعدون خبز (الكرون) فتناولنا وجبة العشاء معهم، ثم عدنا نحن الثلاثة مع عاجل عجول إلى وسط مجموعة عميروش، لأن عاجل عجول قرر أن ينام وسط مجموعة المسؤولين المرافقين لعميروش تطييبا لخواطرهم، فواجب الضيافة يقتضي منه ذلك، ولما دخلنا المكان بحث عاجل عجول عن الكوخ الذي يقيم فيه الحاج لخضر عبيد فوجدناه في كوخ معزول يعد الشاي وبجانبه حيحي مكي الذي التحق لتوه بجيش التحرير الوطني فارا من المحتشد، أخذنا مكاننا في ركن من الكوخ وتدثرنا برداء واحد لشدة البرد والتعب، وبينما كان النوم يداعب جفوني سمعت الحاج لخضر عبيد يخاطب عاجل عجول بقوله: «لا تنم يا عاجل عجول حتى ترتشف معي كوبا من الشاي»، فأجابه عاجل عجول: «أنا متعب فإن نمت أرجوك لا توقظني وإن لم أنم سأشاركك الشاي». غصنا بعدها في نوم عميق، ولا ندري كم من ساعة أو دقائق استغرقناها حتى صحوت على صوت الرشاشات تمطرنا بوابل من الرصاص من مسافة عدة أمتار، ودون أن أشعر انتصبت واقفا، وإذا بهم يمطرونني برصاص كثيف اخترق ثيابي فانبطحت بسرعة البرق، واضعا يدي اليسرى على زميلي «بادسي الصادق»، ويدي اليمنى على زميلي الثاني «ثنية عبد الرحيم» لكي أوقظهما، معتقدا أنهما لا زالا نائمين مثلي وإذا بيداي تغرقان في دمائهما، وبكل حسرة وأسى تحسست أجزاء من لحمهما الممزق بين أصابعي، بحثت في تلك اللحظة الحرجة عن عاجل عجول، فلم أجده بجوارنا، وأثناء توجهي نحو الباب الشرقي لمحت رجلا واقفا في الركن المقابل، لقد كان هو عاجل عجول الجريح المشهور بيقظته والذي بمجرد أن هاجمه «أحمد أزروال»

(1) مداسي/ مغربلو الرمال/ المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار - الجزائر، ص من 232 إلى 236.

الذي دسه عميروش مع آخرين بيننا لينفذوا له اغتيال عاجل عجول دون أن يلطخ بدمه أيدي مجاهدي الولاية الثالثة حتى يشاع أن القضية صراع داخلي، صوَّب له عاجل عجول رصاصة من مسدسه فأرداه قتيلا وانتقل لمكانه برهة من الزمن ثم تسلل للخارج دون أن يتمكن أحد من معرفته، لقد نجا بأعجوبة، وأنجاني الله أنا كذلك بطريقة لم أستطع تصديقها لولا الإيمان بقدرة الله، اخترق الرصاص لباسي وحرق شعر رأسي، فكان الرصاص ينزلق على جلدي ولا ينفذ بقدرة قادر، وكم كنت مذهولا للقدرة الإلهية التي شملتني مستحضرا قوله تعالى: «لكل أمة أجل إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون» – صدق الله العظيم (يونس 49).

وخلال تلك اللحظات تسللت إلى غرفة صغيرة داخل السقيفة متجنبا مرمى الرصاص، ثم أعددت نفسي للخروج، ولما وضعت سلاحي الذي كان من نوع (ماط 49) في وضعية الرمي أحدث صوتا نتيجة فتح الماسورة التي يخرج منها الخرطوش المستعمل، وإذا برجل من خلفي كان ملتصقا بعمود من أعمدة الكوخ لم أتفطن لوجوده يخاطبني بلهجة الآمر: «لا تطلق النار» كنت قبل سماع هذا الصوت معتقدا أن الهجوم من طرف العدو، غير أني وبمجرد تعرفي على نبرات صاحب الصوت المدعو أحمد بن الحاج مساهل التيفورغي أدركت أنها مؤامرة ضد عاجل عجول، فأحمد بن الحاج مساهل التيفورغي كان من المناهضين لعاجل عجول وهو نفسه من سلم الرسالة لعميروش في جبل عالي الناس التي كانت سببا في منعنا من مواصلة سيرنا نحو الشرق مع عميروش كما كان مقررا، فقلت لصاحب الصوت من خلفي: «من هؤلاء الذين يقاتلوننا بهذه الشراسة؟». أجابني: «اخرج إليهم لتتعرف عليهم» في تلك اللحظة سمعت حوارنا المجموعة التي كانت جاثمة فوق سطح الكوخ الذي نحن بداخله، فأمرونا بالخروج حالا، وهددونا بإلقاء القنابل اليدوية من فوهة المدخنة إن لم نعجل بالخروج، عندها خاطبهم أحمد بن الحاج مساهل التيفورغي قائلا: «لا، لا ترموا القنابل فمن تبحثون عنه غير موجود هنا»، تأكدت عندها بأنهم وضعوه خصيصا داخل تلك الغرفة الضيقة لقنص عاجل عجول إن لجأ إليها وهنا أفتح قوسا للتعليق على شهادة العقيد الطاهر زبيري الواردة في مذكراته (آخر قادة الأوراس) التي يؤكد فيها بالحرف الواحد:

«بأن عاجل عجول لشدة ذكائه وحرصه على حياته وضع حراسته فوق الكوخ الذي نام فيه ليلة محاولة اغتياله»، وهي شهادة غير مؤسسة بدليل أن من قرروا قتل عاجل عجول كانوا هم من اتخذوا مكانهم فوق ذلك الكوخ، أقفل القوس.

في تلك الليلة كان القمر في تمامه بحيث يستطيع الإنسان أن يشاهد كل التحركات بوضوح في الخارج، وعندما تهيأ أحمد بن الحاج مساهل التيفورغي للخروج من الكوخ تنفيذا لتعليمات المجموعة الجاثمة فوق السطح، التصقت به لعلني أتمكن من الخروج دون أن يشعر المهاجمون بي، ولكنه كان متفطنا لكل حركاتي، حيث أشار خفية لصاحبه علي مشيش الذي وجده أمامه في الباب، ودون أن أشعر مرر علي مشيش مسدسه من تحت الإبط الأيسر لأحمد بن الحاج مساهل التيفورغي ووضع فوهته في صدري، ويده الأخرى تقبض على سلاحي، وخاطبني بلهجة المتغطرس (سلم سلاحك) فما كان مني إلا أن تنازلت له عنه، ثم بدأ يردد في تلك اللحظات بأسلوب نفاقي مفضوح: (ما هذا الذي تعانونه يا أبناء الجزائر؟). لقد بعثت في نفسي تلك العبارات بعض الطمأنينة وحفزتني للتقرب منه قائلا: (عمي علي أعد لي سلاحي) وإذا به يصيح في وجهي مكشرا ومتوعدا: (أين المكلفون بالمساجين؟). أجابته مجموعة كانت منبطحة في وضعية الرمي في شبه خنادق أمام الكوخ مصوبين أسلحتهم نحونا (نحن هنا)، فقادني إليهم حيث أمسكوا بي وهم يرتعشون من شدة الخوف، ولعلهم لم يكونوا مطلعين على تفاصيل المؤامرة، ومن مكاني ذاك شاهدت بنادق ملقاة على الأرض أعرف بعض أصحابها بالاسم لأنها مميزة وأصحابها كذلك مميزون جدا، لقد كانت المفاجأة مذهلة حين بدأ علي مشيش يعض أنامله من الغيظ ويصيح «آه، آه لقد نجا الخائن من الموت، لقد هرب الخائن» كان علي مشيش متحسرا جدا لنجاة عاجل عجول من بين أيديهم، وبعد مرور نحو عشرين دقيقة من فرار عاجل عجول من بيننا، وبعد أن هدأت عاصفة المؤامرة، جمعنا عميروش في ساحة أمام الكوخ الذي كان يقيم فيه، وبدأ خطابه قائلا: (لقد ابتلى الله الأوراس ب»طامات» تريد السيطرة عليه، ولا بد من القضاء عليها بكل الوسائل) فمدلول عبارات عميروش تعطي نفس مدلول عبارات حسين بن معلم بقوله في إحدى المقالات: «كنا نرفض وجود دويلات في الأوراس»، يفهم من كلامهما أن «الطامات»، أو «الدويلات» تهدد

مشروع عبان رمضان في الأوراس، كما أن صيغة الجمع في خطاب عميروش لا تعني عاجل عجول بمفرده، إنما كانت تعني كل القادة الأوراسيين الملتفين حوله بمن فيهم من نفذ له العملية ضد عاجل عجول بسذاجة.

فبهذه العملية الدنيئة وقع خرق إحدى توصيات مؤتمر الصومام التي تؤكد على خوض حرب مطابقة للقانون الدولي، والمنع الصريح للذبح والتشويه والتمثيل والتي تؤكد على تسليط عقوبات صارمة ضد كل تجاوز. فإذا كان هذا هو قرار مؤتمر الصومام مع العدو، ففي أية خانة تندرج هذه المكيدة ضد الثوار النوفمبريين؟

أولم يشمل عقاب عميروش كل من سهل له مهمته الأولى داخل الأوراس؟ أولم يخضعهم في البداية لسلطة قائد الولاية الثالثة؟، أولم ينفهم إلى تونس ليجدهم أمامه هناك لما التحق بتونس شخصيا كمساعد أول للعقيد عمار أوعمران ومساعديه في تونس؟، وهناك في المنفى بعيدا عن قواعدهم ومرؤوسيهم أهانهم، فسجن من سجن، وأعدم خيرتهم، ولمن لا يعرف تلك الوقائع غير الأخلاقية فعليه العودة لأرشيف سنتي 1957/ 1958 بتونس.

واصل عميروش خطابه وهو يتعجل التنقل لمكان آمن خوفا من أي طارئ أو تدخل من أنصار عاجل عجول، وختم خطبته بقوله: «إن هذا الخائن عاجل عجول الذي فر من بين أيديكم في هذه الليلة، يجب عليكم ملاحقته إلى أن تقضوا عليه، أو تدفعوه لأن يسلم نفسه للعدو»، لقد كان عميروش واضحا في حكمه على عاجل عجول (بالقتل أو بالخيانة)، وهو دليل قاطع على أن رأس عاجل عجول كان في صلب مهمته، ولكنه كان يبحث عن مبررات ومتطوعين لتنفيذ قتل عاجل عجول من بين القيادات المحلية الملتفة حوله، وهو ما حصل عليه في آخر المطاف بسهولة، فهنيئا للمجاهد عميروش على محاولته قتل ضحيته أخيه المجاهد بالأمان والثقة.

شيء لا يصدق فمجرد فرار الضحية عاجل عجول من الموت غدرا أصبح خائنا في نظر عميروش الذي كان يدعي بأنه دخل الأوراس بنية الرقابة وإصلاح ذات البين، وإذا به يقترف جريمة قتل أخرى وسعت حلقات الخلاف بإراقة دماء

قائد الأوراس بالنيابة عاجل عجول الذي كان قبل ساعة بجانب عميروش في الاجتماع مجاهدا مثله.

فأي خيانة اقترفها عاجل عجول خلال تلك السويعات التي فارق فيها ضيفه عميروش لينام بجوار زميله الحاج لخضر عبيد؟

ونكرر دائما حقيقة مفادها: «**إن بعض العناصر ومن بينهم أحمد أزروال كانوا مندسين بيننا من طرف عميروش لاغتيال عاجل عجول وإشاعة أن القضية قضية صراع داخلي عقيم، من جهة، ومن جهة أخرى لو لم يكن عاجل عجول يمثل تلك القيادة الشرعية مع عباس لغرور لما تعرضا معا للتصفية**».

أما بالنسبة لشهادة صالح قوجيل لقناة البلاد فإن هذا الأخير يكشف بأن أحمد أزروال سقط بين يديه قتيلا برصاصة من مسدس عاجل عجول، ولم يتمكن من إزالة بقع دمه من ثيابه إلا بعد ثلاثة أيام، وهذا دون أن يستعرض ويفسر أسباب وخلفيات ومراحل هذا الحادث غير المتوقع وموقفه تجاه محاولة الاغتيال المقترفة خاصة وأن أجوبته تَنِمُّ عن معرفته بالموضوع، فهو الجندي البسيط الوحيد الذي اختاره الرائد عميروش من بين مجاهدي المنطقة الأولى ليصطحبه لملاقاة عاجل عجول في عمق المنطقة الثانية ثم خصه بشرف عضوية قيادة ناحية كيمل بني ملول مسقط رأس القائد عاجل عجول ومنطقة نفوذه.

الحقيقة أن المستهدف الأساسي من وراء كل ذلك هو ولاية الأوراس النمامشة التي كتب عليها أن تخضع للنفوذ السياسي بعد إعدام قادتها التاريخيين بقرار سياسي من طرف قادة مجاهدين كنا نعتبرهم ملائكة معصومين، ولما طغت عليهم العاطفة الجهوية في الثورة المقدسة، وغرتهم الظروف بما نفذوه على ضحاياهم، فإنهم في الأخير تجرعوا من نفس الكأس التي سقوا بها ضحاياهم فطاحل الأوراس باسم الثورة والانضباط وهما بريئان من ذلك.

وما حجة محاولة **تقييد عاجل عجول** دون التفكير في قتله كما يشاع إلا افتراء وضحك على الأذقان، فالمنفذون للمهمة كانوا يدركون استحالة تكبيل

عاجل عجول وجره كالخروف من بين أنصاره بسهولة، لذلك كان قرار اغتياله بالخديعة هو الوسيلة الجيدة أمامهم خلال ذلك الاجتماع المنعقد أساسا للغدر بعاجل عجول ثم وضع الأوراس تحت الوصاية، ولما حقق عميروش الهدفين المذكورين أنهى ذلك الاجتماع دون جدول أعمال، ودون قرارات مدونة، ودون توصيات، ودون محضر جلسات مدون ومعتمد لإخفاء جريمته تاريخيا.

والسؤال الذي يجب أن يطرح على من يريد أن يبرئ ذمة عميروش من دم عاجل عجول هو الآتي: لماذا لم يتجرأ الأوراسيون على تقييد عاجل عجول، أو قتله، أو عزله من مهامه قبل قدوم عميروش للأوراس؟

عاجل عجول الضحية يطلب لقاء عميروش فيرفض

بعد إصابة عاجل عجول بجروح خطيرة إثر الهجوم عليه، تمكن بصعوبة من الوصول إلى نوابه بالمكان المسمى غاسديس لتدارس حيثيات الهجوم عليه والخلفيات وما سيترتب عن ذلك من نتائج سلبية مستقبلا، حيث اتفقوا حسب ما أكد لي بعض الزملاء بأن يقوم عاجل عجول بتوجيه رسالة إلى عميروش يطلب منه لقاء ثانيا لاستئناف الحوار وتوضيح المواقف التي تزيل الغموض والتشنجات، وكلفوا أحمد شرارة بحمل الرسالة، وعلى الساعة الواحدة زوالا من اليوم الموالي ظهر مبعوث عاجل عجول على قمة الجبل المطل على مكان الحادث شرقا، أين كنت مسجونا تحت حراسة بعض الجنود، ولما رصدته الحراسة وتم التعرف عليه، أذن له بالتقدم نحونا، وفي طريقه صوب المسؤول عن الحراسة مَرَّ عن قصد بجانبي ليسألني عن رفيقاي الصادق وعبد الرحيم، فأكدت له استشهادهما، فواصل سيره نحو المسؤول الذي أفصح له عن مهمته التي كانت تتلخص في نقطتين:

- النقطة الأولى: تبليغ رسالة عاجل عجول إلى عميروش من أجل لقاء جديد بينهما.
- النقطة الثانية: المطالبة بإعادة أبنائنا حسب تعبير شرارة أحمد.

انصرف شرارة أحمد بعد تأكده من دفن الشهيدين الصادق وعبد الرحيم دون أن يحاول إطلاق سراحي وكأنني لم أكن أحد أبنائهم الذين جاء يطالب بهم

لأخذهم معه، وبخلفية نتركها لله، فقد تجاهلني سامحه الله وعاد إلى عاجل عجول، وبناء على ذلك التجاهل الذي قابلني به أحمد شرارة قررت تغيير الناحية نهائيا فالمجاهد لا جهة له. وبعد فك قيودي التحقت بمجاهدي عرش بني وجانة بشيلية (الناحية الثانية) من المنطقة الثانية حيث كان صديق أبي الشيخ إبراهيم مزوزي مسؤولا عن تلك الناحية وأصبحت كاتبا خاصا له، دون أن أعود لمنطقتي الأصلية كيمل إلا بعد أن عينت قائدا عاما عليها بعد معركة فرغوس التي قضت على كل أعضاء قيادة الناحية الرابعة المنكوبة خلال حملة الجنرال شال على الأوراس سنة 1960.

عميروش يعجل رحيله بعد إزاحة عاجل عجول

غادر عميروش والمجموعة المرافقة له مكان حادثة محاولة اغتيال عاجل عجول بسرعة قاصدين ناحية شلية، قيل لي فيما بعد إن الحاج لخضر عبيد كان جد مستاء من تصرفات عميروش مع عاجل عجول الضحية، وحتى من الذين ساعدوه على تنفيذ الخديعة، لكون عاجل عجول قد وضع ثقته فيه شخصيا، وقد ذكرنا سابقا بأن عاجل عجول بحث عن الكوخ الذي كان الحاج لخضر عبيد مقيما فيه لينام في حماه.

يؤكد الشهود على أن الحاج لخضر عبيد قد غضب من عميروش مستفسرا: «لماذا أمرتم باغتيال عاجل عجول؟» وبمبررات غير مقنعة من عميروش أقسم له الحاج لخضر عبيد بأغلظ الأيمان: «على أنه لو قتلتم عاجل عجول لقاتلتكم أنا شخصيا»، ثم أضاف مخاطبا عميروش «إنني منذ اليوم لا أستطيع أن أضمن أمنك الشخصي» طبعا استنكر الحاضرون لهجة الحاج لخضر عبيد القاسية لعميروش ولكنه لم يبال بعتابهم لكونه يعتبر نفسه مسؤولا عن أمن عاجل عجول الذي وضع ثقته فيه شخصيا، لقد شعر بخيانة الثقة، ومن يريد استجلاء موقف الحاج لخضر عبيد بصفة أدق، فليعد إلى شهاداته المتكررة حول هذا الموضوع في كثير من الاستجوابات والنشريات منها ما تضمنه كتاب زروال (إشكالية القيادة ص 291)، وكتاب «مداسي» مغربلو الرمال ص 245 و246 منشورات وزارة المجاهدين لسنة 2011، وأيضا لكتاب العقيد الحاج لخضر عبيد - قبسات من ثورة نوفمبر- مطبعة شركة دار الشهاب بالجزائر.

عميروش يحرم عمر بن بولعيد من القيادة

بعد تصفية عاجل عجول دخلت الولاية في نفق الاضطرابات والحيرة نتيجة ما تركه عميروش وراءه من مأساة بسبب الشغور القانوني في القيادة، فحاول عمر بن بولعيد استمالة بعض القادة ليفوضوه كقائد عليهم، حيث أمضوا له تفويضا قدمه للرائد عميروش، فلم يقبله منه، ثم ألح عليه بإرساله للجنة التنسيق والتنفيذ لترى رأيها فيه، فرفض عميروش مرة ثانية تحويل ذلك التفويض إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، ذلك لأن بنود مخطط الجزائر العاصمة يمنع إسناد أية مهمة لقادة الأوراس قبل تصفية القادة المغضوب عليهم، وهو ما نستنتجه من رفض العقيد محمدي السعيد موافقة قادة المنطقة الأولى تفويض محمد لعموري مسؤولا عليهم، فعميروش نفسه لم يخف رفضه تفويض عمر بن بولعيد لقيادة الولاية الأولى، لقد ذكر ذلك بوضوح في التقرير الذي رفعه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ حول مهمته في داخل الأوراس حيث يقول: «عند لقائي بابن بولعيد عمر صرح لي بأن المسؤولين أمضوا له تفويضا لكي يكون قائدا لهم فرفضت، ثم طلب إذني بأن أرسل ذلك التفويض إلى الجزائر فرفضت ذلك أيضا»، فهذه الفقرة التي تضمنها تقريره تعطي الدليل القاطع على أن القيادة في الجزائر قد حددت لعميروش خريطة التعامل مع الولاية الأولى، وفوضته بصلاحيات مطلقة تؤهله لأخذ أي قرار يراه ضروريا بما في ذلك القتل والعزل والتعيين، ولكنه لم يتمكن من قتل مسعود عايسي الذي خاطبه مستهزئا بقوله: «**أدرك تماما أنكم تريدون قطع رؤوس الطامات التي ذكرتها في خطبتك أمامنا، وها أنت، تريد قطع رأس الطامة الثانية مسعود عايسي بعد قطع رأس الطامة عاجل عجول ولكنني سوف لن أمكنكم من ذلك**».

وخلال تلك الليلة تسلل عايسي مسعود بعيدا من بين المجموعة المرافقة لعميروش متعمدا أخذ بندقية علي النمر خلسة كدليل على عدم الموافقة على تعيين عميروش له قائدا للمنطقة الثانية، فعايسي مسعود بذكائه الوقاد أدرك تفاصيل مخطط عبان رمضان ورجاله في الأوراس، وحتى لما تنقل عايسي مسعود إلى تونس، فإنهم لم يتمكنوا من القبض عليه، حيث فر للمرة الثانية من بين أيديهم وأطر ظاهرة (التشويش) في الجبال.

عاجل عجول كان يعد لدخول تونس قبل الغدر به

لقد أكد المجاهد حسين بن معلم في مقال نشره في الصحافة على أنهم لما رجعوا من جبل عالي الناس تفاجأوا كثيرا لعدم سفر عاجل عجول إلى الولاية الثالثة، وهو تفاجؤ في غير محله، لأن المدة التي تفصل بين تاريخ مفارقة عاجل عجول للرائد عميروش بجبل عالي الناس كانت قصيرة جدا، فمفارقة عاجل عجول للرائد عميروش كانت يوم 1956/10/11، وانعقاد الاجتماع كان بتاريخ 1956/10/17 فهذه المدة المحدودة لا تمكن عاجل عجول من السفر لعدة أسباب أهمها:

- **أولا:** إن لعاجل عجول عائلة متكونة من والدين، وزوجة، وأبناء كلهم يعيشون في خط النار بالمنطقة المحرمة في حماية جيش التحرير الوطني فرارا من تنكيل الفرنسيين وأذنابهم، ففي هذه الحالة لا يمكنه السفر قبل أن يؤمن لهم أدنى شروط الحياة أثناء غيابه ويطمئن عليهم، وهو واجب ديني وعائلي وإنساني.
- **ثانيا:** إن عاجل عجول كان يدرك جيدا بأن طريق الغرب نحو الولاية الثالثة مقطوع في وجهه من طرف عمر بن بولعيد وعايسي مسعود، ولذلك قرر السفر لتونس عن طريق الصحراء، وهذا الطريق يتطلب ترتيبات أساسية منها:
  - أ. البحث عن دليل عارف بمسالك الصحراء وخفاياها.
  - ب. شراء جمال من نوع المهري وذلك يتطلب متسعا من الوقت.
  - ج. اختيار المرافقين له.

فهذه الشروط الثلاثة تتطلب مدة لا تقل عن شهر، ونظرا لكون عاجل عجول غير مرتبط بموعد محدد لأن الرخصة الممضاة له من طرف عميروش كانت غير محدودة، ومع ذلك كان في عجلة من أمره للالتحاق بزميله عضو القيادة عباس لغرور، ومجموعة السوافة عبد الحي السعيدي، والطالب العربي، وعبد الكريم هالي؛ وأحمد محساس للاطلاع على المستجدات التي ظهرت بعد مؤتمر الصومام،

وعلى ضوئها يمكن له ولزميله عباس لغرور التعامل على أساسها مع لجنة التنسيق والتنفيذ حسب ما تقتضيه مسؤوليتهما كقائدين بالنيابة عن منطقة الأوراس (الولاية الأولى).

ولا بأس من التذكير بما صرحت به زوجة عاجل عجول لمداسي صاحب كتاب (مغربلي الرمال) بقولها: «إن زوجي كان قد أشعرني حينها بأنه يعتزم السفر إلى تونس عن طريق الصحراء، غير أن محاولة اغتياله حالت دون ذلك».

خلاصة نجاحات مهمة عميروش الأولى في الأوراس

لم ينجح الرائد عميروش فقط في تصفية عاجل عجول لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للولاية الأولى، وإخضاعها لوصاية الولاية الثالثة، إنما نجح أيضا في دراسة نفسيات القادة الأوراسيين الذين تعلقوا به واعتبروه المهدي المنتظر حسب تعبير الرائد مصطفى مراردة في مذكراته، فعندما تغيب هذه الحقائق عن وعي قادة الأوراس، فمن حق عبان رمضان، وكريم بلقاسم، وعميروش، وعمار أوعمران، وأوقاسي، وآيت أحسن، ومحمدي السعيد والرائد مولود إيدير وزبانيته أن يحجزوا على إرادتهم بفرض الوصاية عليهم وعلى ولايتهم وبذلك نجح عميروش في تحقيق ثلاثة أهداف على الطريق الطويل للسيطرة على الأوراس ومقدراته:

- **أولا:** الشعور في القيادة الشرعية التاريخية للأوراس ذلك الشعور الذي أعطى مبررات فرض الوصاية على الولاية الأولى.
- **ثانيا:** تحميل مسؤولية اغتيال عاجل عجول للقادة الأوراسيين أنفسهم دون أن يتحدد الطرف المسؤول عن دمه.
- **ثالثا:** إيهام الجميع بأن التدخل السريع في شؤون الولاية الأولى إنما جاء بنية إصلاح ذات البين، والبحث عن (لغز) قتل «الرمز مصطفى بن بولعيد» (قميص عثمان)، وتبليغ قرارات المؤتمر، غير أن الأيام أثبتت بأن النية كانت عكس ذلك تماما.

والسؤال الجوهري الذي يفرض نفسه هو: من أعطى لرجال ولاية بعينها الحق

في فرض أنفسهم على رجال مثلهم تماما في ولاية غير ولايتهم، خاصة إذا كانت تلك الولاية هي ولاية الأوراس بتضحياتها المبكرة وبثقلها وبسمعتها؟

تدخلات عميروش أجهضت الملاحم القتالية في الأوراس

بعد نجاح ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ الرائد عميروش في تحقيق أهداف مكملة لبعضها البعض وبعد إسقاط القيادة الشرعية للأوراس وإزاحة عاجل عجول، وإخراج قادة الأوراس إلى الولاية الثالثة ثم إلى تونس، وترك الولاية بدون تأطير، وإهمال وحدات القتال، دخلت الولاية الأولى في نفق الفوضى والحيرة والتشرذم الذي ترتب عنه إجهاض الملاحم القتالية في الميدان، تلك الملاحم التي كانت على أوجها قبل تدخلات عميروش، وتولي قائد الولاية الثالثة تسيير الولاية الأولى، والقبض على قيادات الأوراس من طرف العقيد عمار أوعمران ومساعديه في تونس، وذلك خلال سنتي 1957 و1958، وقد دللنا على تلك الملاحم الأسطورية في ميدان القتال باعترافات بعض ضباط العدو الذين كانوا يواجهون تلك الملاحم خلال سنتي 1956/1955 وذلك في موضوعنا (الرد على شهادة حسين بن معلم) في هذه المذكرات.

وبكل أسف فإن ذلك التشرذم الذي وقع نتيجة التدخل الفظيع للرائد عميروش، لم يقلق منسق لجنة التنسيق والتنفيذ عبان رمضان القائد العام للثورة، لأن اهتمامه الأساسي في تلك الفترة لم يكن منصبا على مقاتلة العدو، بقدر ما كان منصبا على فرض سيطرته ونفوذه الشخصي على معارضيه في الداخل والخارج، ولذلك راح يبشر ممثليه في تونس بنجاح مهمة عميروش الأولى داخل الأوراس برسالته المحررة بتاريخ 1956/12/03 والتي أشرنا إليها وهذا نصها: «لقد عاد عميروش من الأوراس، ونجح في ضم أغلبية قادة الأوراس الذين أعادوا تنظيم أنفسهم طبقا للتنظيمات الجديدة...».

ولا بأس من نقل دراسة للأستاذة «عمراني جميلة» التي أعدتها تحت إشراف المركز الوطني للدراسات التاريخية خلال الثمانينيات، والتي تؤكد فيها على أنه من بين 143 قتيلا فرنسيا قتلوا خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر 1954 وجويلية

1955 فإن 119 منهم قتلوا في الولاية الأولى (أي أزيد من ٪83)، 81 منهم سقطوا في محيط باتنة (أي أزيد من ٪68)، وبالمقابل فإن من بين 544 شهيدا سقطوا في نفس الفترة نجد 382 ينتمون للولاية الأولى (أي أزيد من ٪70).

أما بالنسبة لمعاناة السكان فقد تم ترحيل 4700 ساكن من قراهم في عمق الأوراس خلال الأشهر الثلاثة نوفمبر وديسمبر 1954 وجانفي 1955، كما تم توقيف 2214 مواطنا خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر 1954 وجويلية 1955.[1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشدد هنري ألاق وآخرون على أن عاجل عجول كان يعرف ويتفهم جنوده الأوراسيين، وهم كانوا يقدّرونه ويساعدونه، كانوا ينشطون في الكتلة الغابية لبني ملول، وكانوا يضربون بقوة وبسرعة، وإن هيئة الأركان الفرنسية بالمنطقة العملياتية لجنوب القطاع القسنطيني لم تتوصل إلى سحق المحاربين الشاوية بالأوراس النمامشة بالرغم من وجود المظليين واللفيف الأجنبي والمشاة والمدرعات والمدفعية وسرايا الحرس المتنقل والطائرات، وإذا كان العسكري برلانج قد دخل إلى الأوراس برتبة نقيب وغادرها برتبة جنرال فيعود الفضل في هذه الترقية إلى حملات التسميم والإشاعة والوشاية ومناخ الريبة والشك والتجسس أما العمليات العسكرية الكبرى فلم تحطم المقاومة.[2]

ملابسات القبض على عاجل عجول أو تسليم نفسه[3]

لقد تغلب عاجل عجول عريق النضال على جراحه الجسدية والمعنوية، وقرر توجيه رسالة إلى الرائد عميروش ملحا عليه تحديد موعد لمواصلة الحوار مرة ثانية، ولكن عميروش كما بينا رفض يده الممدودة رغم الغدر به.

لقد تبين بوضوح تام بأن بقاء عاجل عجول حيا يرزق بين صفوف جيش

(1) الأستاذ صالح لغرور/ يومية الشروق، العدد 4563 بتاريخ 21 نوفمبر 2014.

(2) هنري ألاق وآخرون/ حرب الجزائر - الجزء الثاني/ الأزمنة المعاصرة، باريس 1981 ص 339 و340.

(3) أحيل من يهمه الأمر من الباحثين إلى أحد المراجع باللغة الانجليزية:(Quoted in Barberot, Malaventure en Algérie avec le Général Jacques Paris de Bollardière, p115) حيث يؤكد كاتب هذا المرجع حرفيا بأن عاجل عجول مقبوض عليه:

Adjel-Adjoul, a captured rebel leader, made the following statement which was mimeographed and distributed by French military authorities…

التحرير الوطني داخل الأوراس ولو بدون مسؤولية، يشكل خطرا على مخطط منسق لجنة التنسيق والتنفيذ عبان رمضان الذي جند له خيرة قادة منطقة القبائل الذين حرمهم من شرف الجهاد، وكلفهم بمقاتلة زملائهم مفجري الثورة في الأوراس فالمصالح والغايات التي كانت توحد بين مجاهدي منطقتي الأوراس والقبائل في مراحل سابقة قد غيرها طموح الزعامة على الثورة.

لم يقبل عميروش الحوار مع الضحية عاجل عجول وسد في وجهه كل الأبواب، ولذلك أدرك والد عاجل عجول الذي كان يتلمس جراح ابنه الضحية وهي تتعفن أمامه بأن تهمة الخيانة التي أطلقها عميروش على ابنه ظلما سوف تلاحقه في كل الحالات سواء أكان ميتا أم حيا، وتحت تأثير العاطفة الأبوية قرر ربح حياة ابنه المغدور به إلى حين، لعل الأيام تنصفه لاحقا بمحاكمة عادلة من قادة عادلين، ودون علم ابنه عاجل عجول المتألم، توجه الأب مباشرة إلى القائد العسكري الفرنسي لثكنة «زريبة الوادي» ليبوح له بمكان ابنه الجريح عاجل عجول الذي كان في شبه غيبوبة.

فأي حظ سعيد استهل به القائد الفرنسي لمركز زريبة الوادي يومه، وذلك بالقبض على عاجل عجول الجريح، ما أجمل هذه الهدية التي قدمها له القائد الوطني المجاهد عميروش بتصرف غير مدروس العواقب قصم ظهر الولاية الأولى الأوراس النمامشة التي كانت شوكة في حلق القادة الفرنسيين، وعلى القارئ الكريم أن يستخلص الأسباب التي دفعت القائد عميروش لذلك التصرف الغريب.

لقد انهالت الأسئلة الكثيرة على عاجل عجول ووالده وأبنائه الصغار الذين أدخلهم معه خوفا عليهم من القصاص الذي طال الأخ الأكبر لعجول المدعو عاجل أحمد الذي أعدم بعد ثلاث سنوات من تاريخ دفع عاجل عجول للعدو جريحا «ولا تزر وازرة وزر أخرى» – صدق الله العظيم (الإسراء، 15).

كان جواب عاجل عجول للمخابرات الفرنسية على أسئلتها الملحة بسيطا: «أنا قائد كبير لا أعرف شيئا عن مراكز جيش التحرير الوطني التي كانت تتغير

باستمرار، نعم أعرف أسماء المسؤولين وعدد الوحدات ونوع الأسلحة ولكن لا أعرف شيئا عن المراكز والتنظيمات المدنية والعسكرية لأنها من مهام المسؤولين المحليين، فأنا أخطط وأصدر الأوامر وغيري في الميدان ينفذ»، فكل ما كان يعرفه عاجل عجول لم يطلع العدو عليه بما في ذلك المال الذي كان لا يعرف مخبأه غيره، فلقد بقي في مكانه إلى غاية إخبارنا عنه بعد توقيف القتال، حيث وجدناه قد أتلف تماما، وكذلك كان مصير بعض الأسلحة الثقيلة التي علاها الصدأ ولم يتمكن العدو منها لأن عاجل عجول لم يخبره عنها.

وبدون يأس استمر عاجل عجول يطالب بمحاكمة عادلة من خلال مراسلاته المتكررة لقادة الولاية، ولا أحد منهم تجاوب معه وحقق له تلك الأمنية، فلو كان عاجل عجول مذنبا أو مسيئا للثورة لما أستمر يلح على طلب المحاكمة العادلة خاصة بعد الاستقلال. كما أن عاجل عجول كان من خلال مراسلاته لقادة الولاية يؤكد لهم استعداده للالتحاق بالثورة من جديد إن أمن على حياته، وسيصحب معه كل الحركى في محيط أريس، بقيادة القايد السبتي، والصالح بن عمار فروجي، وبصحبتهما ما يزيد عن 600 مسلح، ولكن لا أحد رد عليه أو استجاب لمطلبه.

ومن جملة المسؤولين الذين راسلهم عاجل عجول في هذا الشأن الرائد عبد الله بلهوشات عضو قيادة الولاية الذي دخل من تونس في مهمة رقابية خلال صيف سنة 1957 إلى وسط الأوراس، وقائد الولاية الحاج لخضر عبيد[1] ولكنه لم يتلق أي رد عن رسالته، ومع ذلك لم ييأس واستمر يطالب بتلك المحاكمة بعد توقيف القتال إلى أن وافته المنية سنة 1993 ويحز في نفسه أن يكون مصيره جديرا بمأساة.

عرض رئيس الجمهورية الفرنسية «دوغول» على عاجل عجول نقله إلى فرنسا،

(1) عد لكتاب محمد العربي مداسي (مغربلو الرمال) منشورات وزارة المجاهدين سنة 2011، ص 259 في سؤال طرحه مداسي نفسه على الحاج لخضر عبيد هذا نصه: (يا الحاج قال لي عجول أنه اتصل بك فهل هذا صحيح؟) نعم لقد أرسل لي رسالة إلى مقر قيادة الولاية يقترح فيها علي مساعدته، ويفهمني أنه قد يعود إلى الخدمة في صفوف جيش التحرير الوطني، كان ذلك بطبيعة الحال غير وارد.

لكن عاجل عجول رفض العرض مصمما على وضع نفسه تحت العدالة الجزائرية واستمر صابرا في سجن (لامبيز) إلى أن أطلقت السلطات الجزائرية سراحه عليلا، فمات وفي حلقه غصة رفضهم محاكمته محاكمة عادلة كانت سترفع عنه غبن الاتهامات الباطلة التي لحقت به وسودت تاريخه أمام من جندهم للثورة، ومنها اتهامه بقتل الرمز مصطفى بن بولعيد، تلك التهمة التي اعترفت المخابرات الفرنسية أخيرا بأنها هي من أعدت ذلك الجهاز الملغم الذي انفجر على مصطفى بن بولعيد رحمة الله عليه، ومع ذلك لا يزال البعض يستثمر بغباء مركب في قضية استشهاد مصطفى بن بولعيد لحاجة في نفوسهم، ولا يدرون أنهم بذلك ينقصون من قيمة ورمزية مصطفى بن بولعيد نفسه، فإصرارهم على اتهام نوابه بقتله يقلل من شخصية مصطفى بن بولعيد وفكره الفلسفي وعبقريته ورصيده التاريخي، فمصطفى بن بولعيد أكبر بكثير من أن يختزل في قائد بسيط يحسده زملاؤه وأتباعه على مسؤولية محلية فيدفعهم ذلك للتآمر عليه، أفما آن لهم أن يدركوا الحقيقة؟

بكل أسف فإن القادة الذين ظلموا عاجل عجول وزملاءه في فترة من الفترات لم يراجعوا أنفسهم بالتوبة أمام الله والتاريخ، فوزير المجاهدين محمدي السعيد الذي كان أحد المتعسفين في حق الأوراس وفي حق الضحية عاجل عجول، وبعد أن أصبح وزيرا راح يبحث عن عاجل عجول في سجنه ليشمت به وهو المشهور عليه التدين، فلقد أمر السلطات المحلية في باتنة بترتيب لقاء مع عاجل عجول السجين، ولما أحضرته إدارة السجن، دخل الوزير المتدين على عاجل عجول الذي وجده واقفا أمامه في قاعة فسيحة ودون أن يلقي عليه تحية الإسلام، بادره بسؤال استفزازي يحمل كثيرا من الاستهزاء والإهانة: (هل أنت هو عاجل عجول)؟ أجابه عاجل عجول: (نعم أنا هو عاجل عجول)، ثم طرح عليه السؤال التهكمي الثاني: (هل تعلم بأن الجزائر قد استقلت؟) أجابه عاجل عجول: (نعم أعرف ذلك جيدا والدليل أنك أمامي وزير)، وأمام هذا المنظر المؤسف الذي لم

يسر أعضاء مكتب التنسيق الولائي المرافقين للوزير(1)، فقد قرروا الانسحاب جانبا وترك الوزير يشفي غليله في رفيق دربه في الكفاح عاجل عجول الضحية.

لم يتعظ الوزير محمدي السعيد بما سببه هو وأقرانه لعاجل عجول المظلوم حين حاولوا اغتياله وهو نائم في حماهم ليلة 20 أكتوبر 1956، ومكنوا منه العدو وهو يتألم جراء جراحه المادية والمعنوية، وهو من قضى شبابه متمردا على العدو، بل راح يتشفى فيه داخل السجن ليضاعف من أحزانه لما أصبح وزيرا، وينبش في جراحه ويذكره بمأساته معهم عوض أن يعتذر له وإن دل هذا الموقف الغريب على شيء فإنه يدل على الحقد الدفين وكأنه يريد أن يقول له لقد تمكنا منك، ولو كان الوزير مقتنعا في قرارة نفسه بخيانة عاجل عجول لما زاره أو تذكره بعد ردح من الزمان ولأصبح بالنسبة إليه نسيا منسيا كألوف الخونة الذين كانت تعج بهم السجون وقتذاك.

من الواجب على وزير المجاهدين المعني بتصحيح التاريخ أن يمكن عاجل عجول من المحاكمة العادلة التي كان يطالب بها، فإن أقرت إدانته عندها يمكنه أن يصب غضبه عليه بما يدخل السرور على نفسه، ولكن سيادة الوزير استمر حاقدا على عاجل عجول الضحية الذي لم يصدر منه ما يسيء له ولغيره.

فإذا كان العقاب على المواقف واجبا فإن كريم بلقاسم قد اعترف لمحمد بوداود مسؤول التسليح في وزارة التسليح والاتصالات العامة بقتل عبان رمضان مؤكدا أنه لو اقتضى الأمر تكرار العملية لما ترددوا (جريدة الخبر اليومي، العدد 7936 بتاريخ 2015/10/10)، وإن العقيد محمدي السعيد نفسه الذي كان يقتل من أجل القائد كريم بلقاسم قد انقلب عليه لما جافته الأيام، وتغيرت موازين القوى لصالح خصومه، فأدار العقيد محمدي السعيد ظهره لولي نعمته القائد الكبير كريم بلقاسم، والتحق بالأقوياء الذين مكنوه من رتبة وزير فاستقوى بها على رفيقه عاجل عجول السجين المغلوب على أمره، لم يكن الوزير إنسانيا مع عاجل عجول في سجنه، كما لم يكن وفيا لقائده الكبير كريم بلقاسم الذي

(1) المصدر محادثة مع الرائد عمار ملاح نائب قائد الناحية العسكرية.

سيكشف المؤرخون عن سر اغتياله في فرانكفورت بألمانيا عام 1970 وهو الذي أصدرت السلطات الاستعمارية في حقه الحكم بالإعدام مرتين، وهو من ألّب سكان منطقة القبائل ضد المستعمر الفرنسي ووقّع على اتفاقيات إيفيان عام 1962.

تعقيب على ما نشره حسين بن معلم في قضية عاجل عجول

أرى أنه لا بد من فتح قوس لأسلط الضوء على ما نشره حسين بن معلم حول تفاصيل مهمة عميروش، وحادثة محاولة اغتيال عاجل عجول[1].

وقبل ذلك أريد أن أؤكد على أن لحسين بن معلم منزلة مميزة في نفسي، فهو زميل في الجهاد، ورجل فاضل ووطني، ينحدر من عائلة محترمة، ومن قبيلة عريقة في النضال لها في نفسي مكانة خاصة، غير أن ذلك لا يمنعني من التعقيب على ما نشره في الصحف وفي الجزء الأول من مذكراته الصادرة عن مطابع دار القصبة بالجزائر عام 2014 حول موضوع عاجل عجول وما نراه مصرا على مراجعته دوريا بمناسبة وبدون مناسبة، رغم أننا نحاول نسيانه لأنه يثير في النفوس أحزانا ويحيي بها ذكريات الظلم والتعسف والاحتقار.

فأذكر هنا بوقائع تضمنتها مقالة حسين بن معلم غير مطابقة للحقيقة إما لكونه يجهل تفاصيل الحادثة كغيره ممن كانوا حاضرين في تلك الليلة وتفاجأوا بالهجوم، أو أنه كان يعلم بعض التفاصيل ويتعمد كغيره تغيير الحقائق لتبرير الحادثة تاريخيا وإنسانيا وأخلاقيا بشهادات غير دقيقة من ذلك مثلا:

إن حسين بن معلم قد ركز على نقطتين ليلة محاولة اغتيال عاجل عجول:

- **الأولى:** قوله إن أحد الأشخاص قد تقدم من عاجل عجول وحاول أن يتلبط به الأرض بكلتا يديه ليكبله.
- **الثانية:** قوله إن جماعة عاجل عجول كانوا متهيئين، وإنهم هم من بدأوا بإطلاق الرصاص.

---

(1) الشروق العدد 2861 بتاريخ 28 فيفري 2010.

والسؤال البديهي الذي يجب أن يطرح قبل التعليق على النقطتين المذكورتين: هو أين كان حسين بن معلم في تلك اللحظات حتى يتمكن من تأمين نفسه من الخطر ويشاهد إطلاق النار بالتفصيل دون فزع ولا إصابة؟

فرغم كونه كان كاتبا لصاحب القرار عميروش فإنه لا يعلم شيئا عن قرار الهجوم على عاجل عجول لأن القرار قد اتخذ في سرية وبين عميروش ومجموعة جد محدودة، ومن هنا يكون حسين بن معلم قد سمع التفاصيل من متعمد يصر على تغيير الحقيقة قصد إبعاد المسؤولية عن مقترفي الجريمة التي راح ضحيتها خمسة مجاهدين أولهم القائد عاجل عجول نفسه، وثانيهم «أحمد أزروال» أحد المنفذين للمؤامرة ولا أدري بأية قناعة، وثالثهم ورابعهم الصادق بادسي وعبد الرحيم ثنية، وخامسهم العبد الضعيف صاحب هذه المذكرات.

فالعسكريون المحترفون مثل حسين بن معلم يعلمون أن البادئ بإطلاق النار في كل الأحوال هو من يلحق الأذى بخصمه، وفي هذه الحادثة وقع العكس، فالإصابات كانت في جماعة عاجل عجول، ثلاثة من بين أربعة أصيبوا، فهل يعقل أن يبادروا بإطلاق النار ولا يصيب رصاصهم أحدا؟

النقطة الثانية التي أرغب في توضيحها هي أنه وما دامت جماعة عاجل عجول حسب شهادته كانت متهيئة فكيف تمكن من عاجل عجول من يقول عنه أنه حاول أن يتلبط به الأرض بكلتا يديه؟ فالمستنفر لا يترك الفرصة للخصم الذي يتوقع منه الأذى.

الحقيقة الثابتة هي:

1. إننا كنا غارقين في نومنا نتيجة الثقة والتعب، إلى أن فوجئنا بوابل من الرصاص يمطرنا من عدة رشاشات من مسافة قريبة، أصيب في الوهلة الأولى عاجل عجول في يده ورجله، وقُتل الحارسان الصادق بادسي وعبد الرحيم ثنيه وهما نائمان (فمن موت المنام إلى الموت الأبدي)، وكنت الوحيد من بين الأربعة المغدور بهم الذي أنجاه الله بكيفية لم أستطع استيعابها حتى اليوم إلا بعامل الإيمان بالله والحمد والشكر له.

2. إن حسين بن معلم يؤكد بأن عاجل عجول حين وصوله لمكان الاجتماع وضع مجموعة من رجاله بالجهة المواجهة للمكان الذي تمركز فيه عميروش بقصد الهجوم عليه، وهي شهادة تدعو للغرابة، فكيف لـ 26 مقاتلا أن يهاجموا أكثر من 300 مسلح؛ إنه الجنون بعينه إن هم فكروا في ذلك؟، فلو كان عاجل عجول حقا مصرا على مهاجمة جماعة عميروش لكان قد أحضر معه قوة تفوق عدد من يريد مهاجمتهم، وله القوة الكافية لذلك بالتأكيد، ولكنه لم يفكر في ذلك بدليل أنه ترك حراسه ونام وسط مجموعة عميروش بعامل الأمان والثقة لذلك تمكنوا منه بتلك السهولة.
3. يؤكد حسين بن معلم أيضا على أن عاجل عجول قد غير موقفه مما اتفق عليه مع عميروش، حيث قرر استرجاع قيادته من عرعار بوعزة، وأضاف: «كان عازما على قتله»، وأيضا «عدل عن السفر إلى الولاية الثالثة».

فلو افترضنا جدلا بأن عاجل عجول قد تنازل عن قيادته ثم ندم، ما كان ليحضر ذلك الاجتماع من أصله، ولما قرر النوم بعيدا عن حراسته وسط مجموعة عميروش، وبإمكانه الاستمرار في قيادته دون خوف من أحد، غير أن ثقته في ممثل القيادة المركزية الجديدة عميروش هي التي جعلته يتعاون معه بالصدق والإخلاص والوفاء والانضباط تقديرا منه لمصلحة الثورة.

4. يزعم حسين بن معلم في مذكراته بأن الولاية الأولى قد عرفت بعد استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد صراعا قبليا وحرب استخلاف شديدة بين الطامحين دون أن يدلل على آثار هذه الحرب وما أسفرت عنه من خراب ودمار وهدم وقتل وتنكيل وهو العسكري المحترف الذي يميز جيدا بين أحداث وقعت في كل الولايات خلال حرب التحرير، والحرب التي لا يحتاج لمن يعرّفها له.

بينما يصف في نفس المذكرات ما وقع في صيف 1962 بالجزائر بالمواجهة المسلحة والاشتباكات العنيفة والأحداث المأساوية، فبأي مقياس يزن الأحداث ويوازن بينها؟

5. يقول كذلك استعنت بالظلام الدامس، واحتميت خلف صخرة، وبعد مرور قرابة خمس دقائق تعرفت على جنود مما يعطي الدليل على أن المكان كان محاصرا من طرف جنود القائد عميروش الذين كانوا على أهبة الاستعداد وأن الأمور كانت مبيتة منذ انطلاقهم من الولاية الثالثة.
6. ويدعي أيضا بأن الحاضرين استخلصوا من ذلك أن غرض عاجل عجول هو القيام بإعدام الجميع فإذا كان هذا الزعم صحيحا وحسين بن معلم يشهد لعاجل عجول في مذكراته بالذكاء والفطنة، فلماذا كان كل القتلى من عناصره باستثناء الذي أطلق النار مباشرة على عاجل عجول؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلو كان عاجل عجول مبيتا على إعدام الجميع وهو الذكي أفلا يتوقع ويتحسب لفشل العملية ويتخذ حلولا بديلة؟، فلماذا نجوا إذًا جميعا باستثناء من كلفوه بإطلاق النار على عاجل عجول؟، ومن جهة ثالثة فلماذا لم يتجرأ أي مجاهد من الأوراسيين على توجيه هذه التهمة إليه؟

ومع ذلك دعنا نضع الزميل حسين بن معلم أمام ضميره وشرفه الثوري والوطني ونقول له: هل كنت حقا على قناعة بما تقوله عن عاجل عجول في قرارة نفسك؟ وأنا بالتأكيد أشك في ذلك.

والسؤال الآخر: ما عساه يكون موقفكم لو أن جماعة الأوراس قد اشتاطت غضبا واغتالت الرائد عميروش في تلك الجولة؟

ثم هل أن قناعاتكم وتبريراتكم لاغتيال رموز الأوراس عاجل عجول وعباس لغرور ورفاقهما، هي نفسها بالنسبة لجريمة اغتيال الرمز كريم بلقاسم، وإعدام المناضل عبان رمضان؟ أم هي تجسيد لمقولة التاريخ يكتبه المنتصرون؟

يقول حسين بن معلم مستعملا نون الجماعة ما يلي: «كنا نرفض أن تبقى الدويلات في الأوراس، بينما جيش الاستعمار يعيث فسادا في الأرض»، دون أن نتبين على من يعود ضمير (نون الجماعة).

إنه اتهام واضح من حسين بن معلم لإخوانه الأوراسيين بمهادنة العدو، وحول هذه التهمة بالذات نعود لشهادات ضباط العدو، فليس هناك أصدق منها في هذا الموضوع الحساس.

ولنبدأ بشهادة الجنرال «الطيار ميشال فروجي» الذي كان مكلفا بالمراقبة الجوية للمناطق المحرمة التي خرجت عن سيطرة القوات البرية الفرنسية بالأوراس حيث يقول: «إن كتلة الأوراس كانت بحق عظيمة لكنها سيئة المعشر، والاستقبال الذي حظينا به فيها كان أبعد من أن يكون وديا...، ومتمردو الأوراس يعدون من بين المقاتلين الأشداء الذين جابهناهم نظرا لميزاتهم القتالية» ويواصل: «لقد اعتُبِر الأوراس كحصن منيع، وزاد في تعزيز تلك المكانة خروج أكثر من ثلاثة أرباع المنطقة عن السيطرة وتحويلها إلى مناطق محرمة على قواتنا البرية».

وفي فقرات أخرى يؤكد: «كان عدد هجومات المتمردين علينا شهريا في مناطق الأوراس خلال النصف الثاني من سنة 1955 مقبولا، ولكنه لم يلبث أن ارتفع ليصل إلى أكثر من 2540 هجوما في الشهر خلال سنة 1956».

ويواصل الطيار الفرنسي قوله: «وأما الاشتباكات فصارت أكثر قسوة حيث بدأ عدد الطائرات المصابة في تزايد نظرا لتزايد الاعتماد عليها...، كما أن التدمير الكلي لطائراتنا تضاعف أواخر سنة 1955 وبداية سنة 1956 بثلاث مرات». وفي الصفحة 162 من كتابه المترجم للعربية يؤكد: «كل يوم نقوم بطلعات استطلاعية وعمليات حماية، وحتى ملاحقات دون خفض ذلك أثناء العطل الأسبوعية وأيام الأعياد، والعكس هو الصحيح في منطقة واسعة كما هي منطقتنا في الأوراس، فقلما يمر يوم دون أن يحدث اشتباك في مكان ما يتطلب منا التدخل السريع لنجدة وحدة أرضية»[1].

ننبه القارئ الكريم بأن هذه الفترة التي يتحدث عنها «الطيار الفرنسي» هي نفسها الفترة التي كان يعنيها حسين بن معلم لما دخل مع عميروش للأوراس، فهل

(1) الجنرال ميشال فروجي/ الحرب الباردة وحرب الجزائر/ ترجمة وزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر سنة 2008 الصفحات 60، 88، 90، 137، 162.

كل الحقائق التي نقلها لنا «الطيار الفرنسي» تتطابق مع اتهامات حسين بن معلم لإخوانه الأوراسيين بأنهم كانوا منشغلين بدويلاتهم تاركين العدو يعبث حسب تعبيره.

ولنترك شهادة الجنرال الطيار ميشال فروجي، ونقرأ نصا من خطبة القائد بيجار الذي كان الأوراس مجال نشاطه، فنجده يقول لمرؤوسيه ما يلي: «افهموني جيدا أيها الجنود، إن في هذا الجنوب «منطقة النمامشة» هذه، حيث يكون من الصعب علينا أن نلعب دور الأبطال في مهاجمة متمرد يبحث عن المواجهة، وعن خوض المعركة، وجبال النمامشة تعد قلب المتمردين، وموضع رهبة الشرق القسنطيني».

في الأوراس لم يغتر بيجار بشجاعته وجرأته، وإنما كان يعترف وينوه بشجاعة خصومه في الميدان وخاصة عباس لغرور حيث كان يقول عنه: «إن المتمردين في النمامشة يناورون بصورة مثيرة للإعجاب بين مواقع حسنة التنظيم تحت إمرة قائد فذ، إنه «لغرور عباس»، ولو أننا ارتكبنا خطأ واحدا من جانبنا لكلفنا ذلك خسائر لا تحصى».

وما يدعو للأسف والأسى أن القائد الفرنسي «بيجار» يعترف لعدوه عباس لغرور بالكفاءة والشجاعة، ويشيد ببطولاته، بينما «قادة الثورة الجدد» يتهمونه بالخيانة ويعدمونه ورفاقه دون خجل. ألا يعتبر إعدام عباس لغرور أحد قادة معركة الجرف الخالدة جريمة بكل المقاييس، كما أن تبريرها في حد ذاته جريمة إنسانية وتاريخية؟

ونستعرض شهادة ثالثة لضابط المخابرات الفرنسية «دومينيك فارال» الذي كان في تلك الفترة ينشط بجبال النمامشة والجزء الشرقي من كتلة الأوراس، والذي كان مدمنا على متابعة خطوات عباس لغرور حيث يقول عنه: «كان عباس يتحدى «بيجار» في واضحة النهار، ومع ذلك فقد أفلح «بيجار» في القضاء على جزء كبير من عصابات المتمردين في الأوراس، وعلى مستوى منطقة النمامشة التي تعد من أقوى وأخطر قلاع جيش التحرير الوطني في الفترة ما بين 1954

ومطلع 1957»، وفي فقرة أخرى يقول: «ظل عباس لغرور متمتعا بروح قتالية عالية خلال ثلاث مراحل متكاملة، تبدأ المرحلة الأولى من نوفمبر 1954 إلى غاية سبتمبر 1955 حيث تمكن «لغرور عباس» من إحكام قبضته على السكان، وأوقع القوات الفرنسية في عدة كمائن قتل فيها قرابة ستين قتيلا فرنسيا منهم قائدا كتيبتين.

أما المرحلة الثانية فإنها تستمر من سبتمبر 1955 إلى غاية سبتمبر 1956 وهي المرحلة التي تميزت بمعارك طاحنة سقط خلالها أكثر من 100 قتيل من الجيش الفرنسي، من بينهم ثمانية (8) ضباط.

ثم دخل المتمردون في مرحلة ثالثة بدأت مع مطلع سنة 1957 وتميزت بملاحقتنا للمتمردين بعد تشرذمهم»[(1)].

فالضابط الفرنسي «دومينيك فارال» يقصد بالمرحلة الثالثة تلك الفترة التي جاءت مباشرة بعد تدخل رجال عبان رمضان داخل الأوراس ضد القائد عاجل عجول ليلة 20 أكتوبر 1956، وأيضا داخل تونس ضد عباس لغرور ورفاقه ابتداء من شهر سبتمبر 1956 حتى سنة 1958، وما ترتب عن تلك التدخلات من مآس أضعفت الولاية الأولى وقصمت ظهرها، وشرذمت صفوفها حسب تعبير ضابط المخابرات «فارال»، وأخيرا حولوا طبيعة مهمة ثوار الأوراس الأشم من مقاتلة العدو في معارك تاريخية مشهود لهم بها، إلى التسخير الإجباري بتقديم خدمات لا تنسجم مع طبيعتهم وكرامتهم من ذلك حمل السلاح عليهم كالأسرى لأسياد المرحلة رجال عبان رمضان: عميروش، ومحمدي السعيد وزبانية الرائد «مولود إيدير» رئيس ديوان الرمز التاريخي كريم بلقاسم لاحقا.

وأخيرا نقتطف فقرتين من مقال مطوّل نشرته جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني بعددها الأول الصادر في جوان 1956 تحت عنوان السنوات البطولية من نصر إلى نصر حصيلة مشرفة لجيش التحرير الوطني

---

(1) دومينيك فارال/ معركة جبال النمامشة/ طبعة خاصة لوزارة المجاهدين سنة 2008، ص 143.

ندحض به مزاعم من يشكك في قوة الثورة بالأوراس قبل انعقاد مؤتمر الصومام:

«لا يثق أحد بالبلاغات الرنانة الكاذبة والملفقة من طرف المكتب البسيكولوجي للجيش الفرنسي والمحوَّلة بكثير من العناية إلى وكالات الأنباء العالمية سوى الناطق الرسمي باسم الاستعمار بالجزائر والمحطات الإذاعية الثلاث بالجزائر التي تصدق نفسها، أما الصحافيون والقراء والمستمعون للإذاعة فلا يعيرون اهتماما لهذه الأخبار الكاذبة والملفقة الرامية إلى الحفاظ على معنويات الجيش الفرنسي... يرمي هدفنا إلى تقديم نبذة مختصرة في كل عدد من جريدة المجاهد عن العمليات الهامة والكفيلة بإعطاء فكرة عن النجاحات المحققة من طرف جيشنا الفتي وإظهار ضعف وتناقض هذه الأخبار المعدة جيدا بهدف طمس الحقيقة حول الخسائر الكبرى التي يكبدها المجاهدون لمرتزقة الإمبريالية الذين يُشفون غليلهم في السكان المدنيين العزل وينتقمون منهم بالابتزازات المثيرة والوحشية الدنيئة...

إذا كانت عمليات سنة 1955 بمنطقة الأوراس قاتلة بالنسبة للعدو الذي سجل خلالها خسائر فادحة إبان عدة معارك كمعركة جنيَّن التي تكبد فيها 95 قتيلا و65 جريحا، والولجة التي عرفت مقتل 3 ضباط منهم رائد و8 جنود وجرْح 10 آخرين، والمصارة التي سقط فيها 40 جنديا من اللفيف الأجنبي وجرحِ 30، وزالاتو التي تُوِّجت بـ50 قتيلا وعدد كبير من الجرحى مقابل استشهاد 6 عناصر من قواتنا، والولجة التي تجاوز فيها قتلى العدو الـ50 وفقدنا خلالها 3 شهداء، وتفسور التي عرفت مقتل 130 من عناصر اللفيف الأجنبي من بينهم مقدم و5 ضباط وفقدنا خلالها 8 شهداء وعرفت إعدام 61 شخصا من بينهم 4 نساء وطفل، ومعركة الجرف الموصوفة بالنكبة الاستعمارية التي فقد فيها المستعمر 400 قتيل و8 طائرات و3 مصفحات وتخلى عن عدة أسلحة فضلا عن كثير من المعارك الأخرى... فإن الأخبار التي وصلتنا خلال السداسي الأول من 1956 تشير إلى معارك هامة وعمليات واسعة النطاق برهن خلالها قادة جيشنا والمجاهدون عن معرفة دقيقة بالفن العسكري واتصفوا بالثبات خلال المعارك

التي أرهبت القوات الاستعمارية وأنذرتهم بديان بيان فو جديدة... كانت منذ يناير 1956 خسائر العدو البشرية مرتفعة جدا خلال مختلف المعارك والاشتباكات والهجومات على المراكز إذ تحطمت وأُعطِبت عشرات الطائرات والحوامات وغُنِمت كميات هامة من الأسلحة وانضم عدة أسرى إلى قوات التحرير... تتمثل أهم المعارك التي جرت في هذه المنطقة منذ بداية السنة الجارية في:

- داوود لومي Daoued Loumi: دامت هذه المعركة 3 أيام وفقد خلالها العدو 300 جندي و100 جريح وأُسقِطت 3 طائرات من بين الـ12 طائرة التي شاركت في المعركة وغنمنا 45 قطعة سلاح من مختلف الأنواع واستشهد فيها 15 مجاهدا وجرح 6.
- كمين طريق خنشلة: استغرقت هذه المعركة 5 ساعات ودعمت 6 طائرات القوات الاستعمارية فأُسقِطت خلالها اثنتان وأحرقت 7 شاحنات وغنمت 18 قطعة سلاح ولم نتمكن من إحصاء قتلى وجرحى العدو ولكن عددهم كان مرتفعا.
- الزاوية: فقد العدو خلال هذه المعركة 189 قتيلا من بينهم 4 ضباط وخلف وراءه كمية مهمة من الأسلحة من جملتها مدفع هاون واستشهد خلالها 15 مجاهدا وجرح 5 كما أن 4 عناصر من اللفيف الأجنبي أرغموا السكان على السير أمامهم واتخذوا منهم دروعا بشرية فاستشهد الكثير من المدنيين وقام العدو في اليوم الموالي بعملية تمشيط تميزت بإحراق عدة قرى وإعدام 100 شخص وسجن البعض وترحيل البعض الآخر واستشهدت 11 امرأة و4 أطفال.
- كمين تمغرة Temagra: فقد العدو خلالها 38 قتيلا وأحرقت 7 شاحنات وغنمت كمية مهمة من الأسلحة.

نقدم إشارة خاصة تتعلق بفرار عناصر كتيبة كاملة من مزرعة دوكول Degoule بسلاحها ومتاعها فغنمنا عدة قطع أسلحة وقنبلت الطائرات المعادية قريتين، ومن بين عمليات خروج القطارات عن السكك الحديدية نذكر حادثة

القطار الرابط بين سوق أهراس وعنابة والذي تسبب في مقتل 13 عسكريا وسمح بغنم 13 قطعة سلاح».[1]

وفي نهاية هذا الرد المختصر نقول لحسين بن معلم إن الجواب عن قضية مؤامرة محاولة اغتيال عاجل عجول موجودة في مذكراتك حيث أنك قد وصفت أصحاب القرار خلال الثورة التحريرية بالانغماس في المؤامرات الداخلية والنزاعات وقد استشهدت أنت نفسك في مذكراتك بمقولة فرحات عباس الذي يذهب فيها إلى القول بأن أولاد الجزائر سعيدون بأجواء المكائد وأنهم يتباغضون ويتحاسدون.

تلخيص لأسباب التشرذم في شهادة الضابط الفرنسي

- **السبب الأول:** تلك الانعكاسات السلبية الخطيرة التي ترتبت عن حادثة إطلاق النار على عاجل عجول وهو نائم من طرف مجموعة عميروش ليلة 20 أكتوبر 1956.
- **السبب الثاني:** مؤامرة تلغيم اجتماع المصالحة الذي كان عباس لغرور منكبا فيه على ترتيب البيت الداخلي في شهر سبتمبر 1956.
- **السبب الثالث**: إخضاع الولاية الأولى لوصاية قائد الولاية الثالثة محمدي السعيد لفترة انتقالية تبدأ من نوفمبر 1956 حتى جانفي 1957، وخلالها أصدر تعليماته التي لم تكن بردا وسلاما على الولاية الأولى الضحية، وأخطرها تحويل قادة الأوراس بعد حادثة عاجل عجول والفترة الانتقالية لسلطته إلى تونس بحجة تمويهية غير بريئة (اختيار قيادة جديدة لهم هناك في المنفى) فالتعليمات غير البريئة للعقيد محمدي السعيد أضعفت الولاية الأولى وشرذمت وحداتها المقاتلة نتيجة لتركها بدون تأطير في فترة حرب شرسة انعكست سلبا على وتيرة القتال في وجه العدو بعدما كانت تؤرقه، والغاية الرئيسية من قرارات محمدي السعيد بالدرجة الأولى هي

(1) جريدة المجاهد/ اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني - المجلد الأول، مطبعة غرافيكي، بلغراد (يوغوسلافيا)، جوان 1962 ص 9 و10.

إضعاف مواقف القادة الذين فرضوا عليهم النفي إلى تونس ليتمكنوا من تنقية صفوفهم من العناصر النوفمبرية غير المرغوب فيها، وكسر إرادة الباقين، وفرض الأمر الواقع على الجميع هناك في المنفى داخل تونس بعيدا عن مقاتليهم الذين كانوا يخوضون بهم المعارك في مجالهم الطبيعي، كل ذلك تم وفق بنود خريطة الطريق المعدة سلفا للولاية الأولى ورجالها من طرف عبان رمضان ورجاله وحليف المصلحة الرئيس بورقيبة.

- **السبب الرابع:** قطع ضروريات المعركة من سلاح وذخيرة ولباس عن مقاتلي الولاية الأولى وجماعة سوق أهراس المتهمين بالتحالف مع أفراد الوفد الخارجي بالقاهرة وممثلهم في تونس وليبيا المناضل أحمد محساس كما بينا مرارا، وافتكاك مفاتيح مخازن الإمدادات اللوجيستية من عبد الحي السعيدي الذي كان قد عينه مصطفى بن بولعيد، ثم مطاردته وأخيرا إعدامه.
- **السبب الخامس:** سجن مجاهدي الأوراس البسطاء الذين رافقوا قادتهم لتونس كحراس، وذلك كإجراء عقابي نتيجة احتجاجاتهم على سجن وإعدام قادتهم في مدينة تونس، ثم تسخيرهم كأسرى حرب لحمل السلاح إلى الولاية الثالثة حصريا بأمر من قائدها المباشر عميروش شخصيا الذي كان يتمتع بسلطة مطلقة داخل التراب التونسي لفترة من الزمن.
- **السبب السادس:** ونتيجة لتلك الأوضاع المأساوية اضطر نحو ثلاثة آلاف (3000) مجاهد من ثوار الأوراس إلى التمركز على الحدود الشرقية حول مركز الشعانبي، حيث دخلوا في شبه احتجاجات متواصلة على أوضاعهم المتدهورة وعلى سوء المعاملة، والحجز على قادتهم المباشرين.

فمن المسؤول إذًا عن تلك الوضعية الكارثية التي فرضت على أبناء الولاية الأولى الذين كانوا شوكة في حلق الجيش الفرنسي بشهادة ضباطه؟

لقد عاش معنا حسين بن معلم بعض تلك الوقائع لما كان مرافقا للرائد عميروش خلال شهر أكتوبر 1956 مع فارق كبير بيننا وبينه، فنحن عشناها

كضحايا لتلك المرحلة ولرجالها النافذين بحكم الظروف، بينما حسين بن معلم عاشها متفرجا وغير متحسس لمعاناتنا تلك، أو أنه لا يعتبرها كذلك.

فلقد كان حسين بن معلم كاتبا للرائد عميروش، وكنت أنا العبد الضعيف كاتبا للضحية عاجل عجول، لم يهتم زميلي حسين بن معلم بوضعيتي المأساوية في تلك الآونة حين قتلوا زميلين لي بجنبي، وقضوا على مصير قائدي عاجل عجول، ولما أنجاني الله من المجزرة جردوني من سلاحي وتركوني ضحية للعدو، لا لشيء سوى لكوني من مجاهدي الأوراس، وكاتبا للضحية عاجل عجول.

وفي الخلاصة فإن عاجل عجول المعتدى عليه قد تحول عند حسين بن معلم إلى معتد مهاجم، وفي المقابل فإنني أورد بعض الشهادات علّها تفحم وتقنع من لا يزال يشكك في الحقائق وترده إلى جادة الحق والإنصاف ومنها:

- يذهب العقيد عمار بن عودة في جريدة الشروق اليومي بالعدد 4841 بتاريخ 2015/08/28 إلى القول: «إن زيغود يوسف قد أباح لي بعد الخروج من مؤتمر الصومام بأن محمد العربي بن مهيدي وعبان رمضان ومن معهما لم يكونوا أوفياء لمبادئ ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، وأخبرني قبل استشهاده بأن له أمنيتين: أولاهما أن يستشهد قبل أن تفرض عليه قرارات لا تنسجم مع بيان أول نوفمبر 1954 وقناعاته، والثانية ألا يذهب إلى الأوراس ويلتقي هناك بعميروش».
- ويذهب العقيد عمار بن عودة مرة ثانية في جريدة الشروق اليومي بالعدد 4904 بتاريخ 2015/11/01 إلى القول: «عاجل عجول لا يخون، ولا يمكنه أن يخون، فهو شخص متشبع بالوطنية، وعاجل عجول إذا كانت لديه أسرار عن الثورة وقادتها فلا يبوح بها، المؤكد أنه لم يستسلم حتى يخون الثورة أو يضر بها وبالبلاد، بل غادر مضطرا... الأمر واضح فعاجل عجول خاف أن يقتل من طرف عميروش وفضل خيار الاستسلام، وعميروش لم يحسن التعامل بالشكل الإيجابي مع الأزمة الحاصلة، فهو لا يعرف المنطقة جيدا، ولا يعرف أيضا عقلية سكان الأوراس بدليل أنه مال إلى

لغة القوة والتهديد وهو الأمر الذي زاد الوضع تعقيدا، والدليل أنه غادر منطقة الأوراس وترك المجموعة منقسمة أكثر من السابق...».

- *ويجزم المجاهد والقائد الميداني الوردي قتال عراسه في مذكراته الصادرة عن دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع بتلمسان عام 2018 بالصفحة 184 أن عاجل عجول سياسي محنك، وأب حنون لكل المجاهدين بدون استثناء، لا يأكل حتى يشبعوا وإذا ما رأى أحدهم قد تمزق حذاؤه فإنه يخلع حذاءه لينتعله المجاهد، ولا يستريح حتى يرى أن أغلبهم في استرخاء وراحة...
- يؤكد جان بيار ماران في كتابه «إلى حدّاد باتنة» المنشور بدار الهارمطان بباريس عام 2005 في الصفحتين 258 و259: «إن عاجل عجول معتدى عليه، وإن الحاج لخضر عبيد قد عرف من يقف وراء الهجوم، وقد أخبر عميروش بأنه لم يأت إلى الأوراس كرجل سلم، وأنه لا يعترف بسلطته مستقبلا».
- ويرى ريموند نارت في كتابه «التاريخ الداخلي للتمرد بالأوراس: عاجل عجول» الصادر عن دار الهارمطان بباريس سنة 2015 في الصفحتين 165 و171: «إن دوافع وأسباب محاولة الاغتيال ليست واضحة، أما فيما يخص المدبر الحقيقي فيصعب استبعاد عميروش. هل استعمل أعداء عاجل عجول للقضاء عليه؟ من المستحيل أن يبادر المهاجمون من تلقاء أنفسهم وبمحضره في عين المكان، ويبقى أن عميروش الذي ضيّف عاجل عجول لم يسرع إلى تسليط الضوء على ملابسات حادث محاولة الاغتيال واعتبره كحادث مؤسف فقط».
- ويروي كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية الدكتور الأمين خان في جريدة الشروق اليومي بالعدد 4882 المؤرخ في 2015/10/10: «إن عميروش قد انطلت عليه المؤامرة الزرقاء ووقع مع قائد الولاية الرابعة العقيد بوقرة في فخ الخدعة، وأجرى تصفيات جسدية في صفوف المجاهدين والمثقفين الملتحقين حديثا بالثورة والذين تراوح

عدد قتلاهم بين 500 و600 مجاهد، وإن بعض الولايات لم تتجاوب مع تحذيرات عميروش ووضعت ثقتها الكاملة في العناصر الملتحقة بالثورة»، وهذه الشهادة تدل على طبيعة شخصية عميروش وتفند ما يذهب إليه حسين بن معلم في مذكراته المنشورة عن دار القصبة بالجزائر عام 2014 في الصفحة 139.

فأي جرم اقترفه عاجل عجول؟ ومن المسؤول عن من قتل في تلك المجزرة؟ وما ذنبي أنا حتى أتجرع مرارة تلك التعسفات؟

وفي الأخير وبعد سرد جزء يسير من شهادات الأصدقاء صانعي الأحداث وشهادات الأعداء الذين عايشوا الوقائع والتي تفند كلها مزاعم حسين بن معلم الرامية إلى طمس الحقائق التي تتعلق بمحاولة اغتيال عاجل عجول بتدبير من عميروش فإننا نتركه أمام وخز الضمير وثقل الأمانة التاريخية والنزاهة والتجرد والموضوعية، وأقفل القوس وأعود لسرد حلقات مهمة عميروش في داخل الأوراس.

السذاجة وعدم التبصر لدى بعض قادة الأوراس المحليين

من منا يجهل بأن الطاهر النويشي كان أحد رؤساء الأقسام الثلاثة الذين أعدوا للثورة في الأوراس، وهو تاريخ مشرف بالتأكيد ولكن معاملته للرائد عميروش بالمبالغة في التودد إليه لنيل رضاه بشهادة الحاج لخضر عبيد، وإبداء نوع من التآمر على زملائه، يخدش حرمة ذلك التاريخ المشرف، فعميروش قبل دخوله إلى الأوراس ليحاسب القادة الذين سبقوه لتفجير الثورة، كان قد منح رتبة سامية من قادته وشرحوا له تفاصيل مهمته في الأوراس، كما استفاد العديد من ضباط الولاية الثالثة من رتبة عقيد وهو حق شرعي لهم، ثم عينوا كأعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو إجراء سياسي هادف له ما بعده ولا حسد في ذلك، ولكن من باب الشعور بالمسؤولية الوطنية كان على عبان رمضان أن يزود عميروش برتب مماثلة لقادة الأوراس، فلماذا يا ترى تغافل عن ذلك الحق المستحق وعجل فقط بالعقاب؟ (الجواب في تفاصيل مخطط الجزائر العاصمة

الذي تقرر مع المعنيين بإشراف عبان رمضان).

فهل أن التضحيات المبكرة لثوار منطقة الأوراس لا تستحق تلك الترقيات؟

بكل أسف لم يستوعب الطاهر النويشي وزملاؤه تلك الحقيقة، كما أنهم لم يتعظوا بتلك الترقيات في الولاية الثالثة، ولم تدفعهم الغيرة للاقتداء بذكاء إخوانهم وجيرانهم قادة الولاية الثالثة الذين أعدوا رجالهم للمراحل الحاسمة وهو ذكاء يحسب لهم حيث خصصوا لضباطهم عدة مقاعد كأعضاء شرعيين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

فبدل أن يوحد قادة الأوراس صفوفهم وراء رموزهم ويحموا ظهورهم ويدعموا مواقفهم أمام لعبة التوازنات التي بدأت تتشكل بعد مؤتمر الصومام، فإنهم وللأسف لم يفعلوا ذلك بل راحوا يتآمرون على مستقبل ولايتهم، ويكيلون التهم الجزافية لبعضهم البعض، فكان جزاؤهم الإهانة والعقاب بالتهميش والسجن والسخرة والإعدامات المتعاقبة كنتيجة حتمية لذلك الخضوع المذل الذي رضوا به واستكانوا له في ساعة الحسم، ومع ذلك نقول لمن لا يزال يتعمد استغفال الغير بالإصرار الممنهج على تغيير الحقائق (اتقوا الله وكفوا عن ممارسة الضحك على الأذقان، واتركوا البئر بغطائها) فنحن ندرك جيدا بأن عباس لغرور، وعاجل عجول ورفاقهما المعدومين والمهمشين والمسخرين والمنفيين والمطاردين كانوا ضحية لمؤامرة خطيرة استهدفتهم واستهدفت ولايتهم، عقابا على مواقفهم وتضحياتهم، لقد كانت المؤامرة أكبر منهم، وأصبحوا بموجبها ضحايا لظروف خاصة، وتمهيدا لمرحلة معينة نتركها للمؤرخين.

ومع ذلك علينا أن نسجل للتاريخ وللأجيال بأن المسؤولية في ذلك يتحملها الرئيس التونسي بورقيبة.

المهمة الثانية لرجال عبان رمضان في الأوراس

وفقا للمخطط المعد للأوراس الذي تدارسه القادة العسكريون الأربعة مع عبان رمضان في محيط الجزائر، فقد نجح الرائد عميروش في تحقيق المهمة

الأولى التي كما ذكرنا سيتوقف عليها مصير الولاية الأولى مستقبلا، فإن العقيد محمدي السعيد سارع إلى تنفيذ ما كلف به مباشرة بعد خروج الرائد عميروش من الأوراس، وذلك بتوجيه استدعاءات لقادة الأوراس المصدومين ليطلب حضورهم إلى داخل الولاية الثالثة.

في البداية رفض القادة الأوراسيون في غرب ووسط الأوراس الاستجابة لاستدعاءاته بسبب ما خلفه عميروش من مآس نتيجة حادثة عاجل عجول، إلا أن محمد لعموري قد نصحهم بعدم التمرد على القيادة الجديدة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، وعملا بتلك النصيحة استجاب البعض وامتنع البعض الآخر، ومن بين الممتنعين طبعا عايسي مسعود وعمر بن بولعيد وآخرون.

بدأ العقيد محمدي السعيد عمله مع الملبين لاستدعائه بملء وقتهم باجتماعات روتينية لملء الفراغ، وعدم ترك الفرصة لهم في التفكير في استخلاص النتائج الوخيمة المترتبة عن تدخلات عميروش، وبالخصوص منعهم من اتخاذ قرار سيد يمكنهم من تعيين قيادة جديدة لهم تعوض الضحيتين عباس لغرور وعاجل عجول.

والمهم في الأمر إبلاغهم قرار منسق لجنة التنسيق والتنفيذ القاضي بوضع ولايتهم تحت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ مباشرة وهي بدورها فوضته شخصيا تسيير شؤون الولاية الأولى بصفة مِؤقتة ريثما يلتحق زميله العقيد عمار أوعمران ومساعداه الرائد عميروش والرائد قاسي بتونس ليتولوا هيكلة الولاية الأولى وتصفيتها من قادتها التاريخيين غير المرغوب فيهم من طرف عبان رمضان ورجاله.

وأخيرا تبليغهم رفض القرار الذي اتفقوا عليه وهو تعيين محمد لعموري قائدا جديدا للمنطقة الأولى، وهو قرار منع واضح ينسجم مع قرار عميروش بمنع عمر بن بولعيد من تولي قيادة الولاية الأولى رغم التفويضات المحصل عليها من بعض زملائه، لقد اندهشوا مما سمعوا وقد عبر الحاج لخضر عبيد **عن تلك الصدمة** بقوله: «**لما سمعت نص القرارات من فم العقيد أصبت بالدوران،**

واعتبرتها لطمة قوية على وجهي».[1]

وبما أن الرائد عميروش قد نجح في تنفيذ المهمة الأولى فإنه بدأ يهيئ نفسه لإتمام المهمة الثانية في تونس مع الأوراسيين وذلك كمساعد أول للعقيد عمار أوعمران، لذلك استأذن للسفر من قائده محمدي السعيد متعمدا اصطحاب محمد لعموري كعملية إبعاد تندرج في إستراتيجية أسلوب التشرذم المتعمد الذي تكلم عنه ضابط المخابرات الفرنسية «دومينيك فارال».

لقد أصبح الرائد عميروش مختصا في الشؤون الداخلية للولاية الأولى، ومتضلعا في قراءة نفسيات ضباطها، وما يمكن أن يشكله كل واحد منهم من خطر يهدد المخطط المتفق عليه للأوراس في الجزائر العاصمة، وهو ما يؤكده كاتبه الخاص حسين بن معلم الذي يقول: «إن لجنة التنسيق والتنفيذ، وبعد نجاح عميروش في مهمته بالأوراس، كلفته من جديد ليساعد العقيد أوعمران لمواصلة تأطير الولاية الأولى هناك من تونس»[2].

وهكذا أدرك العقلاء من قادة الأوراس عمق مأساتهم التي ساهموا فيها لما مكنوا الرائد عميروش من أنفسهم، بإزاحة زميلهم عاجل عجول الذي كان عليهم

(1) وحول هذا الموضوع أنقل نص شهادة الحاج لخضر عبيد الذي جاء فيها ما يلي: (عندما خرجنا من حادثة اغتيال عجول، قررنا تعيين محمد العموري مسؤولا علينا لأننا أصبحنا بدون قيادة. تردد في البداية محمد لعموري ثم وافق في الأخير، بدأنا في معالجة جراحنا بالروية والتبصر، وإذا بنا نفاجأ من استدعائنا من طرف العقيد محمدي السعيد قائد الولاية الثالثة ملحا علينا بضرورة الالتحاق به وحضور الاجتماعات داخل تراب الولاية الثالثة بأمر من منسق لجنة ت. ت، ونتيجة لمأساة حادثة عجول أصبحنا مترددين في تلبية الدعوة، ولكن محمد العموري أقنعنا بأن لا نقطع شعرة معاوية مع لجنة ت. ت. التي وضعتنا تحت وصاية قائد الولاية الثالثة، وفي نهاية المطاف رفض بعضنا الاستدعاء، والبعض الآخر التحق بالولاية الثالثة، وكان من بين الرافضين، عمر بن بولعيد، وعايسي مسعود. وبعد وصولنا إلى الولاية الثالثة اجتمعنا تحت إشراف العقيد ناصر عدة مرات، كان أهم تلك الاجتماعات هو اجتماع يوم 4 و5 جانفي 1957 الذي فاجأنا فيه محمدي السعيد بقوله:

(إن تسيير الولاية الأولى سيبقى من اختصاص لجنة ت. ت. التي فوضتني شخصيا التسيير المباشر للولاية الأولى، وعليه فأنتم ملزمون بتنفيذ تعليماتي الآتية: بداية لا بد لمحمد العموري من السفر إلى مدينة تونس مع عميروش ليلتحقا بالعقيد أوعمران الذي سيكون هو المعني بشؤونكم هناك بتونس فيما بعد، شعرت حينها أن ما سمعته من العقيد ناصر كان بمثابة لطمة قاسية على وجوهنا، خاصة إبعاد محمد العموري لتونس الذي اخترناه قائدا علينا فحرمونا مرة أخرى من اختيار من نراه مناسبا لقيادتنا) عد لكتاب زروال «إشكالية القيادة» ص312.

(2) حسين بن معلم مجلة أول نوفمبر العدد 169، سنة 2006، ص55.

أن يزيحوه بأنفسهم إن تأكدوا من عدم صلاحيته.

ومن المفيد التذكير ببعض تلك الاجتماعات التي أشرف عليها قائد الولاية الثالثة وخاصة جلستي 04 و05 يناير 1957.

الحاضرون: الصاغ الثاني (العقيد) محمدي السعيد والصاغ الأول (الرائد) عميروش، أما الأوراسيون فمنهم: محمد لعموري وعبد الحفيظ طورش والمكي حيحي والحاج لخضر عبيد وأحمد قادري والسعيد عوفي والصالح عبد الصمد والنويشي ونواورة وكابوية وعلي النمر وعلي بن مشيش وعمار العقون.

ومن أهم نقاط جدول الأعمال: قضية عاجل عجول، مسألة النمامشة، مسألة اتهام القائد الحواس بالمصالية.

أما اجتماع 1957/01/11 فكان مخصصا لمساءلة أحمد بن عبد الرزاق «العقيد الحواس» المتهم بالمصالية، ويقال: «إنه أجاب عن أكثر من 25 سؤالا مدونة في الوثائق».

ومن المفيد جدا الاستدلال بما كتبه محمد حربي حول الموضوع حيث يقول: «لقد عرف تنظيم ولاية الأوراس النمامشة مرحلة ثانية في جهة ما من منطقة القبائل، بحضور العقيد محمدي السعيد مندوب لجنة التنسيق والتنفيذ، والرائد عميروش خلال شهري ديسمبر 1956 وجانفي 1957 وحضر هذا الاجتماع الحواس بن عبد الرزاق»[1].

المهمة الثالثة لرجال عبان رمضان أسندت للعقيد عمار أوعمران

وفقا للمخطط الذي أقره عبان رمضان واختار لتنفيذه الضباط الأربعة، التحق العقيد عمار أوعمران بتونس لينفذ المهمة المسندة إليه حيث انضم إلى من وجدهم أمامه من ممثلي منسق لجنة التنسيق والتنفيذ عبان رمضان وهم: عمار بن عودة وحامدي، وآيت أحسن وإبراهيم مزهودي هذا الأخير الذي قلدوه رتبة رائد وكلفوه بكسب ولاء ثوار منطقة النمامشة، ودفعهم للتمرد على

(1) محمد حربي/ مؤامرة لعموري (النقد 14- 15) ترجمة محمد هناد ص13.

قائدهم التاريخي عباس لغرور، وقد اجتهد مزهودي للنجاح في ذلك الدور الذي لم يشرفه، حتى أنه ساهم في توريط الطلبة المنتمين للأوراس في لعبة الصراعات المفتعلة حين كلفوهم بمهمة وهمية اسمها الرقابة ونصح المشوشين الذين فروا من مشنقة الإعدامات ليسلموا أنفسهم للقيادة الجديدة التي تسببت في تمردهم عليها، فبدل أن يوجهوا طلبة الأوراس للجامعات كما كان يفعل عميروش والآخرون، فإنهم دفعوهم لحتفهم، وبذلك حرموا المنطقة من الخبرة العلمية المكتسبة من المعاهد والجامعات، فخسرتهم الجزائر بدون مبرر، تماما كما خسرت القائد عباس لغرور بمؤامرة (ماتيلد فيل) داخل تونس خلال شهر سبتمبر 1956 كما أسلفنا.

لقد باشر العقيد عمار أوعمران مهمته في تونس مع قادة الأوراس الذين أحضرهم له زميله العقيد محمدي السعيد وبمجرد وصول بعض قادة الأوراس إلى تونس بأمر من قائد الولاية الثالثة، أدركوا بأن أمر انتقالهم إلى تونس لم يكن من أجل الاتفاق على تعيين قيادة لهم، وإنما هو مجرد خدعة للانفراد بهم في المنفى بعيدا عن قواتهم القتالية لتصفية الممانعين والمتحفظين على قرارات مؤتمر الصومام، وتوزيع المستسلمين منهم، ثم هيكلة ولايتهم وفقا للمخطط المعد مسبقا من طرف عبان رمضان ورجاله قبل دخولهم ولاية الأوراس، ولما اكتشف العقيد عمار أوعمران ومساعدوه عدم اطمئنان المعنيين لما يراد فرضه عليهم، أصدر تعليماته للأمن التونسي بضرورة القبض على كل من تشتم فيه رائحة رفض الأمر الواقع، بدأ الأمن التونسي يتعقب المعنيين، فمن قبضوا عليه أدخلوه السجن في انتظار المحاكمة والإعدام، ومن لم يتمكنوا منه اعتصم بالجبال وأطر ظاهرة (التشويش) مثل عايسي مسعود بن عيسى وعزوي أحمد وآخرين، بينما استمر البعض الآخر متخفيا على مستوى الحدود الشرقية في محاولة يائسة لتخليص عباس لغرور وزملائه من السجن، ولكن بعد أن أرهقتهم المطاردة والجوع وسوء المصير، سلموا أنفسهم للأمن التونسي الذي سلمهم بدوره إلى مصالح العقيد عمار أوعمران ومساعديه الذين ضموهم إلى زملائهم

المسجونين، وبدأت المحاكمات الشكلية التي حكمت بالإعدام الفوري على البطل المغوار عباس لغرور ولزهر شريط وعبد الحي السعيدي وطالب العربي، وعبد الكريم هاني، وحوحا بلعيد، وعبد الحفيظ السوفي، والتيجاني والشاب منتوري، وغيرهم ممن تضمنتهم قائمة المعدومين الطويلة.، أما عمر بن بولعيد الذي ألقي عليه القبض مع حوحا بلعيد وعبد الحفيظ السوفي في حاجز أمني للشرطة التونسية كما بينا في موضوع آخر، فقد نفي خارج تونس بإرادته أو بأمر من القيادة الجديدة لتحاشي التورط في دمه مراعاة لتاريخ أخيه الشهيد مصطفى بن بولعيد، وبذلك تمت تصفية أكثر من خمس وأربعين (45) ضحية حسب شهادات من عاش تلك الظروف المأساوية، وسجن الجنود البسطاء الذين دخلوا تونس كحراس لقادتهم المعاقبين، ثم سخروهم لحمل السلاح عليهم للولاية الثالثة حصريا.

تلك هي خلاصة المهمة غير الشريفة التي كلف بها المنسق عبان رمضان ضباطا مجاهدين ما كنا نتمنى لهم ذلك التورط غير المقبول الذي حملهم وزر سفك دماء طاهرة لزملائهم الأوراسيين.

وهكذا فمن كان يجهل الروابط المتأصلة عبر الزمن بين منطقة القبائل ومنطقة الأوراس يتوهم بأن هناك ثأرا بين المنطقتين حان وقت تصفيته بواسطة القادة الثوريين لمنطقة القبائل الذين مكنتهم الظروف من رقاب زملائهم الأوراسيين، وهو شعور نجد صداه في كتابات بعض المجاهدين، منهم الضابط هشماوي مصطفى الذي عاش تلك الأحداث عن قرب، وعبر عنها بقوله: «لقد ترجمت بعض الأخطاء على أن منطقة القبائل تريد الاستيلاء على منطقة الأوراس مستغلة الفراغ القيادي للولاية الأولى»[1].

غير أن الشواهد التاريخية لا تعكس ذلك التصرف الغريب الذي صدر عن بعض إخواننا قادة القبائل خلال الثورة ضد زملائهم الأوراسيين إحياء لوهم

---

(1) مصطفى هشماوي/ جذور نوفمبر، منشورات المركز الوطني للدراسات التاريخية طبع دار هومة – 2010، ص 131.

الزعامة والدليل نستقيه من شهادة المناضل الكبير آيت أحمد حسين التي أدلى بها في مدينة «باتنة» بمناسبة ترشحه للانتخابات الرئاسية منافسا للرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث أكد على العلاقة الحميمة التي كانت تربط أبناء القبائل بأبناء الأوراس لما كان النضال شريفا لوجه الله والوطن، ويسوق لنا قصته مع الأوراسيين لما كان مطاردا من طرف المخابرات الفرنسية، فلجأ إلى زميله الرمز مصطفى بن بولعيد في الأوراس حيث مكنه من جواز سفر باسم مواطن من مواليد بلدية أريس، استغله لمغادرة الوطن بسلام.

لقد تعمدت ذكر شهادة آيت أحمد حسين لأبرهن على العلاقات الحميمة التي كانت متأصلة بين مناضلي المنطقتين، لما كان المناضلون القبائليون يلجأون إلى الأوراس، أذكر على سبيل المثال مناضلا مطاردا يدعى «عنتر» حوله المناضل كريم بلقاسم إلى منطقة الأوراس، ولكنه ارتكب جريمة قتل في حق أحد الخارجين عن القانون الفرنسي في الأوراس، ثم سلم نفسه للعدو وبيده سبابة القتيل التي سلمها للحاكم الفرنسي كدليل على قتله الضحية ليعفيه من المتابعات القانونية السابقة، ونتيجة لحكمة قادة القبائل، فإنهم تولوا بأنفسهم تصفيته جسديا حتى لا يتورط الأوراسيون في دمه فتسوء العلاقات المتأصلة بين المنطقتين.

ولا بأس من تكرار السؤال الذي يبقى جوابه معلقا وهو: هل بلغ جرم قادة الأوراس المعدومين الحد الذي لا تنفع معه إلا عقوبة الإعدام بدل السجن أو النفي، خاصة بعد أن أبعدوا عن قياداتهم وأصبحوا مجرد سجناء في دولة شقيقة مستقلة؟

واليوم، ألا يحق لأبنائهم وأراملهم وذويهم ورفقائهم والمؤرخين بعد أكثر من خمسين سنة تصفح تلك المحاضر التي على أساسها أدينوا، والتي على أساسها صدر في حقهم حكم الإعدام بتهمة الخيانة التي لا تطلق إلا على من مد يده للعدو، مع العلم أن هؤلاء الضحايا كانوا شوكة في حلقه؟

أولم يحن الوقت بعد للاعتراف بالأخطاء التي ارتكبت خلال الثورة وراح ضحيتها مجاهدون أوفياء ونوفمبريون بواسل همهم أن الطرف الآخر كان يعطي

لنفسه حق المتابعة والمحاكمة والموافقة والاعتراض على مستوى ثورة مقدسة، وكان هو الفاعل الرئيسي، وكان لا يتقبل الحق في الاختلاف في الإستراتيجية ولا يستسيغ الرأي الآخر بالرغم من أن التنوع والتباين هو إثراء ومدعاة للتكامل وليس للسيطرة والإذلال، أو لم يانِ للذين يهتمون بكتابة تاريخ الثورة أن يعيدوا لهم الاعتبار، ويرفعوا الغبن عن أولادهم وأحفادهم، ويحرروا رقابهم من تبعات الإعدام الظالم بتهمة الخيانة الملفقة التي ستلاحقهم كل ما تذكروا بأن آباءهم أعدموا من طرف الثورة.

وعندما نذكر هذه الحقائق فإننا لا نطالب بالاقتصاص وإنما نريد من وزارة المجاهدين تصحيح التاريخ من الشوائب المضرة، ورفع الظلم عن الضحايا المعدومين ظلما بتهمة الخيانة بتصريح رسمي تعلنه الدولة على لسان وزارة المجاهدين يحرر رقاب أبنائهم وأحفادهم وأراملهم الموسومين زورا وبهتانا بالانتساب إلى خونة، ويعيد الاعتبار للضحايا المذكورين.

في هذا الموضوع نثمن مطالب مناضلي جبهة القوى الاشتراكية (F.F.S) بإعادة الاعتبار لضحايا 1962 في الولايتين الثالثة والرابعة، إنها مطالب موضوعية، لأن المسؤولية في ذلك تقع على عاتق السياسيين المتسببين في تلك المآسي المحزنة.

شهادات لضحايا حمل السلاح لصالح الولاية الثالثة

حتى لا أتهم بالتجني على العقيد عميروش الذي أطلق صراح المجاهدين السجناء بعد القبض على قادتهم، ليحمل عليهم السلاح لجنوده في داخل الولاية الثالثة أقدم كنموذج ثلاث شهادات لبعضهم:

الضحية الأولى: هو بغامي الطيب (زلماطي) الذي يقول في شهادته حرفيا ما يلي: «لقد كونوا منا قافلة عدد أفرادها ثلاث مئة (300) مجاهد مسجون، كنا منتظمين في ثلاث كتائب، وكان قائد كتيبتنا «سليمان لاصو»، لقد حملوا على كل واحد منا بندقيتين وأربعمائة وخمسين (450) طلقه نارية». إن تفاصيل شهادة «بغامي» منشورة بشيء من التفصيل في موضع آخر على صفحات هذه

المذكرات[1].

الضحية الثانية: هو بودوح السبتي الذي سجل معاناته بالتفصيل في مذكراته الشخصية التي أخذنا منها هذه الفقرة حيث يقول: «كنت مع ثلاثة عشر (13) مجاهدا في سجن (البريشني) وكان التحقيق معنا يتم من طرف «ابن عودة عمار» و»الحاج علي»، ومحافظ الأمن التونسي المدعو «ابن شعبان» وبعد مدة أمرونا بحمل السلاح للولاية الثالثة عن طريق الولاية الثانية»[2].

الضحية الثالثة: هو الضابط موسى طايري الذي حمل السلاح إلى الولاية الثالثة، حيث يقول: «لقد اتصل بنا نحن مجموعة متكونة من نحو خمسة وأربعين (45) مجاهدا من الولاية الأولى في «تيجروين» العقيد عميروش مع محمد لعموري وطلبا منا الاستعداد للتنقل إلى «سوق الأربعاء» ومنها إلى «غاردماو» حيث شكلوا منا ثلاث كتائب لحمل السلاح إلى الولاية الثالثة، كانت الكتيبة الأولى بقيادة «أحمد لقبايلي»، والكتيبة الثانية بقيادة «البسباسي»، والكتيبة الثالثة بقيادة «سليمان لاصو» كان عددنا ما بين 300 إلى 350 منهم ستون مجاهدا من جنود طالب العربي وقد تمكنا من إيصال السلاح إلى الولاية الثالثة حيث تسلمه منا الضابط سي حميمي بأمر من العقيد عميروش، وللأسف فقد أعادونا إلى الولاية الأولى بدون سلاح بعد قطْعنا لمسافة 700 كلم؟»[3].

هناك ضحايا آخرون لم نسجل شهاداتهم هنا مثل الضابط **«علي عياد»** ابن مدينة خنشلة الذي يؤكد بدوره استغلاله لحمل السلاح إلى الولاية الثالثة عن طريق الولاية الثانية مع مجاهدين آخرين.

فمن يستغل المجاهدين باسم الثورة والانضباط والامتثال للهياكل ليحمل عليهم السلاح لمجاهدين مثلهم داخل ولاية ما، لا يمكن أن يوصف تصرفه ذاك إلا باستغلال السلطة والنفوذ ضد من أخضعتهم المصالح الضيقة لسلطته.

(1) مذكرات مراردة مصطفى، مطبعة دار الهدى عين مليلة سنة 2003، ص82.
(2) مذكرات بودوح السبتي، مطابع «قرفي» باتنة، ص 66 و67.
(3) شهادة طايري في كتاب عمار ملاح «قادة جيش التحرير»، مطبعة دار الهدى عين مليلة 2013، ص139.

أوعمران يضحي بقادة الأوراس النوفمبريين خدمة لمصالحه ويعين غيرهم

نتيجة لتلك التصرفات التي ذكرناها نستخلص بأن عبان رمضان ورجاله قد أعطوا لأنفسهم حق التصرف المطلق في الشؤون الداخلية للولاية الأولى دون وجه حق، والسؤال المحير كيف سمحت لهم وطنيتهم بالإقدام على إعدام زملائهم رموز الأوراس النوفمبريين بكل راحة ضمير وبدون تأسف، فعلوا ذلك باسم الثورة وهي بريئة من ذلك براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام، هذا من جهة ومن جهة أخرى نؤكد على أن لغرور عباس الذي قهر جنود الاستعمار وقادتهم وأرعب اللفيف الأجنبي قد أُعدِم من طرف رجال عبان رمضان، وأن عاجل عجول الذي كان يخاطب جنوده قائلا: «إذا لم يستشهد نصفكم خلال المعركة القادمة معنى هذا أنكم لم تقاتلوا، ينبغي أن يعود نصفكم أحياء ويستشهد النصف الثاني ليخلّدكم التاريخ جميعا» قد اضطر أن يسلم نفسه للعدو الفرنسي فرارا من بطش نفس الجماعة، وأن عبد الحي السعيدي الذي أشرف على اللوجيستيك ونظم شبكة التموين بالسلاح والذخيرة انطلاقا من الحدود الشرقية قد أعدم من طرف نفس العناصر، وأن أحمد محساس نجا من مصير الإعدام بفضل وساطة السلطات التونسية لصلته الوثيقة بأعضاء الوفد الخارجي والتحق بإيطاليا مضطرا. وحتى عندما كشف عبان رمضان خلال انعقاد مؤتمر الصومام عن نيته في إعدام عباس لغرور وعاجل عجول وعارضه مزهودي إبراهيم وزيغود يوسف ومحمد العربي بن مهيدي اتهم عبان رمضان الأول بالتحيز والجهوية والثاني بالمغامرة خلال هجومات 20 أوت 1955 وأخجل الثالث بضعف العمليات العسكرية بالغرب الجزائري، ومن هنا وقع الشغور واستقر الأمين دباغين ومزهودي إبراهيم وابن عودة بن مصطفى ومحمود الشريف بتونس وأصبح تمثيلهم غير معترض عليه ولكن التوترات داخل التنظيم القيادي لجبهة التحرير الوطني أصبحت لا تطاق فعجَّلَ كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف بوضع نهاية لهذه الوضعية فنصبا كمينا لعبان رمضان واستدرجاه إلى المغرب، واغتيل هذا الأخير في ظروف ما تزال تحتاج إلى التوضيح.

عنونَت جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني في عددها الرابع والعشرين الصادر يوم 29 ماي 1958 «عبان رمضان يسقط في ميدان الشرف»، وأشارت إلى أنه خلال ديسمبر 1957 كان الأخ عبان رمضان مكلفا بمهمة مراقبة هامة وعاجلة داخل البلاد، وتمكن من اجتياز وبصعوبة حواجز العدو للوصول إلى الأماكن المحددة... للأسف خلال النصف الأول من أفريل وقع اشتباك عنيف بين كتيبتنا المكلَّفة بحمايته والقوات المعادية، وخلال المعركة التي دامت عدة ساعات جُرِح عبان رمضان، واعتقد الجميع أن جروحه لم تكن بليغة وأحيط بالعناية اللازمة، واعتقدنا أن بنيته الجسدية القوية ستتغلب على جراحه... وا حسرتاه! إن نزيفا قويا كان مميتا...، لقد فقدت جبهة التحرير الوطني واحدا من أحسن منظميها، وفقدت الجزائر المجاهدة واحدا من أبنائها الأكثر بسالة، إننا نبكي أخا في الكفاح، ستقودنا ذكراه....

فالوقائع المذكورة تجعلنا نمعن النظر في مقولة الرئيس علي كافي التي أوردها في مذكراته بالنص التالي: «لقد كان هاجس عبان رمضان الأساسي هو بسط سلطته على الثورة، وافتكاك زمامها من أعضاء الوفد الخارجي، وهذا ما تبلور في قرارات «مؤتمر الصومام» بالنسبة للداخل والخارج، وكذلك نزع السلطة من «القيادات العسكرية» ووضعها في أيدي القيادات السياسية باعتباره وضع نفسه سياسيا محسوبا على السياسيين، ولهذا تحولت مجموعة الخارج إلى مجرد مكلفين بمهمة فقط، ولقد لجأ إلى المجموعة التي لا تؤمن بالثورة أمثال فرحات عباس والشيخ العباس بن الشيخ الحسين»[1].

القيادة الجديدة المعينة تحاول امتصاص الغضب

بعد تعيين العقيد عمار أوعمران والرائد عميروش لقيادة جديدة للولاية الأولى بدون موافقة المعنيين، حاول القائد الجديد محمود شريف ونوابه محمد لعموري وأحمد نواورة وعبد الله بلهوشات امتصاص غضب الرافضين للطريقة التي تمت بها عملية التعيين. وهنا أفتح قوسا لأنوه بالفراسة الفطرية للحاج

(1) مذكرات الرئيس علي كافي، دار القصبة للنشر، الجزائر – 1999، ص 121 و122.

لخضر عبيد الذي أدرك بأن تأطير وتنظيم وهيكلة الولاية الأولى في المنفى بتونس خارج مجالها الجغرافي هو أمر غير طبيعي، ولن يكون أبدا في صالح الثورة، وسيترك أثره السيئ في النفوس، ولذلك امتنع عن الدخول لتونس مع الآخرين الملبين للاستدعاء، محبذا البقاء داخل محيط باتنة مواظبا على محاربة العدو.

لقد أدرك الحاج لخضر عبيد ببعد نظره ودقة ملاحظته وصراحته المعهودة بأنه سيجد نفسه أمام خيارين إما الرفض الذي سيؤدي به إلى الإعدام مع عباس لغرور ورفاقه، أو الاعتصام في جبال الأوراس «كمشوش» بجانب عايسي مسعود وأحمد عزوي والشريف رابح وغيرهم، فلا وسطية لدى الحاج لخضر عبيد، أقفل القوس.

ونعود لقصة تعيين العقيد أوعمران القيادة الجديدة للولاية الأولى في المنفى داخل تونس، وفي غياب الكثير من القادة الذين يهمهم الأمر، واظبت القيادة المعينة دون إجماع على عقد عدة اجتماعات بغرض امتصاص الغضب في غياب معظم القادة الأساسيين، خاصة منهم الرافضين للعملية من أساسها مثل عايسي مسعود وعمر بن بولعيد وعزوي أحمد، والوردي قتال، وبابانا ساعي، وجماعة السوافة: عبد الحي السعيدي، وطالب العربي وغيرهما.

فتحت جلسة أول اجتماع للقيادة الجديدة تحت إشراف محمود شريف الذي اجتهد في إعطاء لمحة عن الوضعية التي تعيشها الولاية الأولى للحاضرين الذين كان الغضب ظاهرا على وجوههم، ومنهم صالح قوجيل الذي كانت له الشجاعة في مخاطبة العقيد محمود شريف بأنه غير مؤهل لقيادة الولاية الأولى وتعويض مصطفى بن بولعيد في حضرة قادة سبقوه للجهاد والقيادة، فصالح قوجيل يعتقد بأن محمد لعموري هو المؤهل لذلك المنصب.

وبعد احتدام الصراع وانتفاخ الأوداج، اضطر الحواس/ أحمد بن عبد الرزاق إلى التدخل ليخفف من نبرة المتدخلين خاصة صالح قوجيل ولكن بدون جدوى، تناول الكلمة عضو القيادة الجديدة لعموري محمد ليطلب من محمود شريف رفع الجلسة، حيث انفرد بصالح قوجيل ناصحا إياه بتجنب التدخلات العنيفة،

علما أن التحفظ على تعيين محمود شريف لم يكن فقط من مجموعة غرب ووسط الأوراس، بل كان أيضا من مجموعة المنطقة السادسة المغيبة عن ذلك الاجتماع.

وفي النهاية أدرك العقلاء منهم بأن الأمر مفروض عليهم، وقرارهم لم يصبح بأيديهم، وعليهم الخضوع للأمر الواقع، وهكذا فمن استسلم وأظهر الطاعة العمياء دخل الصف منحنيا، ومن امتنع فعليه قبول أحد الخيارين، السجن والمحاكمة والإعدام، أو التمرد في الجبال تحت عنوان «التشويش».

وفي هذا الموضوع أورد شهادة للضابط محمد الهادي رزايمية الذي عاش مأساة قادة الأوراس ومطاردتهم في الحدود التونسية، وداخل تونس حيث يقول: «كنت قد دخلت تونس قبل قادة الأوراس، ثم التحق بي حوحا بلعيد والسوفي عبد الحفيظ وعمر بن بولعيد وعايسي مسعود، ولما أصبحوا مطاردين على الحدود التونسية من طرف عمار أوعمران ومساعديه، اتصلوا بي وكلفوني بشراء المؤن لهم، حيث وضعوا مبلغا من المال يقدر بثمانين مليون سنتيم تحت يد عمار بن بولعبد وطلبوا مني أخذ ما يكفي منه لشراء ضروريات حياتهم، وفي يوم من الأيام قررت زيارة صديقي المعتمد التونسي (الوالي) وبصحبتي حوحا بلعيد دون أن يعلم بأنه أحد المطلوب القبض عليهم، وأثناء الحديث شاهد المعتمد مسدس حوحا بلعيد فأعجب به، وحتى يبعث الطمأنينة في نفسه أهداه له، وبعد أسبوع طلب مني حوحا وجماعته أن أمكنهم من سيارة تنقلهم لمدينة تونس، فلم أجد غير صديقي المعتمد التونسي لأستعير منه سيارة، وكان كريما معي حيث مكنني من سيارة من نوع لاندروفر سلمت مفاتيحها لحوحا والسوفي عبد الحفيظ وعمر بن بولعيد، ولسوء طالعهم فإن الأمن التونسي قد أوقفهم في الطريق، وبعد التأكد من هوياتهم ساقوهم للعقيد عمار أوعمران الذي أودعهم السجن في الحين، أما صديقي المعتمد التونسي فقد تسببت له في توبيخ شديد اللهجة تلقاه من وزير الداخلية التونسي بسبب تسخيره سيارة الدولة لعناصر مطلوب القبض عليهم، ونتيجة لذلك أمر صديقي المعتمد بإدخالي السجن حيث وجدت فيه عددا كبيرا

من مجاهدي الأوراس في حالة يرثى لها».

كما أنقل أيضا شهادة الكاتب الخاص لمسعود عايسي المجاهد الطيب بغامي زلماطي الذي سبق وأن أخذنا ملخصا من شهادته في موضوع (شهادة ضحايا حمل السلاح للولاية الثالثة) حيث يقول ما يلي: «كنت كاتبا لمسعود عايسي، ودخلنا تونس يوم 20 مارس 1957 بأمر من قائد الولاية الثالثة العقيد محمدي السعيد شخصيا، وبمجرد وصولنا لتونس بادرنا بزيارة أحمد محساس، ثم عبد الحي السعيدي، ثم عقدنا ثلاثة اجتماعات مع العقيد أوعمران وعمار بن عودة، وخلال تلك الاجتماعات أفصح عايسي مسعود عن رأيه برفض أولوية السياسيين على جيش التحرير الوطني، فغضب العقيد أوعمران من تصريحه، وفي الحال أدرك عايسي مسعود بأنه أصبح مهددا بالقتل، فقرر الفرار إلى الجبال ومعه حراسه وممرضته، وبمجرد خروجه خلسة من بيننا، فوجئنا برجال الدرك التونسي يحاصروننا ومعهم كدليل ابن عم عايسي علي مشيش، ولما لم يجدوه معنا ساقونا نحن جميعا لسجن تبرسق حيث وجدنا فيه أكثر من مئتي (200) سجين من ثوار الأوراس، وكان عمار بن عودة هو الذي يحقق معنا ويردد بغضب شديد: «لقد دخلتم إلى تونس لتقتلوا المجاهدين ولا بد من إعدامكم، وعليكم الإفصاح عن أسماء من كنتم تريدون قتلهم». لقد كانوا في كل ليلة يسوقون منا أربعة لينفذوا فيهم حكم الإعدام، وكانوا يحملون الضحايا إلى ساحة الإعدام في السيارة التي كان يقودها أحمد معوش، وبعد أن أعدموا منا نحو ثلاثين (30) شهيدا من القادة الكبار للأوراس أخرجونا ليحملوا علينا السلاح، وأذكر على سبيل المثال بعض من أخرجوهم من بيننا وأعدموهم وهم: السوفي عبد الحفيظ والعيد بوحديجي، وحوحا بلعيد، والباهي شوشان، وقرفي الربيعي، بينما كانت مجموعة عباس لغرور في سجن آخر شملهم الإعدام هم أيضا».

ويضيف «بغامي» في شهادته: «وذات ليلة كنا في انتظار دور من سيعدمونه في تلك الليلة، وإذا بعميروش يدخل علينا وهو يقول: (الرجال هنا يتعرضون للقتل ونحن في حاجة إلى من يحمل لنا السلاح إلى الداخل)، وفي الحين أمر

عميروش بتحويلنا «للحمام»، ومنه عجلوا بنقلنا لمركز ب»سوق الأربعاء» وفي هذا المركز سلموا لكل واحد منا بندقيتين و450 طلقة نارية، كان عددنا نحو 300 مجاهد، وكان قائد دوريتنا هو «سليمان لاصو»، وبعد قطعنا المسافة من تونس إلى الولاية الثالثة قمنا بتسليم السلاح والذخيرة لهم، وأمرونا بالعودة من حيث انطلقنا بدون سلاح[1]». وقائع لا تصدق مع مجاهدين تطوعوا لتحرير الوطن، فإذا بهم يجدون أنفسهم عبيدا معذبين باسم الثورة، اتخذهم إخوانهم في الجهاد من الولاية الثالثة هزؤا وعمدوا إلى سحق كبريائهم وعزة أنفسهم فحولوهم من مجاهدين مقاتلين أشداء على العدو إلى مدنيين حمالين مسخرين.

وهل يعقل لو كانت شائبة صغيرة جدا تشوب نضال وصدق جهاد هؤلاء المجاهدين الأوراسيين أن يؤتمنوا على أعز شيء وهو السلاح الذي كانوا يكلفون بحمله إلى الولاية الثالثة عبر خطوط النار وسط عدو حذر ومتأهب؟

ومع ذلك نقول لو كانت النوايا صادقة مع الله والوطن، ومع مصلحة الثورة، بعيدا عن مغريات الزعامات الشخصية والجهوية المقيتة، ولو كانت النفوس متعففة ومقدرة لزمالة الجهاد والروابط الأخوية التي كانت تربط بين أبناء المنطقتين القبائل والأوراس لكان الأجدر بمن ارتكبوا هذه المظالم في حق ثوار الأوراس – معدن الفحولة والأنفة – أن يعملوا على معالجة قضايا منطقة الأوراس من طرف أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ داخل العمق الجغرافي للولاية الأولى وسط مجاهديها ومجتمعها، للأسف الشديد فإنهم لم يفعلوا ذلك، وإنما ورطوا أنفسهم في فضيحة سفك دماء طاهرة عمقت الجراح وضاعفت التأزم.

نبذة مختصرة عن العقيد الحواس

ولد أحمد بن عبد الرزاق «حمودة» الذي أصبح يعرف بالعقيد الحواس بقرية مشونش سنة 1923 من الأب عبد الرزاق شيخ فرع الزاوية الرحمانية التابعة

(1) الشهادة مسجلة في مذكرات الرائد مصطفى مراردة ص 82، وأيضا في كتاب إشكالية القيادة لزروال، المطبعة الرسمية بير مراد رايس، ص355.

للشيخ الصادق بلحاج بتيبرمسين.

تلقى أحمد بن عبد الرزاق تعليمه عن والده، ولما ترعرع امتهن التجارة التي فتحت بصيرته ومكنته من معرفة الكثير من التجار والعلماء والسياسيين، وهو ما جعله يحترف السياسة مبكرا بنضال صادق منذ مطلع سنة 1947، ونتيجة لذلك أصبح مطاردا من إدارة الاحتلال، فاضطر للجوء إلى حياة الهجرة داخل فرنسا مع صيف 1948، واستمر هناك يناضل إلى غاية 1953 ثم عاد لمسقط رأسه.

ولما قامت الثورة تقدم بطلب الانضمام إليها إلى قائده مصطفى بن بولعيد خلال شهر فيفري 1955، ونظرا لنشاطه وعلاقاته الواسعة وحيويته، تبين لمصطفى بأن عمله كمناضل وسط المواطنين المدنيين أنفع للثورة من حمله السلاح، لذلك نصحه بمواصلة نضاله في الحياة المدنية إلى حين، غير أن البعض يقول بأن تأجيل تجنيده كان بسبب استمرار وفائه للزعيم مصالي الحاج وهو ما نفاه شخصيا من خلال استجوابه من طرف قائد الولاية الثالثة خلال شهر أكتوبر 1956.

وهناك قصة طريفة يروونها عن ذكاء الحواس، وهي أن القائد مصطفى بن بولعيد بعد فراره من السجن وجد شقيقه قد جند الحواس، فسأله عن السبب، فرد عمار: إن الحواس رجل ذكي ينفعنا فابتسم القائد مصطفى وقال لأخيه: «ألا تعلم يا عمار بأن سي أحمد بن عبد الرزاق الحواس يستطيع بذكائه أن يأكل لحمك ويمتص دمك، ويلتهم عظمك»، وهي شهادة حية على حدة ذكائه وقدراته العقلية.

لقد عايش أحمد بن عبد الرزاق أزمات الولاية الأولى في الداخل وفي الخارج، ولما تولى العقيد أوعمران والرائد عميروش شؤون الولاية الأولى في تونس بأمر من عبان رمضان، كان للحواس دور توفيقي بين قادة الأوراس والعقيد عمار أوعمران ومساعديه، وكان بذكائه ينصح قادة الأوراس باستعمال الحنكة في تجاوزهم المحنة التي ابتلاهم الله بها، لا غرابة في ذلك فهو ذو خبرة سياسية وملم

بطباع الرجال، لكونه نشأ في محيط علمي متفتح تحت رعاية والده الإمام والمعلم والمرشد.

وخلال شهر أكتوبر 1956 لم يكن الحواس من بين المستقبلين لموفد منسق لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى عميروش داخل الأوراس، ولكنه استُدعي لاحقا من طرفه لدحض تهمة الميصالية التي رُمِي بها كما أسلفنا، وعاش بكل جوارحه مأساة الأوراسيين، وبفطنته المعهودة أدرك بأن لا حظ له في قيادة الأوراس، أولا لكثرة الطامحين، وثانيا لأن أمرها أصبح بيد عناصر خارجية ولا قبل له ولغيره من تغيير ذلك الواقع المفروض بالقوة، لذلك اتجهت نظرته لطرق مغايرة، وبدأ يتطلع لقيادة الولاية السادسة التي كانت تعرف بالناحية الثالثة التابعة لمنطقة الأوراس والتي كان المسؤول عنها محمد بن مسعود أحد نواب عاجل عجول.

وخلال مؤتمر الصومام تحولت الناحية الثالثة إلى الولاية السادسة، وعين على رأسها ملاح علي المعروف بالسي الشريف الذي استشهد واستمرت بدون قائد، لذلك سعى الحواس ليكون قائدا عليها وقد تحقق له ذلك بفضل تقربه من أصحاب القرار خاصة عميروش الذي سبق له أن تعرف عليه في فرنسا وربط معه صداقة مفيدة، المهم أن القائد الحواس حقق طموحه بطريقة ناعمة وسلسة، ونجح في تأطير الولاية السادسة، وكان رحمه الله قاسيا ولينا في نفس الوقت حريصا على الانضباط، صارما وغير متسامح مع من لا يحرص على تطبيق التعليمات.

بذلك برز كأهم قائد من قادة الثورة المميزين، وكان فاعلا خاصة في الاجتماع التنسيقي لقادة الولايات في الداخل الذي دعا له العقيد عميروش في آخر ديسمبر 1959 بالولاية الثانية، والذي تم خلاله تقييم دقيق لأداء الحكومة المؤقتة الذي اتسم بالسلبية القاتلة، ونتيجة لذلك عجلت الحكومة باستدعاء قادة الولايات في الداخل لاجتماع عام بتونس مع قادة الولايات فكان ذلك الاستدعاء سببا في استشهاد أغلبهم، حيث نال الحواس وعميروش شرف الشهادة بعد معركة مع العدو في جبل ثامر بضواحي بوسعادة، فاختارهما الله وزملاءهما الآخرين

لجواره كأبطال خالدين، وقد ترك الحواس ولدين وبنتا توفيت في حادث مرور مع المرحوم الضابط حمودة عشوري والولدان هما: عبد الرزاق الولد البكر جامعي ناجح في حياته، والولد الثاني هو الأستاذ شعبان الذي يتميز بالرزانة والذكاء وعزة النفس، ويشتغل حاليا مديرا لمعهد تابع لجامعة باتنة قام بتوأمته مع جامعة بألمانيا، وعلينا أن نعترف بأن مؤهلات الأستاذ شعبان حمودة العلمية وغيرها تعتبر مفخرة لجزائر الاستقلال، نفع الله بها الأمة آمين.

أعضاء القيادة الجديدة في سطور

1. **محمود شريف القائد العام**: وهو من مواليد 1915 بتبسة من عائلة لها وضع اجتماعي مميز، تطوع في الجيش الفرنسي وحصل على رتبة ضابط (1939-1945)، كان انتماؤه السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس، ولما حصل على التقاعد من الجيش الفرنسي خلال الثورة، عين مشرفا على نادي الضباط الفرنسيين بمدينة تبسة، ونتيجة لتردد ضباط الجيش الفرنسي على ذلك النادي، اتهم بالتجسس على الثورة، فاختطف من طرف جيش التحرير الوطني، وبتدخل من بعض المسؤولين الفاعلين الذين تربطهم به قرابة مكّنوه من فرصة القيام بعملية فدائية ليبرهن بها عن إخلاصه للثورة، وخلال تنفيذ العملية أصيب بجراح نقل على إثرها لمستشفى داخل تونس، ومن حسن حظه أن كريم بلقاسم في تلك الفترة كان يبحث عن الضباط المحترفين الذين التحقوا بالثورة فارين من الجيش الفرنسي ليؤطر بهم جيش التحرير الوطني، ثم إن العقيد عمار أوعمران نفسه المكلف بشؤون الولاية الأولى كان يبحث عن قائد لا ينتمي لمفجري الثورة، فوجدا ضالتهما في محمود شريف كضابط محترف ليعين قائدا للولاية الأولى على حساب من سبقوه للقيادة، وكان على يقين بأن تعيينه ستترتب عنه حساسيات بين الأشخاص، وحساسيات بين جهات الغرب والوسط والشرق، وهو وضع محبذ لمن يسعى لتطبيق مبدإ (فرق تسد) لاكتشاف ما يجري تحت

السطح من تفاعلات ثم أصبح عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ (1957) ثم وزيرا للتسليح والتموين (1958).

فالعقيد عمار أوعمران يدرك جيدا بأن هناك من يعتبر نفسه أحق بالقيادة من محمود شريف لأنه لم يكن من بين القادة التاريخيين مفجري الثورة، ولم يشتهر بالبطولات في ميدان القتال قبل تلك الفترة لكونه حديث العهد بالجهاد، ومن جهة أخرى لا ينتمي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولا للمنظمة الخاصة التي فجرت الثورة، ومع ذلك اختاروه على غيره ليستمر موقفه ضعيفا أمام مرؤوسيه، ويصبح اتكاله على من عينه.

لقد واجه محمود شريف تحفظات على تعيينه من طرف بعض القادة الأوائل كعايسي مسعود وعمر بن بولعيد والحاج لخضر عبيد ومحمد لعموري والطاهر النويشي وعزوي أحمد ولزهر شريط وبابانا ساعي وقنز محمود وقتال الوردي وعبد الحي السعيدي وطالب العربي وعبد الكريم هالي وبوغزالة وغيرهم ممن سبقوه للجهاد.

فتعيين محمود شريف كان تجسيدا للنظرة السياسية الجديدة لعبان رمضان التي تقضي بإبعاد القادة الثوريين التاريخيين عن مناصب المسؤولية في الولاية الأولى.

فالتعيينات إذًا كانت مدروسة بعناية فائقة، بغرض التحكم في الولاية الضحية، وتجنب ما يمكن أن يتم تحت السطح من مؤامرات وتمردات قد تعيد الأمور لمربع عاجل عجول وعباس لغرور ورفاقهما.

لقد تأكد محمود شريف بنفسه بعد فترة من الزمن من ذلك النفاق السياسي الذي استعملوه مع أبناء الولاية الأولى ومعه شخصيا لما انتهى أمره، فطبقوا عليه ما طبقوه على أسلافه الذين أعدموهم أمام سمعه وبصره، وتحت مسؤوليته، لقد همش محمود شريف وهدد بالقتل.

في إحدى الصحف اليومية نشر الأستاذ صالح لغرور حوارا متأزما تم بين

القائدين محمود شريف و**كريم بلقاسم** أخذه من كتاب الرئيس فرحات عباس، فلما فاضت كأس محمود شريف صارح الرمز كريم بلقاسم بأخطائه المتكررة التي تسببت في حالات فوضى وتمردات عمت وحدات الحدود الشرقية خلال فترته، كما حمله مسؤولية سجن وإعدام محمد لعموري وجماعته، وأيضا تسليم علي حمبلي نفسه للعدو بمعية مجموعة من المجاهدين يوم 1959/03/11 جنوب سوق أهراس احتجاجا على هذه الإعدامات الظالمة وعلى سجن العديد من الضباط، ومسؤولية عدم وصول الأموال للولايات في الداخل، اتهامات خطيرة لم يقبلها كريم بلقاسم فرد على محمود شريف بصوت حاد: (**هكذا إذن، والله لأحطمنك يَا...**) فأجابه العقيد محمود شريف بصوت أعلى من صوته قائلا: (**و أنا سأمحيك**)[1].

فهذا الحوار المتشنج يذكرنا بمقولة لأحد القادة أصحاب الباءات الثلاثة النافذين لما كان مخذرا بنشوة السلطة قائلا: «لقد انطلق الأوراس من الصفر، ثم تطور وانتفخ حتى فاض، فكان علينا إعادته لحالة الصفر، ثم ننسفه في الهواء نسفا» وهو ما طبقوه عمليا سامحهم الله.

يروي القائد الميداني الوردي قتال: «خاطبني محمود الشريف قائلا: «لست جبانا أو ضعيف الإرادة لكنني لم أقدر العواقب ولم أحسبها كما ينبغي... لأنني كنت سببا في إعدام ما بين 52 و55 مجاهدا من الرجال الأشاوس الأبطال فلو تركت الرجال الأسود حيث هم ولو في الأقفاص لهددت بهم من تآمر علي وكان سببا في ما أنا عليه الآن بدون سند... نعم لقد تنازعت مع كريم بلقاسم ووصلنا إلى القذف وتبادل التهم...» فقلت له: «يا سي محمود أنت كنت تقتل رجالك، وكريم بلقاسم كان يجمع حوله كل قبائلي ويوحّد...»».

2. **النائب الأول: محمد لعموري** المولود بعين ياقوت شمال مدينة باتنة سنة 1929، حفظ ما تيسر من كتاب الله في صغره ثم نال قسطا من التعليم في مدرسة عين ياقوت، سافر بعد الحرب العالمية الثانية للمملكة

(1) فرحات عباس/ تشريح حرب/ منشورات غارنيي، باريس، 1980.

المغربية، ثم رجع لمسقط رأسه ليشتغل في الفلاحة والتجارة.

وخلال سنة 1946 التحق بمعهد ابن باديس حتى سنة 1949، وفي نفس السنة انتقل إلى فرنسا وهناك انضم إلى خلايا حركة انتصار الحريات الديمقراطية فاكتشف أمره هناك فعاد إلى أرض الوطن.

أدخل السجن سنة 1950 وحكم عليه بستة أشهر سجنا نافذة، بعدها عاد لفرنسا وخلال سنة 1952 عاد مرة أخرى للجزائر ليلتحق بالثورة خلال شهر مارس 1955 فاحتك بالقادة التاريخيين، كلفه مصطفى بن بولعيد بعدة مهام، وبعد حادثة محاولة اغتيال عاجل عجول اختاره رفاقه مسؤولا للمنطقة الأولى لكن العقيد محمدي السعيد حال دون ذلك ووجهه مع عميروش إلى تونس لأن بقاءه في وسط الأوراس لا ينسجم مع مخطط عبان رمضان ورجاله في الأوراس فأبعدوه عن قصد، ولما دخل تونس اضطر لمداهنة عميروش والعقيد عمار أوعمران حتى لا يقطع معهما (شعرة معاوية) وفق ما كان ينصح به رفاقه داخل الولاية.

فمؤهلات محمد لعموري كانت تبعث في نفسه الثقة والطموح لتعويض مصطفى بن بولعيد لقيادة الأوراس، حتى أنه اتهم من طرف بعض زملائه بأنه باع الأوراس لكريم بلقاسم[1] من أجل التموقع، ورغم ذلك فقد شمله غضب قائده المباشر العقيد محمدي السعيد، نتيجة المجاهرة برأيه في المسائل النظامية والاجتماعية للوحدات، وأيضا بسبب التعامل المتحيز مع الولاية الأولى ومقاتليها، لقد اعتبر ذلك تنطعا منه في وجه القيادة وزرعا للفتنة، حيث عاقبوه بالعزل من قيادة العمليات العسكرية وخفضوا رتبته، ثم أبعدوه إلى المدينة المنورة.

كان على القائد كريم بلقاسم أن يستخلص الدرس من قضية محمد لعموري، فيغير أسلوب تعامله مع المحتجين بما يبعث الارتياح، إلا أنه لجأ مرة أخرى إلى

(1) انظر ما كتبه حربي عن قضية لعموري في النقد 14-15 ص 13 فيقول (إن لعموري هو الذي أمضى بتاريخ 21 ديسمبر 1956 باسم منطقة الأوراس رسالة ولاء «لكريم بلقاسم» الذي كان حينذاك يشغل منصب قائد الحربية).

مضاعفة العقوبات القهرية في حق جماعة القاعدة الشرقية والولاية الأولى، تلك العقوبات التي ضاعفت الشعور بالظلم والإحباط الذي استمر يتفاعل في السر إلى أن تجلى في ما عرف بقضية العقداء التي انتهت بإعدام أربعة ضباط سامين تاريخيين بمدينة الكاف التونسية (العقداء محمد لعموري وأحمد نواورة ومحمد عواشرية والرائد مصطفى لكحل)، وسجن أكثر من ثمانين ضابطا.

يقرّ الشهود بأن المقربين من الضحية محمد لعموري ممن كانوا يحفزون طموحه للاستفادة من نفوذه أنهم عندما تأكدوا من نهايته بالإعدام النافذ انهالوا عليه أمام الحضور بأشنع الشتائم كما أشيع على اثنين منهم أنهما قد وجها رسالة سرية للقيادة يبوحان لها فيها بحقيقة الاجتماع المنعقد بمدينة الكاف التونسية والذي على أساسه أُعدِم لعموري وزملاؤه العقداء.

3. **النائب الثاني**: **أحمد نواورة** المولود بغسيرة الوادي الأبيض سنة 1920 وسط عائلة محافظة، انضم لكتاتيب تعليم القرآن، كما التحق بالمدرسة الفرنسية سنة 1939 ثم اضطر للعمل لإعالة عائلته، التحق بالنضال في حزب الشعب الجزائري تحت مسؤولية مصطفى بن بولعيد، فبرز بمؤهلاته الفكرية التي أهلته لرئاسة فوج في المنظمة الخاصة سنة 1951.

من خلال عمله في منجم إيشمول تولى مسؤولية مخزن المتفجرات واتهم بتزويد النظام السري ببعض المتفجرات التي استعملت في صناعة القنابل التي انفجرت في مخزن بمدينة باتنة، ونتيجة لذلك أوقفته الشرطة الفرنسية وحكم عليه بثلاثة أشهر سجنا، ونتيجة لجهود مصطفى بن بولعيد خرج من السجن. وفي خريف 1953 هاجر إلى فرنسا لعدة أشهر ثم عاد إلى الوطن، ولعل ذلك كان بإلحاح من مصطفى بن بولعيد حسب بعض الشهادات، وبذلك واصل عمله النضالي مع مصطفى بن بولعيد إلى غاية إعلان الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر حيث عين على رأس الفوج المكلف بالعمليات في مدينة أريس، واستمرت مسؤوليته على ذلك الفوج بمحيط مدينة أريس إلى غاية فرار مصطفى بن بولعيد من السجن وتوليه القيادة من جديد.

ولما دخل عميروش إلى الأوراس كان أحمد نواورة من بين القادة المستقبلين له، كما كان أيضا من جملة القادة الذين استدعاهم قائد الولاية الثالثة في آخر شهر ديسمبر 1956 لحضور اجتماعات تحت إشرافه داخل الولاية الثالثة قبل أن يأمرهم بالتنقل إلى تونس، فكان نواورة أحمد من بين من دخلوا تونس في ربيع سنة 1957 بدعوى الاتفاق على تعيين قيادة الولاية، ولما عين محمود شريف قائدا للولاية الأولى عين أحمد نواورة ومحمد لعموري وعبد الله بلهوشات كأعضاء لمجلس الولاية نوابا له. وعند انتقال محمود شريف لعضوية لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، عوضه محمد لعموري على رأس قيادة الولاية واستمر «أحمد نواورة «عضوا معه في مجلس الولاية إلى غاية نقل محمد لعموري إلى قيادة العمليات العسكرية، فعوضه أحمد نواورة على رأس الولاية الأولى برتبة عقيد. وخلال مباشرته لمهامه الجديدة صادفته نفس الصعوبات التي تعرض لها سلفه محمد لعموري بسبب سوء التفاهم بينه وبين رجال وزير الدفاع كريم بلقاسم فواجهها أحمد نواورة بالشجاعة التي تقتضيها مسؤوليته كقائد على الولاية الأولى ورجالها، ولما عزل محمد لعموري وعوقب بالنفي وتخفيض الرتبة، أبدى أحمد نواورة امتعاضه من تلك العقوبة التي اتسمت بالجهوية، حيث أعاد كريم بلقاسم العقيد محمدي السعيد لرئاسة قيادة العمليات العسكرية من جديد، كما بسط لخضر بن طوبال حمايته على عمار بن عودة الذي عينه في مهمة جديدة، وبذلك اقتصرت العقوبات كالعادة على ممثلي القاعدة الشرقية، والولاية الأولى، ونتيجة لسياسة الكيل بمكيالين رفض أحمد نواورة، ومحمد عواشرية تعيينهما في قيادة العمليات العسكرية خلفا لمحمد لعموري وعمارة بوقلاز احتجاجا على تصرفات كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال، ورفع أحمد نواورة رسالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس حمله فيها مسؤولية ما يمكن أن يلحق بالمعاقبين (عمارة بوقلاز، ومحمد لعموري) ومن ثمة لم يغفر للعقيد أحمد نواورة ذلك الموقف، حيث أصبح كزميله محمد لعموري مغضوبا عليه ومتهما بالتمرد وزرع الفتنة، وانتهى به الأمر إلى الإعدام مع زميليه محمد عواشرية ومحمد لعموري والرائد مصطفى لكحل بتهمة محاولة الانقلاب على

الحكومة المؤقتة بناء على النوايا وليس الأفعال، كما أفضت هذه المؤامرة إلى سجن ثمانين ضابطا من خيرة قادة الولاية الأولى.

لم يتعظ العقيد كريم بلقاسم بإعدام قادة الأوراس التاريخيين عباس لغرور وزملائه، والدفع بعاجل عجول للعدو بجروحه المادية والمعنوية، ومرة أخرى لم يتعظ القائد كريم بلقاسم بمعاقبة العقيدين عمارة بوقلاز، ومحمد لعموري، والعفو عن محمدي السعيد وعمار بن عودة، وهو كيل بمكيالين بين مرؤوسيه، وفي المرة الثالثة أيضا لم يتعظ من احتجاج العقيدين أحمد نواورة، ومحمد عواشرية، ذلك الاحتجاج الذي أدى إلى جريمة إعدام العقداء بمدينة الكاف التونسية يوم 1959/03/16.

أولم تكن كل تلك التعسفات نتيجة حتمية لخروج مؤتمر الصومام عن المنهج الثوري المبني على مبدإ القيادة الجماعية، والحوار الديمقراطي، حين رسخ منهج الانقلاب الذي سرق الثورة من أصحابها بالتحايل والعنف، وبدعة الاستقواء بالغير، فكانت النتيجة التضحية بأفواج من القادة البارزين عبر حقب متتابعة منهم مهندس المؤتمر نفسه عبان رمضان، وضحاياه رموز الأوراس التاريخيون (عاجل عجول، وعباس لغرور) وزملاؤهما، وصولا إلى ضحايا (مؤامرة الكاف)، وانتهاء (بكريم بلقاسم وقايد أحمد، ومحمد خيضر، في منفاهم، وتهميش لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، وآيت أحمد حسين، ومحمد بوضياف وفرحات عباس وابن يوسف بن خدة والحاج بن علة وأحمد بن بلة والشيخ البشير الإبراهيمي وآخرين) كلهم كانوا ضحايا النزعة الانفرادية والتكالب على السلطة.

4. **النائب الثالث: عبدالله بلهوشات** الذي التحق بالثورة بعد تنفيذه عملية جريئة ضد الجيش الفرنسي، ومن حسن حظه أن المقاييس المحبذة في المسؤولين في تلك الفترة هي العمل في الجيش الفرنسي والتي كانت متوفرة فيه، ورغم أن رتبته كضابط صف لا تؤهله لعضوية قيادة الولاية، ومع ذلك تم اختياره مع أنه كان يمثل الجهة الشمالية للولاية بجانب العدد

الكبير من أبنائها الذين التحقوا بالثورة منذ الوهلة الأولى.

هناك ملاحظة تستحق التوقف عندها وهي أن عبد الله بلهوشات كان في كل مرة يحافظ على مرتبته ورتبته في كل التشكيلات المتوالية لقيادة الولاية الأولى لأسباب نتركها لمن يمتلك مفاتيح ذلك السر.

وهكذا فالتعيينات كما بينا كانت مبنية مرة على الإغراء، ومرة على تقريب هذا وإبعاد ذاك، وترقية هذا وعزل ذاك.

لقد أصبح معيار إسناد المسؤولية الولاء، والامتثال، والطاعة، والتزلف وهدر الكرامة، وتدمير الذات، وهو أسلوب ما كان ليكون في ثورة مقدسة ولكنها الحقيقة بكل أسف.

القيادة الجديدة للأوراس يُفرَض عليها البقاء في تونس

على غير ما هو معمول به في الولايات الأخرى (الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسادسة) فقد انفردت الولاية الأولى بضرورة استقرار قيادتها في المنفى داخل تونس بعيدا عن مجالها الجغرافي لتكون تحت عين الرقابة المباشرة تحاشيا لأي تمرد، وقد ترتبت عن ذلك:

أولا: اضطرار الكتائب والفيالق إلى الزحف نحو الحدود والتمركز قريبا من مركز القيادة الجديدة بغية ربط الاتصال والتزود بالمتطلبات الضرورية من لباس وعتاد وسلاح وذخيرة وعلاج وضرورات أخرى، والنتيجة تجميد أكثر من ثلاثة آلاف مقاتل بالقرب من مراكز: الشعانبي، وبوغار، والكاف وغار دماو وغيرها.

ونتيجة لسوء معاملة المجاهدين والكيل بمكيالين في التعامل معهم، وقرار فصل القادة المحليين الثوريين عن وحداتهم، وتعويضهم بضباط غرباء عنهم، تمردت الفيالق على قائدهم العقيد محمدي السعيد ومن ورائه الوزير كريم بلقاسم، ذلك التمرد الذي كان من جملة الأسباب التي أدت إلى إعدام محمد لعموري وزملائه العقداء المذكورين سابقا.

وبعد تعيين العقيد محمدي السعيد على رأس قيادة العمليات العسكرية قام

بضم تلك الوحدات لقيادته، وهو قرار نتج عنه استثناء تجريد قيادة الولاية الأولى من مقاتليها، فأصبح موقفها ضعيفا أمام لعبة التوازنات.

ثانيا: إن فرض المنفى على قيادة الولاية الأولى في تونس، قد نتج عنه عزلها عن قواعدها، وحرمانها من الاندماج مع مرؤوسيها على أرض المعركة، فأصبح أعضاؤها يجهلون حتى أسماء قادة المناطق، والنواحي، والقسمات، والفيالق، والكتائب والفرق، وبذلك انقطعوا عاطفيا وجسديا واجتماعيا وتنظيميا عن جمهور الولاية في الداخل، وأصبحوا يباشرون مسؤولية التسيير فقط عن طريق جهاز اللاسلكي.

فمن غير المقبول أن يجهل قائد الولاية العقيد محمود شريف الطبيعة الجغرافية للولاية التي تولى مسؤوليتها، فلم يدفعه الشوق يوما إلى زيارة قبر الرمز مصطفى بن بولعيد في الجبل الأزرق، ولا أن يخطر بباله عقد اجتماع عام لإطارات الولاية في عمقها وسط المنطقة المحرمة (غابة بني ملول) أو غيرها، ولا أن يحصل له شرف خوض معركة كبرى مع رجاله في عمق الولاية تخلد ذكراه كما كان يفعل عباس لغرور.

وحتى محمد لعموري وأحمد نواورة فإنهما منذ أن غادرا عمق الولاية لم يعودا إليها حتى نفذ فيهما حكم الإعدام في المنفى من طرف من عينهما بالتحديد، ولم يكتب لهما شرف تسيير معركة واحدة بعد تعيينهما كأعضاء في القيادة الجديدة للأوراس الأشم. فأي مقارنة بين قيادة معينة بحسابات نفعية سلطوية، وقيادة فجرت الثورة وقادت انتصاراتها بتضحيات خلدها التاريخ وانتزعت اعترافات العدو قبل الصديق.

مرحلة الرجل التاريخي كريم بلقاسم

ولد الرمز التاريخي كريم بلقاسم في منطقة القبائل قرب ذراع الميزان بتاريخ 1922/12/14، له تاريخ مشرف في النضال والكفاح التحريري، أفضى قبل تفجير الثورة بالحكم عليه بالإعدام مرتين من طرف الاستعمار، وبروح وطنية عالية أصبح كريم بلقاسم قدوة للمناضلين في شوارع العاصمة وداخل جبال منطقة

القبائل المقاومة، حيث تمكن من جمع وتأطير الكثير من المناضلين العقائديين المؤمنين بتحرير الجزائر على مستوى منطقة القبائل الكبرى. ونظرا لخصال كريم بلقاسم المتعددة وشجاعته فقد أحبه مصطفى بن بولعيد كثيرا وراهن على دوره كقائد عقائدي لقيادة منطقة القبائل في حرب التحرير ولذلك بذل مصطفى بن بولعيد جهودا جبارة لإقناعه باختيار العمل المسلح وسيلة والانضمام إلى جانب أمانة الخمسة المنتخبين من مجموعة 22، وتخليه عن مصالي الحاج الذي لم يقتنع بخيار العمل المسلح وركن إلى الانتظار، وبمساعدة المناضل عمار أوعمران تمكن مصطفى بن بولعيد من إقناع كريم بلقاسم وضمه كعضو فاعل في أمانة الستة التاريخيين، ومع ذلك يبقى أسفنا على مصالي الحاج الذي لم يكتب له شرف زعامة الثورة لاعتقاده بأن زمن تفجيرها لم يحن بعد.

لقد لعب كريم بلقاسم أدوارا بارزة ومؤثرة في مسيرة الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده، خاصة لما تولى حقيبة وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبتحالفه مع العقيدين المميزين لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف أصبحوا يكونون القيادة الفعلية للثورة وذلك خلال سنوات 1959/1958/1957، واستمر نفوذهم مسيطرا إلى غاية انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية من 1959/12/16 إلى 1960/01/18 بطرابلس، حيث تقلص نفوذهم بتكوين هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين.

لقد واصل كريم بلقاسم نشاطه في اللجنة البَيْوزارية للحرب المتكونة من (الباءات الثلاثة) تلك اللجنة الثلاثية التي لم تتمكن من مواصلة مهمتها لمدة طويلة لعدة أسباب.

وبعد انتقال كريم بلقاسم لوزارة الخارجية لعب أدوارا مهمة توجت باتفاقيات إيفيان التي أنهت الحرب وحققت الاستقلال، وشاءت الأقدار ألا ينعم بالأمن والطمأنينة والسكينة في البلد الذي ساهم في تحريره فانتقل إلى المنفى الإرادي ولم ينج من يد الغدر التي امتدت إليه بالاغتيال في فرانكفورت الألمانية في نهاية 1970.

لعب عبان رمضان دورا مهما خدم به الرمز كريم بلقاسم نتيجة المبالغة في طموحه وقوة شخصيته وجرأته التي مكنته من اقتحام المواقع، وإزاحة جماعة الخارج التاريخيين، وإخضاع المنطقة الشرقية ذات الموقع الإستراتيجي (القاعدة الشرقية والولاية الأولى) لنفوذه بدعم الحكومة التونسية، وجهود رجاله العسكريين الذين اختارهم لتلك الغاية خلال فترة لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.

غير أن مبالغة عبان رمضان في فرض سيطرته على الجميع، وخاصة على العقداء العسكريين الثلاثة قادة الولايات قد عجلت بتهميشه، ثم إزاحته بقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أول دورة له بالقاهرة سنة 1957 الذي أعاد النظر في بعض قرارات مؤتمر الصومام، ورسخ شرعية الأولوية لرجال الساعة الأولى مفجري الثورة التي استفاد منها الرمز كريم بلقاسم لكونه الوحيد الطليق الحركة من مجموعة القادة التاريخيين.

فتلك الرمزية النوفمبرية لكريم بلقاسم قد حفزت في نفسه الطموح لتولي قيادة الثورة، ولما تكونت الحكومة المؤقتة سعى مرارا لرئاستها، ولكن حليفيه عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال لم يمكناه من ذلك خوفا من أن يهمشهما حسب تعبير لخضر بن طوبال نفسه في لقاء معه بعد الاستقلال.

لقد اتهم الباءات الثلاثة بالمبالغة في المحافظة على نفوذهم على حساب كل من مؤسسات الثورة، والولايات التي أصبحت تعاني من نقص السلاح، وجيش التحرير على الحدود الذي أصبح بدوره في أمس الحاجة لتوفير شروط المعركة فقد دفعت هذه الوضعية غير المقبولة العقداء غير الأعضاء في الحكومة المؤقتة إلى دق ناقوس الخطر وتحميل أعضاء الحكومة المؤقتة مسؤولية تبديد أموال الثورة، والانغماس في الملذات على حساب الوحدات المقاتلة لجيش التحرير الوطني التي حجزت وراء الخطوط المكهربة في الشرق والغرب[1].

---

(1) يلح مالك بن نبي دائما على ضرورة التحقيق حول تصرفات الحكومة المؤقتة الجزائرية في أموال الثورة من وجهتين: من الوجهة الفنية لعقد المقارنة بين الميزانية التي خصصتها للجهاز السياسي، ومن الوجهة الأخلاقية للكشف عن التكاليف التي كانت هذه الحكومة تخصصها لأعضائها في السنوات الأخيرة إلخ... الخبر الأسبوعي العدد 588 جوان 2010.

في مثل هذه الظروف اجتمع خلال صائفة سنة 1959 وبكيفية متقطعة وعلى مدى أزيد من ثلاثة شهور قادة جيش التحرير الوطني حيث حضر عشرة عقداء وهم الباءات الثلاثة الذين ينتسبون إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وسبعة عقداء آخرين وانضم إليهم بعض الرواد والسياسيين أمثال الطاهر الزبيري وعز الدين وعمر أوصديق والدكتور الأمين خان[1].

تمخض هذا الاجتماع المطول عن تعيين تركيبة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الجديد وإنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني مما أحدث نوعا من التوازن الجديد بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ونتيجة لتلك القرارات تحول كريم بلقاسم من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية، ولما شعر العقداء (الباءات الثلاثة) بالتهميش قرروا تكوين «لجنة للحرب» كانوا هم أعضاءها، لكن الأيام لم تمكنهم من السيطرة من جديد حين سدت قيادة الأركان الطريق أمامهم وذلك بفرض السيطرة ميدانيا على الجيش، والولايات في الداخل، فتعزز نفوذ هواري بومدين.

ومن الأمور التي كانت تشغل بال كريم بلقاسم بالدرجة الأولى هي تكوين جيش قوي ذي فعالية عالية، يلتزم بقواعد الاحترافية والانضباط والولاء المطلق للقيادة المركزية، ولأجل تحقيق ذلك الطموح المؤسَّس، فكر في استغلال الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بنوع من المبالغة والانتقائية.

لم يختلف الرمز كريم بلقاسم عن عبان رمضان من حيث أسلوبهما في السيطرة على المؤسسات. لقد التزم كريم بلقاسم بخطة عبان رمضان حرفيا، كما اعتمد أيضا على نفس رجال عبان رمضان العسكريين الأربعة الذين اختارهم لمواجهة خصومه بمقياس الولاء الجهوي على حساب الكفاءة والمصداقية والفعالية والمساواة في ثورة مقدسة، وهي إستراتيجية لم تكن في مستوى رمزيته

(1) العقداء السبعة هم: الحاج لخضر عبيد (الولاية الأولى)، علي كافي (الولاية الثانية)، السعيد يزوران (الولاية الثالثة)، سليمان دهيليس (الولاية الرابعة)، لطفي (الولاية الخامسة)، محمدي السعيد (قيادة لجنة التنسيق العسكري بالجهة الشرقية)، هواري بومدين (قيادة لجنة التنسيق العسكري بالجهة الغربية).

التاريخية كقائد عام، لقد أضرت به أكثر مما نفعته.

ويكفي أن نستشهد بمقولة رئيس ديوان كريم بلقاسم للشؤون المدنية محمد حربي الذي كتب ما يلي: «إن وزارة الدفاع في فترة كريم بلقاسم كانت قلعة مقفلة في وجه الغرباء».

فلو أن القائد الثوري كريم بلقاسم أحاط نفسه بقادة مؤهلين مختارين من جميع الولايات لكسب عطف وولاء الجميع بالمحبة والاحترام، ولما وجد نفسه حسب تعبير رئيس ديوانه للشؤون المدنية محمد حربي مضطرا للتحالف مع الرئيس بورقيبة من أجل فرض سيطرته على القاعدة الشرقية والولاية الأولى مكررا في ذلك نفس بدعة عبان رمضان السياسي (الاستقواء بالأجنبي على مرؤوسيه)، كان على كريم بلقاسم الثوري عدم التورط فيها تاريخيا.

لقد حاول محمد حربي إيجاد مبررات للقائد كريم بلقاسم في ذلك الموضوع فيقول: «وبما أن القوات التابعة للولايات الثانية والثالثة والرابعة المتواجدة على الحدود التونسية كانت أقلية إذا ما قورنت بقوات الولاية الأولى المتمردة على سلطته بحيث لم يتمكن كريم بلقاسم من فرض السيطرة المطلقة عليها، لذلك وجد نفسه كوزير للحربية محرجا وفي وضعية صعبة جدا، فكان عليه اتخاذ أحد الخيارين، فإما اللجوء إلى طلب الدعم التونسي، فيشاع عليه بأنه رجل بورقيبة، أو المخاطرة باحتمال وقوع مشادات بين الجزائريين، فاختار كريم بلقاسم الحل الأول مكرها».

والحقيقة أنه كانت للقائد كريم بلقاسم خيارات كثيرة لتجنب تلك الخطيئة في حق المجاهدين الذين نذروا أنفسهم للثورة، كأن يعتمد أسلوب الحوار والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن والكياسة والقدوة وفن التأثير في الغير، واستغلال حكمة العقلاء، وإشاعة العدل والمساواة والتشاركية، والترفع عن كسر كبرياء الغير وتعفير الوجوه في التراب وعن كل ما يسيء لشخصه بحيث يبقى فوق الجميع بمرجعية ذات مصداقية.

القائد كريم بلقاسم يختار حاشية من ثلاث حلقات

الحلقة الأولى: وتتكون كما ذكرنا من الرجال العسكريين الذين سحبهم عبان رمضان من جبهة القتال، وكلفهم بمهمة فرض السيطرة على الحدود الشرقية (الولاية الأولى والقاعدة الشرقية) وهم كالتالي:

1) **العقيد محمدي السعيد** الذي عينه قائدا عاما لقيادة العمليات العسكرية بالحدود الشرقية لمرتين متتاليتين رغم إخفاقه الواضح.

2) **العقيد دهيليس سليمان (السي الصادق)** الذي حاول كريم بلقاسم أيضا تعيينه كقائد عام على قيادة الجبهة الغربية، ولكن عبد الحفيظ بوصوف رفض تعيين العقيد الصادق، وعين مكانه نائبه هواري بومدين، وترك له مهمة النيابة، ولما أدرك الصادق تهميشه عاد من جديد للوزير كريم بلقاسم بتونس.

3) **العقيد عمار أوعمران** ومساعدوه في تونس.

4) **الرائد عميروش** الذي لعب ثلاثة أدوار مهمة، فالدور الأول كان داخل الأوراس، والدور الثاني بتونس كمساعد للعقيد عمار أوعمران في هيكلة ولاية الأوراس، أما الدور الثالث فقد لعبه كمنسق للولايات في الداخل خلال اجتماعه ببعض قادة الولايات بالمنطقة الجبلية بالميلية بالشمال القسنطيني من 06 إلى 1958/12/12 والذي حضره العقداء السي أمحمد (الولاية الرابعة)، والسي الحواس (الولاية السادسة)، والحاج لخضر عبيد (الولاية الأولى)، أما العقيد علي كافي (الولاية الثانية) فاكتفى بإرسال ملاحظين، في حين أن العقيد لطفي (الولاية الخامسة) قد غاب هو الآخر، وتمحور جدول الأعمال حول القيادة المنصّبة خارج التراب الوطني، والعزلة المفروضة عليهم، ونقص الأسلحة والذخيرة والوسائل المادية، والتغاضي عن إقامة وتدعيم القوات الفرنسية للأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة بالحدود دون ردة فعل، وقد أكد عميروش (الولاية الثالثة) على الإجراءات الواجب اتخاذها ضد الخونة والعلاقات مع مجموعات الخارج والوضعية بالولاية الأولى (الأوراس النمامشة) فتطوع مع القائد السي أمحمد بسحب أربع كتائب من ميدان القتال (كتيبتان لكل منهما) وإرسالها

لمحاربة «المشوشين المنشقين» بالأوراس.

الحلقة الثانية: تتكون من مجموعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين انتقاهم بعناية فائقة يغلب عليها الولاء الجهوي، وكان أكثرهم نفوذا هو رئيس ديوانه «الرائد مولود إيدير» وشقيقه، وعبد المؤمن، وزرقيني، وغيرهم، وكان للأستاذ مالك بن نبي رأي في الموضوع[1].

الحلقة الثالثة: وتتكون من الإطارات المدنية والعسكرية الذين ارتبطوا بالوزير كريم بلقاسم رغم أن بعضهم لا ينتسب للوزارتين اللتين كان يشرف عليهما.

مآخذ الأوراسيين على القائدين كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال

كان احترام الأوراسيين للعقداء كريم بلقاسم، ولخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف احتراما مقدسا كرموز ثوريين، وقادة محنكين اجتهدوا في خدمة الثورة بإخلاص رغم ما يعاب عليهم من مبالغة في حماية نفوذهم الذي كان الأوراسيون هم أول ضحاياه.

فالأوراسيون يحملون الرمز كريم بلقاسم مسؤولية عدم زيارة منطقة الأوراس بعد سجن القائد مصطفى بن بولعيد بحكم الجيرة أولا، وبحكم المكانة التاريخية التي يتميز بها في نفوسهم ثانيا، وأكثر من ذلك بحكم المسؤولية التاريخية التي حملتها إياه الظروف كأحد الستة الخالدين.

ونفس الشأن بالنسبة للقائد لخضر بن طوبال الذي ربطته بالأوراسيين ذكريات تاريخية تعود لما قبل الثورة حين كان يعيش بينهم، ولذلك كانوا يتوقعون

(1) يقترح دائما مالك بن نبي تحقيقا عن الظروف المريبة التي انضم فيها بعض القواد الجزائريين العاملين بالجيش الفرنسي إلى جيش التحرير، ولماذا وقع انضمام بعضهم مثل المدعو «الكومندان إيدير» عن طريق قيادة العاصمة عوض أن يكون عن طريق «قيادة جبل الأوراس»، بينما كان هذا الضابط يعمل في وحدة فرنسية تقيم «بمدينة خنشلة»، والملاحظ أن هؤلاء الضباط احتلوا مناصب مرموقة في جيش التحرير الوطني، وهي المناصب التي جردوا منها أصحابها الذين استحقوها لخدمتهم في صفوف الثورة منذ اليوم الأول، بل نرى أصحابها قد قتلوا في مؤامرات اغتيال شنيعة مثل «مصطفى الأكحل» الذي اغتاله جهاز عبد الحفيظ بوصوف بالقرب من مدينة «الكاف» التونسية وبعضهم جرد من منصبه وترك وشأنه بلا زاد ولا راحلة في شوارع تونس والرباط، والتحقيق أيضا في اغتيال المرحوم «عميره علاوه» في مقر الحكومة الجزائرية المؤقتة بالقاهرة لأنه اكتشف أثناء مهمة توجه فيها إلى «بيروت» اتصالات مريبة تخص السيد فرحات عباس الخبر الأسبوعي العدد 588 جوان 2010.

منه إنصافهم في محنتهم مع عبان رمضان ورجاله، وأيضا مع الرئيس بورقيبة، وما يؤسف له أن عضو مجموعة (22) عمار بن عودة كان عضوا فعالا في تلك المأساة.

ولا بأس من تذكير الرمزين لخضر بن طوبال وابن عودة عمار بالمناضل مصطفى بوستة الذي كان مصطفى بن بولعيد قد كلفه برعاية القادة الذين احتموا بالأوراس بعد فرارهم من السجن، وكان طبعا لخضر بن طوبال وعمار بن عودة من بينهم، فذلك المناضل النوفمبري قد أعدم بتهمة (التشويش) خلال فترة (الباءات الثلاثة الوزراء)، ولما لم تفارق روحه جسده الجريح، أخبر أحد رعاة الغنم الجيش الفرنسي بمكانه فعجلوا بحمله في طائرة خاصة إلى مستشفى قسنطينة للعلاج.

فقصة إعدام مصطفى بوستة تشبه تماما قصة إعدام القائد لزهر شريط من طرف قيادة الثورة في تونس، لما لم تفارق روح شريط جسده واستمر غارقا في دمه، أسرع راعي الغنم التونسي إلى إخبار أقرب مركز للثورة بمكانه، وبدل أن يحملوه للعلاج كما فعل الفرنسيون مع زميله الجريح مصطفى بوستة، أرسلوا له من يقوم بإعدامه مرة ثانية، علما بأن الحادثتين وقعتا خلال فترة الوزراء الثوريين (كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف) وبعلم عمار بن عودة.

خلفيات قضية العقداء المعدومين في الكاف

منذ البداية كانت هيكلة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية من طرف ممثلي عبان رمضان مبنية على خلفيات غير سليمة، وغير نظامية، وغير ثورية.

ولتقريب الفكرة يمكن طرح السؤال الافتراضي التالي:

ماذا لو أن قادة المنطقة الأولى (الأوراس) أعماهم التهور والغرور في فترة من الفترات وراحوا يحاولون فرض سيطرتهم على نواحي مجاورة من منطقة القبائل، وصادف أن راح ضحية ذلك الهجوم قادة بارزون تاريخيون أمثال كريم بلقاسم وعمار أوعمران ومحمدي السعيد وعميروش فأعدموا بنفس الطريقة التي أعدم بها عباس لغرور ورفاقه، فماذا يا ترى سيكون رد فعل قادة منطقة القبائل،

وثوارها، ومجتمعها؟

الجواب عن ذلك السؤال نجده بوضوح عند عبان رمضان نفسه لما رفض قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة القاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 حين سحبت منه صفة منسق لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، فرفض تلك القرارات رغم شرعيتها، وبالغ في تحديه لزملائه الذين اتفقوا على إعدامه بحجج نجهلها، ومع ذلك نرفض أسلوب الإعدام من أصله في ثورة مقدسة خاصة لما أصبح السجن للمتهمين ممكنا.

ونستخلص الجواب أيضا من موقف العقيد موحند أولحاج، والمناضل الكبير آيت أحمد حسين على إثر خلافات مؤتمر طرابلس (ماي/ جوان 1962)، حين رفضا وجهة نظر الجماعة المتحالفة في مدينة تلمسان.

وأيضا نستخلصه من معارضة الرمزين كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، اللذين اضطرا لمغادرة الجزائر التي ضحيا بشبابهما وكهولتهما من أجلها.

إنها شواهد حية ومتكررة لقادة بارزين رفضوا الظلم والتعسف والتهميش واستغلال السلطة لإخضاع الآخرين.

فليس هناك أقسى على النفس البشرية من الاحتقار والإهانة والغبن والظلم التي سلطت على القادة الأوراسيين النوفمبريين وهم في رباط مقدس مع الثورة والوطن بحجة عدم قبول الأمر الواقع.

ولتوضيح الصورة أكثر حول أسباب دفع محمد لعموري ورفاقه للوقوع في ذلك الفخ المعد لهم مسبقا وبإصرار للتخلص منهم، أنقل ما كتبه محمد حربي حول الموضوع حين يقول: «في 21 أكتوبر 1957 قام الرائد محمد عواشرية بجمع أنصاره على مستوى القاعدة الشرقية لإبرام اتفاق مع الولاية الأولى على الأسس الآتية:

1. عدم التخلي عن القاعدة الحدودية.
2. تحديد المسؤوليات فيما يخص خط موريس.

3. توحيد فصائل إيصال المواد والأسلحة تحت مسؤولية القاعدة الشرقية والولاية الأولى.
4. الوقوف على الأسباب التي أدت إلى إنشاء قيادة العمليات العسكرية، ثم قرار حلها، وأسباب إبعاد ثلاثة من أعضائها وعودة محمدي السعيد فقط لمنصبه على رأس القيادة المنحلة.
5. ضرورة عودة الثلاثة المبعدين ومحاكمتهم من طرف جيش التحرير الوطني إن اقتضى الأمر ذلك.
6. توضيح الأسباب التي أدت إلى تصفية عبان رمضان.
7. شرح أسباب التمييز والمحاباة بين الجزائريين.
8. إلزامية عقد اجتماع مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بحضور كريم بلقاسم نفسه».

المؤامرة على عباس لغرور في تونس

نعود للمؤامرة التي نسج خيوطها ممثلو عبان رمضان في تونس ابن عودة عمار ومزهودي إبراهيم وآخرون للإيقاع بالقائد عباس لغرور وزملائه، الذين كانوا في اجتماع مصالحة بين فريقي النمامشة والسوافة، وقد أشيع حينها بأن أحمد بن بلة وأحمد محساس سيحضران ذلك الاجتماع دعما لوحدة الصف، في ميدان المعركة.

لقد اعتبر عبان رمضان وممثلوه حضور المنافس أحمد بن بلة لتونس خطرا على مشروعه ومشروع حليفه «الرئيس بورقيبة»، ولذلك أصدرت التعليمات لإفشال اجتماع عباس لغرور، وقطع الطريق على أحمد بن بلة وممثله أحمد محساس المتهمين في تلك الظروف بالتحريض والمطالبة بعقد مؤتمر آخر غير مؤتمر الصومام يكون أكثر تمثيلا ومصداقية.

لقد استغلوا مجاهدا مغفلا مشحونا بالعاطفة ودفعوه لاقتراف جريمة إطلاق الرصاص على إخوانه مجاهدي النمامشة داخل القاعة، وبما أن العملية كانت مبيتة بعناية فإن تدخل الأمن التونسي كان في نفس اللحظة التي أطلق فيها

الرصاص على الضحايا، حيث تم إلقاء القبض على القاتل والمقتول، ولحسن حظ عباس لغرور أنهم لم يتمكنوا من القبض عليه، ولكنهم حملوه ظلما تهمة قتل مرؤوسيه، وتهديد الأمن التونسي.

فالمؤامرة على عباس لغرور كانت تشبه تماما التهمة التي استهدفت زميله عاجل عجول في داخل الأوراس على أيدي ممثل منسق لجنة التنسيق والتنفيذ الرائد عميروش، بغرض تحقيق الشغور في القيادة التاريخية لمنطقة الأوراس. فالغاية واحدة، والأطراف المنفذة واحدة، والضحية واحدة إنها الولاية الأولى ومجاهدوها.

لم يكن عباس لغرور سعيدا بوضعه كمطارد ومتهم، لذلك قرر طلب الشهادة في معركة مع العدو لعل الله يكرمه بالشهادة في ميدان الشرف ويعفيه من مواجهة زملائه المجاهدين، ولذلك جمع رجاله وهجم بهم على وحدة عسكرية فرنسية على الحدود داخل التراب التونسي، كان رحمه الله خلال ذلك الهجوم يقاتل واقفا لعل رصاصة من رصاصات العدو تأخذ طريقها لقلبه فتريحه من التهم الملفقة في ثورة مقدسة كان رجالها الأوفياء يسقطون كأوراق الخريف على مذبح الحرية.

وبما أن الأعمار بيد الله فقد أصيب البطل عباس لغرور بجراح ولم يستشهد، ولكنه ضاعف على نفسه الجرم بتهمة مقاتلة العدو في أرض دولة مستقلة، وبعد أن شفي من جراحه قرر أن يسلم نفسه لزميله وشريك قضيته المقدسة المناضل الكبير كريم بلقاسم، معتقدا في قرارة نفسه بأنه سوف يمكنه من الدفاع عن نفسه وتبرئة ساحته من التهم المنسوبة إليه.

حاول رفاق عباس لغرور أن يحذروه من مغبة المبالغة في حسن ظنه بالقائد كريم بلقاسم، مؤكدين له بأن كريم بلقاسم الثوري الذي كان يعرفه قد غيرته السياسة وحببت له السلطة، وأنه سيشنقه إن تمكن منه، غير أن عباس لغرور لم يغير موقفه من رفيقه المجاهد كريم بلقاسم، فسلم نفسه للمعتمد التونسي (الوالي) الذي حمله لرجال كريم بلقاسم فعجلوا بوضعه في شبه سجن تحت درج

«فيلا» بتونس قرب سوق الأربعاء مع مجموعة محدودة العدد من زملائه الذين تم القبض عليهم، والذين تم إعدامهم لاحقا مثله.

فما هي يا ترى الخيانة التي ارتكبها هؤلاء واستوجبت التعجيل بتصفيتهم بدل الاكتفاء بسجنهم أو نفيهم أو تسريحهم؟

بكل أسف قام القائد التاريخي كريم بلقاسم بتشكيل محكمة صورية كان حكمها بالإعدام مقررا قبل تكوينها.

ويبدو أن كريم بلقاسم قد عين عن قصد لخضر بن طوبال رئيسا للمحكمة، وعمار بن عودة نائبا له ليعفي نفسه ورجاله في الولاية الثالثة من دم الأوراسيين بعدما أبلوا البلاء الحسن لنصرة الثورة، (والقائمة طويلة[1]).

ولا بأس من تلخيص أربع عمليات خطيرة قصمت ظهر منطقة الأوراس وشتت صفوفها وهي:

- **الأولى**: استشهاد مصطفى بن بولعيد بسبب اللغم الذي أسقطته المخابرات الفرنسية، وراحت تلصق التهمة بنائبه عاجل عجول، الذي دفع الثمن هو الآخر بحجة قتله لمصطفى بن بولعيد فكانت تلك القضية بمثابة (قميص عثمان)، استغلت من طرف أطراف داخلية وخارجية بكيفية غير أخلاقية ولا نظامية.
- **الثانية**: استشهاد القائد الكبير زيغود يوسف الذي عين لدخول الولاية الأولى من طرف مؤتمر الصومام مما فتح الباب لتدخل عنيف ضد منطقة الأوراس ترتبت عنه مآس لا تحصى دامت ثلاث سنوات، خسرت خلالها هيبتها وسلطتها وصفوة رجالها.

(1) يؤكد دائما مالك بن نبي على ضرورة التحقيق في الظروف المريبة التي وجد فيها حتفهم أولئك الرجال الذين قادوا الثورة في خطواتها الأولى مصطفى بن بولعيد وعباس لغرور و«يوسف زيغود»، و«ابن مهيدي»، وعميروش و«الكولنيل محمد الباهي» و«عبد الحي» إلخ... وربما يكشف التحقيق عن صلة مقتل هؤلاء الرجال بأولئك الذين نصبوا أنفسهم قيادة مستقلة بالعاصمة في شهر أبريل 1955 والذين كانوا يهدفون بكل وضوح إلى الاستيلاء على مقاليد الثورة كما يبدو ذلك أيضا في اختطاف «أحمد بن بلة» الخبر الأسبوعي عدد 288 جوان 2010.

- **الثالثة:** المؤامرة التي استهدفت عباس لغرور في تونس، وعاجل عجول في الداخل.
- **الرابعة:** إخراج قادة الأوراس إلى الولاية الثالثة ثم إلى تونس لاحقا وترك الولاية بدون تأطير أفضيا إلى انتشار تمردات خطيرة على الحدود الشرقية ضد القيادة المركزية، احتجاجات وتمردات أدت إلى إعدام المزيد من قادة الأوراس التاريخيين ومن جاء بعدهم.

وما يؤسف له أن القائد الكبير لخضر بن طوبال لم يكتف بإصدار حكم الإعدام على إخوانه قادة الأوراس الذين فرقت السلطة بينه وبينهم، بل تعدى ذلك إلى القيام بجلدهم بالسوط كالبهائم في سجن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس المستقلة نتيجة لقيامهم بمجرد إضراب عن الطعام احتجاجا على أوضاعهم المزرية، ولما بالغ القائد لخضر بن طوبال في إهانة أبطال المعارك خاطبه عمار بلعقون أحد أقارب القائد مصطفى بن بولعيد بقوله: «نعم من حقك يا عمي عبد الله (الاسم المستعار للخضر بن طوبال) أن تجلد من كانوا بالأمس في الأوراس يؤثرونك على أنفسهم وأولادهم ويقدمون لك الجوز والعسل، فلا يهمك «عمي عبد الله» فنحن نستحق منك ومن غيرك أكثر من الجلد لأننا مكناكم من أنفسنا باسم الثورة». عندها سقط السوط من يد عبد الله بن طوبال، وغادر مع كريم بلقاسم السجن.

وما يقال عن القائد لخضر بن طوبال، يقال أيضا على نائبه عمار بن عودة عضو مجموعة 22 الذي كان يتطوع للتحقيق مع الأوراسيين المسجونين، ويتحمس لإصدار حكم الإعدام في حقهم وهم الذين آووه ونصروه زمن الشدة.

أما بالنسبة للعقيد محمود شريف المعين كقائد جديد للأوراس مكان الضحيتين عباس لغرور وعاجل عجول فقد أسندوا له عن قصد مهمة المدعي العام، وذلك لينطق شخصيا بالتهم الملفقة إلى رؤسائه بالأمس القريب، وحتى يطلب عقوبة الإعدام بصفته قائدا للولاية الأولى بلسانه، شيء لا يصدق ولكنه وقع مع الأسف.

كان على القائد محمود شريف إعفاء نفسه من تلك المهمة غير الأخلاقية ويتحاشى التطوع لها، ولكنه من خلال مرافعاته راح يلح بضرورة الحكم بالإعدام على رئيسه عباس لغرور ليريح منه الآخرين.

والحقيقة أن محمود شريف لم يتطوع لمحاكمة عباس لغرور فقط، إنما تطوع أيضا للقبض على القادة الذين فروا من شبح الإعدامات المجانية، حين وضع قواته تحت تصرف السلطات التونسية من أجل القبض والقضاء عليهم، بدليل التقرير الذي حرره بخط يده باللغة الفرنسية ورفعه لقادته خلال شهر أفريل 1957 يخبرهم فيه بأنه قد عرض على المعتمدين التونسيين (واليا قفصة وسبيطلة) وضع قواته تحت تصرفهما للقضاء والقبض على بعض القادة الأوراسيين المطاردين، مشترطا عليهما الظهور بلباس الجيش التونسي للتمويه، ولكن «المعتمدَيْن التونسيين» رفضا اقتراحه)[1].

وهو بذلك يكون قد كرر بدعة الاستعانة والاستقواء بحليف أجنبي تونسي على مرؤوسيه، تماما كما فعلها قبله عبان رمضان لما قبض على قادة تاريخيين، وكما فعلها لاحقا القائد كريم بلقاسم للقبض على مجموعة محمد لعموري بالكاف.

أسباب اتهام الأوراسيين بعدم الانضباط

كما ذكرنا فقد تحالف العقداء الثلاثة (كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف) وكان من المفروض أن يكون قائد الولاية الأولى التاريخية طرفا قويا في تحالفهم، ولكن تدخل رجال عبان رمضان أجهض جهود الولاية الأولى وفرض عليها الوصاية، ثم التصفية الجسدية لأبرز قادتها النوفمبريين، ومن الطبيعي جدا أن يترتب عن الظلم ردات فعل متباينة.

(1) رسالة محمود شريف حررها بخط يده باللغة الفرنسية وهي منشورة في عدة مراجع منها كتاب زروال محمد (النمامشة في الثورة) كملحق في الصفحة 478، وفي الصفحات من 392 إلى 399 من نفس الكتاب تجد اقتراح محمود شريف قائد الولاية الأولى على والي قفصة ووالي سبيطلة وضع قواته تحت تصرفهما لمتابعة مرؤوسيه المتمردين عليه والذين يصفهم بالتشويش ويترجاهما بالقبض عليهم ويخبر لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى باقتراحه المذكور الذي يعني الاستعانة بالأجنبي على مرؤوسيه تلك البدعة المتبعة من طرف القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام: عبان رمضان، كريم بلقاسم، محمود شريف.

فعندما تبالغ أية قيادة في بسط نفوذها بالإكراه والتعسف على مرؤوسيها خدمة للمصالح الذاتية والفئوية فلا بد من توقع ردات فعل خطيرة حين يغوص السكين في عمق المقاتل، كما وقع مع القادة الأوراسيين، وهو أمر عادي عشناه مع بعض قادة الولاية الثالثة الذين تمردوا على أحمد بن بلة وحلفائه (مجموعة تلمسان) احتجاجا على تشكيلة المكتب السياسي كما عشناه قبل ذلك مع عبان رمضان الذي رفض تحالف العسكريين ضد مشروعه، وعشناه مع بعض الرموز التاريخيين الذين جاهروا بالمعارضة العلنية ضد أول حكومة بعد توقيف القتال، وأيضا عشناه مع العقداء الثلاثة صقور الحكومة المؤقتة الذين رفضوا تحميلهم مسؤولية الفشل من طرف زملائهم العقداء السبعة، واعتبروا ذلك تنكرا لجهودهم.

فلماذا إذًا يعاب ذلك على قادة الأوراس خلال فترة عبان رمضان وأيضا خلال فترة الباءات الثلاثة، حين أصبحت تهمة الخيانة تطلق جزافا ومجانا؟

لأبناء الريف في الأوراس حساسية إزاء سياسيي الأحزاب

علينا أن نقر بأن للمجتمع الأوراسي الريفي حساسية خاصة ضد سياسيي الأحزاب الذين كانوا يعتبرون المجتمع الريفي مجتمعا متخلفا سياسيا واجتماعيا وثقافيا وغير قادر على استيعاب خطاباتهم السياسية ومخططاتهم وقناعاتهم وخياراتهم، معتقدين بأن الاهتمام بالريفيين سياسيا مضيعة للوقت.

فالحزب الوحيد الذي فتحوا أعينهم عليه هو حزب الشعب الجزائري الذي تحول إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم التيار الإصلاحي المتمثل في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كان نشاطها مقتصرا على التربية والتعليم.

كان لأبناء الريف في الأوراس حساسية ضد الأحزاب التي تجاهلتهم، وحتى حزبهم الذي تجندوا مبكرا في صفوفه فقد فاجأهم برفض تبني الثورة كخيار للتحرر واعتماد سياسة الانتظار، وأكثر من ذلك فقد تجرأ على حل المنظمة السرية (المنظمة الخاصة) التي آمنوا بخياراتها، ولما انتصرت الثورة ركب

السياسيون قطارها سائرا بعدما كانوا ضدها في البداية، وتعمدوا مصادرتها من أصحابها بواسطة قرارات مؤتمر غير جامع همش مفجري الثورة الحقيقيين ببدعة أولوية السياسي على العسكري في الثورة، ذلك القرار الذي لم يقنع ثوار الأوراس العاديين بثقافتهم السياسية المتواضعة، لأنهم تجندوا مبكرا في تنظيم عسكري واحد اسمه المنظمة السرية والذي تحول إلى جيش التحرير الوطني وكانوا نواته الصلبة، وطلائعه في ميدان القتال، ولما تفاجأوا بتولي السياسيين القيادة المركزية للثورة بالأغلبية، اعتبروا ذلك انحرافا وازدواجية في القيادة حسب تعبير مالك بن نبي نفسه الذي ذكّرنا به في هذه المذكرات، ولما فرض عليهم الخضوع بالقوة ودون حوار، تمرد بعضهم على القادة السياسيين ونظموا في الجبال ما يسمى (بالتشويش).

ولما أدركت المخابرات الفرنسية الورطة التي وقع فيها المشوشون الفارون من حبل مشنقة تونس والذين أصبحوا بين شقي الرحى، العدو من جهة وقيادتهم من جهة ثانية، فقد أشاعت بواسطة عملائها بأن مصالي الحاج قد قبل بالاستقلال الداخلي، وأن جيش الجنرال بلونيس هو جيش الجزائر المستقلة، وعلى المشوشين المهددين بالقتل من طرف جبهة التحرير الوطني أن ينضموا لذلك الجيش قبل فوات الفرصة، وبذلك انطلت الخديعة على قائد مجموعة من المشوشين في محيط خنشلة اسمه الصالح الثابتي الذي غرر بمن كانوا معه من المجاهدين فسلمهم للمحتل الذي أقام لهم مركزا قرب مدينة خنشلة رفع عليه العلم الجزائري للتمويه، ومن حسن الحظ أن المجاهدين العاديين المغرر بهم قد استدركوا أمرهم وتفطنوا للمؤامرة، فانتقموا من قائدهم صالح الثابتي بقتله، وانضموا من جديد لجيش التحرير الوطني بقيادة عمار الرفال، وبلقاسم حفصاوي وواصلوا جهادهم من جديد بكل صدق ووفاء وإخلاص للثورة.

الأعراش في الأوراس تأوي المشوشين كردة فعل على القتل العمد

بكل تأكيد لم يكن من السهل على الأعراش في الأوراس التي تجندت بكل إمكاناتها في الثورة خلف مصطفى بن بولعيد، أن تجد نفسها في يوم من الأيام

تحمي المتمردين على القيادة العامة للثورة، مهما تكن تلك القيادة، غير أن جريمة إعدام أبنائهم في تونس بتهمة الخيانة وهم في رباط مقدس مع الثورة جعلهم يدركون بأن القضية قضية أشخاص لا علاقة للثورة بالموضوع، ولذلك قدموا ضروريات الحياة لأبنائهم المطاردين بدون وجه حق.

فعندما رأوا بأم أعينهم واقعة تعرض عاجل عجول لمحاولة الاغتيال بعدما وضع نفسه تحت تصرف ممثل القيادة الجديدة الرائد عميروش، ورغم ذلك حاول قتله وهو نائم في حماه، ثم يرفض يده الممدودة للحوار رغم الغدر به، في هذه الحالة ماذا ينتظرون من السكان غير التأسف والتأفف وتفويض أمرهم لله؟

وعندما يهان عمر بن بولعيد شقيق الرمز مصطفى بن بولعيد، ويهدد بالقتل ويفرض عليه النفي، ويحرم من شرف الجهاد، ويسجن نائبه أحمد عزوي قائد (الكوماندو)، ويطارد قريبه الشريف رابح، ويسجن عمار بلعقون ويضرب بالسوط في السجن من طرف الوزير لخضر بن طوبال أمام عيني وزير الدفاع كريم بلقاسم، فماذا ينتظرون من قبيلة التوابة التي ضحت بكل ما تملك من أجل الجزائر غير التذمر وعدم الارتياح، وتقديم المؤن لأبنائها المهددين بالجوع وبالقتل؟

وعندما يعدم عبد الحفيظ السوفي قائد قبيلة بني ملول، القبيلة المتمردة على الاستعمار أبا عن جد، فماذا ينتظرون من أهله غير محاولة الاقتصاص من الأطراف التي تعمدت سفك دم قائدها الضحية؟

وعندما يعدم كل من التيجاني عثماني ابن مدينة خنشلة، وحوحا بلعيد، والقائد الخالد عباس لغرور، أبطال معارك جبال الأوراس النمامشة في وجه بيجار، فماذا ينتظرون من قبائل محيط خنشلة غير التأسف للمصير الذي فرض على أبطالهم بسبب التكالب على الزعامة؟

وعندما يعدم الثائر لزهر شريط لمرتين متتابعتين دون إنسانية بأمر من القيادة الجديدة المنبثقة عن مؤتمر الصومام، فماذا ينتظرون من قبائل

النمامشة والجبل الأبيض، الذين نقشوا بطولاتهم على صخور تلك المنطقة غير الحكم على تلك القيادة التي أعدمت أبناءهم باسم الثورة، بأنها قيادة مستوردة ولا أهلية لها؟

وعندما يطارد مسعود عايسي الذي فر من القتل متسللا عبر جبال الأوراس، وهو يقسم بأغلظ الأيمان بأنه سيقاتل حتى الطيور القادمة من منطقة القبائل نتيجة ما تعرض له من إهانات لم تتحملها عزة نفسه وكبرياؤه فاندفع لارتكاب خطيئة لا تغتفر في حق شبان أبرياء ذنبهم الوحيد أنهم ينتمون لمنطقة القادة الذين أهانوه وقهروه، فهل يلام أهله الذين تبرأوا من جريمته ولكنهم اضطروا لإطعامه؟

وفي الأخير عندما يجيب الوزير لخضر بن طوبال عن السؤال الذي طرحه عليه الضابط السعيد بوخالفة في منزل المجاهد محمود بوجاني بحي حيدرة بمناسبة إحياء ذكرى نوفمبر وبحضور المجاهد طلبة معيوف عن سبب مبالغتهم في إعدام أكثر من أربع وخمسين (54) ضحية من قادة الأوراس، فيجيب على السؤال بوضوح: «كنا ندافع عن نفوذنا، ولست نادما على ما فعلت»، فأي مصداقية تبقى لهذه القيادات؟

وعندما يردد القائد لخضر بن طوبال نفسه حتى يصُمّ أذان السامعين بمقولته المشهورة: «من يرد افتكاك القيادة منا فما عليه إلا حمل البندقية لمقاتلتنا»، فهل يريد أن يفهمنا أنه التحق بالثورة ليكون قائدا ووزيرا مدى الحياة يالها من أنانية؟

فأي نفوذ، وأية أخلاق تبيح لهم إراقة دم قادة نوفمبريين مثلهم من أجل النفوذ الشخصي؟

الخلاف في الأوراس سببه تدخلات خارجية

كثيرا ما كان يشاع على أن الأوراسيين دخلوا في خلافات مدمرة فيما بينهم نتيجة العاطفة القبلية، والطموح للقيادة المحلية، وهي تهمة يراد منها تبرير

الأخطاء المرتكبة في حق منطقة الأوراس خلال سنوات 1958/1957/1956 من طرف رجال مكنتهم الظروف من رقاب أبطال المعارك التي لم تتكرر بعد تصفيتهم.

وحتى لو افترضنا أن هذا صحيح فعلينا أن نعترف بأن كل الولايات قد عرفت خلافات متفاوتة الخطورة، انتهت في زمانها ومكانها، ولم يحاول أحد التدخل في شؤون تلك الولايات. ففي الولاية الخامسة مثلا كانت قضية المجاهد البطل النقيب «الزبير»، وفي الولاية السادسة كذلك كانت قضية «الرائد الطيب جغلالي»، وفي الولاية الرابعة كانت قصة مفاوضي الجنرال (دوغول) وهم زمون محمد المدعو السي صالح ونائباه السي محمد والسي لخضر، وفي الولاية الثالثة كانت تلك المأساة الكبرى المتمثلة في قصة «الزرق» والتي وقع في حبالها القائد عميروش فانطلت عليه حيلة المخابرات الفرنسية التي أوهمته بأنه محاط بالجواسيس والخونة ومما زاد في اعتقاده أن هذا صحيح فشل الولاية الثالثة في تنصيب شبكات جديدة لجبهة التحرير الوطني بالعاصمة فاقتنع عميروش بأن الخونة قد اخترقوا صفوف المجاهدين فاتخذ إجراءات تطهيرية استئصالية عنيفة ذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء، وكاد أن يقنع قائد الولاية الأولى الحاج لخضر عبيد بأن ولايته هي الأخرى مخترقة، وكاد قائد الولاية الأولى أن يرتكب نفس الخطأ لكن الله سلم كما سنبين لاحقا.

وفي الولاية الأولى أيضا كانت خلافات عادية سببها الأساسي اغتيال الرمز مصطفى بن بولعيد من طرف المخابرات الفرنسية واتهام نائبه عاجل عجول بتلك الجريمة، وقد تعمدت أطراف معينة استغلالها عن قصد لتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية للولاية الأولى بتلك الكيفية الدرامية التي شتتت الصفوف وعطلت ملاحم القتال، ولعله من المفيد التعرض بالتفصيل لتلك التدخلات:

أ- التدخل الأول: يعود مصدره إلى عمل المخابرات الفرنسية التي تعمدت إسقاط جهاز الإرسال والاستقبال الملغم عن طريق الجو الذي انفجر على القائد الفذ مصطفى بن بولعيد قرب قرية نارة، وقد حققت بذلك المخابرات الفرنسية هدفين خطيرين:

الهدف الأول: قتل القائد الكبير مصطفى بن بولعيد الذي ترك فراغا فظيعا على المستوى المحلي والوطني.

الهدف الثاني: زرع الفتنة باتهام نائبي الرمز مصطفى بن بولعيد، عاجل عجول وعباس لغرور بقتله من أجل البقاء في القيادة العامة للمنطقة، وهي تهمة خطيرة صدقها البعض نتيجة قرار كتم خبر استشهاد الرمز مصطفى بن بولعيد من طرف نائبيه خوفا على معنويات المجاهدين.

ب- التدخل الثاني: وتم من طرف القادة العسكريين الذين كلفهم منسق لجنة التنسيق والتنفيذ عبان رمضان بالتدخل غير المحسوب العواقب في شؤون الولاية الأولى، والذي نتجت عنه:

أولا: جريمة إعدام القادة التاريخيين بجهود الرئيس بورقيبة.

ثانيا: فرض الوصاية على الولاية الأولى.

ثالثا: استدعاء قادة الأوراس إلى الولاية الثالثة ثم إلى تونس وترك الوحدات المقاتلة في داخل الأوراس بدون تأطير.

هذه الأخطاء وغيرها مكنت الجيش الفرنسي من بناء الخط المكهرب والملغم (موريس) الذي يؤكد عليه الأستاذ مالك بن نبي في شهادته النادرة التي أعيد نشرها على صفحات الخبر الأسبوعي بالعدد 588 بتاريخ جوان 2010 والتي جاء فيها ما يلي: «إن القيادة الفرنسية استطاعت أن تبني خط موريس المكهرب بكل هدوء دون أن تقوم القيادة الجزائرية الجديدة بأي مجهود يبطل المشروع أو يعطله على الأقل، وعلى العكس من ذلك نراها تعطل في هذه الفترة بالذات تموين جيش التحرير الوطني بالداخل بالسلاح والذخيرة في الوقت الذي كان يجب فيه تنشيطه نظرا لبناء خط موريس. ومن الواقع كنا نرى الوحدات المقاتلة التي كانت تقف في وجه الاستعمار في الداخل تسحب بالتدريج على الحدود شرقا وغربا وكأنما إرادة خفية تنشئ بذلك موقفا يتيح للقوات الفرنسية أن تسترجع الأنفاس التي فقدتها خلال معارك 1955 و1956 حتى يمكن أن تقرر للتاريخ أن آخر معركة تذكر هي

التي خاضتها القوات الثورية بجبل «أرقو» 1956 وبعدها سيصبح جيش التحرير الوطني الظافر الذي كان قوة الشعب الضاربة في المعارك الخالدة مجرد قوة استعراض يستخدمها الزعماء لدعايتهم في المهرجانات الصحافية على الحدود».

الفترة الرابعة:
الولاية الأولى تسيّر من الداخل كسائر الولايات الأخرى

بعد سيطرة رجال عبان رمضان بجهود الأمن التونسي على الولاية الأولى، وتمكنهم من تصفية رموز الأوراس التاريخيين، اعتقدوا خطأً بأن ثوار الأوراس قد استكانوا للأمر الواقع، لذلك قام العقيد عمار أوعمران بتعيين قيادة جديدة للولاية، ولكنهم فرضوا عليها البقاء تحت الرقابة المباشرة في تونس على أن يسمح لها بتعيين مسير بالنيابة في الداخل، وهو قرار عجيب انفردت به الولاية الأولى ولا بأس من ذكر المسيرين بالنيابة في الداخل.

1) الرائد علي النمر مسيرا للولاية بالنيابة عن القيادة المعينة في تونس

المجاهد علي النمر من مواليد 16 مارس 1925، التحق مبكرا بالثورة، وهو رجل صبور وهادئ يتمتع بثقافة متوسطة، كان أول من عين لتسيير الولاية بالنيابة في الداخل خلال فترة العقيد محمد لعموري الذي عين قائدا عاما على الولاية الأولى بتونس بعد ترقية العقيد محمود شريف لتولي الوزارة.

يتميز الرائد علي النمر بالبساطة والتواضع والبشاشة، يغلب على طبعه التسامح واللين وثقافة الحوار التي أضفت على شخصه الحكمة والتبصر ورضا المجاهدين عنه كقائد محبوب، ولذلك نجح في كسب ثقة أغلب المجاهدين بمن فيهم المتهمون (بالتشويش)، لتفهّمه خلفيات ذلك التشويش وأسبابه ومسبباته في تلك المرحلة الحرجة من عمر الثورة في الأوراس، فكان رحمه الله متحسسا لنفسيات المشوشين الذين اعتصموا بالجبال مواظبين على مقاتلة العدو وفارين من شبح الإعدامات التي طالت قادتهم التاريخيين.

لم تطل مدة قيادة الرائد علي النمر للولاية الأولى بالنيابة في الداخل، حيث استشهد في معركة مع العدو خلال شهر جوان 1958، واستشهد معه الكثير من الأبطال بسبب معلومات افتكها العدو من أسير جريح في معركة كانت تجري صباح ذلك اليوم شمال قمة شلية على بعد 10 كلم من مكان تواجد مسير الولاية بالنيابة علي النمر، حيث انتقلت المعركة فجأة إلى قمة شلية حيث كنا

نحن مجموعة الناحية الثانية قريبين جدا من مجموعة الولاية داخل الحصار.

بدأت المعركة مع المجموعتين بضراوة لما تأكدوا من وجود مسير الولاية بيننا، دامت المعركة طول ذلك اليوم واستمرت حتى الفجر فقدنا خلالها علي النمر مسير الولاية والكثير من الشهداء، وأسر قائد الناحية إبراهيم مزوزي الذي كنت كاتبا عاما للناحية معه.

2) الحاج لخضر عبيد مسيرا في الداخل نيابة عن القيادة المعينة في تونس

مباشرة بعد استشهاد علي النمر تولى الحاج لخضر عبيد تسيير الولاية في الداخل بالنيابة أيضا، وهو وجه من الوجوه القديمة في النضال الحزبي، وأحد رجال الساعة الأولى للفاتح من نوفمبر 1954، وهو أحد المهاجمين على المركز العسكري لمدينة باتنة بمعية الشهيد قرين بلقاسم الشريفي.

فشخصية الحاج لخضر عبيد تختلف عن شخصية سلفه علي النمر من حيث الشدة وحدة الطبع، فهو شديد القسوة حتى على نفسه، صارم مع مرؤوسيه، أسلوبه في الحوار إصدار التعليمات الصارمة، فقلما يبتسم في وجه مرؤوسيه، حتى أنني لم أتذكر ابتسامة عريضة للحاج لخضر عبيد، ولكن إخلاصه للثورة جعله يشعر وكأنه وحده المسؤول عنها وهو معذور في ذلك، ولما حضر الاجتماع التنسيقي الذي استدعى له عميروش قادة الولايات خلال شهر ديسمبر 1958، تفاجأ الحاج لخضر عبيد باختراق المخابرات الفرنسية لصفوف مجاهدي الولاية الثالثة، بما عرف بقضية «الزرق»، حاول العقيد عميروش إيهام الحاج لخضر عبيد بأن الولاية الأولى نفسها مخترقة من طرف المخابرات الفرنسية، وسلمه قائمة تضم أسماء لبعض مجاهدي الولاية الأولى كمتهمين، ولا أدري على أي أساس تم اتهامه لهم.

تعجل الحاج لخضر عبيد في العودة إلى الولاية الأولى مفجوعا مفزوعا متوعدا بضرورة كشف ذلك الاختراق بكل الطرق، متوعدا بالإعدام السريع لكل من تثبت عليه التهمة، وبما أن عميروش كان يعلم حقيقة المشوشين الذين فروا من بين يديه في تونس إلى الجبال، فقد تعمد الطعن في وطنيتهم، معتبرا بأن

ظاهرة التشويش في الأوراس لها علاقة بإيحاء من المخابرات الفرنسية، ولا بد من القضاء على المشوشين بكل الطرق حتى أنه تطوع بإرسال كتائب من منطقة القبائل لمساعدة الحاج لخضر عبيد على تطهير الولاية منهم، وقد وصلت تلك الكتائب المرسلة لمقاتلة الأوراسيين في عقر دارهم، ولكنها لم تتمكن من تصفية المشوشين.

لقد شملت تحريات مسير الولاية الحاج لخضر عبيد بعض العناصر التي لها أقارب مع الحركى العاملين مع فرنسا، وحتى الحركى الذين التحقوا بجيش التحرير الوطني، وكذا العناصر التي سبق لها العمل مع الجيش الفرنسي، كما شمل الشك بعض العناصر المتهمة بالولاء لعاجل عجول بالخصوص، وبعض المجندين حديثا من الشباب والفتيات.

استمر الحاج لخضر عبيد مسيرا بالنيابة في الداخل للولاية إلى غاية وقوع تلك الجريمة النكراء المتمثلة في إعدام العقداء محمد لعموري وأحمد نواورة ومحمد عواشرية والرائد مصطفى لكحل في مدينة الكاف بتونس بجهود الأمن التونسي المسخر، ونتيجة لتلك الجريمة أصبحت الولاية الأولى بدون قائد عام، فعينت القيادة الفاعلة المتمثلة في الباءات الثلاثة الوزراء الحاج لخضر عبيد قائدا عاما لها برتبة عقيد كسائر الولايات الأخرى معتقدين بأن الولاية الأولى قد استكانت واستسلمت للأمر الواقع، ولا خوف بعد تلك العقوبة الزجرية من التفكير في تمردات أخرى.

العقيد الحاج لخضر عبيد قائدا عاما للولاية في الداخل

تمت ترقية الحاج لخضر عبيد لرتبة عقيد وباشر مهمته كقائد عام للولاية في الداخل لفترة من الزمن، ونتيجة لمشاركته في التقييم السلبي لجهود الحكومة المؤقتة من طرف بعض قادة الولايات في اجتماعهم المنعقد بالولاية الثانية وذلك خلال شهر ديسمبر 1958، فقد تم استدعاء كل قادة الولايات بواسطة جهاز اللاسلكي من تونس، واستجابة لذلك الاستدعاء تمكن الحاج لخضر عبيد من دخول تونس تاركا وراءه النقيب مصطفى مراردة مسيرا للولاية الأولى بالنيابة في الداخل.

نبذة مختصرة عن حياة الحاج لخضر عبيد

كما بينا فالحاج لخضر عبيد رمز من رموز النضال منذ نشأته، وقائد من قادة الثورة الأوفياء، ولد الحاج لخضر عبيد سنة 1916 في محيط مدينة باتنة بقرية الشعبة أولاد شليح، من عائلة فقيرة ملتزمة بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، نشأ الحاج لخضر عبيد على حب الوطن وبغض المحتل، وخلال سنة 1936 هاجر إلى فرنسا طلبا للعمل واستقر بها أربع سنوات، وهناك تفتحت مداركه على سبل النضال بفضل اللقاءات التي كان يجريها مع بعض المناضلين الجزائريين[1].

وبعد تلك المدة وبالضبط بعد قيام الحرب العالمية الثانية عاد لمسقط رأسه بباتنة وهو متحمس للنضال من أجل تحرير الوطن، فكون أول خلية سرية في نواحي باتنة سنة 1940 وخلال سنة 1941 اتصل به مصطفى بن بولعيد واتفقا على برنامج معين في النضال، استمر عمله في حزب الشعب إلى غاية شهر أكتوبر 1954 حيث استدعاه القائد مصطفى بن بولعيد مع بعض زملائه لينضموا للمجموعة التي ستنفذ عمليات ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 وانطلاقا من مكان اللقاء بدار بولقواس قرب عين الطين شمال مدينة أريس تولى الحاج لخضر عبيد الهجوم على ثكنة بمدينة باتنة مع قرين بلقاسم ونحو 24 مغوارا.

حضر الحاج لخضر عبيد عدة اجتماعات مع القائد مصطفى بن بولعيد قبل سفره إلى ليبيا واستمر مسؤولا بمحيط باتنة إلى غاية حضور عميروش للأوراس وبعد حادثة محاولة اغتيال عاجل عجول سافر مع بعض قادة الأوراس للولاية الثالثة لعقد اجتماعات هناك تحت إشراف قائدها محمدي السعيد الذي فوضه عبان رمضان تسيير الولاية الأولى مؤقتا، ولما تنقل قادة الأوراس إلى تونس بأمر من محمدي السعيد لم يسافر معهم الحاج لخضر عبيد واختار محاربة العدو على التنقل إلى تونس، لذلك لم يشمله ما طبق على قادة الأوراس من طرف إخوانهم قادة القبائل في المنفى، وخلال شهر ديسمبر 1959 استدعي إلى تونس واستمر وجوده هناك إلى غاية توقيف القتال.

---

(1) عد لكتاب حيدوسي (قبسات من ثورة نوفمبر 1954) طبعة شركة دار الشهاب ص19.

المخابرات الفرنسية توهم الحاج لخضر عبيد بثلاث محاولات اختراق

بعد النجاحات التي حققتها الولاية الأولى في ميدان القتال، راح الجيش الفرنسي يستنجد بوسائل أخرى لعلها تمكنه من حفظ ماء الوجه أمام ضربات جيش التحرير الوطني، فلم يجد غير استغلال الحرب النفسية السيكولوجية التي كان قد جربها في الهند الصينية، وذلك لبعث الشك والفتنة وسط السكان وحتى بين الثوار أنفسهم إن مكنته الظروف من ذلك.

وقد تمكن بالفعل من تحقيق بعض النجاحات على مستوى الولاية الثالثة، فتعمد تطبيق التجربة أيضا في الولاية الأولى باللجوء لمحاولات تضليلية فاشلة، بغرض إيهام قائد الولاية الأولى بأنها مخترقة أيضا. وشمل الشك فئة الشباب، والمرأة، وقدماء المحاربين ولكن بدون جدوى، حيث أن قدماء المحاربين قد برهنوا على ولائهم للثورة بتسخير تجربتهم لجيش التحرير الوطني، وطعّم الشباب صفوف المجاهدين بالثقافة والحيوية والحماس، وكانت المرأة سباقة للتضحيات النوعية.

نستعرض فيما يلي ثلاث محاولات حاولت المخابرات الفرنسية أن توهم بها قائد الولاية الأولى:

- **المحاولة الأولى**: تمثلت في إسقاط مجموعة من الوثائق في عمق غابة كيمل – بني ملول بواسطة الطائرة، لقد وضعوا تلك الوثائق داخل وعاء مجوف ثبتوا على طرفيه خرقة حمراء للتدليل على مكانه وتسهيل العثور عليه من طرف المجاهدين، ثم دسوا وسط الوثائق التمويهية رسائل عائلية وأخرى غرامية مرسلة إلى من يعتقد أنهم قد اخترقوا صفوف الثوار، وأصبحوا يعيشون في وسطهم دون أن يشعروا بهم، وأنهم قد ربطوا علاقات سرية مع بعض المجاهدين ليسهلوا لهم التنقل والتخفي، ومع تلك الرسائل وثائق أخرى عبارة عن أوامر بمهام ورخص مرور إلخ.
- **المحاولة الثانية**: قاموا أيضا بإسقاط جثة رجل ميت مربوط بالمظلة التي أسقطتها الطائرة وسط المنطقة المحرمة غابة كيمل – بني ملول، وقد علقت تلك المظلة والجثة بالأشجار الباسقة ولذلك تم اكتشافها بسهولة

من طرف المجاهدين الذين وجدوا في جيب جثة الرجل المقتول رسائل ووثائق متنوعة، ولما فحص طبيب الولاية محمود عثامنة الجثة تبين له بأن تلك الجثة تعود لسجين مات تحت التعذيب، لأن آثار التعذيب كانت بادية بوضوح عليها. لقد تعمدت المخابرات الفرنسية إسقاط تلك الجثة لتوهم قائد الولاية بأن عددا معتبرا من عملاء المخابرات الفرنسية قد أسقطوا بنفس الطريقة وأنهم يؤدون مهامهم الموكلة لهم في الخفاء وسط محيط الثوار، وهي محاولة يائسة اكتشفت بالسرعة المطلوبة.

- **المحاولة الثالثة**: قامت المخابرات الفرنسية باستغلال تعليمة كان قائد الناحية الثانية (أريس) محمد حابة قد أصدرها لمرؤوسيه يحثهم فيها على مضاعفة نشاطهم ضد وحدات العدو التي كثفت من نشاطها وسط السكان، وبالصدفة استشهد مسؤول القسمة في كمين نصبه له العدو، فعثروا على نسخة من تلك التعليمة المذكورة في جيب الشهيد، فاستغلتها المخابرات الفرنسية لتوهم قائد الولاية بأن لها عيونا مندسة بين صفوف المجاهدين تخبرها بكل صغيرة وكبيرة، وبما أن التعليمة كانت تحمل إمضاء قائد الناحية محمد حابة، فقد استدعاه قائد الولاية في الحين، وبدأ معه التحقيق، ولما تأكد قائد الولاية من أن التعليمة قد أخرجتها المخابرات الفرنسية من جيب الشهيد أمين القسمة أدرك خطورة دسائس المخابرات. لقد كانت هذه عينة من بعض المحاولات التي جربت المخابرات الفرنسية استغلالها لبعث الشك وسط أفراد جيش التحرير الوطني، ودفعهم لتصفية بعضهم بعضا، وبالفعل تجاوزنا محنة الشك في بعضنا البعض التي وصلت إلى درجة أن كل واحد منا بدأ يعتقد أنه الوحيد الذي لا يزال على العهد مع الثورة، وعليه أن يحتاط لنفسه من اقرب الناس إليه حتى لا يقيد ويسلم للعدو.

وحول هذا الموضوع بالذات أنقل شهادة الجنرال الطيار ميشال فروجي الذي يقول: «كنا نقوم بمهمات منها المنبه، والمباغت، والمهماز، وسيسرون، وغيرها من

الأسماء المثيرة في قلب بعض مناطق الملاذ (المناطق المحرمة) حيث كنا نسقط جوا وثائق الهدف منها نشر التناحر بين متمردين كان ميلهم إلى التقاتل قويا كما أظهرته وقيعة «لابلويت» في القبائل حيث أصيب قائدها عميروش بهوس التجسس الحاد»[1].

فتنة الشك تطال البطل عبد المجيد عبد الصمد

لقد سيطر الشك على العقول إلى درجة أن أخلص وأشجع ضابط في الولاية دون منازع أصبح متهما بالتعامل مع المخابرات الفرنسية، وذلك نتيجة رسالة يفترض أن قائد المخابرات الفرنسية في الناحية قد بعثها له يحذره ويغريه بأن مكانه الطبيعي هو في وسط الجيش الفرنسي.

وانطلت تلك الدسيسة على قائد الولاية، وأمر بتوقيف عبد الصمد عبد المجيد قائد الناحية الثانية في الحال وأخضعه للتحقيق، ثم راح يبحث على من يتوقع أنهم متورطون معه، ولسوء حظي أنهم شكوا في وطنيتي أنا الآخر واتهموني بالتورط مع مسؤولي المباشر قائد الناحية عبد المجيد عبد الصمد، وذلك بحكم تعاملي مع السكان كمسؤول عام لقسمة الرميلة بمحيط مدينة قايس، ولعلهم اعتقدوا بأني أشكل حلقة اتصال بين الحاج عبد المجيد عبد الصمد والمخابرات الفرنسية، وفي النهاية سجن قائد الناحية عبد المجيد عبد الصمد في مركز الولاية، وسجنت أنا بمركز المنطقة الثانية، كما شمل الشك أيضا الشاب عبد الله مزوزي بحكم قرابته بإبراهيم مزوزي الذي اسر في المعركة التي استشهد فيها علي النمر، وسجن بمركز الناحية.

وهكذا أصبح ثلاثة مجاهدين متفانين في أداء مهامهم بكل أمانة وصدق وإخلاص للثورة، مطعونا في شرفهم الوطني، ومتهمين بالتخابر مع جيش العدو، (آه ما أقساها محنة).

لقد سقط قائد الولاية بعفوية وبحسن نية في مصيدة الشك المدمر الذي

(1) الجنرال «ميشال فروجي»/ الحرب الباردة وحرب الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين 2008، ص 147.

أوقعته فيه المخابرات الفرنسية بدسائسها، مصدقا ما سمعه من زميله قائد الولاية الثالثة، العقيد عميروش، ولا أدري ما هي المعايير التي يرتكز عليها المسؤولون لإدانة غيرهم من المجاهدين الذين تطوعوا مثلهم تماما بالتضحية لأقدس معركة من أجل تحرير الوطن؟ فهل يحق للمسؤول أن يطعن في وطنية مرؤوسيه بمجرد أن يصبح في موقع المسؤولية؟

وهكذا لم يبق أمامنا بعد تلك التهمة الخطيرة غير التضرع لله الذي يميز وحده بين الخبيث والطيب لعله يلهم قائد الولاية اليقين الذي يجلي الحقائق أمامه حتى لا يشمل الشك كل بطل قد يلحق الضرر بالقوات الفرنسية، ومن حسن حظنا أن أغلب المجاهدين لم يصدقوا تلك التهمة، بل حذروا من خطر تصديقها، لأنها قد تشمل الجميع إلى درجة أنه لا أحد يستطيع أن يزكي نفسه والأخطر من كل هذا أن يعتور الشك رأس الهرم.

قائد الولاية يشكل لجنة تحقيق ومحاكمة

وتحت ضغط مسؤولي النواحي في المنطقة الثانية وافق قائد الولاية الحاج لخضر عبيد على تعيين لجنة تحقيق كما ذكرت في ملابسات قضيتنا وكانت تضم في عضويتها:

1. محمد الشريف جار الله: المسؤول العسكري للمنطقة (رئيسا).
2. الضابط علي رابح (عضوا).
3. الضابط محمد حابة (عضوا).
4. الضابط محمد الصغير عبد الصمد: (عضوا).

انكبت هذه اللجنة على التحقيق في التهم المنسوبة إلينا، وخاصة ذلك التقرير المزور الذي أعده نواب الحاج عبد المجيد عبد الصمد قائد الناحية «المتهم» بخلفية التخابر وهم: محمد بن المسوس نائبه العسكري، وعبد الباقي بلعباس نائبه السياسي، والعايش حصروري نائبه الإعلامي.

لقد انتهت اللجنة إلى حقيقة افتراء التقرير وأعلنت تبرئتنا من التهم المفبركة ضدنا، وحررت منشورا وزع على مراكز العدو، مفاده أن دسائس المخابرات

الفرنسية لم ولن تنطلي على قادة الثورة، وأن ميدان المعارك سيبقى الوحيد الفاصل بيننا وبينهم.

ولما تفاجأ ابن المسوس محمد بتبرئتنا من طرف اللجنة، أدرك خطورة تجنيه علينا، فعجل بتسليم نفسه للعدو بمركز «تاوزيانت» الواقع على الطريق الرابط بين مدينتي خنشلة وباتنة، وبذلك أكد لقائد الولاية بأنه الوحيد المندس علينا وعلى قائد الولاية الذي كان قد اختاره لحراسته الشخصية.

3) النقيب مصطفى مراردة ينصبه الحاج لخضر عبيد مسيرا للولاية بالنيابة

لما استدعي الحاج لخضر عبيد من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى تونس، عين النقيب مصطفى مراردة كمسير للولاية بالنيابة، ولما تقرر في تونس إدخال كل قادة الولايات للداخل، تمكن ثلاثة رواد أعضاء في مجلس الولاية الأولى من تجاوز الخط المكهرب والوصول لداخل الولاية وهم: الرائد علي سوايعي والرائد الطاهر الزبيري والرائد عمار راجعي الذي استشهد بعد دخوله مباشرة.

حاول زميلنا النقيب مصطفى مراردة ملء الفراغ الذي تركه القادة التاريخيون مصطفى بن بولعيد وشيحاني بشير وعباس لغرور وعاجل عجول، والرائد علي النمر، والعقيد الحاج لخضر عبيد، ولكنه لم يوفق في ذلك، فلقد واجهته صعوبات ناتجة عن تردي الأوضاع، وعن تعسفات ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ في حق الأوراسيين، خاصة ضد المتهمين بالتشويش الذين تلقى تعليمات من تونس بضرورة مقاتلتهم.

علي سوايعي يبايع مسيرا للولاية بالنيابة



كما ذكرنا فلقد ساهم دخول الرائدين علي سوايعي والطاهر الزبيري في معالجة بعض النقائص المسجلة على مستوى تسيير الولاية، إلى درجة أن ذلك الترحاب بقدومهما قد أضفى عليهما هالة من المصداقية والتقدير، وعلى إثرها تمت مبايعة الرائد علي سوايعي من طرف الجميع.

الرائد علي سوايعي يجري تنظيمات جديدة

بناء على التقييم الذي باشره الرائد علي سوايعي منذ الوهلة الأولى التي دخل فيها إلى مركز القيادة، وما لمسه من إرهاصات وإحباطات أثرت في نفوس إطارات الولاية في الداخل بسبب عدة مشاكل لم تجد حلها في الميدان، فقد بادر باتخاذ جملة من الإجراءات التي كان يراها ضرورية لتهدئة النفوس، وطمأنة الخواطر خاصة على مستوى المنطقة الثانية ذات الموقع الإستراتيجي والقوة العددية للمقاتلين، من ذلك تعيين مسؤولين في المهام الشاغرة، سواء بسبب الاستشهاد أو نتيجة التغييرات وذلك على مستوى جميع المناطق، والنواحي، والأقسام، والكتائب، وخاصة المنطقة السادسة التي سيطر عليها العدو بعد خلوها من قادتها وأبطالها الذين سجنوا، أو أعدموا أو طوردوا أو همشوا من طرف ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ، فأصبحت بدون وحدات مقاتلة، فعينت لها قيادة الولاية في الداخل بعض القادة المتهمين بعدم الانضباط منهم الملازم الثاني محمد الصالح يحياوي الذي عين كمسؤول للناحية ولكنه كان يقوم في نفس الوقت بدور مسؤول المنطقة السادسة من دون وحدات مقاتلة ولا إمكانات، وقد أصيب بجراح خطيرة أثناء أدائه لتلك المهام.

كما شملتني تلك التعيينات شخصيا، حيث عينت كملازم أول مكلفا بالاتصال والأخبار على مستوى الناحية الأولى (أريس)، ولم تطل إقامتي بناحية أريس، حيث استدعيت على عجل لتولي قيادة الناحية الرابعة التي تمكن الجيش الفرنسي من القضاء على قيادتها وعلى نحو 100 شهيد خلال حملة الجنرال شال في معركة فرغوس المشهورة التي جرت بتاريخ 14 أكتوبر 1960.

الجنرال شال يحاصر الأوراس

لقد عين الجنرال شال بتاريخ 19 ديسمبر 1958 بعد إبعاد الجنرال صالون، كما عين أيضا ديلوفريي مفوضا عاما مكان لاكوست، وقبل البدء في تنفيذ العمليات التي أعد لها شال كل الإمكانات ماديا ومعنويا وإعلاميا راح يختار لها أسماء ملفتة للانتباه منها (الشرارة، فلاماش، تريدانت، أرياج). دخلت حملة شال

الأوراس تحت شعار الشوكة الثلاثية (تريدانت) ثم عملية (نيبتون) التي ترمز لإله البحر تلك العمليات التي كان أسلوبها يخالف إستراتيجية الجنرالات الذين سبقوه من حيث التكتيك والقوة العددية المستنفرة التي زادت عن 400 ألف فرد، زيادة على 200 ألف من الإضافيين العرب (صبايحية وحركى). لقد تفاجأنا بتلك الإستراتيجية التي لم نتعود عليها، فتحتم علينا مواجهتها بوحدات محدودة العدد تحقيقا للفعالية، وتجنبا للخسائر في حالة التصادم المفروض علينا.

لقد ابتكر الجنرال شال خطة لإعادة السيطرة على المناطق المحرمة (مناطق الملاذ) كما كانوا يسمونها، التي كانت قد خرجت عن سيطرة قواتهم البرية منذ صيف 1955 كنتيجة حتمية للهجومات المكثفة والكمائن والمعارك، والتي أوكلوا أمر مراقبتها لسلاح الجو، فخطة الجنرال شال كانت تستهدف البقاء في المنطقة التي يدخلها لأطول مدة ممكنة، فكانت القوافل تقوم بتحركات بهلوانية، تخرج من هنا وتعود من هناك في شكل حلقات متسلسلة لتمنع الثوار من النشاط، وتحول دون قيامهم ببعض الضربات، ويمكننا تلخيص خطط حملة الجنرال شال والجنرال كروبان في نقطتين جامعتين:

أولا: وضع السكان تحت الرقابة المشددة، وفصلهم عن الثوار وقطع الإمدادات عنهم، ثم الوصول لكشف التنظيم السري لجبهة التحرير الوطني، وملاحقة العناصر السرية والخلايا النائمة بواسطة الفرق الإدارية المتخصصة (S.A.S) وأعوانهم من الجزائريين، والسعي لكسب فئات السكان من خلال الخدمات الطبية، والثقافية والرياضية (سينما، محاضرات، نواد رياضة، تأطير الشبان والشابات...إلخ).

ثانيا: تجنيد المزيد من الوحدات الإضافية من السكان الأصليين ودمجهم في الوحدات الكبرى التي أقحمت في عمليات التمشيط الواسعة التي كانت تدوم لعدة أشهر، بغية تشتيت قوات الثورة والاستيلاء على قواعدها الخلفية ومراكزها، وتدمير منابع المياه وأماكن الإيواء، كما كانوا يخفون وحدات في قمم الجبال لأطول مدة رصدا للتحركات.

كانت تلك بعض ملامح مخطط شال الذي أعده لتنفيذ عملية التطهير الشامل، مع تعزيز ذلك المخطط الماحق ببناء خط ثان مكهرب على الحدود الشرقية والغربية، ومع ذلك لم يتمكن شال من تحقيق أمنيته إلى أن عزل وعين مكانه الجنرال «كروبان» الذي أطلق على عمليته الجديدة في الأوراس اسم (أرياج/ اسم نهر فرنسي وعمالة فرنسية بناحية جبال البرانس على الحدود مع إسبانيا).

لقد تم تركيز الحملة على المنطقة المحرمة في عمق الأوراس وذلك خلال شهر جويلية 1960، واضطرت لتعزيز قدراتها القتالية بقوات أخرى خلال شهر سبتمبر 1960 لتغطي منطقة الأوراس كلها منها، (اللواء العاشر مظليون بقيادة الجنرال «سانت هيلي»، واللواء الخامس والعشرون مظليون بقيادة «أيتراند»، وثلاث فرق من الدبابات، وعدة فرق من الأسلحة الثقيلة، وفرق من الهندسة، وكل أنواع الطائرات).

وبذلك اختاروا قادة مشهورين لتأطير تلك العمليات الكبرى في الأوراس، منهم «أحمد رافع» الذي تمركز ببريكة، وتمركز «فور» بسطيف، والجنرال «قومبيز» بباتنة، والعقيد «ديكورنو» بخنشلة، والجنرال «دوكريف» بأريس، دون أن ننسى تلك الفرق الخاصة «كوماندو» التي أطلق عليها اسم فرق الخط الأول (Troupes de choc) التي كانت تختفي في أماكن معينة لعدة أيام.

حملة شال تلحق بنا ضربات جد موجعة

رغم تأقلمنا مع الحملة العسكرية الكبرى للجنرال شال والجنرال «كروبان» بعده فإنها قد ألحقت بنا ضربات جد موجعة:

الخسارة الأولى (القضاء على قيادة الناحية الرابعة بكيمل وأكثر من مئة شهيد)

تم ذلك بتاريخ 14 أكتوبر 1960 نتيجة لاستهانة قائد الناحية الرابعة بالحملة العسكرية للجنرال شال، وعدم تطبيقه تعليمات توزيع الكتيبة التي كانت معه، وبذلك فاجأته الحملة العسكرية الفرنسية بتنقلاتها الخاطفة في المكان الذي لجأ إليه معتقدا بأنه سيكون في مأمن وبعيدا عن المحور الذي كانت تغطيه الحملة،

وفجأة وجد نفسه مع طلوع الفجر في قلب الحصار ب»وادي فرغوس» الوجه الجنوبي لسلسلة «جبل أحمر خدو»، وسط أرض «أولاد عبد الرحمن كباش»، وجبل فرغوس، هذا هو المكان التاريخي الذي سبق للمقاوم الكبير «أحمد باي» أن لجأ إليه واتخذه عرينا له في مقاومته للفرنسيين، كما كان أيضا ملجأ لرجال الزاوية الرحمانية وشيخها الصادق بلحاج وأبنائه خلال ثورتهم المشهورة ضد التجنيد الإجباري، وها هو مرة أخرى يدخل التاريخ بمعركة 14 أكتوبر 1960 التي راح ضحيتها أكثر من مائة شهيد، وهي معركة موجعة وقاسية، تمكن العدو خلالها من تحقيق نجاحات ما كان له أن يحلم بتحقيقها لو طبقت التعليمات بجدية من طرف قيادة الناحية الذين استشهدوا بسبب التهاون بإستراتيجية الحملة الشرسة.

أسماء أعضاء قيادة الناحية المنكوبة هم:

1. الشهيد الملازم الثاني: «عبد الحميد شعبان» قائد الناحية.
2. الشهيد الملازم الأول: محمد تغليسيا (مدور) مسؤولا سياسيا، كان طالبا معنا بمعهد ابن باديس بقسنطينة.
3. الشهيد المساعد: الهادي هلايلي كاتب الناحية من تلاميذ معهد ابن باديس، وهو ثالث أبناء عمي المجاهد علي هلايلي الذين سقطوا شهداء في ميدان الشرف.
4. الشهيد الملازم الأول: «لخضر السطايفي» الذي أسر وذبحوه كالخروف وألقوا بجثته في الغابة بالقرب من جبل أيدال.

لم تكن معركة «**فرغوس**» هي وحدها الموجعة، بل تبعتها معارك أخرى، فبعد ثلاثة أيام من معركة «فرغوس» تمت معركة أخرى بجبل برقة بتاريخ 17 أكتوبر 1960 في المكان المسمى «**الكتان**» والتي استشهد فيها أكثر من 80 مجاهدا كانوا تحت إشراف مسؤول القسمة الثالثة «ابن السايح محمد»، ومسؤول الكتيبة «عثامنة بلقاسم» ونائبه «عمر بوزرقون» كما تم أسر عدد كبير من المجاهدين في تلك المعركة، وأعدم بوزرقون السعيدي ولكن روحه لم تغادر جسده حيث عثر

عليه وسط الشهداء المعدومين حيا فحمل للعلاج، أما قائد القسمة «ابن السايح محمد» فقد حملت جثته في الطائرة والقي بها (بوادي غاسكيل) على علو شاهق.

لم يتعود جيش التحرير الوطني على مثل تلك الخسائر في ناحية كيمل الحصينة بجبالها وطبيعتها الغابية، وبفطنة سكانها الذين اندمجوا جميعهم في الثورة، بعد هدم قراهم، وترحيلهم خارج محيطهم الجغرافي.

ونقول كلمة للتاريخ في هذا المقام بأن ناحية كيمل ما كان لها أن تتأثر بضربات حصار شال لو لم تقدم الولاية على تحويل أربع كتائب من قواتها إلى المنطقة الأولى التي لم يتعودوا على القتال في طبيعتها العارية، فهم متعودون على القتال في منطقتهم الغابية التي قهروا فيها العدو من دون خسائر منذ الفاتح من نوفمبر 1954.

ولذلك فإن تحويل الكتائب الأربع[1] لم يكن عملا إستراتيجيا وإنما كان بغرض إضعافهم وتشتيتهم بتهمة التشويش وعدم الانضباط، وقد نالوا الشهادة دون أن يلحقوا بالعدو خسائر كتلك التي كانوا يوجعونه بها في عمق الأوراس الإستراتيجي:

- **الكتيبة الأولى كان** يقودها مصطفى عاشوري (الحليب)، وهو من مواليد محيط «بادس وليانة» وهو رجل شجاع إلى درجة التهور، طاهر السريرة، سليم القلب، صادق الإيمان، صلب الشكيمة، قوي الشخصية والإرادة.
- **الكتيبة الثانية:** كان قائدها المكي بيوش وهو من عرش السراحنة، رجل شجاع، حكيم وداهية، ذكي، متبصر، ورزين، ورغم أميته إلا أن مداركه العقلية كانت سابقة لجيله.
- **الكتيبة الثالثة:** وقد كانت بقيادة أحمد شرارة وهو رجل وجيه في قومه السراحنة، عزيز النفس، تواق للمفاخر والمراتب العليا، طموح يعشق الشهرة، تغلب على طبعه البشاشة.

---

(1) عد لمحمد العربي مداسي في كتابه (مغربلو الرمال) منشورات وزارة المجاهدين ص 255 النص: (إبادة كتائب من ناحية كيمل على يد العدو نتيجة عقوبتهم من طرف قائد الولاية بالتحويل من ناحيتهم إلى المنطقة الأولى بتهمة الانتماء للمشوشين، فهم متعودون على القتال في المناطق الجبلية، وطبيعة المنطقة الأولى لا تقبل كثرة العدد، لقد استشهد جلهم).

- **الكتيبة الرابعة:** وقد كان يقودها الضابط لخضر وصيفي وهو قائد ينتمي لطلائع ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، هو شاب مقاتل بشوش يمتلك من الحيلة والذكاء ما يؤهله للقيادة رغم حرمانه من نعمة التعليم.

استدعائي لقيادة ناحية كيمل المنكوبة

مباشرة بعد وقوع كارثة معركة (**فرغوس**) خلال شهر أكتوبر 1960، قام قائد المنطقة الثانية والرائد علي سوايعي باستدعائي وتعييني قائدا للناحية الرابعة المنكوبة، بالتأكيد أن المهمة التي كلفت بها ليست سهلة في عز تكالب الحملة العسكرية للجنرال شال الذي تمكن من السيطرة الفعلية على أرض الناحية المنكوبة، وراح يروّج وسط المواطنين بأن الجهة التي انطلقت منها الثورة قد تم تنظيفها من الثوار بصفة نهائية، وقد اعتبروها عملية نموذجية ناجحة تعكس إستراتيجية خطة الجنرال شال في الأوراس.

كان عليّ في تلك الظروف القاسية أن أبحث عن العناصر التي تشرذمت، لأعيد هيكلتها رغم الأخطار المحدقة في كل مكان، وكان علي أن أضمد الجراح المادية والمعنوية، وأن أواجه الوضع بالسرعة المطلوبة، وأن أرد على دعاية العدو المسمومة بما يعيد الثقة في النفس للمجاهدين والسكان، وأن أسرّع استئناف العمليات القتالية بالسرعة المطلوبة.

وكان أول إجراء بادرت به هو إعادة المجاهدين المنتمين للشريط الصحراوي (الزاب الشرقي، ووادي ريغ، ووادي سوف)، إلى وسط السكان كعملية سياسية إعلامية وأمنية القصد منها:

1. حماية المجاهدين من خطر الحملة العسكرية المسيطرة على المناطق الجبلية.
2. إعطاء الدليل للسكان بأن شعلة الثورة لم تنطفئ في ناحية «كيمل» كما يروج العدو، وأن جيش التحرير الوطني لا يزال متحكما في زمام الأمور.
3. إعادة ترميم الخلايا والمجالس الشعبية وسط السكان الذين تأثروا بالحملة، وتعيين مناضلين آخرين لتعويض من فشل منهم أو سجن أو

استشهد.

4. التزود بضروريات الحياة من مال، وتموين، ولباس، ودواء وما إلى ذلك.

ورغم استعادتنا بعض الشيء لفعاليتنا فإن الجيش الفرنسي بإمكاناته الهائلة المسخرة قد استمر يفاجئنا بهجومات خاطفة خطيرة منها على سبيل المثال:

ذلك **الإنزال المفاجئ بالحوامات على القسمتين الثالثة والرابعة** في محيط «حاسي مسلم» المعززة بقوات أرضية حيث فقدنا شهداء أبطالا [1]، **وكذلك الهجوم على مجموعة «رمان»** الذي تسبب في جرح رئيس القسمة «عمار نويوة» ثم محاصرة **القسمة الثانية ب«عين الخادم**» حيث دامت المعركة يوما كاملا استغل الجيش الفرنسي سلاح الغاز لتخدير أعصاب المجاهدين المحاصرين فشلّ فعاليتهم فاستشهد واحد منهم وأسر الباقون مخدرين بالغاز، ومن بين الأسرى كان مسؤول القسمة الملازم الأول «عبد القادر مقدمي» وهو رجل عصامي وكذلك المسؤول العسكري للقسمة محمد بن عمر بيوش من رجال الساعة الأولى للفاتح من نوفمبر 1954، والكاتب العام للقسمة عبد المجيد هلايلي شقيقي الأصغر، لقد نقلهم الجيش الفرنسي إلى مركز زريبة الوادي حيث أخضعهم للتعذيب بغرض انتزاع المعلومات.

خسارة أخرى تمثلت في استشهاد الرائد علي سوايعي

خلال شهر أكتوبر 1960 تمكن الجيش الفرنسي من حصار مقر قيادة الولاية الأولى في عمق غابة بني ملول وسط المنطقة المحرمة، استشهد مسير الولاية الرائد علي سوايعي وجرح الرائد الطاهر الزبيري لكنه تمكن من التسلل خارج الحصار بصحبة ممرض يدعى قويدر، أما عضو قيادة الولاية الثالث الرائد مصطفى مراردة فقد تمكن مبكرا من الإفلات من تلك المعركة بجهود مجموعة البراجة أصحاب الأرض بقيادة إبراهيم غقالي، كانت نتائج المعركة مؤلمة لجيش التحرير الوطني وكادت تنسينا مأساة خسارتنا لقيادة الناحية الرابعة بمعركة فرغوس

(1) في هذا المكان سلم عاجل عجول القيادة العامة لمصطفى بن بولعيد بعد فراره من السجن، وهو نفس المكان الذي وقعت فيه معركة القسمة الثالثة 1960 واستشهد فيها الكثير من المجاهدين.

وسط سلسلة جبل أحمر خدو.

خسارة استشهاد البطل عبد المجيد عبد الصمد قائد المنطقة الثانية

كانت بالفعل خسارة موجعة أخرى، لم يكن من السهل علينا فقدان وتعويض عبد المجيد عبد الصمد الذي كان نسخة من البطل المغوار **عباس لغرور** الذي أعدمته القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام كما ذكرنا.

لقد كان عبد المجيد عبد الصمد بصدد التخطيط لمفاجأة العدو بعملية فدائية جريئة، كان يقول لمرؤوسيه استعدوا لعملية عسكرية كبرى ضد العدو سيشاهد سكان مدينة قسنطينة شعاع لهيبها في الأوراس الأشم، وبما أن عبد المجيد عبد الصمد كان لا يحتاط لنفسه خلال الاشتباكات والمعارك، وكان يداوم على التنقل خلال المعارك لا يستقر في خندقه، يحرص على مراقبة مرؤوسيه المجاهدين في خنادقهم ليتأكد بنفسه عن وضع كل واحد منهم، وقلما يحمل عبد المجيد عبد الصمد السلاح في المعركة، لإدراكه بأن فعالية القائد تكمن في فعالية مرؤوسيه.

بكل أسف أسقطت الطائرة على رأسه قنبلة وهو واقف بجانب جذع شجرة يتابع تحركات العدو لعله يكتشف ثغرة تمكنه من مباغتته، لقد تفحمت جثته رحمه الله برحمته، وقدس روح الأم التي أنجبته.

ضربة مؤلمة أخرى: هي إصابة قائد المنطقة الثانية **محمد الصالح يحياوي** الذي تعرض للمرة الثانية لجروح بليغة، الإصابة الأولى كانت في المنطقة السادسة، والإصابة الثانية كانت بـ«الوادي الأحمر» بالمنطقة الثانية، حيث تحطمت ساقه، وأقعدته نهائيا عن قيادة المنطقة الثانية التي توليت شخصيا قيادتها نيابة عنه بحكم مهمتي كنائب سياسي في مجلس المنطقة، ثم عينت لاحقا قائدا عاما لها بعد ترقيته كعضو لمجلس الولاية.

تربطني بمحمد الصالح يحياوي علاقة مميزة تعود إلى فترة التعليم بمعهد ابن باديس بقسنطينة، ثم خلال ثورة التحرير بعد أن أصبح قائدي المباشر، وقد

ترسخت أكثر لما عوضته في قيادة المنطقة الثانية بعد ترقيته إلى مجلس الولاية الأولى.

4) الطاهر الزبيري يعين من طرف اللجنة الثلاثية للحرب كقائد عام للولاية

•نبذة مختصرة عن حياته

ولد الطاهر الزبيري يوم 4 أفريل 1929 بدوار (أم العظايم) بولاية سوق أهراس، بدأ نشاطه الحزبي سنة 1951 في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بالثورة وأسر خلال شهر ديسمبر 1954، حكم عليه بالإعدام، ثم تمكن من الفرار من سجن الكدية يوم 10 نوفمبر 1956 مع مصطفى بن بولعيد، عين قائدا لفيلق بالقاعدة الشرقية، ثم عين عضوا في مجلس الولاية الأولى بعد مؤتمر طرابلس، وخلال شهر أكتوبر 1960 عين كقائد عام للولاية الأولى باقتراح من عضو اللجنة الثلاثية الوزير كريم بلقاسم واستمر كذلك حتى توقيف القتال ثم عين قائدا لأركان الجيش الوطني الشعبي، وخلال شهر جوان 1965 شارك في التصحيح الثوري، ويوم 14 ديسمبر 1967 قام بانقلاب فاشل ضد الرئيس هواري بومدين.

باشر العقيد الطاهر الزبيري القيادة الفعلية للولاية الأولى في الداخل، وكنت قد بينت بأن دخول الرائد علي سوايعي والرائد الطاهر الزبيري إلى داخل الأوراس كان بشرى لمجاهدي الولاية، لكن بعد تولى الرائد علي سوايعي القيادة بالنيابة عمليا بدت بعض الحساسيات تظهر بينه وبين الطاهر الزبيري الذي لم يكن يرتاح لأسلوب تسيير علي سوايعي لعدة اعتبارات، وقد عبر العقيد الطاهر الزبيري عن ذلك في مذكراته ص: 247 حرفيا بما يلي: «أرسلت برقية إلى كل من قيادة الأركان العامة، واللجنة الوزارية للحرب المتمثلة في الباءات الثلاثة كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف طالبتهم فيها بضرورة دخول العقيد الحاج لخضر عبيد حالا أو تعيين قائد للولاية خلفا له، ولم يطل رد قيادة الثورة على طلبي حيث عينوني على رأس الولاية كقائد عام».

وحول هذا الموضوع يقول الرائد مراردة في مذكراته ص162 ما يلي: «أرسلت

الحكومة المؤقتة كلا من علي سوايعي والطاهر الزبيري وعمار راجعي لإحكام السيطرة على الولاية في الداخل بعد القضاء على إطاراتها في الخارج».

لقد فوجئ الرائد علي سوايعي بتعيين الطاهر الزبيري قائدا عاما بدله، وذلك نتيجة لبرقية الطاهر الزبيري التي أرسلها للجنة الحرب بتونس، حيث عجل كريم بلقاسم بتعيين صديقه الطاهر الزبيري كقائد عام برتبة عقيد على حساب علي سوايعي، ومصطفى مراردة.

لقد سلم السعيد بن عبد الله رحال المسؤول على جهاز الإرسال برقية تعيين الطاهر الزبيري إلى الرائد علي سوايعي، وبالتأكيد أنه صدم بذلك التعيين، ولعله يكون قد فكر في رفضه من أصله لتأكده من تعلق مجاهدي الولاية بشخصه نتيجة مبايعته بالإجماع، غير أن إرادة الله قد جنبته وجنبت الولاية الأولى مرة أخرى محنة الخلاف، لما اختاره الله لجواره شهيدا معطرا بدمائه التي أريقت من أجل الوطن، فكان حظ الطاهر الزبيري شبيها بحظ عبان رمضان حين خدمه الفرنسيون دون أن يشعروا بخطفهم لطائرة أحمد بن بلة ورفاقه في 1956/10/22 والزج بهم في السجن.

أطباء مجاهدون على أرض المعركة

فإذا كان المجاهد العادي في حياته اليومية يعاني مشاق التعب، وقلة النوم، ومفاجآت العدو، وحمم المدافع والقنابل، فإن المجاهد الطبيب، يعاني إلى جانب ذلك مشاق أخرى متعلقة بمهمته الإنسانية التي لا مجال للتفريط فيها، فدور الطبيب أساسي في رفع معنويات المقاتلين الذين كانوا يدركون بأن هناك من يتولى معالجة جراحهم، فيقدمون على القتال بشجاعة وثقة، كان الأطباء في مستشفى الولاية يرعون أكثر من 70 جريحا بإمكانات جد محدودة، لكن وجودهم في حد ذاته يرفع المعنويات ويبعث الطمأنينة والارتياح في النفوس، كما كان للأطباء مهمة أخرى مع المدنيين الذين فروا من المحتشدات بنسائهم وأطفالهم ولجأوا للمنطقة المحرمة، حيث كان الدكتور محمود عثامنة يتعهدهم بالعلاج الضروري باستمرار، وكان يعرفهم فردا فردا، ويعرف أمراضهم بالتدقيق.

فما أعظمها وما أنبلها من مهمة إنسانية، وما أروعها من تضحيات جليلة قدمت للمجاهدين، ولأفراد الشعب اللاجئ من طرف الدكتور عثامنة محمود، والصيدلي محفوظ اسماعيلي، والدكتور عبد السلام بن باديس، والممرضين الذين اختاروا طواعية مهنة التطبيب والتمريض على مهمة حمل السلاح، وإليكم نبذة عن حياتهم.

الصيدلي محفوظ اسماعيلي

وهو من مواليد الجزائر العاصمة وقد كان مسئولا في حزب الشعب، يحمل شهادة صيدلي. ألقي القبض عليه أثناء الحملة الواسعة التي شملت أعضاء الحزب سنة 1954 على خلفية مغلوطة مفادها أن المنتسبين لحركة انتصار الحريات الديمقراطية هم من قاموا بتفجير الثورة. سجن محفوظ بسركاجي لمدة أربعة أشهر، وبعد الإفراج عنه، ربط اتصالا مع مسؤولي الأوراس، وانتهى به الأمر إلى عاجل عجول، الذي كلفه بإنشاء مستشفى، ومنذ ذلك الوقت تولى محفوظ إسماعيلي مسؤولية المستشفى، علاجا، وتنظيما، وتكوينا، فتعلم على يديه عدد كبير من المرضين، الذين تم توزيعهم على الأقسام، والنواحي، والمناطق والكتائب. وبعد الاستقلال كافأه الأوراسيون بمنحه صفة تمثيلهم في أول برلمان تأسيسي، ترأسه فرحات عباس، ثم جددوا له الثقة في البرلمان الثاني. ولمحفوظ إسماعيلي أبناء منهم الطبيبة حفيظة، البنت الكبرى، التي لجأت مع والدتها إلى الأوراس، لتعيشا بين سكانه الذين آووهما إلى غاية الاستقلال حيث عادت مع أبيها وأمها إلى العاصمة فواصلت تعليمها، كما رزق محفوظ إسماعيلي بأول ولد وسماه مصطفى تبركا بمصطفى بن بولعيد.

الدكتور محمود عثامنة

وهو من مواليد مدينة باتنة، التحق بالولاية الأولى خلال سنة 1957 قادما إليها من تونس، واصل تعليمه في اختصاص الطب، وخلال السنة الخامسة التحق بالثورة لأداء واجبه الجهادي بتوليه مسؤولية الطب على مستوى الولاية الأولى. يعرف الدكتور محمود عثامنة بتواضعه، وبساطته، وطرائفه ونكته

المازحة، دخل محمود عثامنة تونس مرتين آخرها سنة 1959، على إثر خلاف بينه وبين مسير الولاية مصطفى مراردة.

الدكتورعبد السلام بن باديس

الدكتور عبد السلام بن باديس من أقارب العلامة عبد الحميد بن باديس، وهو طبيب عيون ممتاز، اختار حياة الجهاد على حياة الرفاهية، التحق بالولاية الأولى وأدى أدوارا مهمة فيها كطبيب وكمرب بجانب محمود عثامنة، كان بشوشا وعطوفا وملما بالسياسة، فلو مكنته الظروف من الالتحاق بالحكومة المؤقتة لبرز كإطار متضلع في مؤسساتها، كان رحمه الله مصمما على دخول تونس رغم محاولة زملائه التأثير عليه بالبقاء داخل الولاية معهم، لكن القدر كان له بالمرصاد حيث استشهد رحمه الله في خط شال المكهرب سنة 1960.

الهيكلة الأخيرة للولاية الأولى ومناطقها قبل توقيف القتال

أعضاء مجلس الولاية

1. الصاغ الثاني (العقيد) الطاهر الزبيري: قائد الولاية.
2. الصاغ الأول (الرائد) محمد الصالح يحياوي: سياسي.
3. الصاغ الأول (الرائد) عمار ملاح: الاتصال والأخبار.
4. الصاغ الأول (الرائد) محفوظ إسماعيلي: الصحة.

أما كتابة الولاية فتتكون من:

- حسين سلمان مسؤولا عاما.
- حسين وقواق مساعدا له.
- الضابط خطاف لحبيب مكلفا بالشؤون العامة.
- جهاز اللاسلكي: رحال منصور بن عبد الله ومساعده «بومدين» كلاهما من مدينة ندرومة (ولاية تلمسان) أرسلهما عبد الحفيظ بوصوف من مدينة وجدة بالمغرب للولاية الأولى.
- مسؤول المالية: لخضر القنطري الذي طلب الإعفاء من مهمته وسلم العهدة للضابط الأول لحبيب خطاف وبعدها التحق بالمنطقة السادسة

كإطار واستشهد هناك رحمه الله.

- القاضي: محمد الصالح شيخي، إن مهمة القاضي لم تكن موجودة في الهيكلة النظامية على مستوى القيادات.

قيادة المنطقة الأولى

1. الضابط الثاني (النقيب): محمد الشريف عايسي قائدا عاما.
2. الضابط الأول (الملازم الأول): مسعود عبيد.
3. الضابط الأول (الملازم الأول): عيسى بخوش.
4. الضابط الأول (الملازم الأول): الجمعي بوقادي.
5. الضابط الثاني (النقيب): محمد الصالح بلعباس ملحق بالولاية.

قيادة المنطقة السادسة

1. الضابط الثاني (النقيب): محمد الهادي رزايمية قائدا عاما.
2. الضابط الأول (الملازم الأول): علي بن يونس.
3. الضابط الأول (الملازم الأول): أحمد الزمولي.

قيادة المنطقة الرابعة

1. الضابط الثاني (النقيب): محمد حابة قائدا عاما مكان محمد حجار.
2. الضابط الأول (الملازم الأول): رابح جميل.
3. الضابط الأول (الملازم الأول): بوقادي.

ملاحظات:

- لقد أصبحت المنطقة الثالثة بعد مؤتمر الصومام هي (الولاية السادسة).
- أما المنطقة الخامسة فكانت تعين من طرف قيادة الولاية لما كانت مستقرة في داخل التراب التونسي، ولما عادت قيادة الولاية لعمقها الطبيعي في الداخل اختفت المنطقة الخامسة من الهيكلة العامة للولاية.
- لقد أفادني الضابط مصطفى هشماوي بمعلومة تخص أعضاء قيادة المنطقة الرابعة، ولما سألت الرائد «عمار ملاح» بصفته عضوا في مجلس الولاية الأولى لم يؤكد لي تلك المعلومة ولذلك أهملتها.

قيادة المنطقة الثانية

1. الضابط الثاني (النقيب): محمد الصغير هلايلي قائدا عاما.
2. الضابط الأول (الملازم الأول): إسماعيل شعبان المسؤول السياسي.
3. الضابط الأول (الملازم الأول): الصادق عبد الصمد المسؤول العسكري.
4. الضابط الأول (الملازم الأول): بلقاسم بوزيدي مسؤول عن الاتصال والأخبار.
5. إسماعيل رابحي: قاضي المنطقة، وتيمقلين مصطفى: قاضي الناحية.

الكاتب العام للمنطقة: المساعد محمد زايدة، وبعد توقيف القتال طلب الالتحاق بالجزائر العاصمة، فبحثنا عن شاب مزدوج اللغة من بين الشبان الملتحقين حديثا بالثورة حتى لا نمس بالتنظيم الهيكلي للوحدات والقسمات والكتائب، فوقع الاختيار على عبد الرحمن بلعياط لشغل ذلك المنصب برتبة مساعد، وبحكم العلاقة المميزة التي تعمقت بيني وبينه مكنته من الترشح للمجلس الوطني الشعبي لعهدة 1977 بحكم عضويتي في مكتب التنسيق الولائي بسطيف كقائد للقطاع العسكري، وبذلك فتحت له أبواب التدرج في المهام السياسية.

وهناك شبان آخرون كانوا قدوة ومثالا عملوا معنا في الكتابة العامة للمنطقة الثانية وأدوا بكل صدق وأمانة وإخلاص وتفان المهام الموكلة إليهم، وبعد توقيف القتال تدرجوا في سلم المسؤوليات داخل الجيش الوطني الشعبي وحصلوا على رتب سامية، والبعض الآخر التحق بالوظيف العمومي فجزاهم الله عنا وعن الجزائر كل خير.

تلخيص مراحل ما قبل مؤتمر طر ابلس 1962

عرفنا كيف أصبح مؤتمر الصومام مرجعية للتنافس على السلطة في ثورة مقدسة كانت الشهادة في ميدان الشرف خلالها أقرب للمجاهد من حبل الوريد. صراع مبكر على السلطة عانينا من آثاره المدمرة، واستمر معنا حتى اليوم بأشكال مختلفة، وهو صراع محموم أثر على المصالح الأساسية للثورة، وقد أدى لاحقا إلى تجميد وحدات مقاتلة على الحدود لفترة معينة، كما عطل إيصال إمكانات المعركة للمقاتلين في الداخل داخل الولايات، وأعطى للجيش الفرنسي فرصة بناء

خطي الموت اللذين فصلا الحكومة المؤقتة عن الولايات في الداخل شرقا وغربا.

من حسن الحظ أن بعض العقداء قد دقوا ناقوس الخطر، ودفعوا لعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية خلال شهري ديسمبر 1959 وجانفي 1960، وتوصل المجلس المنعقد إلى تعيين قيادة جديدة لجيش التحرير الوطني هي قيادة الأركان العامة وبذلك تمكنت الثورة من تجاوز الآثار السلبية التي سادت خلال المراحل الثلاث:

- مرحلة السياسيين بزعامة عبان رمضان الذين خطفوا قيادة الثورة من مفجريها التاريخيين لفترة معينة.
- مرحلة الباءات الثلاثة: كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، الذين حاولوا دعم مؤسسات الثورة، غير أن غياب لغة الحوار التي ورثوها عن مؤتمر الصومام والتي ترتبت عنها نقائص أثرت على فعاليتهم، فوجهت لهم انتقادات لاذعة من طرف العقداء السبعة زعزعت مراكزهم.
- أما المرحلة الثالثة بقيادة أعضاء قيادة الأركان العامة وبالأحرى مرحلة الرجل الإستراتيجي هواري بومدين الذي عرف كيف يستغل أخطاء الجميع خلال المرحلتين السابقتين، مستفيدا من تلك التصفيات الجسدية غير المبررة التي شملت بالخصوص القادة التاريخيين النوفمبريين، وبالهدوء والصبر تمكن هواري بومدين من إحكام قبضته الحديدية على جيش التحرير الوطني، فأجبر الجميع على قبول الأمر الواقع برؤوس منحنية.

كان سر نجاح هواري بومدين يكمن في قدرته على تفهم نفسيات أفراد جيش التحرير الوطني خاصة فئة الثوار منهم الذين كسب ثقتهم، فخاض بهم معارك فاصلة مكنته من زحزحة الخصوم السياسيين الأقوياء ومنهم (صقور الحكومة المؤقتة) حين دخل الجزائر العاصمة مع حلفائه منتصرين، وأخيرا صد بهم هجوم المملكة المغربية سنة 1963 كقادة للوحدات المقاتلة.

مؤتمر طرابلس ينثر حبات عقد القيادة

كما هو معروف انعقدت جلسات مؤتمر طرابلس بتاريخ 25 ماي 1962، واستمرت إلى غاية 7 جوان 1962 بغرض الاتفاق على ميثاق وطني يضبط القواعد التي ستبنى عليها قواعد الدولة الجديدة ومؤسساتها بعد توقيف القتال، وتعيين قيادة سياسية انتقالية ريثما تتكون الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي.

وبكل أسف ظهرت خلافات مدمرة بين أعضاء القيادة المركزية للثورة، لم تكن الخلافات على البرامج والأفكار والنصوص السياسية والتنظيمية العقائدية، بقدر ما كانت على أسماء أعضاء المكتب السياسي.

ولقد تجسد على أرض الواقع خلاف عنيف بين رئيس الحكومة المؤقتة ابن يوسف ين خدة وكريم بلقاسم ووزراء الحكومة المؤقتة باستثناء محمدي السعيد والذين انضم إليهم محمد بوضياف، وآيت أحمد حسين، ومسؤولو فيدرالية فرنسا من جهة، ومن جهة أخرى قادة هيئة الأركان العامة، وأحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط وفرحات عباس.

قاطع ابن يوسف بن خدة الأشغال ودخل إلى تونس وقرر عزل أعضاء قيادة هيئة الأركان العامة هواري بومدين وقايد أحمد وعلي منجلي.

إنها خلافات طبيعية ورثناها عن مؤتمر الصومام الذي سن بدعة الخروج عن العمل الجماعي ومبدإ القيادة الجماعية الذي قامت عليه الثورة، إنه مؤتمر ناقص الشرعية تعمد التهميش والإقصاء، وترسيخ روح الزعامة الفردية المدمرة التي أكلت أصحابها، وأولهم مهندس ذلك المؤتمر المناضل عبان رمضان نفسه الذي سن بكل إصرار وتحد بدعة سرقة الثورة من مفجريها الأساسيين، وفرض الأمر الواقع عليهم بحدة السيف حين تمت التضحية برموز ثوريين خالدين ذنبهم الوحيد الوفاء لعقيدة الحوار في قيادة جماعية.

ففتنة التنافس على القيادة التي ورثناها من المراحل السابقة فجرت مؤتمر طرابلس، وعاد كل طرف إلى حيث يجد الأمان ليستنفر حلفاءه، فرئيس الحكومة

ابن يوسف بن خدة الغاضب عاد لمقر الحكومة داخل تونس، وآيت أحمد حسين سافر إلى سويسرا، وأحمد بن بلة ومحمد خيضر توجها إلى ليبيا ثم إلى القاهرة، أما الحليفان الجديدان كريم بلقاسم ومحمد بوضياف فقد عادا للحدود التونسية، أما هواري بومدين الذي أصبح يملك خيوط اللعبة في المرحلة الجديدة، فقد التحق بقيادته على الحدود الشرقية رغم المحاولة الفاشلة للحكومة المؤقتة بالقبض عليه وعلى نائبيه، وذلك كالعادة بجهود الحكومة التونسية.

عاد قادة الولايات كل لولايته، **وبذلك انتثرت حبات عقد قيادة الثورة** بسبب التنافس على الزعامة الموروث عن مؤتمر الصومام، فكان ذلك بمثابة امتحان حقيقي قد يهدد مستقبل الدولة الجزائرية الفتية.

بالنسبة للعقيد الطاهر الزبيري فقد عاد هو الآخر لمقر الولاية المتواجد بوسط الأوراس، بعد محاولة فاشلة من طرفه لإدراج اسم حليفه المفضل كريم بلقاسم في قائمة أعضاء المكتب السياسي الجديد.

حاول أن يرد الجميل لكريم بلقاسم الذي مكنه من تقلد مراتب ما كان له أن يحلم بها لولا مساعدته، ولما فشل في تحقيق ذلك المسعى الأخلاقي، وأدرك بأن موازين القوى قد تغيرت لغير صالح أعضاء الحكومة المؤقتة، قرر التموقع مع أقوياء المرحلة الجديدة العقيد هواري بومدين وأحمد بن بلة الذي خرج من السجن بسمعة براقة فلا مجال للمغامرة بمصلحته الشخصية، وبمصلحة الولاية التي تكسرت عليها أكثر العصي صلابة.

أدرك الطاهر الزبيري بأن حليف البارحة الرجل القوي كريم بلقاسم الذي كان قد سيطر على الأحداث منذ سنة 1957 حتى سنة 1959 قد بدأت الأيام تجافيه لصالح هواري بومدين، وحليف المصلحة أحمد بن بلة الذي كان عبان رمضان قد أقفل في وجهه كل الأبواب بقرارات مؤتمر الصومام.

ولا بأس من التذكير للتاريخ بأن العقيد الطاهر الزبيري قبل استفحال الخلافات المأساوية التي فجرت مؤتمر طرابلس كان قد اقترح علينا في اجتماع

عام لقادة المناطق والنواحي للولاية الأولى البقاء على الحياد إلى حين.

لكن الحسابات الدقيقة لهواري بومدين لم تترك للعقيد الطاهر الزبيري المناورة خاصة لما أدرك بأن العقيد هواري بومدين نفسه أصبح يتطلع لاحتواء قادة الولايات كعسكريين، وقد تمت له تلك الرغبة ولم تشذ عن ذلك إلا الولايتان الثالثة التي ناصرت كريم بلقاسم، والثانية التي ناصر جزء منها عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، وقد تطوع الطاهر الزبيري بتوجيه قوة من الولاية الأولى لإخضاع الولايتين المذكورتين.

وبعد مدة قام هواري بومدين بزيارة لمقر الولاية الأولى بغرض تهيئة طريق دخول جيش الحدود الشرقية، حيث عقد عدة اجتماعات مع قائد الولاية الطاهر الزبيري ثم توجه لزيارة عضو قيادة الولاية الجريح محمد الصالح يحياوي الذي كان متخفيا في مزرعة بوزيان بوزيان قرب مدينة خنشلة، وهناك التقيت لأول مرة مع العقيد هواري بومدين الذي كان حينها مسترسلا في شرح تفاصيل الخلافات بين قادة الثورة وأبعادها وخلفياتها وأخطارها خاصة على وحدة الجيش، ولخلوّ ذهني من تلك الخلافات لكوني قد قضيت كل سنوات الثورة داخل الأوراس، فقد تفاجأت بتفاصيلها المروعة.

وبعد مدة انتقل العقيد الطاهر الزبيري إلى مدينة تلمسان بصحبة العقيدين هواري بومدين، ومحمد شعباني وذلك لحضور اجتماع تكوين المكتب السياسي الجديد مع أحمد بن بلة والأطراف الأخرى أي مجموعة تلمسان التي استرجعت السلطة من جماعة مؤتمر الصومام، وأعادت الأمور لمربعها الأول، وبذلك يعيد التاريخ نفسه.

دورة الزمن تطوي فترتي عبان رمضان والباءات الثلاثة

وبذلك طوى الزمان فترة حكم عبان رمضان مهندس مؤتمر الصومام، وأيضا فترة مرحلة الباءات الثلاثة كريم بلقاسم، ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، ودخلنا مرحلة جديدة سيطر عليها هواري بومدين المتحالف مع أحمد بن بلة الذي فتح له هواري بومدين باب السلطة من جديد ومن مدينة تلمسان

على الحدود الغربية.

لقد دخل أحمد بن بلة مدينة تلمسان كالفاتح المنتصر بفضل تحالفه مع هواري بومدين، كانت إقامة المجموعة المتحالفة في «فيلاريفو» في أعالي تلمسان الجميلة ومنها وجهت الدعوة للعناصر المساندة لحضور اجتماع تكوين المكتب السياسي الجديد، وكان من بين المجموعة الرئيس السابق للحكومة المؤقتة فرحات عباس وأحمد فرانسيس ورابح بيطاط ومحمد خيضر، والعقداء قادة الولايات الأولى الطاهر الزبيري، والخامسة بوحجر حدو (السي عثمان)، والسادسة محمد شعباني، والرواد الثلاثة علي منجلي، وقايد أحمد، والعربي بن رجم من الولاية الثانية، بينما رفض حضور الاجتماع كل من كريم بلقاسم ومحمد بوضياف واحتميا بالعقيد محند ولحاج قائد الولاية الثالثة.

قرار دخول العاصمة بقوة السلاح

عاد العقيد الطاهر الزبيري للولاية بعد حضور اجتماع مجموعة تلمسان وهو مصمم على تنفيذ القرارات التي اتخذت في اجتماع تلمسان، منها الدخول إلى العاصمة عنوة وبقوة السلاح، وكان أول عمل قام به العقيد الطاهر الزبيري هو تزويد الرائد رابح بلوصيف المتواجد في قسنطينة بمقاتلين من الولاية الأولى لاقتحام مدينة قسنطينة عنوة وإخضاع العقيد صالح بوبنيدر المدعو (صوت العرب) ولخضر بن طوبال، وفعلا تمكن رابح بلوصيف من تحقيق غرضه، ثم أصدر لنا العقيد الطاهر الزبيري تعليمات بتشكيل وحدات خاصة للمشاركة في فتح الطريق نحو العاصمة، وبصفتي قائدا للمنطقة الثانية فقد قمت باستدعاء بعض الوحدات للتجمع في قرية الشمرة شرق مدينة باتنة، حيث جهزنا كتائب أسندت قيادتها لبعض القادة البارزين مثل محمد الصالح بلعباس والطاهر معاليم، على أن تكون كلها تحت قيادة العقيد الطاهر الزبيري نفسه. تقدمت تلك القوات على محور الطريق الجنوبي مسيلة (عين لحجل) (سيدي عيسى) (بير قبالو) فواجهت قتالا عنيفا، سقط فيه الكثير من الضحايا منهم النقيب محمد الصالح بلعباس، فكانت تلك الخسائر البشرية الباهظة ثمنا للصراع على

السلطة الذي ظهر مع مؤتمر الصومام.

بالتأكيد كان للطاهر الزبيري دور في إيصال أحمد بن بلة إلى منصب رئيس الحكومة، ثم إلى منصب رئيس الجمهورية، ولكن مقتضيات السياسة وتقلبات الأحوال دفعته مرة أخرى إلى اقتحام مقر الرئاسة على الرئيس أحمد بن بلة ليقوده بنفسه للإقامة الجبرية تنفيذا لقرارات مجموعة الحركة التصحيحية 19 جوان 1965، وعملا بمبدإ (في السياسة لا صديق دائم ولا عدو دائم)، اضطر العقيد الطاهر الزبيري مرة ثالثة لإعلان الانقلاب العسكري على الحليف الأخير الرئيس هواري بومدين الرقم الصعب في المعادلات كلها، وهو انقلاب لم تتوفر له شروط النجاح باعتراف منفذه الرائد عمار ملاح الذي يؤكد بكل وضوح بأن العقيد الطاهر الزبيري قد فاجأهم بأمر التحرك دون توفير الشروط الضرورية للنجاح، ورغم ذلك اضطر لتطبيق أمر التحرك في تلك الليلة حتى لا يتهم بالجبن أو الخيانة، وبعد فشل المخطط ألزم عمار ملاح نفسه بضرورة رصد رئيس الجمهورية مع رفاقه قرب قصر الحكومة فأصابوه برصاصات غير قاتلة، فدفعوا ثمن تلك العملية الفاشلة بالسجن لمدة 15 سنة نافذة تحت الأرض، ويبقى الفضل كل الفضل لهواري بومدين الذي لم يعدمهم متميزا في ذلك عن الرئيس أحمد بن بلة الذي نفذ حكم الإعدام في العقيد محمد شعباني، ومتميزا أيضا عن كريم بلقاسم الذي نفذ أحكام الإعدام في مجموعة محمد لعموري المتهمين بتدبير الانقلاب ضد الحكومة المؤقتة، وقبل ذلك تنفيذ حكم الإعدام في القيادات التاريخية للولاية الأولى وعلى رأسهم عباس لغرور ورفاقه رموز الأوراس.

وهكذا مر من أمامنا وعلى حسابنا وحساب المجتمع المتعطش للحرية شريط الطموح الأعمى، والصراع الجنوني على السلطة الذي عشش في عقول مسؤولينا السياسيين والعسكريين في فترات متلاحقة، سامحهم الله.

منظمة -O.A.S- وجبهة -F.A.A.D- يحاولان استغلال رجال الحركى في الأوراس

من جديد تضامنت منظمة الجيش السري (O.A.S) مع الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي المصالية (F.A.A.D)) من أجل مواصلة الحرب في الجزائر متحديتين في

ذلك قرار رئيس الجمهورية الفرنسية الذي أعلن توقيف القتال وفقا لاتفاقيات إيفيان، وقد حاولت المنظمة السرية التغرير برجال الحركى الذين لم يسحب منهم الجيش الفرنسي السلاح بقصد إشاعة الفوضى في الجزائر وبالخصوص في الشرق الجزائري والأوراس، فلقد بقي نجاح الثورة الجزائرية غصة في حلق غلاة الاستيطان والحركى والعملاء، والجنرالات والتنظيمات الإرهابية. لم توفق الحكومات الفرنسية في إخماد شعلة الثورة التحريرية في الجزائر رغم تجنيد كل إمكانات المجتمع الفرنسي، والمساعدات السخية للحلف الأطلسي بما في ذلك سلاح الحوامات الذي مكن الجيش الفرنسي من تكثيف عملياته المباغتة لوحدات جيش التحرير الوطني في الداخل، فأغمضت الحكومات الفرنسية عيونها عن جرائم التنظيمات والحركات الإرهابية، كمنظمة الجيش السري (O.A.S) وجهاز اليد الحمراء، وتلامذة مجرمي حرب الإبادة من أمثال (بيجو) وعمالقة الصناعة الجدد من أمثال (راقي) الرأسمالي، ومجموعة الجزائر فرنسية، فكلهم راحوا يتحدون «رئيس الجمهورية» برفض توقيف القتال مصرين على مواصلته في الجبال.

وهكذا حاولت منظمة الجيش السري (O.A.S) استغلال «الحركى» وبعض القادة المنتمين (للجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي F.A.A.D) الذين فصلهم مصالي الحاج من مكتبه السياسي في الحركة الوطنية بتاريخ 30 جوان 1961 ومنهم «بلهادي لمين»، و«خليفة بن عمار»، و«بلفوان»، و«سعيد عبد الرحمن» الأمين العام للاتحاد النقابي للعمال.

ونذكر بأن «ميشال دوبري»' هو نفسه من شارك في تكوين جبهة (الفاد) عن طريق المخابرات الفرنسية التي قامت خلال شهر نوفمبر 1961 بتعيين أحد أفرادها وهو المساعد الأول لافونصو ليؤطر تنظيم F.A.A.D))، ويوفر له كل الشروط من مال، وسلاح، وتنظيمات هيكلية، وتجنيد، وتوجيه، وتخطيط، وعندما اقتنع «الرئيس دوغول» بحتمية تمكين الجزائر من استقلالها أمر بحل ذلك التنظيم، ولكن عناصره تمردوا على سلطته، وتحالفوا مع المنظمة السرية (O.A.S) وبعض الجنرالات المتمردين بقصد مواصلة القتال في الجبال بواسطة

الحركى، وخاصة في محيط الأوراس وبعض الجهات الشرقية.

لقد تسرب خبر هذه المغامرة الخطيرة إلى قيادة الولاية الأولى، حيث وجه لي شخصيا قائد الولاية العقيد الطاهر الزبيري تعليمات عاجلة بصفتي قائدا للمنطقة الثانية، يأمرني فيها بسرعة التحرك لإفشال المغامرة، فسارعت إلى ربط الاتصال بالمسؤولين الفاعلين (للحركى) في محيط مدينة أريس، وفم الطوب، قصد نزع فتيل المغامرة بما تقتضيه الظروف.

كلفت بعض الضباط المنتمين لمدينة أريس بالاتصال ببعض قادة الحركى (القومية) الأساسيين مثل «القائد السبتي» و«الصالح بن عمار فروجي» هذا الأخير تجاوب معنا وساعدنا على إجهاض المؤامرة، فلقد أقنعنا «الصالح بن عمار» بخطورة المؤامرة عليهم وعلى المنطقة ككل، فما عجز عنه الجيش الفرنسي خلال سبع سنوات لا يمكن لحفنة من المغامرين تحقيقه.

وحتى نبعث الطمأنينة في نفوس كل أفراد «الحركى» المسلحين، أكدنا لهم بأن الثورة قد طوت صفحة الماضي مع أبنائها المغرر بهم (فعفا الله عما سلف)، وستوفر الدولة الحديثة الأمن لكل أبنائها المغرر بهم، وسيعيشون أحرارا آمنين على حياتهم وممتلكاتهم، شريطة تسليمهم السلاح الذي بأيديهم، وعدم التفكير في مد اليد إلى المغامرين، ومن رغب منهم بالبقاء وسط جيش التحرير الوطني فله ذلك.

بلغنا قائد الولاية بفحوى الاتفاق، فحدد هو شخصيا موعدا لمقابلة ’الصالح بن عمار فروجي ليؤكد له تلك الضمانات. ونتيجة لذلك قام «الصالح بن عمار» باستدعاء كل عناصر القومية الذين يثقون فيه لحضور تجمع عام في عمق المنطقة المحررة، وبالضبط بالمكان المسمى «المصارة»، في السفح الجنوبي لقمة شلية.

كان عدد الملبين للدعوة يزيد عن 300 حركي، حضروا جميعا إلى المصارة، وكان التجمع عبارة عن حفل هائل، تناول قائد الولاية فيه الكلمة فأزاح الخوف عن عقول عناصر الحركى، فترك بعضهم السلاح وعاد لأهله بكل حرية وطيب خاطر، والقليل منهم حبذ البقاء مع جيش التحرير الوطني فتم توزيعهم على النواحي،

وبذلك انتهت المغامرة بسلام، واستفاد أفراد الحركى من عدم المحاسبة على الماضي. أما قائدهم «الصالح بن عمار» فقد بقي معي في المنطقة مكرما مبجلا، حيث كنا نشمله بالعطف لأنه رجل مسن ومصاب بمرض السكري، وبمجرد دخولنا مدينة خنشلة في ضيافة لجنة المدينة المتكونة من «بلقاسم درنوني»، و«محمود بوزيان»، و«الزراري ريحاني»، و«عبد الحميد هامل»، طلب مني السماح له بزيارة عائلته بالمدينة (بلدية الشمول) للتزود بالدواء، فسمحنا له بذلك دون تردد، والحقيقة أننا لم نكن مقيدين بأية تعليمات للتضييق عليه وعلى غيره، وبالتالي تركنا له حرية التصرف ما دامت المهمة قد انتهت على ما يرام. سلمته رخصة الزيارة المعمول بها مع المجاهدين، فغادرنا دون أن يأخذ سيارته الشخصية، لعله كان دون رخصة سياقة أو أنه لا يستطيع السياقة لكبر سنه، أو أنه تركها لنا عن قصد، وبعد عدة أيام علمنا أنه سافر لفرنسا بصفة سرية، موهما نفسه بأنه قد استغفلنا في ذلك، أو لعله لم يكن مطمئنا على حياته، فالجرائم التي تسبب فيها خلال الثورة ليست بالهينة ولكننا أبدا لم ننو محاسبته.

الرد على من اتهموا قادة الأوراس التاريخيين بالأمية السياسية والقبلية

هناك بعض مدعي الثقافة الذين اختاروا في ساعة الحسم نعيم الحياة ودفء الأحضان، على شرف الجهاد في صفوف جيش التحرير الوطني، فشق عليهم أن يقتدوا بزملائهم المشائخ مثل يوسف يعلاوي وإبراهيم مزهودي وإبراهيم مزوزي والمكي حيحي وعلي رابح والعلامة الشيخ العربي التبسي والشهيد رضا حوحو وغيرهم ممن توجوا تاريخهم بشرف الجهاد، رافضين القعود مع الخوالف، وراء الستائر الحريرية وكأن الأمر لا يعنيهم، وبمجرد ظهور بشائر النصر سارعوا لاهثين للتموقع في المراتب العليا (الوزارات والسفارات).

وعندما كان هؤلاء الانتهازيون من أشباه المثقفين يتسكعون في شوارع المدن، كان القادة منذ الأربعينيات يقضون لياليهم في كهوف الأوراس، يهيئون شباب الريف الأوفياء لخوض معركة التحرير، ولما فاجأوا العالم بالثورة في الأوراس، استمروا أوفياء لرسالتهم من خلال قيادتهم لطلائع القتال في معارك يشيب لها

الولدان بشهادة أشراف العالم.

أو لم تعلموا بأنهم هم من كانوا يواجهون الجنرال «بيجار» في الميدان حين أخرجوه من المعركة بتلك الرصاصة التي أخطأت قلبه، وهم من أرغموا جنرالات الجيش الفرنسي الآخرين على ترحيل مراكزهم من عمق الأوراس منذ صيف 1955 لتصبح منطقة محرمة على قواتهم البرية، شاهدين على أنفسهم بالعجز أمام عبقرية قادة الأوراس الأوائل نواب مصطفى بن بولعيد، وإن كنتم لا تدرون، فإن من تتهمونهم بتلك النعوت الباطلة كانوا هم رؤساء الأقسام الثلاثة الذين تبنوا العمل المسلح الذي فاجأ أمثالكم.

فمن يقوم بتلك الأعمال الجبارة في وجه دولة استعمارية متغطرسة، لا ينعت بالغباء والجهل وسوء التقدير، ومن هيأ للثورة ونظم الصفوف ودرب الرجال وعمق وعيهم بنبل الغاية إلى درجة التضحية بالزوجة والبنين والوالدين والإخوة والمال، لا يمكن إلا أن يكون في منزلة السلف الصالح الذين نشروا الإسلام فبددوا به ظلمة الجهل والكفر والطغيان.

أبدا ليس من حقكم تقييم الرجال الذين لم يكن لكم شرف التخندق معهم في ثغور ساحات الوغى وجبهات القتال، ولم تعيشوا ظروفهم والمستجدات التي كانت تفرض عليهم في كل لحظة، لقد تجاوزتم حدودكم فانحزتم بأحكامكم لمن انقلب على رجال أول نوفمبر 1954 بخلفية سياسية أصبحت في حكم الماضي.

كان الأجدر بكم أن تحمدوا الله الذي هيأ للجزائر رجالا من طينة مصطفى بن بولعيد، وبشير شيحاني، والبطل المغوار عباس لغرور، وعاجل عجول، ولزهر شريط والحاج عبد المجيد عبد الصمد وعلي رابح، والمشائخ الذين تعرضنا لأسمائهم وعدّدنا فضائلهم. كان الأجدر بكم أن تتركوهم لحكم التاريخ لأنهم من طينة غير طينتكم، وشتان بين التبر والتراب، ويكفيكم ما غنمتموه من ثمرة تضحياتهم، وما سرقتموه من انتساب للجهاد بالتحايل، وقديما قيل: «إن الثورة يخطط لها الفلاسفة، وينفذها الشجعان، ويستغلها المتربصون».

خطر ثقافة طمس الحقائق على كتابة تاريخ الثورة

قديما قيل: «إن الثورة تأكل أبناءها، وإن التاريخ يكتبه المنتصرون والباقون على قيد الحياة، وإن النصر يستغله المتربصون». فخلال معركة التحرير عشنا ملاحم فوق الوصف في ميدان القتال قام بها رجال أصبحوا بشجاعتهم ووطنيتهم وجرأتهم أعلاما وقدوة لزملائهم المرابطين على ثغور جبهات القتال خلال معركة الجهاد المقدس، فكانوا نموذجا لعشاق البطولات الخالدة الذين كانوا يحملون أكفانهم فوق هاماتهم طلبا للشهادة في سبيل الوطن وحده، لقد كانوا بحق قادة ملهمين استهووا عقول صناع المجد وعشاق المفاخر من الرجال الذين برهنوا على نقاوة معدنهم، ونبل مقصدهم، فاستحقوا بذلك مراتب المجد والخلود. غير أنه ولسوء حظ هؤلاء أن القدر قد غيبهم فجأة، وأتاح الفرصة لبعض مدعي المجد الذين راحوا ينسبون لأنفسهم ولمن يرضون عنهم المفاخر والبطولات على حساب الأبطال الحقيقيين الذين تمكنوا من افتكاك اعترافات العدو لهم بالندية الفعلية خلال ملاحم البطولات في ساحات الوغى عسكريا وسياسيا.

وبما أن الأمانة في كتابة التاريخ تفرض الموضوعية والواقعية والتجرد والنزاهة في تسجيل أحداث ثورتنا الخالدة كما هي، وبالصفة التي ظهرت بها للوجود من طرف صانعيها الحقيقيين في الزمان والمكان، سواء أكانت لهم أم عليهم، فإن الواجب يقتضي بأن لا تترك الفرصة لأصحاب هذه الشهادات غير المؤسسة بأن يضفوا على أنفسهم ذلك التقديس الكاذب على حساب الرموز الحقيقيين لمعركة التحرير الوطني.

والمسؤولية القانونية والأخلاقية على تطهير التاريخ من الأكاذيب والشوائب والبطولات المزيفة ستقع في واقع الأمر بالتأكيد على المؤرخين المختصين، ومن آل إليهم شرف مهمة تسجيل أحداث تاريخ ثورة التحرير المقدسة كوزارة المجاهدين.

وأورد في النهاية فقرة يؤكد فيها مالك بن نبي على أن الثورة تعريفا هي مشروع تحولات وعملية تغيير، ويذهب إلى القول: «ونعتقد فضلا عن ذلك بأن الثورة التي تبقى في منتصف الطريق من تحقيق الأهداف التي رسمتها أو تخشى تصحيح

أخطائها سرعان ما تخبو وتذهب أدراج الرياح، فالسياسة يمكن أن تتهادن ولكن أخلاق الثورة تقتضي السير إلى النهاية».[1]

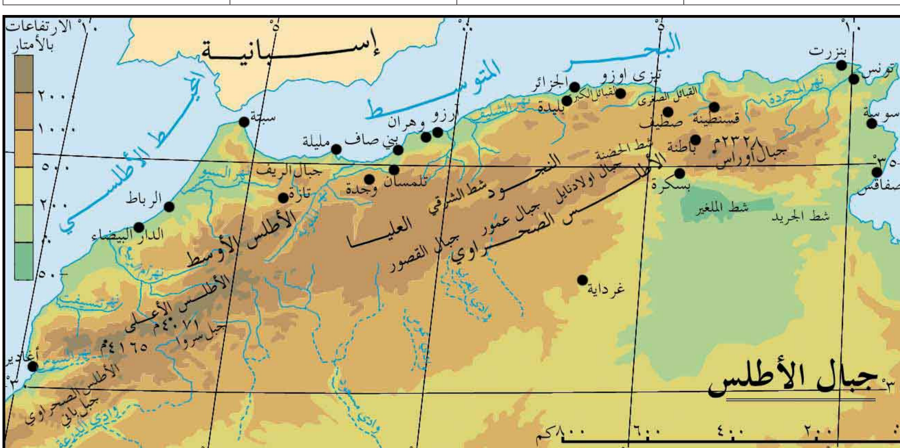
وفق الله الجميع.

(1) مالك بن نبي/ الثورة الإفريقية بتاريخ 1968/03/13.

الصور

القادة المتعاقبون على قيادة الولاية الأولى التاريخية (1954-1962)

			
مصطفى بن بولعيد 1954/1956	شيحاني بشير 1955	قيادة ثنائية مشتركة عباس لغرور وعاجل عجول 1956	
			
محمود الشريف 1957	محمد لعموري 1958	أحمد نواورة 1958	علي النمر 1958
			
الحاج لخضر 1958/1959	مصطفى مراردة 1959	علي سوايعي 1960	الطاهر زبيري 1961



الفهرس